

DAS KAPITAL

تأليف

كارل ماركس

ترجمة

دكتور راشد البراوى

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

الجزء الثانى

الناشر

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا بالقاهرة

١٣٦٦ هـ — ١٩٤٧ م

مطبعة الاعتماد بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

هذا هو الجزء الثانى من « رأس المال » آثرنا إصداره مع الجزء الأول حتى يكون البحث بأكمله أمام القارىء الذى يتسنى له إذ ذاك الإلمام بأطراف الموضوع . ونرى لزاماً علينا أن نتقدم بالشكر إلى المعاونة القيمة التى أسدتها إلينا « مطبعة الاعتماد » وما بذله حضرات صاحبها وموظفيها وعمالها من جهد حتى تم إخراج الجزء الثانى فى هذا الثوب القشيب .

القاهرة فى يناير سنة ١٩٤٧

راشد البراوى

محتويات الجزء الثانى

الباب الخامس

إنتاج فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبى

صفحة

الباب السادس

الأجور

الباب السابع

تجميع رأس المال

صفحة

الباب الخامس

انتاج فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبى

الفصل الرابع عشر

فائض القيمة المطلق والنسبى

بدأنا فى (الفصل الخامس) ببحث عملية العمل من وجهتها المجردة مستقلة عن أشكالها التاريخية ، على أنها عملية مستمرة جارية بين الإنسان والطبيعة . وقلنا إذ ذاك : لو نظرنا إلى عملية العمل كلها من وجهة نظر نتيجتها أى المنتج فإن كلا وسائل العمل والشىء الذى يقع عليه العمل تتخذ مظهر وسائل إنتاج ، كما يتخذ العمل ذاته مظهر عمل منتج ، وفى حاشية لذلك توسعنا بقولنا ، إن هذه الطريقة فى تعريف العمل المنتج ، أى تعريفه من وجهة نظر عملية العمل وحدها ، لاتلائم مطلقا الشكل الر - الإنتاج . ويتعين أن نزيد الأمر بحثاً الآن .

بقدر ماتكون عملية العمل عملية فردية صرفة فإن العامل يجمع فى شخصه كافة الوظائف التى تصبح فيما بعد منفصلة . ففى حالة مايخصص لنفسه الأشياء الطبيعية اللازمة لشؤون حياته ومعيشته فانه يتولى إدارة أموره بنفسه . ولكنه بعد ذلك يقع تحت إشراف الآخرين . إن الانسان بمفرده لايستطيع أن يشتغل فيما تهيئه له الطبيعة إلا بعضلاته ومجهودها تحت إشراف عقله . وكما أنه فى نظام الطبيعة ينتمى كل من الرأس واليد إلى الآخر فلذلك يتحد العمل العقلى والعمل اليدوى فى عملية العمل . ثم يحدث بعد ذلك أن يصيرا منفصلين بل ويصل الأمر بهما إلى أن يكونا عدوين لدودين . ويمكن القول إجمالا بأن المنتج يتحول من حالة كونه ثمرة مباشرة لعمل المنتج الفردى ويصير منتجاً اجتماعياً أى المنتج المشترك لعامل جماعى ويراد بهذا الأخير هيئة العمال المتحدة والتى تقوم عناصرها المفردة بإعداد الشىء الواقع عليه العمل وذلك بدرجات متفاوتة . وإذ تتسع الصبغة التعاونية لعملية العمل يحدث بالضرورة توسع

مماثل فى النظرة إلى العمل المنتج والنظرة إلى الشخص الذى يؤديه أى العامل المنتج . ولكى يؤدى العامل العمل بطريقة منتجة ليس من الضرورى أن يكون هو الذى يقوم بالعمل ، بل يكفى أن يكون عضواً من أعضاء العامل الجماعى يقوم بأداء إحدى وظائف العامل الجماعى الثانوية . والتعريف الأولى السابق للعمل المنتج كما استخلصناه من نفس طبيعة الإنتاج المادى . يصدق دائماً بالنسبة للعامل الجماعى إذا نظرنا إليه ككل . ولكنه لايصدق بالنسبة إلى عناصر ذلك العامل إذا أخذناها من الناحية الجمعية .

ومن جهة أخرى تضيق النظرة إلى العمل المنتج ، فالإنتاج الرأسمالى ليس مجرد إنتاج للسلع ، ولكنه إنتاج لشىء أكثر من هذا . فهو فى أساسه إنتاج لفائض القيمة . والعامل لاينتج لنفسه ، وإنما ينتج لرأس المال . وعلى ذلك لايكفى اقتصاره على الانتاج ، بل لابد له من إنتاج فائض القيمة . فالعامل الآن « لايعد منتجاً » إلا إذا أنتج فائض قيمة للرأسمالى وبذا ساعد على التوسع الذاتى لرأس المال . وإذا سمح لى أن أضرب مثلا خارج مجال الإنتاج المادى لقلت إن المعلم يعتبر عاملا منتجا إذا كان يكد لإثراء صاحب المدرسة ، إلى جانب مايقوم به من عمل لتحسين مستوى ذكاء طلابه . وسواء استثمر صاحب رأس المال مالديه فى مدرسته أو فى مصنع صلصة فان هذا لايغير شيئا من الموضوع الأساسى . وعلى ذلك فنظرية العامل المنتج لاتنطوى فقط على علاقة بين العمل والمنتَج النافع ، أى بين العامل وثمرة عمله ، وإنما تتضمن علاقة إنتاج اجتماعية خاصة وهى العلاقة التى ظهرت إلى عالم الوجود خلال عملية تاريخية والتى بفضلها يوصف العامل بأنه وسيلة مباشرة تعمل على ازدياد التوسع الذاتى لرأس المال ، وعلى ذلك ليس من حسن الحظ أن يكون المرء عاملا منتجاً بل قد يكون هذا الأمر نكبة . وحين نناقش تاريخ نظرية فائض القيمة فى الكتاب الرابع من هذا المؤلف سنرى بقدر أكبر من الوضوح والجلاء أن الاقتصاد السياسى الكلاسيكى ظل ينظر إلى إنتاج فائض القيمة على أنه الصفة التى تميز العامل المنتِج ، ولهذا يختلف تعريفه للعامل المنتج تبعاً لنظريته عن طبيعة فائض القيمة . وهكذا نرى الطبيعيين يصرحون بأن العمل الزراعى هو النوع الوحيد من العمل المنتج ولذا يعدونه النوع الوحيد من العمل الذى ينتج فائض القيمة . وحسب رأيهم لايوجد فائض القيمة إلا على هيئة ريع الأرض . وإنتاج فائض القيمة معناه أن نطيل يوم العمل إلى مابعد الحد اللازم للعامل كى ينتج خلاله مقداراً معادلا لما يملك من قوة العمل ، وبعد ذلك يستولى صاحب رأس المال على فائض القيمة هذا . فهو الأساس العام الذى يقوم عليه النظام الرأسمالى ، ونقطة الابتداء فى

إنتاج فائض القيمة النسبي . والأخير يفترض مقدما انقسام يوم العمل إلى قسمين : العمل الضروري والعمل الفائض . وكى يمكن زيادة فترة العمل الفائض لا بد من تقصير فترة العمل الضرورى بوسائل تجعل فى الامكان إنتاج المعادل لأجر العمل فى وقت أقصر . ان إنتاج فائض القيمة المطلق يتوقف فقط على طول يوم العمل ، أما إنتاج فائض القيمة النسبي فإنه يحدث انقلاباً فى عملية العمل الفنية وفى الطريقة التى ينقسم بها المجتمع إلى مجموعات فرعية .

وعلى ذلك فهو يفترض طريقة رأسمالية خاصة فى الإنتاج ، وهى طريقة تعمل بالإضافة إلى وسائلها وأدواتها وأحوالها ، على أن تنمو نمواً تلقائياً على ذلك الأساس الذى يكونه خضوع العمل خضوعاً شكلياً لرأس المال . وفى خلال هذا النمو يصبح ما كان خضوعا شكلياً لرأس المال خضوعاً فعلياً .

ويكفى أن نشير إشارة عابرة إلى أشكال متوسطة معينة ، وهى أشكال لا يستخلص فيها فائض العمل من المنتج بالقهر المباشر ، وفيها لم يتم خضوع العمل خضوعا شكليا لرأس المال . وفى هذه الحالات لم يحز رأس المال بعد سيطرة مباشرة على عملية العمل . فإلى جانب المنتجين المستقلين الذين يمارسون الحرف اليدوية أو يفلحون الأرض وفق الوسائل التقليدية ، يقف المرابى برأس ماله الربوى والتاجر برأس ماله التجارى يعيشان كالمخلوق الطفيلى على المنتجين . وغلبة هذا الشكل من الاستغلال فى أى مجتمع يستبعد وجود الأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج ، وإن كان مرحلة انتقال إلى هذا الأسلوب كما حدث فى العهد الأخير من العصور الوسطى ، وأخيراً ، وكما يتمثل فى الصناعة المنزلية الحديثة ، قد تتولد أشكال انتقالية معينة هنا وهناك على أساس من الصناعة الكبيرة وإن كان ذلك فى صورة معدلة تعديلا كبيراً . وخضوع العمل لرأس المال خضوعاً شكليا بحتا يكفى لإنتاج فائض القيمة المطلق ومثال ذلك أنه يكفى فى حالة أهل الحرف اليدوية الذين اعتادوا العمل لحسابهم أو كصبيان لمعلمين ، أن يصبحوا عمالا أجراء تحت الإشراف المباشر للرأسمالى . ولكننا نرى من جهة أخرى أن وسائل إنتاج فائض القيمة النسبي هى فى الوقت ذاته وسائل لإنتاج فائض القيمة المطلق . وفى الواقع قد يبدو أن إطالة يوم العمل إلى حد فائق الثمرة الكبرى المميزة للصناعة الكبيرة . ويمكن القول بوجه عام إن هذه الطريقة الرأسمالية نوع خاص من الإنتاج لا تعود مجرد وسيلة لإنتاج فائض القيمة النسبي حالما تسيطر تلك الطريقة على فرع بأكمله من الإنتاج ، وأكثر من هذا حالما تغزو كافة فروع الإنتاج المهمة . وحينئذ تصبح الشكل العام والمسيطر من الوجهة الاجتماعية على العملية الإنتاجية . وكوسيلة خاصة لإنتاج فائض القيمة النسبي فإنها

تظل ذات أثر فعال أولا بقدر مدى سيطرتها على الصناعات التى كانت من قبل خاضعة لرأس المال بالمعنى الشكلى وعلى ذلك بقدر ما تمد نطاقها ، وثانياً بقدر ما تصبح الصناعات التى دخلت فى نطاقها عرضة للانقلابات المستمرة نتيجة للتطورات فى وسائل الإنتاج .

وقد يبدو من إحدى وجهات النظر أن التميز بين فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبى إن هو إلا تميز خيالى ، ففائض القيمة النسبى مطلق لأنه يشترط إطالة مطلقة ليوم العمل بعد ذلك القدر من وقت العمل اللازم للعامل كى يمده بعيشه ، وفائض القيمة المطلق نسبى لأنه يشترط زيادة الإنتاجية مما يسمح بقصر وقت العمل الضرورى على جزء واحد من يوم العمل . ولكن إذا وضعنا أمام أعيننا حركة فائض القيمة لاختفى مظهر التماثل هذا . لما تثبت قواعد الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج تماما وتصبح طريقة الإنتاج العامة فإن التميز بين فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبى يبدى أثره حينما تكون المسألة عبارة عن زيادة معدل فائض القيمة . فبفرض أن قوة العمل يدفع لها أجرها حسب قيمتها فهنا تواجهنا الأمور التالية . فأما فى حالة بقاء إنتاجية العمل وحدته العادية بلا تغيير فإن معدل فائض القيمة لا يمكن زيادته إلا بالإطالة المطلقة ليوم العمل ، وأما فى حالة ثبات طول يوم العمل لا يمكن زيادة معدل فائض القيمة إلا بتغيير فى الأحجام النسبية للأجزاء التى تكونه — أى العمل الضرورى والعمل الفائض ، وهذا يتضمن تغييراً فى إنتاجية أوحدة العمل إلا إذا هبطت الأجور دون قيمة قوة العمل .

إذا كان العامل فى حاجة إلى جميع وقت العمل لديه كى ينتج وسائل العيش لنفسه ولأسرته ، فلن يتبق له وقت عمل يعمل فيه بدون مقابل من أجل الغير . فإلى أن يبلغ العمل مستوى معيناً من الإنتاجية فلن يكن لدى العامل وقت علاوة على الوقت اللازم لإنتاج وسائل عيشه ، وبغير هذا الوقت الفائض لا يكون ثمت وجود للعمل الفائض وبالتالى للرأسماليين . وصحيح بالمثل أنه فى مثل هذه الظروف ينعدم وجود ملاك العبيد والبارونات الاقطاعيين . وبكلمة واحدة لا يمكن قيام طبقة من الملاك [1] .

وعلى ذلك نستطيع القول بوجود أساس طبيعى لفائض القيمة ولكن بالمعنى العام فقط أى عدم وجود عقبة طبيعية فى سبيل أى امرىء يشاء أن يزيح على عاتق غيره عبء العمل الضرورى لإنتاج أسباب عيشه ، كما لا يكون هناك ثمت عائق طبيعى فى سبيل أى امرىء

---

(١) إن نفس وجود المادة الرأسمالية كصفة متميزة يتوقف على انتاجية الصناعة — رمزى (المصدر المشار اليه قبلا) ص ٢٠٦ «لو أن عمل كل انسان كان كافيا لانتاج غذائه لما كان ثمت وجود للملكية» رافنستون (مصدر سابق) ص ١٤ — ١٥ .

يرى أن يتغذى على لحم مخلوق آخر [١] . إن إنتاجية العمل تطور طبيعي وليس فى الأمر خفاء وغموض وإن كان هناك بعض من يميل أن يجعل من ذلك سراً غامضاً . ولا تنشأ الأحوال التى يصبح فيها فائض عمل امرىء وسيلة عيش لآخر إلا إذا ارتقى الآدميون فوق مستوى الحيوانات التى تسلسلوا منها ، وإلا إذا أصبح عملهم إلى حد ما ذا صبغة اجتماعية . إن إنتاجية العمل ضئيلة فى بداية الحضارة ، ولكن نجد فى الوقت ذاته أن مطالب الانسان قليلة لأن هذه المطالب إنما تنمو بدرجة تتناسب مع النمو فى وسائل إشباعها . وأكثر من هذا فى تلك الأيام الأولى تكون نسبة أعضاء المجتمع الذين يعيشون على عمل الغير ضئيلة جداً إذا قيست بمجموع المنتجين . ولكن إذ تزداد إنتاجية العمل الإجتماعية فإن هذه النسبة تعظم من الوجهتين المطلقة والنسبية [٢] وعلاوة على هذا تنشأ العلاقة التى تجعل رأس المال من الممكنات على أساس اقتصادى هو نفسه ثمرة عملية من التطور طويلة الأمد . إن إنتاجية العمل القائمة الآن والتى يفترض رأس المال وجودها ، ليست هبة من هبات الطبيعة . بل وليدة تاريخ دام ألوف القرون .

وبغض النظر عن درجة نمو الإنتاج الاجتماعى تتوقف إنتاجية العمل على أحوال طبيعية تُرد جميعا إلى « طبيعة » الآدميين (الجنس الخ) وإلى « الطبيعة » التى تشكل بيئة الانسان . ويمكن تقسيم الأخيرة من وجهة النظر السياسية الاقتصادية إلى قسمين : الثروة الطبيعية فى وسائل العيش وهذه معناها تربة خصبة ومياه تعج بالأسماك .. والثروة الطبيعية فى أدوات العمل كالشلالات والأنهار الصالحة للملاحة والخشب والمعادن الخام والفحم الخ .. وقد كانت الثروة الطبيعية من النوع الأول ذات أهمية حاسمة خلال أيام التمدين الأولى ، بينما تكون الأهمية الحاسمة للثروة الطبيعية من النوع الثانى فى المراحل العليا من التطور الاجتماعى . ويمكنك على سبيل المثال أن توازن بين انجلترا والهند ، أو بين أثينا وكورنث من جهة والبلاد الواقعة على جوانب البحر الأسود من جهة أخرى فى الأيام القديمة .

كلما قل عدد الحاجيات الطبيعية التى لابد من إشباعها ، وعظمت خصوبة التربة الطبيعية ،

---

(١) يعيش على الأقل ٤ ملايين من أكلة اللحوم البشرية فى أجزاء العالم التى كشفت حتى الآن ، وذلك طبقا لتقدير حديث .

(٢) بين الهنود المتوحشين فى أمريكا يكاد يكون كل شىء ملكا للعامل ، ٩٩ ٪ يوضع لحساب العمل ، بينما لايكون للعامل فى انجلترا سوى الثلثين .

Advantages of the East India Trade etc., P. 73.

وزادت صلاحية المناخ ، قل مقدار العمل الضرورى الذى لابد منه للابقاء على المنتج وتوالده ، وعظمت تبعاً لذلك النسبة بين عمل المنتج للغير وعمله من أجل ذاته . وقد كتب ديودور عن قدماء المصريين يقول : لايمكن تصور ضآلة مايعانون من مشقة ونفقة فى تربية أطفالهم . فيطبخون لهم أول وأبسط غذاء فى متناول أيديهم ، ويعطونهم الجزء الأسفل من البردى ليأكلوه بقدر مايمكن تسويته على النار ، وكذلك يعطونهم الجذور وسيقان نباتات المستنقعات بعضها نئ وبعضها مغلى مستو . ولا ينتعل معظم الأطفال شيئا ، ويسيرون عراة لأن الهواء معتدل . وعلى ذلك لايكلف الطفل والديه أكثر من عشرين دراخمة . وهذا هو السبب فى وفرة سكان مصر وإمكان القيام بمنشئات كبيرة كثيرة (١) . وحقيقة الأمر أن القيام بأعمال البناء الضخمة فى مصر القديمة لم يكن نتيجة الكثرة العددية فى السكان، أكثر مما كان نتيجة وجود نسبة كبيرة من السكان تحت تصرف العمل . فكما أن العامل الفردى يستطيع أن يسلم مقداراً أكبر من وقت العمل بنسبة صغر مقدار العمل الضرورى فلذلك كلما صغر حجم ذلك الفريق من السكان العاملين اللازم لإنتاج وسائل العيش الضرورية ، عظم ذلك الفريق من السكان العاملين الصالح للأعمال الأخرى .

وبفرض وجود الإنتاج الرأسمالى مع افتراض ثبات الأحوال من نواحٍ أخرى وكون يوم العمل ذا طول ثابت ، فإن مقدار العمل الفائض يختلف تبعاً للظروف الطبيعية التى يتم فيها أداء العمل ، وبخاصة خصوبة الأرض . ولكن هذا لا يستتبع حدوث العكس . فليس من الصحيح دائماً أن أخصب التربة هى أكثرها ملاءمة لنمو الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج . إن نمو هذه الطريقة يفترض مقدماً سيطرة الإنسان على الطبيعة . فحيث تكون الطبيعة عظيمة السخاء فإنها تبقيه فى يمينها كما يقبض الطفل على خيوط لعبه . وحين تكون الطبيعة كريمة لايعد نمو الملكات الإنسانية إلى الحد الأكمل ضرورياً وأساسياً (٢) . ليس موطن رأس

---

(١) Diodorus, op. cit., lib,1, cah. 80

(٢) والثروة الطبيعية « كما أنها أنبل الأشياء وأشدها نفعا فإنها تحمل الناس على الاهمال والكبرياء ومختلف صنوف الافراط » أما الثروة الاصطناعية » « فتخلق اليقظة والأدب والفنون والسياسة » England's Treasure by Foreign Trade, or the Balance of our Foreign Trade is the Rule of our Treasure (كتبه توماس من التاجر ونشره الآن لصالح العام ابنه جون نن ، لندن ١٦٦٩ ص ١٨١ — ١٨٢) — « ولا أستطيع أن اتصور لعنة تحيق بشعب أعظم من أن يجد نفسه فى أرض إنتاجها للعيش والغذاء يتم بصورة تلقائية ولا يسمح جوها إلا بالقليل من أسباب الكساء أو المأوى . . . وقد يكون =

المال بالمناطق الحارة حيث النبات غزير ، بل إن موطنه المنطقة المعتدلة . إن تنوع المنتجات الطبيعية من الأرض ، وليس خصوبتها المطلقة ، الأساس الطبيعي للتقسيم الاجتماعي للعمل ، وهذا التنوع يدفع الإنسان عن طريق تغيير الأحوال الطبيعية لبيئته ، إلى مضاعفة حاجياته وقواه ووسائل العمل وطرق العمل . إن الذى يلعب أعظم الأدوار الحاسمة فى تاريخ الصناعة الحاجة إلى السيطرة الاجتماعية على الطبيعة ، والحاجة إلى الاقتصاد فيها بامتلاكها على نطاق واسع أو باستئناسها ، والحاجة إلى أداء هذه الأشياء بواسطة عمل الأيدى الانسانية . خذ لك مثلا من الأعمال المائية فى مصر ولمبارديا وهولندة الخ (١) . . . والرى فى الهند وبلاد فارس الخ مثال آخر . فهناك تجد الرى بالقنوات الصناعية لا يمد التربة بالماء اللازم لها فحسب وإنما يأتى لها بالخصبات المعدنية من التلال على هيئة رواسب . إنا لنجد سر ازدهار حال الصناعة فى أسبانيا وصقلية فى ظل الحكم العربى فى أعمال الرى (٢) .

تهيء الأحوال الطبيعية الملاءمة مجرد إمكانية وجود العمل الفائض وبمعنى آخر فائض القيمة أو فائض المنتج . ولكنها لا تكفى أن تجعل ذلك أمراً واقعياً . وكون العمل يتم أداؤه فى ظل أحوال طبيعية مختلفة فى أماكن مختلفة ، يترتب عليه أن نفس الكمية من العمل فى بلاد مختلفة تشبع مقادير مختلفة من الحاجات الإنسانية (٣) ، بحيث أنه إذا تساوت الأشياء

= هناك تطرف فى الجانب الآخر . إن الأرض التى لا تنتج بواسطة العمل رديئة سيئة كالأرض التى تنتج إنتاجا وفيرا بدون استخدام العمل » An Inquiry into the Present High Price of Provisions, London, 1767, p. 10.

(١) كانت الحاجة إلى التنبؤ بارتفاع مياه النيل وهبوطها داعية إلى دراسة الفلك فى مصر القديمة وبذا قامت سلطان رجال الدين بصفتهم الموجهين لشؤون الزراعة . يبدأ ارتفاع النيل وقت انقلاب الشمس وهذه هى الفترة التى رأى المصريون ضرورة الالتفات إليها ... لقد احتاجوا إلى تدوين السنة المدارية يسترشدون بها فى عملياتهم الزراعية ، ولذلك تعين عليهم ان يكشفوا فى السماء ما يدل على عودتها » Cuvier : Discours sur les révolutions du globe, Hoefer, Paris, 1853, p. 141.

(٢) كان تنظيم موارد الماء فى الهند أحد الأسس المادية التى قام عليها سلطان الدولة على الأجهزة الانتاجية الصغيرة المفككة بالبلاد ، وقد أدرك حكام الهند المسلمون هذه الحقيقة أكثر مما فعل الانجليز ، ويكفى أن نذكر مجاعة ١٨٦٦ التى هلك فيها ما يربو على مليون من الهنود جوعا بمنطقة أوريسا فى مقاطعة البنغال .

(٣) لا يوجد بلدان فى العالم ينتجان نفس المقدار من ضروريات الحياة بنفس الوفرة وبنفس المقدار من العمل . إن حاجات الناس تزيد أو تنقص تبعا لقسوة الجو الذى يعيشون فيه أو اعتداله ونتيجة لهذا تختلف نسبة التجارة التى يضطر الأهلون إلى ممارستها بحكم الضرورة ، كما انه ليس من الأمور العملية أن نتأكد من درجة الاختلاف أبعد من أن يكون ذلك بتقدير درجات الحر والبرد ، ومن هنا =

الأخرى اختلف مقدار وقت العمل الضرورى من مكان إلى آخر . هذه الأحوال تؤثر فى فائض العمل فقط كحدود طبيعية أى بتحديد النقطة التى يمكن أن يبدأ عندها العمل للغير . وبنمو الصناعة تُدفع هذه النقطة إلى الوراء . ففى مجتمع أوربا الغربية حيث لا يستطيع العامل أن يحصل على إذن بالعمل من أجل بقائه إلا بشرط أن يقدم عملا فائضاً ، يسهل الوقوع فى خطأ الاعتقاد أن تقديم العمل الفائض صفة كامنة فى العمل البشرى . (١) لننتقل إلى بحث حالة أحد سكان جزر الأرخبيل الأسيوى حيث ينمو نبات الساجو فى الغابات . حين يقتنع الأهلون بعد ثقب الشجرة أن العصير ناضج يقطعون الجذع ويقسمونه قطعا عدة ، ويستخلص العصير ويمزج بالماء ويرشح ، وحينئذ يكون صالحاً للاستعمال كساجو . وفى العادة تغل الشجرة ٣٠٠ رطل . ويذهب الناس هناك إلى الغابة ويقطعون الخبز لأنفسهم كما نفعل نحن لقطع خشب الوقود (٢) . لنفرض أن قاطع الخبز هذا يحتاج إلى العمل ١٢ ساعة فقط فى الأسبوع لكى يشبع حاجياته . إن الهبة التى تقدمها له الطبيعة كثرة وقت الفراغ ، وقبل تمكنه من استخدام ذلك الفراغ لصالحه لابد أن تكون سلسلة كاملة من الأحوال التاريخية قد نضجت ، وقبل أن يقدمه كعمل فائض بالنيابة عن الغير من الضرورى استخدام القهر . فاذا أدخل الإنتاج الرأسمالى فقد يضطر هذا الشخص الطيب أن يعمل ستة أيام فى الأسبوع لكى ينتج لنفسه ثمرة يوم عمل واحد . وكرم الطبيعة لا يفسر لنا السبب الذى يتعين عليه من أجله فى هذه الحالة أن يعمل ستة أيام فى الأسبوع ، أو من أجله يجب أن يعطى الغير فائض عمل خمسة أيام . وكل ما يفسره كرم الطبيعة هو السبب الذى من أجله يقتصر عمله الضرورى على يوم واحد فى الأسبوع . ومهما يحدث ليس لنا الحق فى أن نقول إن منتجه الفائض نتيجة صفة خفية كامنة فى العمل الإنسانى . إن إنتاجية العمل الاجتماعية التى تطورت ونمت خلال

= نستخلص هذه النتيجة الهامة وهى أن كمية العمل التى تلزم عدداً معينا من الناس تكون فى أعلى درجاتها فى الجو البارد وأقلها فى الأجواء الحارة ، ذلك أن الناس فى الجو البارد لا يحتاجون ملابس أكثر فحسب ، بل إن التربة تتطلب مجهودا أكبر لزراعتها عنها فى الأجواء الحارة An Essay on the Coverning Causes of the Natural Rate of In (لندن ١٧٥٠ ص ٦٠) ومؤلف هذا الكتاب الذى نشر دون اسم صاحبه ، هو ج . ماسى ؛ وقد اقتبس هيوم نظريته عن الفائدة من هذا المؤلف (الذى يعد بداية عصر جديد) .

(١) « يجب أن يخلف العمل فائضا على الدوام » ؛ هكذا كتب برودون الذى يبدو أنه توهم أن هذا أيضا من حقوق المواطن وواجباته !

(٢) F. Shouw. Die Erde ,die Pslanze, und der Mensch (الطبعة الثانية ، ليبزج ١٨٥٤ ص ١٤٨) .

التاريخ ، وكذلك إنتاجية العمل الطبيعية ، تتخذان مظهر كونهما إنتاجية رأس المال الذى أندمج فيه ذلك العمل .

ولا يكلف ريكاردو نفسه مطلقاً عناء البحث فى منشأ فائض القيمة فهو يناقش فائض القيمة كما لو كان شيئاً كامناً فى طريقة الإنتاج الرأسمالية والتى يعدها الشكل الطبيعى للانتاج الاجتماعى . وحين يتحدث عن إنتاجية العمل فانه يبحث فيها فقط عن السبب الذى يعين حجم فائض القيمة لاعن سبب وجود فائض القيمة . ومن جهة أخرى نادت مدرسته بصوت عال أن إنتاجية العمل السبب الذى يولد الربح (ويحسن أن تقرأ ذلك ، فائض القيمة) . حقيقة يعد هـــذا خطوة نحو الأمام بالقياس إلى التجاريين الذين اعتقدوا أن زيادة ثمن المنتجات عن نفقات إنتاجها نشأت من التبادل ووُجدت لأن المنتجات بيعت بأغلى من قيمتها . ومع هذا فحتى مدرسة ريكاردو قد تحاشت المسألة بدلا من أن تحاول حلها . والحق أن غريزة سليمة حذرت هؤلاء الاقتصاديين البورجوازيين من التعمق فى بحث منشأ فائض القيمة ، لأن هذا التعمق مبعث خطر للغاية . ولكن ماذا نقول حين نجد جون ستيوارت مِل بعد ريكاردو بنصف قرن ، يعلن تفوقه على التجاريين بينما يقتصر على ترديد هذه التفاهات الخاطئة التى نشرها أتباع مذهب ريكاردو ؟

يقول مِل « سبب الربح أن العمل (العامل) ينتج أكثر مما يلزم لإعالته ، وهو إلى هذا الحد إنما يضرب على الأوتار القديمة ، ولكنه يريد أن يزيد شيئاً مبتكراً فيقول : ولتغيير شكل النظرية نقول إن السبب الذى من أجله يغل رأس المال إنما يرجع إلى أن الغذاء والملبس والمواد والعُدد تعيش زمناً أطول مما استلزمه إنتاجها » . وهو هنا يخلط بين مدة وقت العمل وبقاء منتجات العمل . وطبقاً لهذا الرأى لايستطيع الخباز المعلم التى تدوم منتجاته يوماً واحداً فقط أن يستخلص من عماله الأجراء مقداراً من الربح يعادل مايحصل عليه صاحب مصنع لعمل الآلات وهو الرجـــل الذى تدوم منتجاته عشرين عاماً أو أكثر . وبالطبع صحيح أن الطيور كانت تضطر أن تستغنى عن الأعشاش إذا كان العش لايعيش أكثر من الوقت الذى تستغرقه فى بنائها !

وإذ يضع مِل قواعد هذه الحقيقة الأساسية فإنه يأخذ فى إثبات تفوقه بالنسبة إلى التجاريين فيقول : هكذا نرى أن الربح ينشأ لامن حدوث التبادل ولكن من قوة العمل الإنتاجية ، والربح العام الذى يحصل عليه البـــلد هو الربح الذى تولده قوة العمل الإنتاجيـــة ، سواء حدث التبادل أم لم يحدث . لو لم يكن هناك تقسيم فى الأعمال لما كان هنا شراء أو بيع ،

ولكن كان يكون هناك ربح رغم ذلك . وإذن فمل ينظر إلى التبادل والبيع والشراء والأحوال العامة للانتاج الرأسمالى على أنها حادث عرضى ، وأن الربح موجود حتى فى حالة انعدام بيع أو شراء قوة العمل ! ثم يستطرد فيقول : « إذا كان عمال البلد مجتمعين ينتجون أكثر من أجورهم بمقدار ٢٠٪ لكانت الأرباح ٢٠٪ مهما كانت الأثمان » إن هذا مثل بديع للغو التافه لأنه إذا كان العمال ينتجون فائض قيمة قدره ٢٠٪ للرأسماليين الذين يستخدمونهم فإن النسبة بين الأرباح والأجور الكلية للعمال تكون ٢٠ : ١٠٠ . وفضلا عن هذا فمن الخطأ المطلق القول بأن الأرباح تكون ٢٠٪ ، إنها تكون دائما أقل لأن الأرباح تحسب على أساس المجموع الكلى لرأس المال الذى أنفقناه . فإذا كان الأخير مثلا ٥٠٠ جنيه أنفق منه ٤٠٠ جنيه على أدوات الإنتاج ، ١٠٠ جنيه على أجور العمل ، وإذا كان معدل فائض القيمة ٢٠٪ حسب الفرض ، فإذن يكون معدل الربح ٢٠ : ٥٠٠ وهذا عبارة عن ٤٪ لا ٢٠٪ .

والآن نأتى إلى مثال رائع للطريقة التى يعالج بها مِل أشكال الإنتاج الإجتماعى التاريخية المختلفة . « إنى أفترض فى الموضوع بأسره غلبة الحال التى يكون فيها العمال والرأسماليون طبقتين منفصلتين مع استثناءات قليلة ، وهى الحالة التى يقدم فيها الرأسمالى النفقات كلها بما فى ذلك أجر العامل .

لا بد أن مِل ضحية خداع بصرى غريب بحيث يرى فى كل مكان حالة لا توجد على أرضنا إلا فى أمثلة شواذ ! حسنا فلنتابع الأمر . إن طيبة مل تحمل على الاعتراف بأن « كونه يعمل ذلك ليس مسألة ضرورة كامنة » بل على العكس « قد ينتظر العامل حتى يتم الإنتاج ، كل ذلك الجزء من أجره الذى يزيد عن الضروريات ، بل وقد ينتظر كل الأجر إذا توافر لديه مايكفى إعالته مؤقتاً . وحتى العامل فى الحالة الأخيرة عبارة عن رأسمالى حقيقة فى المشروع وذلك بتقديم جزء من الأموال الضرورية لمواصلة المشروع » وكم يحسن بمل لو قال إن العامل الذى يقدم وسائل العمل ، لاضروريات الحياة فقط ، هو عامل أجير لنفسه . وبنفس العدل يجوز له القول بأن المالك الأمريكى عبد لنفسه ، أى عبد يشتغل لنفسه لا للسيد .

وبعد أن أوضح مِل بذلك القدر من الوضوح أن الإنتاج الرأسمالى موجود دائماً حتى ولو لم يكن له وجود فهو منسجم مع نفسه إلى الحد الذى يجعله يثبت أن هذا الإنتاج غير موجود حتى فى حالة وجوده . « وحتى فى الحالة السابقة » (أى حين يكون العامل عاملا أجيراً يقدم له الرأسمالى كل ضروريات الحياة) فإنه (العامل) قد يُنظر إليه فى نفس الضوء (أى

بوصفه رأسمالياً) ، لأنه بتقديم العمل بأقل من سعره فى السوق يعتبر كأنما أقرض الفرق (؟) لمخدومه ثم استرده مع الفائدة [١] » .

فى العالم الحقيقى الواقعى يقدم العامل عمله للرأسمالى لمدة أسبوع لكى يحصل على سعر السوق لقوته فى العمل فى نهاية الأسبوع . ويقول مِل إن هذا يحوله إلى رأسمالى ! إن الأكوام البسيطة تبدو كالتلال على السطح المنبسط . إننا نستطيع أن نقيس تفاهات الأكوام البورجوازية الحديثة ذاتها بالحدود التى يستطيع « مفكروها العظام » بلوغها .

(١) جون ستيورت مل — مبادىء الاقتصاد السياسى ، لندن ١٨٥٨ ص ٢٥٢ — ٢٥٣ وما بعدها .

الفصل الخامس عشر

تغيرات الحجم فى ثمن قوة العمل وفى فائض القيمة

إن ضروريات الحياة التى يتطلبها عادة العامل المتوسط هى التى تعين قيمة قوة العمل . وبرغم اختلاف شكل هذه الضروريات من وقت إلى آخر فإن مقدارها معروف فى عصر معين وفى مجتمع معين ، الأمر الذى يجعل فى إمكاننا أن ننظر إليها كحجم ثابت . والذى يتغير هو قيمة ذلك المقدار . وثمت عاملين إضافيين يلعبان دورهما فى تحديد قوة العمل ، وأولهما نفقة تنمية هذه القوة ، وهى نفقة تتغير تبعاً لتغير أسلوب الإنتاج ، وثانيهما تنوع قوة العمل الطبيعى أى هل هى قوة عمل ذكور أم أناث أم أطفال ، صغار ، بالغين . واستخدام هذه الأنواع المختلفة من العمل (وطريقة الإنتاج هى التى تعين هذا الاستعمال) يترتب عليه اختلاف كبير فى نفقة توالد الأسرة من الطبقة العاملة ، وفى قيمة قوة عمل العامل الذكر البالغ . وهذان العاملان اللذان ذكرناهما أخيراً نسقطهما من الحساب فى البحث الآتى :

إنى أفرض (١) أن السلع تباع بقيمتها (٢) وأن ثمن قوة العمل لاتهبط دون قيمتها وإن كان يعلو فوق ذلك المستوى من حين إلى آخر .

فعلى أساس هذين الفرضين رأينا أن الأحجام النسبية لفائض القيمة ولثمن قوة العمل تعينها ظروف ثلاثة (١) طول يوم العمل أى الحجم الممتد للعمل (٢) حدة العمل العادية أى حجمه من حيث كفايته بمعنى أن مقداراً مخصوصاً من العمل يُبذل فى وقت مخصوص (٣) إنتاجية العمل وهى التى تبعاً لها يغل مقدار مخصوص من العمل فى وقت مخصوص مقداراً أكبر أو أصغر من المنتج ، وهو المقدار الذى يتوقف على درجة تطور أحوال الإنتاج . ومن الواضح أن الارتباطات الكثيرة الاختلاف من الأمور الممكنة وذلك تبعاً لما إذا كان أحد العوامل ثابتاً والعاملان الآخران متغيرين ، أو كان اثنان ثابتين وواحد منها متغيراً أو الثلاثة جميعها متغيرة فى نفس الوقت . ويعظم عدد الارتباطات لأنه حين تتغير هذه العوامل فى نفس الوقت ، قد يختلف حجم واتجاه هذه التغييرات . ولن نعرض فيما يلى إلا للارتباطات الرئيسية .

(١) ثبات طول يوم العمل وحدة العمل ، وتغير انتاجية العمل

على أساس هذه الفروض تحدد قوانين ثلاثة قيمة قوة العمل وحجم فائض القيمة .

أ — إن يوم عمل ذا طول معلوم يخلق دائما نفس المقدار من القيمة مهما كان مبلغ إنتاجية العمل ، وقد يتغير معها مجموع المنتج وسعر كل سلعة مفردة واحدة أنتجت . فإذا كانت القيمة التى يخلقها يوم عمل طوله ١٢ ساعة عبارة عن ست شلنات مثلا فإذن — برغم أن كمية القيمة الاستعمالية المنتجة تختلف حسب إنتاجية العمل ، نجد أن القيمة المقدرة بـ ٦ شلنات إنما — توزع — فقط على عدد أكبر أو أصغر من السلع .

ب — يختلف فائض القيمة وقيمة قوة العمل بنسبة عكسية . فالتغير فى إنتاجية العمل ، سواء بالزيادة أو النقص حسب الحالة ، إنما يؤدى إلى تغيير مضاد فى قيمة قوة العمل ، وتغيير مماثل فى فائض القيمة .

إن القيمة التى يخلقها يوم عمل من ١٢ ساعة مقدار ثابت وليكن ذلك ست شلنات . هذا المقدار الثابت يساوى مبلغ فائض القيمة زائداً قيمة قوة العمل وهذه القيمة الأخيرة يستبدلها العامل بمعادل . وواضح وضوحاً ذاتياً أنه حين يتكون مقدار ثابت من جزئين فلا يمكن أن يزيد أحدهما إلا إذا تناقص الآخر . فقيمة قوة العمل لا يمكن أن ترتفع من ٣ شلنات إلى ٤ شلنات إلا إذا هبط فائض القيمة من ٣ شلنات إلى شلنين ، وفائض القيمة لا يمكن ارتفاعه من ٣ شلنات إلى ٤ إلا إذا نقصت قوة العمل من ٣ شلنات إلى شلنين ، فى هذه الظروف لا يمكن حدوث أى تغيير فى الحجم المطلق لفائض القيمة أو قيمة قوة العمل بدون أن يحدث تغيير فى ذات الوقت فى حجمهما النسبيين أى فى النسبة بين حجم الواحد وحجم الآخر ، إذ لا يمكن أن يرتفع الحجمان أو ينخفضا فى وقت واحد .

وفضلا عن هذا لا يمكن أن تهبط قيمة قوة العمل وبالتالى لا يمكن أن يرتفع فائض القيمة إن لم تكن هناك زيادة فى إنتاجية العمل . فمثلا فى الحالة السابقة لا يمكن هبوط قيمة قوة العمل من ٣ شلنات إلى شلنين الا اذا ترتب على زيادة الانتاجية أن أصبحت تنتج فى ٤ ساعات نفس مقدار وسائل العيش التى كانت تنتجها من قبل فى ست ساعات ، وعلى العكس من ذلك لا يمكن زيادة قوة العمل من ٣ شلنات إلى ٤ شلنات الا اذا هبطت إنتاجية العمل بحيث يتيسر فى ٨ ساعات إنتاج كمية معلومة من وسائل العيش كنا ننتجها من قبل فى ٦ ساعات .

ويترتب على هذه الاعتبارات أن الزيادة فى إنتاجية العمل تؤدى إلى خفض قيمة قوة العمل وزيادة فائض القيمة . هذا من جهة ومن جهة أخرى فالهبوط فى إنتاجية العمل يسبب ازدياد قيمة قوة العمل وخفض فائض القيمة .

حين صاغ ريكاردو هذا القانون أغفل ظرفاً واحداً . فبرغم أن التغيير فى حجم فائض القيمة أو فائض العمل يسبب تغييراً عكسياً فى حجم قيمة قوة العمل أو فى حجم العمل الضرورى ، فإن هذا لايستتبع بالضرورة أنهما يختلفان بنفس النسبة . إنهما فعلا يزيدان أو ينقصان بنفس المقدار ، ولكن ازديادهما أو نقصهما النسبى يتوقفان على حجمهما الأصليين قبل أن حدث التغيير فى إنتاجية العمل . فإذا كانت قيمة قوة العمل ٤ شلنات أو إذا كان وقت العمل الضرورى ٨ ساعات ، وإذا كان فائض القيمة شلنين أو كان فائض العمل ٤ ساعات ، وإذا حدث نتيجة لزيادة إنتاجية العمل أن هبطت الآن قيمة قوة العمل إلى ثلاث شلنات أو هبط العمل الضرورى إلى ست ساعات فإن فائض القيمة سيرتفع الى ثلاث شلنات أو فائض العمل الى ٦ ساعات . فنفس المقدار وهو شلن أو ساعتان يضاف فى حالة ويطرح فى الأخرى . ولكن التغيير النسبى فى الحجم مختلف فى الحالتين . فبينما تهبط قيمة قوة العمل من ٤ شلنات الى ٣ شلنات أى بمقدار الربع أو ٢٥ ٪ يرتفع فائض القيمة من شلنين الى ثلاث شلنات أى بمقدار ٥٠ ٪ ، ويتبع ذلك اذن أن الازدياد أو النقص النسبى فى فائض القيمة المترتبين على تغيير معلوم فى إنتاجية العمل ، يتوقفان على الحجم الأصلى لذلك القسم من يوم العمل الذى ضمّن نفسه فى فائض القيمة . فكلما صغر ذلك القسم ، زاد التغيير النسبى ، وكلما عظم كان التغيير النسبى أقل .

ـــ حـ زيادة أو نقص فائض القيمة هو دائما نتيجة ، وليس سببا مطلقاً لنقص أو ازدياد مماثل فى قيمة قوة العمل (١) .

---

(١) وقد زاد ماكولوخ وغيره على هذا القانون الثالث هذه الإضافة السخيفة وهى أن ارتفاعا فى القيمة الفائضة غير مصحوب بهبوط فى قيمة قوة العمل ، قد يحدث عن طريق إلغاء الضرائب التى يدفعها الرأسمالى . إن إلغاء مثل هذه الضرائب لايسبب أى تغيير فى مقدار القيمة الفائضة التى يغتصبها الرأسمالى فى الأصل من العامل ، وكل مايحدثه من أثر ينحصر فى النسبة التى تنقسم بها القيمة الفائضة بينه وبين الأشخاص الآخرين . ونتيجة لهذا لايؤثر مطلقا فى النسبة بين القيمة الفائضة وقيمة قوة العمل . وهذا الاستثناء الذى يبديه ماكولوخ إنما يثبت سوء فهمه للقانون — وهو سوء حظ يلازمه حين يحاول تقريب آراء ريكاردو إلى الناس كما يحدث بالمثل للكاتب ج . ب . ساى حين يحاول نفس الشىء النسبه إلى آدم سميث .

بما أن يوم العمل ذو حجم ثابت وتمثله قيمة ذات حجم ثابت ، وبما أنه مع كل تغيير فى حجم فائض القيمة يحدث كذلك تغيير عكسى فى حجم قيمة قوة العمل ؛ وبما أن تغير قيمة قوة العمل لايمكن إلا أن يصحب التغيير فى إنتاجية العمل — فمن الواضح أنه فى ظل هذه الأحوال يجب أن ينشأ كل تغيير فى حجم فائض القيمة من تغيير عكسى فى حجم قيمة قوة العمل . فإذا لم يكن هناك ، كما رأينا ، تغيير فى الحجم المطلق لقيمة قوة العمل أو تغيير فى فائض القيمة غير مصحوب بتغيير فى حجمهما النسبيين ، كانت النتيجة أنه لايمكن حدوث تغيير فى حجمهما النسبيين بدون تغيير سابق فى الحجم المطلق لقيمة قوة العمل .

وطبقاً للقانون الثالث يفترض التغيير فى حجم فائض القيمة تغييرا فى قيمة قوة العمل ، وهذا التغيير الأخير يسببه تغيير فى إنتاجية العمل . والقيمة المتغيرة لقوة العمل هى التى تعطى حد التغيير . وبرغم هذا ، حتى إذا كانت الظروف تسمح بسريان مفعول القانون فقد تحدث حركات إضافية . فلو حدث مثلا نتيجة لازدياد إنتاجية العمل ، أن هبطت قيمة قوة العمل من ٤ إلى ٣ شلنات ، أو إذا حدث هبوط فى وقت العمل الضرورى من ٨ إلى ٦ ساعات ، فلا يمكن أن يهبط ثمن قوة العمل إلى ٨ بنس و٣ شلنات ، س$_{٦}$ ، ش$_{٣}$ ، س$_{٢}$ ش$_{٢}$ وهكذا ، وتبعاً لهذا لايمكن أن يرتفع فائض القيمة عن س$_{٤}$ ش$_{٣}$ ، س$_{٦}$ ش$_{٣}$ ، س$_{١٠}$ ش$_{٢}$ وهكذا . فمقدار هذا الهبوط الذى حده الأدنى ٣ شلنات (أى القيمة الجديدة لقوة العمل) يتوقف على الوزن النسبى الذى يحدثه فى الميزان ضغط رأس المال من جهة ومقاومة العمال من جهة أخرى.

إن قيمة قوة العمل تعينها قيمة كمية محدودة من وسائل العيش ؛ فالذى يتغير مع التغيرات فى إنتاجية العمل إنما هو قيمة وسائل العيش هذه ، لامقدارها . ومع هذا من المستطاع ، بسبب زيادة فى إنتاجية العمل ، أن يختص كل من العامل والرأسمالى نفسه فى ذات الوقت بمقدار أكبر من هذه الضروريات بدون حدوث أى تغيير فى ثمن قوة العمل أو فائض القيمة . إذا كانت القيمة الأصلية لقوة العمل ٣ شلنات ، وإذا كان وقت العمل الضرورى ست ساعات ، وإذا كان فائض القيمة بالمثل ٤ شلنات ، وفائض العمل ٦ ساعات — إذن لو ضوعفت إنتاجية العمل بدون تغيير نسبة العمل الضرورى إلى فائض العمل فلن يحدث تغيير من حيث الحجم فى فائض القيمة وثمن قوة العمل .

وهنا تكون النتيجة الوحيدة المترتبة على ذلك أن كلا منهما يمثل ضعف القيمة الاستعمالية التى كان يمثلها من قبل ، وتصير هذه القيم الاستعمالية أرخص مرتين مما كانت عليه من قبل . فبرغم عدم حدوث تغيير فى ثمن قوة العمل فإن الثمن الآن يكون أعلى من قيمتها .

ومع هذا لو حدث أن ثمن قوة العمل قد هبط إلى س١٠ ش٢ ، س٦ ش٢ وهكذا لا إلى س٦ ش١ (وهو أدنى رقم ممكن يتفق مع قيمتها الجديدة) فإن هذا الثمن الأقل يظل يمثل مقداراً متزايداً من ضروريات الحياة . وعلى ذلك من الممكن فى حالة زيادة إنتاجية العمل ، أن يستمر ثمن قوة العمل فى الهبوط ومع هذا يكون الهبوط مصحوباً بنمو دائم فى مقدار وسائل عيش العامل . ومن الوجهة النسبية إذا قورنت قيمة العمل بفائض القيمة ، كان هناك نقص مستمر فى النسبة بينهما بحيث أن الهوة بين مركز العامل ومركز الرأسمالى تتسع باستمرار(١).

كان ريكاردو أول من صاغ القوانين الثلاث السالفة بدقة ، ولكنه وقع فى أخطاء. فهو أولا ينظر إلى الأحوال التى تثبت فيها صلاحية هذه القوانين على أنها أحوال الإنتاج الرأسمالى الواضحة بذاتها ، وأنها الأحوال العامة التى تستبعد غيرها . فهو لايعترف بأى تغيير سواء فى طول يوم العمل أو فى حدة العمل بحيث أنه لايرى إلا عاملا واحداً متغيراً ذلك هو إنتاجية العمل . ثانيا (وهذا الخطأ يسرى فى تحليله بصفة أخطر) أنه لم يدرس ، أكثر مما فعل غيره من الاقتصاديين ، فائض القيمة فى ذاته وبذاته أى مستقلا عن أشكاله الخاصة مثل الربح وريع الأرض الخ .. وعلى ذلك فهو يخلط بين القوانين المتعلقة بمعدل فائض القيمة وبين قوانين معدل الربح . وكما قلت قبلا إن الربح هو النسبة بين فائض القيمة والمجموع الكلى لما أنفق من رأس المال ، بينما معدل فائض القيمة هو النسبة بين فائض القيمة والجزء المتغير من رأس المال . لنفرض أن رأس المال ج قدره ٥٠٠ جنيه يتكون من مادة أولية وأدوات عمل مقدارها ٤٠٠ جنيه (او ج) ومن أجور مقدارها ١٠٠ جنيه أو (م) وأن فائض القيمة هو ١٠٠ جنيه أو ف . هنا نحصل على معدل لفائض القيمة هكذا .

$$\frac{ف}{م} = \frac{\text{١٠٠ جنيه}}{\text{١٠٠ جنيه}} = \text{١٠٠ ٪}$$

ولكن معدل الربح هكذا

$$\frac{ف}{ج} = \frac{\text{١٠٠ جنيه}}{\text{٥٠٠ جنيه}} = \text{٢٠ ٪}$$ (٢)

(١) حين يطرأ تغيير على إنتاجية الصناعة وهو ماتنتجه كمية معلومة من العمل ورأس المال فقد تتفاوت نسبة الأجور بينما تظل الكمية التى تمثلها تلك النسبة ثابتة أو قد تختلف الكمية بينما تظل النسبة كما هى « معالم الاقتصاد والسياسى » (لمؤلف مجهول الاسم) لندن ١٨٣٢ ص ٦٧) .

(٢) رمزنا بالحروف الآتية : ج (رأس المال) ، م (رأس المال المتغير) ، ف (فائض القيمة) .

وواضح علاوة على ذلك أن معدل الربح قد يتوقف على ظروف ربما لاتؤثر بأية طريقة في معدل فائض القيمة ، وسأوضح فى الكتاب الثالث أنه بواسطة معدل معلوم لفائض القيمة قد نحصل على أى عدد من معدلات الربح ، وأن معدلات مختلفة لفائض القيمة قد تجد التعبير عن ذاتها ، فى ظل أحوال معلومة ، فى نفس معدل الربح الواحد .

(٢) طول يوم العمل وإنتاجية العمل ثابتان ، وحدة العمل متغيرة

إن ازدياد حدة العمل معناه زيادة مايبذل من عمل فى فترة معلومة من الوقت ، وبالتالى فيوم عمل أكثر حدة يتضمنه مقدار أكبر من المنتجات ، بخلاف يوم عمل أقل حدة ويتكون من نفس العدد من الساعات . أو إذا كان يوم العمل من نفس الطول فإنه ينتج منتجات أكثر حين تكون الإنتاجية أكبر . وفى الحالة الأخيرة تنقص قيمة المنتج الفردى مادام يكلف من العمل أقل مما كان يتكلفه قبلا . وفى الحالة الأولى تظل قيمة المنتج الفردى بلا تغيير نظراً لأن المنتج يتكلف الآن كما هو الحال من قبل ، نفس المقدار من العمل . هنا يُزاد عدد المنتجات بدون أى هبوط فى ثمنها . وإذ يزدادعددها يزداد مبلغ ثمنها أيضا ؛ بينما فى الحالة الأخرى لايتمثل المقدار الكلى للقيمة إلا فى كمية متزايدة من المنتجات . وعلى ذلك حين يظل عدد ساعات العمل على ماهو عليه كلما كان المنتج ذو القيمة الإجمالية الأعلى ينطوى على يوم أعظم حدة ، ومعنى هذا أنه تنطوى عليه نقود أكثر حين تظل قيمة النقود بدون تغيير .

والقيمةالتى تُخلق تتغير مع التطورات فى درجة اختلاف حدة العمل عن الشكل الإجتماعى ، وبالتالى فإن نفس يوم العمل لايمثله ، كما كان الحال قبلا ، مقدار ثابت من القيمة المخلوقة بل مقدار متغير منها . ومثال ذلك أن يوما أكثر حدة ومكونا من ١٢ ساعة قد تمثله ٧ أو ٨ شلنات بدلا من ٦ شلنات كما كان يحدث لو كان يوما طوله ١٢ ساعة ومن الحدة المعتادة . وواضح أنه إذا زادت القيمة التى يخلقها عمل يوم واحد من ٦ شلنات مثلا إلى ٨ شلنات فإذن قد يحدث أن القسمين اللذين تنقسم إليهما القيمة (وهما ثمن قوة العمل وفائض القيمة) يزيدان كلاهما فى نفس الوقت وبنسبة متساوية أو غير متساوية . وثمن قوة العمل من جهة وثمن فائض القيمة من جهة أخرى يمكن أن يزداد كلاهما فى وقت واحد من ٣ شلنات إلى أربع شلنات حين يزداد مقدار القيمة المنتجة من ٦ شلنات إلى ٨ شلنات . فهنا الارتفاع فى ثمن قوة العمل لايعنى بالضرورة أن ثمن قوة العمل قد ارتفع أكثر من قيمتها ؛ بل

بالعكس قد يكون الارتفاع فى الثمن مصحوبا بهبوط فى القيمة . ويحدث هذا دائما حين يكون الارتفاع فى ثمن قوة العمل غير كاف للتعويض عن ازدياد استهلاك قوة العمل .

ونعلم أنه مع (استثناءات زائلة) ، لايترتب على التغيير فى إنتاجية العمل إلا تغير فى حجم قيمة قوة العمل وبالتالى فى حجم فائض القيمة حين تكون منتجات فرع الصناعة الذى نعنى به جزءا من الاستهلاك العادى اليومى للعامل . ولكن فى الحالة الحالية لايعود هذا الشرط منطبقاً ، فسواء كان التغيير فى حجم العمل من حيث المدى أو الحدة فإن هذا التغيير يحدث تغيير مطابق له فى حجم القيمة التى تم إنتاجها بغض النظر عن طبيعة (ماهية) السلعة التى تتضمنها تلك القيمة . فاذا كانت حدة العمل تزداد فى الوقت ذاته وبنفس الدرجة فى جميع فروع الصناعة فيها تصبح الدرجة الجديدة والأعلى من الحدة المعيار الاجتماعى للمجتمع الذى ندرس أمره ، وبذلك لاتعود تحسب كحجم ممتد ، ومع ذلك فحتى فى هذه الحالة تختلف حدة العمل فى البلدان المختلفة وبذلك توثر فى تطبيق قانون القيمة على أيام العمل التى سادت فى تلك البلاد . فيوم العمل الأكثر حدة فى بلد يتمثل فى مبلغ من النقود أكبر ، بخلاف يوم عمل أقل حدة فى بلد آخر (١) .

(٣) ثبات انتاجية وحدة العمل ، وتغير طول يوم العمل

يمكن أن يختلف يوم العمل فى أى اتجاهين ، فقد يكون أطول أو أقصر .

ا — فى حالة بقاء إنتاجية وحدة العمل بدون تغيير ، فإن الخفض فى طول يوم العمل يترك قيمة قوة العمل وبالتالى وقت العمل الضرورى بلا تغيير ، فينخفض فائض العمل وفائض القيمة . يتصل بالهبوط فى الحجم المطلق لفائض القيمة هبوط فى حجمه النسبى أى بالنسبة إلى قيمة العمل التى تبقى هنا غير متغيرة . والطريقة الوحيدة أمام الرأسمالى لكى يحصل على التعويض تكون بالعمل على خفض ثمن قوة العمل دون قيمتها . وجميع الحجج الاعتيادية ضد الخفض فى يوم العمل ترتكز على افتراض أن هذا الخفض يحدث فى ظل

---

(١) « فى حالة تساوى الأشياء الأخرى يستطيع رجل الصناعة الانجليزى أن يخرج فى وقت معلوم مقداراً من العمل أكبر بكثير مما يفعل رجل الصناعة الأجنبى بحيث يوازن أو يعوض اختلاف أيام العمل أى بين ٦٠ ساعة فى الأسبوع هنا ، و٧٢ أو ٨٠ فى الجهات الأخرى » (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٨٥ ص ٦٥) . ولو انتشر التحديد القانونى لساعات العمل فى مصانع القارة الأوربية لكان ذلك سبيلا لانقاص هذا الفارق الكمى بين يوم العمل فى القارة وفى انجلترا .

الأحوال التى هى موضع النظر الآن . بينما فى الحقيقة التغيير فى إنتاجية العمل وكثافته إما أن يسبق الخفض فى طول يوم العمل أو يتلوه مباشرة (١) .

ب — والآن لنفرض أن طول يوم العمل قد زيد . ليكن وقت العمل الضرورى ٦ ساعات أو قيمة قوة العمل ٣ شلنات ، وليكن فائض العمل ٦ ساعات وفائض القيمة تبعاً لذلك ٣ شلنات ، فيوم العمل الكلى يكون إذن ١٢ ساعة ويتجسم فى قيمة قدرها ٦ شلنات . إذا أطيل يوم العمل بمقدار ساعتين ، مع بقاء ثمن قوة العمل بدون تغيير زاد الحجم النسبى والحجم المطلق لفائض القيمة . وبرغم أن حجم قيمة قوة العمل يظل بلا تغيير بصفة مطلقة فإنه يهبط بصفة نسبية ، وفى ظل الأحوال التى فرضناها فى (١) لا يمكن تغيير القيمة النسبية لقوة العمل بدون تغيير فى قيمتها المطلقة ، وهنا من جهة أخرى يكون التغيير فى القيمة النسبية لقوة العمل نتيجة تغيير مطلق فى حجم فائض القيمة .

وبما أن القيمة التى يتجسم فيها عمل اليوم تزداد كلما طال يوم العمل فلا يمكن أن تكون هناك زيادة فى نفس الوقت فى ثمن قوة العمل وفى فائض القيمة ، وتكون الزيادة فى هذين متساوية أو غير متساوية . وعلى ذلك فالزيادة التى تحدث فى وقت واحد فى كلا الحجمين قد تحدث فى أى من الحالتين : حين تكون هناك زيادة مطلقة فى طول يوم العمل ، وحين تكون زيادة فى حدة العمل بدون زيادة كهذه فى طول يوم العمل .

فى حالة الزيادة فى طول يوم العمل قد يهبط ثمن قوة العمل دون قيمتها وإن ظل إسميا بلا تغيير أو إن ازداد ، لأن القارىء يذكر أن قيمة يوم قوة العمل تقدّر طبقاً لمداها المتوسط العادى أو طبقاً لمدى الحياة العادى بين العمال ، وعلى ذلك (طبقاً لطبيعة الانسان العامة) على أساس مدى التحول العادى للمادة الانسانية إلى حركة (٢) ، وإلى حد معين فان البلى فى قوة العمل وهو ما لا ينفصل عن الزيادة فى طول يوم العمل ، يمكن تعويضه بأجور أعلى ، وبعد هذه النقطة يزداد البلى بمتوالية هندسية وفى الوقت نفسه يلقى إلى الخارج بكافة الأحوال العادية الضرورية لتكاثر قوة العمل وأدائها لوظائفها ، ولا يعود ثمن قوة العمل ودرجة استغلالها مقدارين قابلين للتعادل فيما بينهما .

---

(١) « هناك ظروف عوضت هذا ... أظهرها تنفيذ قانون العشر ساعات » شرحه أول ديسمبر ١٨٤٨ ص ٧

(٢) « إن مقدار العمل الذى قام به رجل خلال ٢٤ ساعة يمكن إدراكه تقريبا إذا فحصنا التغييرات السكيماوية التى طرأت على جسمه والأشكال المتغيرة للمادة والتى تدل على فعل القوة الديناميكية »
Grove : On the Correlation of Physical Forces.

(٤) تغييرات حادثة فى نفس الوقت فى وقت العمل والإنتاجية وحدته

من الواضح إمكان ذكر عدد كبير من الارتباطات تحت هذا العنوان . قد يختلف أى عاملان ويبقى الثالث ثابتاً ، أوقد تتغير العوامل الثلاثة فى وقت واحد ، وقد يكون اختلافها بدرجة متساوية أو بدرجة غير متساوية ، وفى نفس الاتجاه أو فى اتجاهات مضادة بحيث أن تغييراتها يقاوم كل واحد منها الآخر مقاومة كلية أو جزئية ، ومع ذلك فيمكن تحليل جميع الحالات الممكنة وذلك طبقاً للمبادىء الموضحة فى ١ و ٢ و ٣ ، ويمكن حساب أثر كل ارتباط ممكن بمعاملة كل عامل بدوره على أنه متغير أو معاملة العاملين الآخرين على أنهما ثابتان مؤقتاً ، وعلى ذلك يكفى أن نناقش مثالين هامين بإيجاز .

١ — هبوط فى إنتاجية العمل مصحوب بزيادة فى طول يوم العمل فى نفس الوقت . حين نتحدث هنا عن هبوط فى إنتاجية العمل فالذى يعنينا هو فروع الصناعة التى تعين منتجاتها قيمة قوة العمل ، ومثال ذلك هبوط سريع فى خصوبة التربة مصحوب بزيادة مماثلة فى أثمان المنتجات الزراعية . لنفرض أن يوم العمل ١٢ ساعة وأن القيمة التى يخلقها يوم كهذا ٦ شلنات وأن نصف هذا يحل محل قيمة قوة العمل بينما النصف الآخر عبارة عن فائض القيمة . إذن ينقسم يوم العمل إلى ٦ ساعات عمل ضرورى ، ٦ ساعات فائض القيمة . ونظرا للارتفاع فى ثمن منتجات التربة لنفرض أن قيمة قوة العمل ترتفع الآن من ٣ شلنات إلى أربع شلنات بحيث أن وقت العمل الضرورى الذى كان ٦ ساعات أصبح ٨ . وإذ يبقى طول اليوم العمل بدون تغيير يهبط فائض العمل من ٦ ساعات إلى أربعة وفائض القيمة من ٣ شلنات إلى اثنين . فاذا زيد الآن يوم العمل بمقدار ساعتين ، أى من ١٢ إلى ١٤ ساعة صار فائض العمل حينئذ ٦ ساعات كما كان شأنه فى ظل الأحوال التى بحثناها فى بداية هذه الفقرة ، ويظل فائض القيمة ٣ شلنات ، ولكن يكون هناك هبوط فى قيمة النسبة إذا ماعقدت الموازنة بينها وبين قيمة قوة العمل مقاسة بمقدار وقت العمل الضرورى . واذا زيد يوم العمل بمقدار ٤ ساعات أى من ١٢ ساعة إلى ١٦ ساعة فان الأحجام النسبية لفائض القيمة وقوة العمل ، ولفائض العمل والعمل الضرورى ، تستمر بلا تغيير ، ولكن الحجم المطلق لفائض القيمة يرتفع من ٣ إلى ٤ شلنات ، ويرتفع الحجم المطلق لفائض العمل من ٦ ساعات عمل إلى ٨ وهى زيادة قدرها الثلث أى ٣٣٪ وعلى ذلك فمع إنتاجية عمل متناقصة وزيادة فى نفس الوقت فى طول وقت العمل ، وقد يظل الحجم المطلق لفائض القيمة ثابتاً

فى الوقت الذى فيه ينقص حجمه النسبى ، أو قد يظل حجمه النسبى بلا تغيير بينما يزداد حجمه المطلق ، وقد يزداد كلاهما إذا كانت الزيادة فى طول يوم العمل كافية .

خـــلال الفترة (١٧٩٩ — ١٨٢٥) أدى ازدياد ثمن ضروريات الحياة بانجلترا إلى زيادة إسمية فى الأجور ، بينما كانت الأجور الحقيقية — معبراً عنها بضروريات الحياة — فى هبوط . وقد استنتج وست وريكاردو من هذه الحقيقة أن النقص فى إنتاجية العمل الزراعى يسبب هبوطاً فى معدل فائض القيمة ، وفى نظرهم هذا الفرض الذى يمثل حقيقة لم يكن لها وجود إلا فى خيالهم صار نقطة ابتداء لتحليلات هامة إلى الأحجام النسبية للأجور والربح وريع الأرض . وفى الحقيقة بفضل ازدياد كثافة العمل والزيادة الإجبارية فى طول يوم العمل زاد فى ذلك الوقت فائض القيمة من الوجهتين المطلقة والنسبية . هذا هو العهد الذى كانوا ينظرون فيه إلى زيادة غير معتدلة فى طول يوم العمل على أنها أمر طبيعى[1] . وكان العهد الذى تميز خاصة بزيادة فى رأس المال من جهة والفقر والتسول من جهة أخرى[2] .

---

(١) نادرا ما يسير القمح والعمل جنبا إلى جنب تماما ، ولـكن هناك حدا ظاهرا لا يمكن بعده فصلهما . وفيما يختص بالجهود غير العادية التى تبذلها الطبقات العاملة فى فترات ارتفاع الأثمان وهى الفترات التى تسبب هبوط الأجور الذى لاحظناه من الشهادات [التى أدلى بهـا أمام لجنة التحقيق البرلمانية ١٨١٤—١٨١٥] . « فإنها تلائم بكل تأكيد نمو رأس المال ، ولـكن لا يسع أى رجل مشبع بالروح الانسانية أن يرى هذه الجهود متصلة لا تنقطع ، وهى داعية للاعجاب كنوع من التخفيف المؤقت ، أما لو دامت لترتبت عليها آثار مماثلة لتلك التى تنجم عن استهلاك الشعب لأقصى ما يملك من الغذاء » Malthus : Inquiry into the Nature and Progress of Rent, London 1815, p. 48, Footnote . ومن الواضح أن مالثس إنما يفكر فى الزيادة فى يوم العمل وهو يشير إلى هذه الزيادة فى مواضع أخرى من هذا الـكتاب بينما جعل ريكاردو وغيره الطول الثابت ليوم العمل أساسا لأبحاثهم ، وأنه لشرف كبير لمالثس أن يكون صريح القول فى هذه المسألة ! ولـكن مصالح الطبقة المحافظة وهى المصالح التى كان يخدمها جعلت من المستحيل عليه أن يرى أن الزيادة غير المحدودة فى طول يوم العمل إلى جانب تقدم واسع المدى فى الآلات واستغلال عمل النساء والأطفال ، قمينة أن تجعل نسبة كبيرة من الطبقة العاملة « فائضة عن الحاجة » وبخاصة عندما انتهت الحرب وزال معها ما كان لانجلترا من احتكار فى السوق العالمية . ومن الطبيعى أنه كان أنسب له وأكثر اتفاقا مع مصالح الطبقات الحاكمة لو أنه فسر هذه الزيادة المفرطة فى عدد السكن بأنها راجعة إلى قوانين الطبيعة الخالدة بدلا من أن يجعلها وليدة التاريخ الطبيعى للانتاج الرأسمالى .

(٢) وثمت سبب رئيسى لازدياد رأس المال خلال الحرب وذلك عبارة عن الجهود الـكبيرة التى بذلتها الطبقات العاملة ومظاهر الحرمان الذى عانته . فقد أرغمت الظروف أعدادا من النساء والأطفال أكبر من أى عهد سبق على مزاولة أعمال شاقة مجهدة ، واضطر العمال السابقون — لنفس السبب — أن يخصصوا جانبا أكبر من وقتهم لزيادة الانتاج .

Essay on Political Economy, in which are illustrated the Principal Causes of the Present National Distress, London, 1830, p. 428.

١ — ازدياد حدة وإنتاجية العمل مع نقص طول يوم العمل فى نفس الوقت . لإنتاجية العمل المتزايدة وللزيادة فى حدته تأثير مشابه ، فكلاهما يزيد مقدار المنتجات المنتجة فى فترة معلومة من الوقت ، وعلى ذلك فكلاهما يخفّض ذلك القسم من يوم العمل الذى يحتاجه العامل لإنتاج وسائل عيشه أو المعادل لها . والحد الأدنى لطول يوم العمل يعينه هذا القسم الضرورى من يوم العمل والقابل مع ذلك للتقلص . فاذا خفض طول يوم العمل إلى هذا الحد الأدنى اختفى فائض العمل وهذا مستحيل فى ظل النظام الرأسمالى . فالغاء طريقة الانتاج الرأسمالية ستسمح بخفض طول يوم العمل إلى مقدار وقت العمل الضرورى . ولكن حتى فى الحالة الأخيرة قد يتعرض مقدار وقت العمل الضرورى (مع تساوى الأشياء الأخرى) للامتداد وهذا يحدث من جهة لأن حاجيات العامل الأساسية تزداد ويرتفع مستوى حياته . ومن جهة أخرى فان جانبا مما يعد الآن عملا فائضاً سيحسب عملا ضرورياً أى ذلك المقدار من العمل الضرورى لإعداد رصيد للاحتياطى والتجميع .

كلما عظمت الزيادة فى إنتاجية العمل أمكن خفض طول يوم العمل ، وكلما خفض طول يوم العمل عظمت الزيادة فى حدة العمل . ومن وجهة النظر الاجتماعية تزداد إنتاجية العمل بازدياد الاقتصاد فى العمل ولا يقصد هنا باقتصاد العمل التوفير فى وسائل الإنتاج فحسب بل وتجنب كل عمل لاحاجة إليه . ومع أن الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج تفرض الاقتصاد فى كل عمل فردى ، إلا أن فوضى المنافسة تؤدى إلى أفدح وأبشع تبديد لقوة العمل ووسائل الإنتاج الاجتماعية ، بينما تؤدى الرأسمالية إلى خلق مهن عدة لاغنى لها عنها ، ولكنها فى حد ذاتها زائدة عن الحاجة .

وإذا نظرنا إلى حدة العمل وإنتاجيته على أنهما ثابتان فتقصر نسبة يوم العمل الاجتماعى الذى سيكون من اللازم تخصيصه للانتاج المادى ، ونتيجة لهذا يعظم مقدار الوقت الذى يستغله العامل فى نواحى النشاط العقلى والاجتماعى بنسبة توزيع العمل على كافة أعضاء المجتمع القادرين بدرجة عادلة ، وبنسبة عكسية إلى الحد الذى فيه تستطيع طبقة اجتماعية معينة أن تزيح العبء الطبيعى من العمل على كاهل أفراد طبقة أخرى . وسيكون هناك حد لخفض يوم العمل ولكن هذا الحد سيتوقف على إنتاجية عمل الجماعة ذى الطابع العام . وفى المجتمع الرأسمالى من جهة أخرى تجد أن وقت الفراغ لطبقة ممتازة مصدره تحويل حياة الجماهير إلى وقت عمل .

الفصل السادس عشر

الصيغ المختلفة لمعدل فائض القيمة

رأينا أن معدل فائض القيمة تمثله الصيغ الآتية :

$$(١)\quad \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال المتغير}} = \left(\frac{\text{ف}}{\text{م}}\right) = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{قيمة قوة العمل}} = \frac{\text{فائض العمل}}{\text{العمل الضرورى}}$$

والصيغتان الأوليتان تمثلان بوصفهما نسبة للقيم ، ذلك الذى يمثل فى الصيغة الثالثة كنسبة للاوقات التى تنتج فيها القيم ، وهذه القيم ، بمعادلتها الواحدة بالأخرى ، محدودة وصحيحة تماماً ، ولهذا نلقاها فى الاقتصاد السياسى الكلاسيكى . وفيه نلقى كذلك الصيغ الآتية مشتقة من السابقة .

$$(٢)\quad \frac{\text{فائض العمل}}{\text{يوم العمل}} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{قيمة المنتج}} = \frac{\text{المنتج الفائض}}{\text{المنتج الكلى}}$$

فنفس النسبة الواحدة يعبر عنها هنا كنسبة لأوقات العمل ، وللقيم التى تتجسم فيها أوقات العمل هذه ، وللمنتجات التى توجد فيها هذه القيم . والمفروض طبعا ن لمرد « بقيمة المنتج » القيمة التى أنتجت حديثا فى يوم عمل ، مع استبعاد الجزء الثابت من قيمة المنتج .

وفى هذه الصيغ جمعاء يعبر بصورة باطلة عن درجة استغلال العمل الواقعية أى معدل فائض القيمة . ليكن يوم العمل ١٢ ساعة ، فاذن ، باتخاذ الفروض المذكورة فى الأمثلة السابقة ، يتمثل المعدل الفعلى لاستغلال العمل بالنسبة التالية .

$$\frac{\text{٦ ساعات فائض عمل}}{\text{٦ ساعات عمل ضرورى}} = \frac{\text{فائض قيمة قدره ٣ شلنات}}{\text{راس مال متغير قدره ٣ شلنات}} = ١٠٠ \,\%$$

ولكن نحصل من الصيغ الواردة تحت رقم (٢) على الآتى .

$$\frac{\text{٦ ساعات فائض عمل}}{\text{يوم عمل طوله ١٢ ساعة}} = \frac{\text{فائض قيمة قدره ٣ شلنات}}{\text{قيمة منتجة قدرها ٦ شلنات}} = ٥٠ \,\%$$

هذه الصيغ التى استنتجناها تعبر حقيقة عن النسبة التى ينقسم بها يوم العمل أو القيمةالتى ينتجها بين الرأسمالى والعامل ، وعلى ذلك إذا نظرنا إليها على أنها التعبيرات المباشرة عن معـــدل التوسع الذاتى لرأس المال ، لصح القانون الخاطىء الآتى : لا يمكن مطلقاً أن يبلغ فائض العمل أو فائض القيمة ١٠٠٪ (١) ونظراً لأن فائض القيمة لا يمكن إلا أن يعدو كونه جزءاً من المقدار الكلى للقيمة المنتجة ، فينتج بالضرورة أن فائض العمل يتكون عادة من وقت أقصر من يوم العمل ، أو أن فائض القيمة يمثل دائما مقداراً أصغر من القيمة الكلية المنتجة . ولكن إذا بلغنا النسبة ١٠٠ : ١٠٠ فلابد من تساويهما . ولكى يستوعب فائض العمل يوم العمل كله (ويعنينا هنا متوسط يوم العمل لأسبوع العمل أو لسنة العمل الخ) يجب أن يهبط العمل الضرورى إلى الصفر . ولكن باختفاء العمل الضرورى يختفى العمل الفائض أيضاً ما دام الأخير ليس سوى وظيفة للأول . وعلى ذلك فالنسبة

$$\frac{\text{فائض العمل}}{\text{يوم العمل}} = \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{القيمة المنتجة}}$$

لا يمكن أن تبلغ النسبة الحدية $\frac{١٠٠}{١٠٠}$ ولا ترتفع الى $\frac{١٠٠ + س}{١٠٠}$ ولكن الحال خلاف هذا بالنسبة إلى معدل فائض القيمة أو درجة استغلال العمل الفعلية . خذ مثلا تقدير المسيو ليونس دى لافيرنى عن أن العامل الزراعى الإنجليزى لا يتناول إلا ربع المنتج(٢) أو قيمته مقابل ثلاثة أرباع هى نصيب الرأسمالى (وهو الفلاح فى هذه الحالة) — وهذا بعيد عن المسألة الأخرى وهى كيفية توزيع الغنيمة فيما بعد بين الرأسمالى (الفلاح) والمالك والآخرين . وحسب هذا التقدير تكون النسبة بين العمل الفائض والعمل الضرورى فى حالة العامل الزراعى

---

(١) أنظر مثلا :

Rodbertus : Soziale Briefe an kirchmann, third leteer, Widerlegung der Ricardo'schen Theorie von der Grundrente und Begründung einer neuen Rententheorie, Berlin, 1851.

(٢) نظرا لأن كافة الأشكال الراقية من عملية الانتاج الرأسمالية عبارة عن أشكال من التعاون ، فليس أسهل من أن نتجاهل صفتها التعارضية ، وبذا نقول إنها أشكال خالصة للتعاون والاشتراك . وهذا ما فعله الكونت A. de Laborde فى كتابه De l'esprit de l'association dans tous les intérêts d la communauté (باريس ١٨١٨) . وفى استطاعة الكاتب الأمريكى هـ . كارى أن يلعب هذه الخدعة الساحرة بنجاح حين يعالج موضوع الخواص التى يتميز بها نظام الرق .

الانجليزى عبارة عن ٣ : ١ وهذه درجة استغلال تبلغ ٣٠٠٪ .

والطريقة السائدة بين الاقتصاديين من حيث النظر إلى ساعات العمل على أنها ثابتة فى عددها أيدها استعمال الصيغ الواردة فى رقم (٢) إذ فيها تجرى الموازنة دائما بين فائض العمل ويوم عمل ذى طول معلوم . وينطبق نفس الأمر إذا كان الاعتبار الوحيد هو تقسيم القيمة التى أنتجت . ويوم العمل الذى صار مجسما فى منتجاتٍ ذات مقدار معلوم من القيمة ، هو دائما يوم عمل ذو طول معلوم .

وعادة تمثيل فائض القيمة وقيمة قوة العمل على أنهما أجزاء من القيمة المنتجة (وهى العادة التى تولدت عن الشكل الرأسمالى فى الانتاج وهى عادة سيتضح مغزاها فيما بعد) تخفى الصفة المخصوصة للعلاقة التى يخفيها رأس المال وهى مبادلة رأس المال المتغير بقوة العمل الحية واستبعاد العامل من المنتج بعد ذلك . وبدلا من هذه الحقائق لا يرى الناس سوى مظهراً خداعاً لعلاقة اشتراك يقتسم فيها العامل والرأسمالى المنتج وفق نسب تطابق العناصر المختلفة التى يساهمان بها فى تكوينه .

وأما عن الباقى فإن الصيغ الواردة فى رقم (٢) قابلة دائماً لأن يعاد تحويلها إلى الصيغ رقم (١) فلو كان لدينا مثلا :

$$\frac{\text{فائض عمل قدره ٦ ساعات}}{\text{يوم عمل قدره ١٢ ساعة}}$$

فإذن يكون وقت العمل الضرورى مساوياً ليوم عمل قدره ١٢ ساعة ناقصاً فائض العمل الذى قدره ٦ ساعات وبذلك نحصل على الآتى :

$$\frac{\text{فائض عمل قدره ٦ ساعات}}{\text{عمل ضرورى قدره ٦ ساعات}} = \frac{١٠٠}{١٠٠}$$

وهناك مجموعة ثالثة من الصيغ أوردتها من باب استباق الأمور أكثر من مرة وهاهى :

$$(٣) \quad \frac{\text{فائض قيمة}}{\text{قيمة قوة العمل}} = \frac{\text{فائض عمل}}{\text{عمل ضرورى}} = \frac{\text{عمل بدون أجر}}{\text{عمل بأجر}}$$

وقد تؤدى الصيغة $\frac{\text{عمل بدون أجر}}{\text{عمل باجر}}$ إلى سوء فهم وتجعلنا نظن أن الرأسمالى يدفع ثمن العمل لا قوة العمل ، ولكن الاعتبارات السالفة تجعل فى إمكاننا تجنب سوء الفهم هذا ، فالصيغة التالية وهى :

عمل بغير أجر / عمل بأجر ـــــ إن هى تعبير عادى عن الصيغة ـــــ فائض عمل / عمل ضرورى

فالرأسمالى يدفع قيمة قوة العمل (أو ثمن قوة العمل وهو غير متماثل دائماً مع القيمة) ، ويأخذ مقابل ذلك القدرة على التصرف فى قوة العمل الحية . ويكون حق الانتفاع بقوة العمل هذه من فترتين ففى الأولى منهما ينتج العامل قيمة مساوية لقيمة ما يملك من قوة العمل أى قيمة لاتزيد عن كونها معادلا . وعلى ذلك فالرأسمالى الذى يدفع ثمن قوة العمل يحصل بدوره على منتج ذى ثمن مماثل ، وهو أشبه بما لو كان اشترى السلعة التامة الصنع فى السوق . وفى الفترة الثانية وهى فترة العمل الفائض يخلق حق الانتفاع بقوة العمل قيمة الرأسمالى دون أن يدفع عنها مقابلا[١] . فهو يحصل على هذا التحويل لقوة العمل إلى قيمة مجاناً وبلا مقابل ، وبهذا المعنى يمكن أن يقال عن العمل الفائض إنه عمل بغير أجر .

وهكذا ليس رأس المال كما يدعوه آدم سميث السيطرة على العمل فحسب ، ولكنه فى أساسه سيطرة على العمل الذى لاأجر له . وكل قيمة فائضة مهما كان الشكل الذى تتبلور فيه بعدئذ على هيئة ربح أو ريع أرض أو فائدة الخ ... إن هى فى أساسها إلا الصورة المادية التى يبدو بها وقت العمل غير ذى الأجر . ونجد سر التوسع الذاتى لرأس المال فى هذه الحقيقة وهى أن رأس المال يجد تحت تصرفه كمية محدودة من عمل الآخرين وهو عمل لايدفع عنه أجراً .

---

(١) ولو أن الطبيعيين لم يتمكنوا من حل لغز فائض القيمة إلا انهم استطاعوا على الأقل أن يروا أن فائض القيمة « ثروة مستقلة » يمكن التصرف بها ، وهى ثروة يبيعها المالك وإن لم يشترها .

الباب السادس

الأجور

الفصل السابع عشر

تحويل قيمة أو ثمن قوة العمل إلى أجور

فى ظاهر المجتمع البورجوازى يبدو أجر العامل كأنه ثمن العمل ، أى مبلغ محدود من المال يدفع مقابل مقدار محدود من العمل .

ويتحدث الناس عن قيمة العمل ويقولون إن مبلغ النقود الذى يعبر عن تلك القيمة هو الثمن الضرورى أو الطبيعى للعمل . وهم يتحدثون كذلك عن ثمن السوق للعمل كأنه ثمن يتقلب على أى من جانبى ثمنه الضرررى .

ولكن ماقيمة السلعة ؟ إنها الشكل الموضوعى الذى يتخذه العمل الاجتماعى الذى بذل فى إنتاجها . حسناً ، وكيف نقيس حجم قيمتها ؟ نقيس تلك القيمة بحجم العمل الذى تتضمنه . وكيف إذن نتأكد من قيمة يوم عمل ذى إثنى عشرة ساعة مثلا ؟ يجب أن نقيسها بساعات العمل الاثنى عشرة التى يحتوى عليها يوم عمل ذو ١٢ ساعة — وهو لغو يدعو إلى السخرية[١].

---

(١) يتحاشى المستر ريكاردو بمهارة صعوبة قد تهدد مذهبه القائل بأن القيمة تتوقف على كمية العمل التى تستخدم فى الانتاج . ولو تمسكنا بهذا المبدأ بدقة لتبع هذا أن قيمة العمل تتوقف على كمية العمل التى تستخدم فى إنتاجها ، وهو امر واضح السخافة . وعلى ذلك يجعل المستر ريكاردو قيمة العمل تتوقف على كمية العمل اللازمة لإنتاج الأجور او حسب عبارته ان قيمة العمل تقدر بكمية العمل اللازمة لإنتاج الاجور وهو يقصد بهذا كمية العمل اللازمة لإنتاج النقود او السلع التى تعطى للعامل . وهذا شبيه بالقول إن قيمة القماش لا تقدر بكمية العمل الذى يبذل فى إنتاجها بل بكمية العمل التى تبذل فى إنتاج الفضة التى تجرى مبادلة القماش بها .

A Critical Dissertation on the Nature, etc., of Value, pp. 50—51. (By S. Bailey‘ published anonymously).

إذا كان لابد من بيع العمل فى السوق كسلعة فهذا العمل يجب أن يكون موجوداً قبل إمكان بيعه . ولكن إذا استطاع العامل أن يجعل لعمله وجوداً مستقلا ، لباع سلعة لا عملا(١).

وبغض النظر عن هذه المتناقضات فإن المبادلة المباشرة النقود (أى العمل المجسم) بالعمل الحى إما أن تقضى على قانون القيمة الذى يبدأ فقط أن ينمو فى حرية على أساس الإنتاج الرأسمالى ، وإما أن يلغى الانتاج الرأسمالى نفسه الذى يرتكز مباشرة على العمل الأجير . إن يوم العمل ذا الاثنى عشرة ساعة مثلا تمثله قيمة نقدية قدرها ٦ شلنات والآن أمامنا هنا احتمالان . فإما أن يجرى التبادل بين معادلين وفى تلك الحالة يحصل العامل على ٦ شلنات مقابل عمل إثنى عشرة ساعة ، وإذن يكون ثمن عمله مساوياً لما ينتجه . ولكن إذا كان الأمر كذلك لما أنتج فائض القيمة لمشترى عمله ، ولما تحولت الشلنات الست إلى رأس مال ، ولزالت أسس الإنتاج الرأسمالى وهى التى عليها يبيع عمله ويصبح عمله عملا أجيراً . والأمر الممكن الثانى هو أنه يحصل لقاء عمل الساعات الإثنى عشرة على أقل من ٦ شلنات أى أقل من عمل الساعات الإثنى عشرة ؛ وهى فى هذه الحالة يبادل عمل ١٢ ساعة بعمل ١٠ أو ٦ ساعات أو ربما أقل من ذلك حسب ما تكون الحال . ومثل هذا التعادل لأحجام غير متساوية لا يقتصر على أنه يضع حداً لتعيين القيمة . وليس فى الإمكان التعبير عن تناقض هادم لذاته كهذا أو صياغته كقانون عام (٢) .

ولا نستفيد فى هذا المأزق إذ نفسر مبادلة مقدار أكبر أو أقل من العمل بأن نقول إن للعمل شكلا مختلفاً فى الحالتين ، وإن أحد العملين مجسم والآخر عمل حى (٣) . وتزداد

---

(١) إذا سميت العمل سلعة فإنه غير السلعة التى تنتج اولا بقصد التبادل ثم يؤتى بها الى السوق حيث يجب مبادلتها بالسلع الاخرى تبعا لما فى السوق إذ ذاك من مقادير كل سلعة . إن العمل يخلق فى اللحظة التى يؤتى بها إلى السوق ، بل إنه ليؤتى به إلى السوق قبل ان يخلق .

Observations on certain Verbal Disputes, etc., pp. 75-76.

(٢) إذا نظرنا إلى العمل كأنه سلعة ، ورأس المال وهو منتج العمل على انه سلعة اخرى ، فحينئذ إذا كانت قيمتا هاتين السلعتين ينظمهما مقداران متساويان من العمل ، فإن مقدارا معلوما من العمل تجرى ... مبادلته بكمية رأس المال التى انتجها نفس المقدار من العمل ؛ كما ان العمل السابق ... تجرى المبادلة بينه وبين نفس المقدار من العمل الحالى . ولكن قيمة العمل بالنسبة إلى السلع الأخرى ... لا تعينه كميات متساوية من العمل » .

E. G. Wakefield, in his edition of Adam Smith's "Wealth of Nations," London. 1836, vol. 1, p. 231.

(٣) « أصبح من الضرورى أن نوافق » (صورة جديدة من «العقد الاجتماعى») « على أنه حينما =

سخافة هـذا إذا ذكرنا أن قيمة السلعة لايعنيها مقدار العمل المجسم فيها فعلا ، وإنما مقدار العمل الحى اللازم لإنتاجها . لنفرض أن سلعة تمثل ست ساعات عمل . فإذا حدثت اختراعات جعلت فى الإمكان إنتاج هـــذه السلعة فى ٣ ساعات هبطت قيمة السلعة التى تم إنتاجها إلى النصف فهى لاتمثل الآن إلا ثلاث ساعات من العمل الإجتماعى الضرورى بدلا من الساعات الست التى كانت تمثلها قبلا . وعلى ذلك فالذى يعين قيمة السلعة إنما هو مقدار العمل اللازم لإنتاجها ، لا الشكل المجسم لهذا العمل .

والذى يواجه صاحب النقود فى السوق هو العامل لاالعمل ، فالعامل إنما يبيع قوته على العمل . وبمجرد ابتداء العمل لاتعود هذه القوة ملكا للعامل وبذا لايعود فى إمكانه بيعها . فالعمل هو جوهر القيمة ومقياسها الكامن ولكنه غير ذى قيمة بذاته (١) .

وحين يقال « قيمة العمل » فى هذه العبارة لاتمحى الفكرة عن القيمة فحسب ، بل إنها تتحول إلى نقيضها . فهذه العبارة خيالية كما لو تحدثنا عن قيمة الكرة الأرضية . ولكن هذه التعبيرات الخيالية تنشأ من نفس علاقات الإنتاج ، فهى أنواع للأشكال المظهرية من العلاقات الأساسية . إن طلاب العلوم الأخرى يدركون كون الأشياء المظهرية تبدو أحياناً فى أشكال مقلوبة ، ولكن الاقتصاديين السياسيين هم الطلاب الوحيدون الذين لايعرفون هذه الحقيقة (٢).

= يجرى التبادل بين عمل تم أداؤه وعمل يجب القيام به فإن الأخير (الرأسمالى) تكون قيمته أعلى من قيمة الأول (العامل) » .

Simonde (de Sismondi) : De la richesse commerciale, Geneva, 1803, vol. I, p. 37

(١) « العمل معيار القيمة الوحيد ... ومبدع جميع الثروة ، ليس سلعة » Thomas Hodgskin

(٢) إن الذين يحاولون أن يفسروا أمثال هذه العبارات على أنها لا تزيد عن كونها نوعا من إسراف الشعراء فى أقوالهم ، إنما يظهرون مدى عجز تحليلهم . قال برودون « يقال إن العمل ذو قيمة لا على أنه نفسه سلعة بل من حيث القيم الكامنة التى يظن أنه يتضمنها . إن قيمة العمل تعبير مجازى ». وللرد على هذا وضعت مؤلفى « فقر الفلسفة » وقلت (ص ٣٤ — ٣٥) ما يأتى « إنه لا يرى فى العمل بوصفه سلعة ، وهى حقيقة عنيفة ، إلا ألفاظا وعلى ذلك علينـا أن نظن أن المجتمع المعاصر كله القائم على أساس العمل كسلعة يجب أن ننظر إليه كأنه يقوم على عبارات شعرية وتعبير مجازى . إذا شاء المجتمع أن يتخلص من متاعبه فما عليه إلا أن يتخلص من عبارات وألفاظ ويعمد إلى تغيير شكلها ، وما عليه إلا أن يطلب من الأكاديمية أن تعيد طبع قاموسها فى شكل جديد » . وأسهل لنا بطبيعة الحال أن نذهب إلى أن القيمة لا تعنى شيئا مطلقا ، وندمج كل شىء فى هذه الطبقة وهذا ما يفعله ج . ب . ساى . السؤال : « ما القيمة ؟ » الجواب : « إنها ما يساويه الشىء » . السؤال « وما الثمن ؟ » الجواب « قيمة القيمة معبراً عنه بالنقود » . السؤال « ولم تكون لزراعة التربة...قيمة ؟ » الجواب « لأننا نحدد لها ثمنا » . وهكذا فالقيمة عبارة عما يساويه الشىء ، والأرض ذات قيمة لأننا نعبر عن قيمتها بالنقود . وهذا بكل تأكيد طريقة بسيطة جدا لإدراك أسباب الأشياء !

لقد استعار الاقتصاد السياسى الكلاسيكى من الحياة اليومية العادية عبارة « ثمن العمل » دون أن يحاول نقدها ، ثم أخذ يتساءل بعد ذلك عن كيفية تعيين هذا الثمن . وسرعان ما اعترف الاقتصاديون الكلاسيك أن التغيير فى نسبة العرض والطلب لا يمكن أن يفسر — بصدد ثمن العمل أو ثمن أية سلعة أخرى — أكثر من تغيرات فى الثمن وبعبارة أخرى تقلبات أثمان السوق فوق أو دون مقدار محدود . فإذا توازن العرض والطلب انقطعت التقلبات فى الثمن (مع تساوى الأشياء الأخرى) ؛ ولكن إذا كان الأمر كذلك عجز العرض والطلب عن تفسير أى شىء . إن ثمن العمل ، حين يكون هناك توازن بين العرض والطلب ، هو ثمنه الطبيعى ، أى ثمنه مستقلا عن النسبة بين العرض والطلب ، وهذا هو الشىء الواقعى الذى علينا أن نحلله . ثانيا : بملاحظة التقلبات فى أثمان السوق خلال فترة طويلة كسنة مثلا ، وُجد أن كلا منها يمحو الآخر ، مخلفاً ثمناً متوسطا أى كمية محدودة . ومن الواضح إذن أن الثمن المتوسط يجب أن يعينه عامل آخر خلاف الانحرافات عنه وهى الانحرافات التى محا كل منها الآخر . وهذا الثمن الذى يسيطر ويتحكم فى أثمان السوق العرضية للعمل (وسماه الطبيعيون السعر الضرورى) وأطلق عليه آدم سميث « الثمن الطبيعى للعمل » — هذا الثمن كما فى حالة السلع الأخرى ، لا يمكن أن يكون سوى قيمته معبراً عنها بالنقود . وبهذه الطريقة توهم الاقتصاد السياسى أن فى استطاعته أن يغوص خلال أثمان العمل العرضية فيصل إلى قيمته . وهذه القيمة عينتها نفقة الانتاج ، كما هو الشأن فى السلع الأخرى . ولكن ماهى نفقة إنتاج العامل . ما الذى يتكلفه إنتاج العامل ، أو إعادة إنتاجه ، وقد سمح الاقتصاديون لهذا السؤال أن يحل محل السؤال الذى سألوه فى أول الأمر ، وذلك عن غير وعى عنهم ، لأنهم ظلوا فيما يتعلق بمشكلة نفقة إنتاج العمل ، يدورون ويدورون فى دائرة دون أن يتقدموا خطوة إلى الأمام . وعلى ذلك فما يطلق عليه فى الاقتصاد السياسى عبارة قيمة العمل إنما هو فى الحقيقة قيمة قوة العمل وهى الثروة الموجودة فى شخص العامل ، وهى تختلف عن وظيفتها كما تختلف الآلة عن العمل الذى تقوم به . وبسبب انهماكهم فى بحث الفرق بين أثمان السوق للعمل وقيمة السلع التى ينتجها العمل الخ . . . تراهم لم يلاحظوا أبداً أن اتجاه التحليل لم يؤد بهم من أسعار السوق للعمل إلى قيمته المفترضة فحسب ، بل أدى بهم إلى تحليل قيمة العمل هذه إلى قيمة قوة العمل . ونظرا لغفلتهم عن نتيجة تحليلهم ، ونظراً لتقبلهم بنظرة غير انتقادية عبارات « قيمة العمل » « الثمن الطبيعى للعمل » الخ كأنها تعبيرات صادقة نهائية لعلاقة القيمة التى كانوا يبحثونها ، وقع الاقتصاديون الكلاسيكيون

(كما سنرى فيما بعد) فى اضطرابات ومتناقضات ، وبهذا أعدوا للاقتصاديين الدهماء أساساً متيناً يمارسون عليه تلك العقيدة التى أصبحت مبدأ بالنسبة إليهم . وهى عقيدة التفاهة اى عبادة المظاهر .

ولننتقل الآن لنرى كيف أن قيمة وثمن قوة العمل يتمثلان فى شكلهما المتحول على هيئة أجر .

نعلم أن القيمة اليومية لقوة العمل تحسب على أساس ماينتظر من الحياة للعامل ، وأنه بالمثل يتطابق مع هذا طول محدود ليوم العمل ؛ ولنفرض أن يوم العمل المعتاد عبارة عن ١٢ ساعة وأن القيمة اليومية لقوة العمل ٣ شلنات أى التعبير النقدى لقيمة تتجسم فيها ست ساعات ، فحين يتسلم العامل ٣ شلنات فإنه يحصل على قيمة مالديه من قوة عمل تشتغل فترة قدرها ١٢ ساعة . وإذا كنا الآن نعبر عن هذه القيمة اليومية لقوة العمل على أنها قيمة يوم العمل ، لحصلنا على الصيغة التالية : عمل ١٢ ساعة له قيمة قدرها ٣ شلنات . وهكذا تعين قيمة قوة العمل قيمة العمل ، أو تعين ثمنها الضرورى إن شئنا التعبير عن ذلك بالنقود . وإذا كان ثمن قوة العمل من جهة أخرى ينحرف عن قيمتها فإن ثمن العمل ينحرف بالمثل عما يقال له قيمة العمل .

وبما أن قيمة العمل ليست إلا تعبيراً غير سليم عن قيمة قوة العمل فمن الأمور الواضحة بذاتها أن قيمة العمل يجب أن تكون دائما أقل من القيمة التى تخلقها لأن الرأسمالى يحرص دائماً على أن قوة العمل تواصل العمل خلال وقت أطول مما يلزم لإعادة انتاج قيمتها . ففى المثال السابق قيمة قوة العمل التى تشتغل ١٢ ساعة عبارة عن ٣شلنات ولإعادة انتاج هذه القيمة يجب أن يشتغل العامل ٦ساعات . لكن القيمة المنتجة عبارة عن ٦شلنات ذلك لأن قوة العمل تشتغل خلال الاثنىعشرةساعة ، والقيمة المنتجة تتوقف لا على قيمة قوة العمل ذاتها بل على المدة التى تقوم خلالها بإداء وظيفتها . وهكذا نصل الى النتيجة التى تبدو سخيفة لدى أول نظرة ، وهذه النتيجة هى أن العمل الذى يخلق قيمة قدرها ٦ شلنات ، قيمته ذاته ٣ شلنات[1] .

---

(١) أنظر كتاب « نقد للاقتصاد السياسى » حيث ذكرت (ص ٤٠) أن فى ذلك الجزء من العمل الذى يتعامل مع رأس المال نجد حلا للمشكلة الآتية «كيف يؤدى الانتاج على أساس القيمة التبادلية التى يعينها وقت العمل وحده ، إلى النتيجة الآتية وهى أن قيمة العمل التبادلية أقل من قيمة منتج العمل التبادلية ؟ » .

وعلاوة على ذلك نرى أن القيمة وقدرها ٣ شلنات والتى تمثل ذلك الجزء من يوم العمل المدفوع أجره (أى الست ساعات من العمل) تبدو كأنها قيمة أو ثمن المجموع الكلى ليوم العمل ذى الاثنى عشرة ساعة وهو الذى يتضمن ٦ ساعات من العمل بغير مقابل . وعلى هذا فشكل الأجر يزيل كل أثر لتقسيم يوم العمل إلى عمل ضرورى وعمل فائض ، أى إلى عمل له أجره وآخر لا أجر له . ويتخذ كل العمل مظهر عمل دفع له أجره . وفى نظام السخرة (العمل الاجبارى فى ظل النظام الإقطاعى) تجد ثمن عمل القن لنفسه وعمله الاجبارى للسيد منفصلا كل منهما عن الآخر من حيث الفراغ (أى المكان والزمان) وتجد كلا منهما واضحاً متميزاً عن الآخر . وفى عمل العبد نجد أن ذلك الجزء من يوم العمل الذى لا يقوم فيه العبد لا بإحلال قيمة وسائل عيشه وبالتالى الذى يعمل فيه لنفسه حقيقة ـ نقول إن ذلك الجزء يتخذ مظهر عمل لمالك العبد ، ويبدو عمل العبد كله بدون أجر (١)

أما فى حالة العمل الأجر من جهة أخرى فحتى العمل الفائض أو الذى لا أجر له يبدو كأنه عمل دفع عنه أجره . ففى حالة واحدة تخفى علاقة الملكية حقيقة كون العبد يشتغل جانباً من وقته لنفسه ، وفى الحالة الأخرى تخفى علاقة النقود حقيقة كون العامل الأجير يعمل جانباً من وقته بلا مقابل .

ومن هنا نستطيع أن ندرك الأهمية الحاسمة لتحويل قيمة وثمن قوة العمل إلى شكل أجر للعمل أو إلى قيمة وثمن العمل ذاته . وعلى أساس هذا الشكل الظاهرى الذى يجعل العلاقة الحقيقية خفية ويبرز عكسها تماما ، تقوم التصورات القانونية التى يعتقد بها العامل والرأسمالى سواء بسواء ، وكافة تصرفات الرأسمالى فى الإنتاج ، وجميع صورها الخادعة عن الحرية ، وكل المبررات الخادعة التى يلجأ اليها الاقتصاديون الدهماء .

وليس أسهل من تفسير السبب فى هذا ، والسبب فى أن هذا الشكل المظهرى ضرورى ـــ حتى ولو كان التاريخ قد استغرق زمنا طويلا فى حل سر الأجور الخفى . وفى أول الأمر يبدو التبادل بين رأس المال والعمل كأنه من نفس نوع شراء وبيع السلع الأخرى . فالمشترى يدفع مبلغاً معيناً من النقود والبائع يقدم سلعة من نوع مختلف عن النقود . وشعور رجل القانون

---

(١) تعد « المورننج ستار » الصحيفة اللندنية من ألسنة حال حرية التجارة وتتميز ببساطة تدنو من الغباء . وقد صرحت الصحيفة مرارا خلال الحرب الأهلية الأمريكية وهى تتميز بالغضب الأدبى ، أن العبيد فى الولايات المتحالفة كانوا يشتغلون دون مقابل مطلقا - وكان يحسن لو أنها وازنت بين ما يتكلفه مثل هذا العبد فى اليوم بما يتكلفه عامل حر مثلا فى حى إيست إند بلندن !

لا يستطيع أن يرى هنا أكثر من اختلاف مادى يعبر عن نفسه فى الصيغ المعادلة من الوجهة القانونية . « اعط كى تعطى ، وأعطى كى تصنع واصنع كى تعطى ، واصنع كى تصنع » .

وفضلا عن هذا بما أن القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية حجمان غير قابلين للتساوى والتعادل فان التعبيرات «قيمة العمل» و «ثمن العمل» لاتبدو أكثر بعداً عن السداد عن تعبيرات «قيمة القطن» و «ثمن القطن» . وإلى جانب هذا فالعامل يتناول الأجر بعد أن يؤدى عمله . فمن حيث وظيفتها كوسيلة للدفع ، تجسم النقود فيما بعد قيمة أو ثمن السلعة التى تسلم ، والتى هى — فى الحالة المعلومة — قيمة أو ثمن العمل الذى تم اداؤه . وأخيراً فالقيمة الاستعمالية التى يسلمها العامل إلى الرأسمالى ليست فى الحقيقة قوته على العمل ، ولكنها وظيفة تؤديها قوة العمل — أى عمل نافع معين مثل الخياطة وعمل الأحذية والغزل أوحسبما نشاء . والعقل العادى عاجز تماما عن أن يدرك أنه من وجهة أخرى هذا النوع المخصوص من العمل له مغزى عام كعنصر يخلق قيمة ، وكصفة تميزه عن كافة السلع الأخرى . لنضع أنفسنا مكان العامل الذى نفرض أنه يحصل مقابل عمله ١٢ ساعة على القيمة التى يخلقها فى ست ساعات ولتكن ٣ شلنات مثلا . وبالنسبة إليه يكون عمله مدى ١٢ ساعة هو فى الحقيقة الوسيلة التى يتمكن بها من شراء الشلنات الثلاث . وقد تختلف قيمة قوته على العمل تبعاً لقيمة وسائل عيشه الاعتيادية من ٣ إلى ٤ شلنات أو ٣ شلنات إلى اثنين ، كما أنه فى حالة ثبات قيمة قوة العمل قد يترتب على تغييرات العرض والطلب أن يرتفع ثمن قوة العمل إلى ٤ شلنات أو يهبط إلى شلنين ، ولكن العامل يؤدى دائما عملا خلال ١٢ ساعة . هذا يستتبع بالضرورة أن أى تغيير فى حجم المعادل يبدو فى نظر العامل الذى يتسلمه تغييراً فى قيمة أو ثمن العمل الذى دام ١٢ ساعة . لهذا نجد أن آدم سميث الذى عامل يوم العمل على أنه ثابت[1] قد خدعته هذه الظاهرة التى سلفناها فاعتقد أن قيمة العمل ثابتة برغم ماتتعرض له قيمة وسائل العيش من اختلاف وبرغم أن نفس يوم العمل الواحد يأتى للعامل بمقدار من النقود يختلف من حالة إلى أخرى .

لنتحول الآن إلى النظر فى أمر صاحب رأس المال . إنه يريد الحصول على أكبر قسط من العمل بأقل مبلغ من النقود ، وعلى ذلك فالشيء الوحيد الذى يعنيه من الناحية العملية إنما هو الفرق بين ثمن قوة العمل والقيمة التى تخلقها قوة العمل عن طريق قيامها بمهمتها

---

(١) حين يكتب آدم سميث فى موضوع نظام دفع الاجور بالقطعة (الوحدة) تراه يشير بطريقة عابرة فقط إلى التغييرات فى يوم العمل .

ووظيفتها . ولكنه يحاول أن يشترى جميع السلع بأرخص ما يمكن ، كما أنه يفسر لنا دائما الربح الذى يحصل عليه على أنه ناجم عن الشراء بثمن بخس والبيع بثمن مرتفع ، أى شراء الشىء بما دون قيمته وبيعه بأغلى منها . بناء على هذا يعجز عن ان يدرك انه حتى إذا كان لشىء كقيمة العمل وجود حقيقى وحتى اذا كان قد دفع هذه القيمة حقيقة ، فانه لا يمكن وجود رأس مال لأن نقوده لم تتحول إلى رأس مال .

وفضلا عن هذا فالحركة الفعلية للأجور تبدى لنا ظواهر يبدو أنها تثبت أن ما يدفع أجره ليس قيمة قوة العمل وإنما قيمة وظيفتها أى العمل ذاته . ونستطيع أن نرجع هذه الظواهر إلى طبقتين كبيرتين . فأولا لدينا تغيير فى الأجور مرتبط بتغيير فى طول يوم العمل . وتستطيع أن نستنتج من هذا أنه نظراً لأن استئجار آلة لمدة أسبوع قد يكلفنا أكثر من استئجارها ليوم فإن ما ندفع مقابله ليس قيمة الآلة بل قيمة عملها . ثانيا لدينا الفوارق الفردية فى أجور مختلف العمال الذين يؤدون نفس النوع من العمل ، ونجد نفس الفوارق الفردية فى نظام الرق حيث تباع قوة العمل علنا وبدون تحفظ ، ولكن هنا لا تنشأ أى أوهام . وفى عصر نظام الرق تكون أية ميزة ناجمة عن قوة عمل فوق المتوسط أو الضرر من قوة عمل دون المتوسط ، من نصيب مالك العبد ، بينما فى نظام العمل الأجير يعود النفع أو الضر على العامل نفسه لأنه هو نفسه الذى يبيع ماله من قوة عمل ، بينما قوة عمل العبد يبيعها شخص آخر .

وأما عن الباقى بصدد الشكل الظاهرى « قيمة وثمن العمل » أو « الأجور » عند الموازنة مع العلاقة الأساسية التى فى أساس ذلك الشكل المظهرى الذى هو قيمة وثمن قوة العمل — فإن نفس الاختلاف يصدق على كافة الأشكال المظهرية وطبقاتها الفرعية الخفية . إن الأشكال الظاهرية تبدو بصورة تلقائية ومباشرة كأشكال من الفكر عادية (سائدة) ويجب البحث عن الطبقات التحتية الفعلية بالبحث العلمى . ويقترب الاقتصاد السياسى الكلاسيكى من الحقيقة الداخلية بدون أن يصوغها عن إدراك ووعى . هذه الصياغة الواعية مستحيلة بالنسبة لعلم الاقتصاد إلا إذا خلع عنه رداءه البورجوازى.

———

الفصل الثامن عشر

دفع الأجور حسب نظام الوقت

تتخذ الأجور بدورها أشكالا متباينة وإن كانت أبحاث الاقتصاديين لاتجعلنا قادرين على فهمها نظراً لأن اهتمامهم بالجوهر يحملهم على إغفال الفوارق الشكلية . ومع أن بيان هذه الأشكال المتعددة الجوانب ينتمي إلى المذهب الخاص بالعمل الأجير وبهذا لامحل له فى هذا المؤلف ، إلا أنى أرى من اللازم أن نميز بصورة موجزة بين الشكلين السائدين من دفع الأجور . يذكر القارىء أن قوة العمل تباع دائما لمدد محدودة ولهذا تبدو قيمتها اليومية أو الأسبوعية الخ بشكل «أجر يدفع حسب نظام الوقت » أى تتخذ شكل الأجر اليومى أو الأسبوعى الخ . ويتعين علينا أولا أن نشير إلى أن القوانين التى أوردناها فى الفصل الخامس عشر عن التغيرات التى تطرأ على الأحجام النسبية لثمن قوة العمل وفائض القيمة ، تستطيع بتغيير بسيط فى الشكل أن تتحول إلى قوانين للأجور . وبالمثل فالتميز بين القيمة التبادلية لقوة العمل وبقية وسائل العيش التى تتحول إليها هذه القيمة يظهر الآن بأنه تمييز بين الأجور الإسمية والحقيقية . . ويكفينا الآن أن نعرض لمسائل قليلة يتميز بها نظام الأجر حسب الوقت .

إن مبلغ النقود[1] الذى يتسلمه العامل لقاء عمله يوما أو أسبوعا هو الأجر الإسمى أو الأجر مقدرا بالقيمة . ومن الواضح أن التغير فى طول يوم العمل (أى مقدار مايؤديه العامل من عمل يوميا) يتبعه أن نفس الأجر اليومى أو الأسبوعى الخ قد يمثل ثمنا مختلفا للعمل — ومعنى هذا دفع مبالغ مختلفة جدا لنفس المقدار من العمل[2]. لهذا يتعين علينا فى نظام الأجر حسب

---

(١) سنفرض ثبات قيمة النقود .

(٢) « ثمن العمل عبارة عن المبلغ الذى يدفع لقاء مقدار معلوم من العمل (سير ادورد وست : « ثمن القمح وأجر العمل » ، لندن ١٨٢٦ ص ٦٧) . وقد وضع وست مقالا (دون ذكر اسم المؤلف) يعد بداية عصر فى تاريخ الدراسات الاقتصادية فى انجلترا ، وعنوانه :

Essay on the Application of Capital to Land, by a Fellow of University College, Oxford, London, 1815.

الوقت أن نميز بين المبلغ الكلى للأجور (الأجور اليومية أو الأسبوعية الخ) وثمن العمل . فكيف نوجد هذا الثمن ، وكيف نتأكد من القيمة النقدية لكمية معلومة من العمل ؟ فى الإمكان معرفة متوسط ثمن العمل عن طريق قسمة متوسط القيمة اليومية لقوة العمل على عدد الساعات التى يحتوى عليها يوم العمل المتوسط . فاذا كانت هذه القيمة ٣ شلنات (وهى القيمة التى يخلقها عمل ٦ ساعات) وإذا كان اليوم ١٢ ساعة كان ثمن ساعة عمل واحدة $\frac{٣}{١٢}$ أى ٣ بنسات . هذا الثمن الذى حققناه هكذا هو وحدة قياس ثمن العمل .

لهذا قد يظل الأجر اليومى أو الأسبوعى على ماهو عليه مع أن ثمن العمل يتناقص باستمرار . فلو فرضنا أن يوم العمل العادى ١٠ ساعات والقيمة اليومية لقوة العمل ٣ شلنات كان ثمن الساعة ٣$\frac{٣}{٥}$ بنس ولكنه يهبط إلى ٣ بنسات لو أصبح يوم العمل ١٥ ساعة ، وفى كل هذا يظل الأجر اليومى أو الأسبوعى دون تغيير . وبالعكس قد يرتفع الأجر الأسبوعى الخ برغم ثبات ثمن العمل بل وبرغم هبوطه . فلو شمل يوم العمل ١٠ ساعات وكانت قيمة قوة العمل فى اليوم ٣ شلنات كان ثمن الساعة ٣$\frac{٣}{٥}$ بنس . فاذا ترتب على تحسن أحوال التجارة اشتغال العامل ١٢ ساعة فى اليوم مع ثبات ثمن العمل أصبح الأجر اليومى ٣ شلنات و ٧$\frac{١}{٥}$ بنس ويمكن بلوغ نفس النتيجة عن طريق زيادة حدة العمل دون أن يصحب ذلك تغيير فى حجمه (أى مدته) (١) . وعلى ذلك قد تكون الزيادة فى الأجر اليومى أو الأسبوعى الإسمى مصحوبة بثمن عمل لم يتغير أو بهبوط فيه . وينطبق نفس الأمر على دخل الأسرة العاملة حيث أن مايقوم به رئيسها من عمل يكمله عمل بقية الأفراد ، ولهذا فهناك وسائل لخفض ثمن العمل وهى خارجة عن خفض الأجر اليومى أو الأسبوعى الإسمى (٢) .

---

(١) « يتوقف أجر العمل على ثمنه ومقداره ... وليس من الضرورى أن تنطوى الزيادة فى أجر العمل على ارتفاع فى ثمنه ، فقد يترتب على عمالة كاملة وجهود كبيرة تبذل أن يزاد أجر العمل إلى حد بالغ مع بقاء ثمنه على ما هو عليه » (وست : مصدر سابق ص ٦٧ ، ٦٨ ، ١١٢) . ولكن السؤال الرئيسى هو كيفية تعيين « ثمن العمل » ، ولكن وست يتجنب الأمر باللغو التافه .

(٢) يعد مؤلف An Essay on Trade and Commerce من أشد المدافعين عن البورجوازية الصناعية تعصبا فى القرن الثامن عشر ؛ وقد أدرك هذه النقطة ولكنه عبر عنها بطريقة مضطربة فقال « إن ثمن المؤن والضروريات هو الذى يعين كمية العمل لا ثمنه (ويقصد بهذا الأجر اليومى أو الأسبوعى الإسمى) : خفضوا ثمن الضروريات وبالطبع تخفضون كمية العمل بما يتناسب مع ذلك ... ويعلم أرباب الصناعة سبلا مختلفة لرفع وخفض ثمن العمل وذلك إلى جانب تغيير مبلغه الإسمى » (ص ٤٨ ، ٦١) . وقد كتب سينيور نساو فى كتابه « محاضرات ثلاث عن معدل الأجر » (لندن ١٨٣٠ ص ١٤) =

يمكن إذن أن نقول بوجود قانون عام فحواه أنه إذا علمنا مقدار العمل اليومى أو الأسبوعى فإن أجره يتوقف على ثمن العمل الذى يتغير هو ذاته تبعا لقيمة قوة العمل أو لمدى انحراف ثمنها عن قيمتها . كذلك إذا علمنا ثمن العمل كان الأجر اليومى أو الأسبوعى متوقفا على كمية العمل اليومى أو الأسبوعى .

إن ثمن ساعة العمل ، أى وحدة الأجر بنظام الوقت ، عبارة عن مبلغ القيمة اليومية لقوة العمل مقسوماً على عدد ساعات اليوم العادى من العمل . نفرض أن طول اليوم ١٢ ساعة ، وقيمة العمل اليومية ٣ شلنات (القيمة التى يولدها عمل ست ساعات) ؛ هنا يكون ثمن ساعة العمل ٣ بنسات ومبلغ القيمة التى يتم إنتاجها فى ساعة عمل ٦ ست بنسات . فإذا اشتغل العامل أقل من ١٢ ساعة يومياً (أى أقل من ٦ أيام فى الأسبوع) وليكن ذلك ٦ أو ٨ ساعات فقط كان أجره اليومى (٢) أو (½١) شلن حسب الثمن المعلوم للعمل [(١)] . وبما أنه حسب فرضنا يجب أن يعمل فى المتوسط ست ساعات يومياً كى ينتج فقط أجر يوم يطابق قيمة ما لديه من قوة العمل ، وبما أنه طبقا لنفس الفرض يشتغل نصف الساعة لنفسه والنصف الآخر للرأسمالى ، يتضح إذن أنه لا يستطيع أن يحصل لنفسه على منتج ٦ ساعات إذا استخدم أقل من ١٢ ساعة . لقد بحثنا الآثار الهدامة للإرهاق فى العمل ، وهنا نستطيع أن نبصر المتاعب التى يتعرض لها العامل إذا لم يتوافر العمل الكافى لديه .

إذا تحدد أجر الساعة بطريقة تجعل صاحب رأس المال لا يلتزم بدفع أجر يوم أو أسبوع وإنما يدفع أجر الساعات التى يشاء أن يستخدم العامل فيها ، أصبح فى إمكانه استخدام العامل وقتا أقصر من الوقت الذى كان فى الأصل أساساً لتقدير أجر الساعة أو أساساً لوحدة قياس ثمن العمل .

وبما أن وحدة القياس تعينها النسبة التالية $\frac{\text{القيمة اليومية لقوة العمل}}{\text{يوم عمل ذو عدد معلوم من الساعات}}$ فإن هذه

= ما يأتى (مستعينا بالكتاب السالف الذكر دون الإشارة إليه) : « يهتم العامل قبل كل شىء بمقدار الأجر » ، ومعنى هذا أنه يهتم بما يتسلمه أى المبلغ الإسمى للأجر ، لا فيما يعطيه للغير أى كمية العمل !

(١) يختلف الأثر الناجم عن هبوط غير عادى فى العمالة عنه فى حالة حدوث خفض عام فى يوم العمل بحكم التشريع . فليس للأول أى علاقة بالطول المطلق ليوم العمل وقد يحدث فى يوم طوله ١٥ ساعة أو ٦ ساعات . وفى الحالة الأولى يحسب الثمن العادى للعمل على أساس الفرض بأن العامل يستخدم ١٥ ساعة فى اليوم ، وفى الحالة الأخيرة على أساس افتراض اشتغاله ٦ ساعات فى المتوسط . وعلى ذلك فالنتيجة واحدة إذا اشتغل فى إحدى الحالتين ½٧ ساعات فقط وفى الأخرى ٣ ساعات فقط .

الوحدة تفقد معناها حالما لايصبح يوم العمل محتويا على عدد محدود من الساعات ، وتنفصم الرابطة بين العمل ذى الأجر والعمل الذى لامقابل عنه ، ويستطيع الرأسمالى الآن أن يستخلص كمية محدودة من فائض العمل دون أن يسمح للعامل بوقت العمل الضرورى اللازم لعيشه ، ويستطيع أن يقضى على انتظام العمل ويتبع أهواءه أو مصلحته المؤقتة بحيث يجعل الارهاق الشديد تعقبه فترات من البطالة الكاملة أو الجزئية . ويستطيع بحجة أنه يدفع « الثمن العادى للعمل » أن يطيل يوم العمل أكثر من المعتاد بدون أن يعوض العامل عن هذا تعويضاً مناسباً ؛ وهذا يفسر لنا سخط عمال صناعة البناء بلندن سنة ١٨٦٠ لما حاول الرأسماليون تنفيذ أجر الساعة عليهم . ويضع التحديد القانونى ليوم العمل حداً لهذه المساوىء ؛ إلا انه بالطبع لايوقف خفض العمل الناجم من منافسة الآلات أو من التغيير فى نوع العمال ، أو من الأزمات الجزئية أو العامة .

حين يأخذ الأجر اليومى او الأسبوعى أو اليومى فى الازدياد فقد يظل ثمن العمل ثابتاً بصورة إسمية وقد يهبط برغم ذلك دون مستواه العادى . ويحدث هذا دائما عند إطالة يوم العمل أكثر من المعتاد مع فرض ثبات ثمن العمل أو ثمن ساعة العمل . ففى الكسر التالى $\frac{\text{القيمة اليومية لقوة العمل}}{\text{يوم العمل}}$ إذ زاد البسط زاد المقام بأسرع منه ، ونظراً لأن قيمة قوة العمل تتوقف على البلى الذى يصحب استخدامها لهذا تزيد مع مدة عملها وتكون الزيادة فى القيمة أسرع منها فى المدة التى تؤدى خلالها وظيفتها . وفى كثير من فروع الصناعة حيث يسود نظام الأجر حسب الوقت وحيث لاتوجد قيود قانونية على يوم العمل قضى العرف باعتبار يوم العمل عادياً إذا بلغ طوله حداً معيناً . فمثلا يقال ليوم العشر ساعات « يوم العمل العادى » او « يوم العمل » او « ساعات العمل المنتظمة » و غير ذلك . اما مايزيد عن هذا فيعد من قبيل العمل الزائد عن المقرر ، وإذا كانت الساعة هى وحدة القياس كان أجر الساعة من العمل الزائد عن المقرر يحسب غالبا على أساس معدل (مستوى) منخفض إلى حد يدعو السخرية [1] . فيوم العمل العادى هنا كسر من يوم العمل الفعلى ، وكثيرا مانجد الأخير

---

(١) « معدل الأجر عن العمل الزائد عن المقرر (فى صناعة عمل الدنتلا) صغير جدا ويتراوح بين $\frac{1}{2}$ ، $\frac{3}{4}$ بنس عن الساعة الواحدة ، بحيث تجد التناقض مؤلما بينه وبين مبلغ الأذى الذى يصيب صحة العمال وقوتهم ... وهذا المقدار الصغير الذى يكسبونه على هذا النحو غالبا ما ينفقونه بسبب ما يحتاجون إليه من تغذية زيادة عن المعتاد » (لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الثانى ، ص ١٦ رقم ١١٧) .

يسود خلال فترة من السنة أطول من التى يغلب فيها يوم العمل العادى [١] . وحين يُطال يوم العمل بعد حد عادى معين يتخذ ثمن العمل فى مختلف الصناعات البريطانية شكلا بحيث يكون منخفضا خلال مايقال له يوم العمل العادى إلى درجة تجعل العامل مضطراً إلى العمل فترة خلاف الوقت المقرر وبمعدل أعلى وذلك كى يحصل على أجر يمكنه من أن يعيش [٢] . والتحديد القانونى ليوم العمل يضع حداً لهذه المساوىء [٣] ومن المعلوم انه كلما طال يوم العمل فى اى فرع من الصناعة هبط الأجر [٤] . ويوضح المفتش ردجراف هـــذا بعرض نسبي لفترة عشرين عاما (١٨٣٩ — ٥٩) يرينا كيف ارتفعت خلالها الأجور فى المصانع

---

(١) حدث هذا فى صناعة تلوين الورق قبل تطبيق قانون المصانع عليها حديثا . « إننا نشتغل دون التوقف لتناول الطعام بحيث أن يوم العمل البالغ عشر ساعات ونصف ينتهى فى الساعة ٣٠/٤ مساء وبعد ذلك نشتغل مقدارا آخر ونادرا ما ننتهى قبل السادسة مساء » . (شهادة المستر سميث ، لجنة تشغيل ... التقرير الأول ص ١٢٥) .

(٢) حدث هذا فى مصانع التبييض الاسكتلندية قبل تطبيق قانون المصانع عليها سنة ١٨٦٢ . ففى بعض جهات اسكتلنده كان العمال يشتغلون يوم العمل العادى (١٠ ساعات) بأجر يومى قدره شلن وبنسان ، ثم ٣ — ٤ ساعات بعد ذلك لقاء ٣ بنسات عن الساعة الواحدة . ومعنى هذا عدم استطاعة العامل أن يكسب أكثر من ٨ شلنات فى الأسبوع إذا اشتغل الوقت العادى وهو أجر غير عادى أو معقول (تقارير ... ٣٠ ابريل ١٨٦٣ ص ١٠) . وعرض أجور أعلى فيه إغراء قوى لحمل البالغين على العمل ساعات أطول من المقرر . (شرحه ٣٠ أبريل ١٨٤٨ ص ٥) . وفى صناعة تجليد الكتب بلندن كثير من البنات تتراوح اعمارهن بين ١٤ ، ١٥ سنة . وبرغم تحديد ساعات العمل لهن فإنهن يعملن خلال الأسبوع الأخير من كل شهر حتى الساعة ١٠ ، ١١ ، ١٢ ليلا الى جانب البالغين مع الاختلاط بهم ، ويغريهن أرباب العمل بمقدار من الأجر والعشاء زيادة عن المقرر ، وهن يتناولن العشاء فى المحال العامة المجاورة (لجنة ... التقرير الخامس ص ٤٤ رقم ١٩١) . والفساد الخلقى واسع الانتشار بين هؤلاء بسبب الأحوال التى يعملن فيها .

(٣) تقارير مفتشى المصانع ، ٣٠ أبريل ١٨٦٣ ص ١٠ — كان عمال صناعة البناء فى لندن على علم دقيق بمجريات الاحوال ولذا أعلنوا خلال إضراب سنة ١٨٦٠ أنهم يقبلون الأجر بالساعة بشرط أنه فى حالة تحديد ثمن الساعة يكون اليوم ٩ أو ١٠ ساعات ، وأن يكون ثمن الساعة فى يوم العشر ساعات أعلى منه فى حالة يوم التسع ساعات . واشترطوا كذلك دفع معدل أجر أعلى عن كل ساعة بعد الوقت المقرر .

(٤) « من الأمور البارزة ضآلة الأجر فى حالة ساعات العمل الطويلة » — تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ ص ٩ — وفى (التقرير السادس عن الصحة العامة ١٨٦٤ ص ١٥) أن العمل الذى يعطى عنه مقدار قليل من الغذاء هو اليوم الذى يطال إلى حد بالغ جدا .

الخاضعة لقانون العشر ساعات وانخفضت حين كان العمل يستمر ١٤ او ١٥ ساعة فى اليوم (تقارير ٣٠ ابريل ١٨٦٠ ص ٣١ — ٣٢).

ومن القانون التالى « إذا علم ثمن العمل فإن الأجر اليومى او الأسبوعى يتوقف على كمية العمل » ، نستخلص أولا انه كلما هبط ثمن العمل عظمت كميته أى طال يوم العمل بحيث يستطيع العامل الحصول حتى على مقدار زهيد من متوسط الأجر ؛ وفى هذه الحالة يكون انخفاض ثمن العمل حافزاً على إطالة يوم العمل [1]. وبالعكس يؤدى امتداد وقت العمل إلى هبوط فى ثمنه وبالتالى فى الأجر اليومى او الأسبوعى . والكسر التالى

القيمة اليومية لقوة العمل
————————————— الذى يعين ثمن العمل ، يرينا أن مجرد إطالة يوم
يوم عمل ذو عدد معلوم من الساعات

العمل يؤدى إلى خفض ثمن العمل مالم تتدخل مؤثرات أخرى على سبيل التعويض . ولكن نفس الظروف التى تمكن الرأسمالى من إطالة يوم العمل فى الأجل الطويل تمكنه فى أول الأمر وترغمه بعد ذلك على ان يهبط بالثمن الاسمى للعمل ايضا اذ يتناقص الثمن الكلى لعدد الساعات المزاد ، أى أن يكون هناك هبوط فى الأجر اليومى أو الأسبوعى . وتكفى الإشارة هنا إلى ظرفين . فإذا قام رجل واحد بعمل رجل ونصف أو رجلين زاد عرض العمل برغم ثبات عرض قوة العمل ، إذ المنافسة الذى تنشأ هنا بين العمال تمكن الرأسمالى من أن يهبط بثمن العمل ؛ وبالعكس يجعل هبوط ثمن العمل فى إمكان الرأسمالى أن يزيد وقت العمل أكثر من ذلك [2] ولكن سرعان ماتبعث هذه المقادير غير العادية من العمل الذى لايدفع أجر عنه — على المنافسة بين الرأسماليين أنفسهم . ويدخل ثمن العمل فى تكوين ثمن السلع ولكن الجزء المجانى من ثمن العمل يجب ألا يدخل فى حساب ثمن السلع ، ويمكن تقديمه للمشترى وهذه هى الخطوة الأولى التى تؤدى اليها المنافسة . والخطوة الثانية استبعاد جزء

---

(١) نظرا لانخفاض ثمن عمل صناع المسامير اليدويين كان على الواحد منهم أن يشتغل ١٥ ساعة يوميا لكى يحصل على عيشه الاسبوعى الذى يدعو الى الرثاء . فكان الواحد منهم يعمل ما بين ٦ صباحا ، ٨ مساء بجد ونشاط طيلة الوقت كى يحصل على أجر قدره ١١ بنسا أو شلن واحد ، والى جانب هذا بلى العدد ونفقة إعداد النار وما يترتب على هذا من تبديد بعض الحديد ، وهذا كله يتكلف ٢ ½ أو ٣ من البنسات (لجنة ... التقرير الثالث ص ١٣٦ رقم ٦٧١) . وأجر النساء الأسبوعى ٥ شلنات فقط مقابل العمل خلال نفس العدد من الساعات (ص ١٣٦ رقم ٦٧٤) .

(٢) إذا رفض أحد عمال المصنع أن يشتغل العدد المعتاد من الساعات حل غيره مكانه وتعطل (تقارير ٣١ أكتوبر ١٨٤٩ شهادة ص ٣٩ رقم ٣٨) . « إذا قام رجل واحد بعمل اثنين ... ارتفع معدل الأرباح بوجه عام ... بسبب أن عرض العمل الإضافى أدى إلى نقص ثمنه » (سينيور ص ١٤) .

على الأقل من القيمة الفائضة التى يولدها إطالة يوم العمل من ثمن السلع . وبهذه الطريقة نجد لدينا ثمن بيع منخفضاً ليصبح من الآن فصاعداً سبباً دائماً فى الأجور المنخفضة للغاية وساعات العمل الطويلة جداً مع أنه كان نتيجة لهذين الأمرين ، ولكن أود الإشارة إلى أن تحليل المنافسة لا يعنينا هنا ومع هذا سأدع الرأسمالى يتكلم عن نفسه «فى برمنجهام منافسة كبيرة بين أصحاب الأعمال بحيث يضطر كثير منهم إلى عمل أشياء بصفته من أصحاب الأعمال يخجل منها فى خلاف هذه الظروف ، ومع ذلك لا يجنون مالا أكثر وإنما الفائدة تعود على الجمهور » (لجنة تشغيل . . . التقرير الثالث ـ شهادة ص ٦٦ رقم ٢٢) . وقد قال الخبازون بلندن (full-priced) أمام لجنة التحقيق البرلمانية ما يأتى عن منافسيهم الذين يبيعون دون الثمن « إن وجودهم راجع أولا إلى أنهم يخدعون الجمهور وبعد ذلك يستخلصون عمل ١٨ ساعة من عمالهم مقابل أجر ١٢ ساعة . . . فالسبب فى المنافسة وبقائها ما يقدمه العمال من عمل لا ينالون عنه أجراً . . . والمنافسة بين أصحاب المخابز السبب فى صعوبة التخلص من العمل الليلى . . . ومعظم الذين يستخدمهم الذين يبيعون دون الثمن الصحيح من الأجانب والشبان الذين يقبلون أى أجر يعرض عليهم[1] » .

هذا الكلام طريف لأنه يرينا أن ذهن الرأسمالى لا ينعكس فيه سوى مظهر علاقات الإنتاج ، فهو لا يدرى تماما أن الثمن العادى للعمل يشمل كذلك مقدارا محدودا من العمل الذى لا أجر عنه وأن هذا العمل الأخير هو المصدر العادى لكسبه . ففى نظره لا وجود لفائض العمل بسبب انه داخل فى يوم العمل العادى ، الذى يظن أنه يدفع أجره . أما الوقت الزائد عن المقرر فله وجود فى نظره . فاذا واجهه شخص يبيع بأقل منه فانه يصر على دفع أجر زائد عن هذا الوقت الذى يشتغل فيه العامل بعد الزمن المقرر . وهنا نجده ايضاً لايدرى أن هذا الأجر الأخير يتضمن كذلك عملا مجانيا. ومثال ذلك لنفرض أن ثمن ساعة من يوم عمل طوله ١٢ ساعة ٣ بنسات وهذه الساعة قيمة يتم إنتاجها فى نصف ساعة عمل ، وأن ثمن الساعة من الوقت الخارج عن المقرر ٤ بنسات وهى قيمة ما يتم فى ثلثى ساعة . ففى الحالة الاولى يستولى الرأسمالى على نصف ساعة من العمل دون ان يدفع ثمن ذلك ، اما فى الحالة الثانية فيستولى على الثلث.

---

(١) *Report. etc relative to the Grievauces complained of by the Journeymen Bakers, London' 1862, d. 411* وكذلك فى الشهادة رقم ٤٧٩ ، ٣٥٩ ، ٢٧٦ فى الوقت نفسه فهؤلاء الخبازون الذين يبيعون بالسعر الكامل « يبدأون العمل عادة فى الساعة ١١ مساء . . . ويستمرون حتى ٨ من صباح اليوم التالى ... يشتغل (العمال) بعد ذلك طول اليوم ... حتى السابعة مساء » ، وقد أشرنا إلى هذا وكذلك اعترف لسان حالهم بنيت (مصدر سابق ص ٢٢) .

الفصل التاسع عشر

دفع الاجور حسب نظام القطعة (الوحدة)

ليست الأجور حسب القطعة سوى صورة متحولة للأجور التى تدفع حسب الوقت، كما ان الأخيرة الصورة التى تحولت اليها قيمة قوة العمل أو ثمنها . وفى النوع الاول من الأجور يبدو من أول نظرة كما لو ان القيمة الاستعمالية المشتراة من العامل لا يمكن ان تكون وظيفة ما لديه من قوة العمل أى العمل الحى بل يجب ان تكون عملا قد تحقق فى المنتج، وكذلك يبدو كما لو أن ثمن هذا العمل تعينه طاقة المنتج على العمل وليس يحدده الكسر الآتى

$$\frac{\text{القيمة اليومية لقوة العمل}}{\text{يوم عمل من عدد معلوم من الساعات}}$$

كما هو الشأن فى حالة الأجور التى تدفع حساب نظام الوقت (١) .

والثقة التى تجعل الناس يخطئون فيظنون هذا المظهر هو الحقيقة كان من الواجب أن تتزعزع بسبب إمكان وجود نظامى دفع الأجور جنبا إلى جنب فى نفس الفرع من الصناعة، فالعادة أن صفافى حروف الطباعة بلندن يشتغلون بالقطعة بينما زملاؤهم بالريف يشتغلون حسب الوقت . ويشتغل نجارو بناء السفن فى ميناء لندن حسب العملية التى يتولونها أو الوحدة بينما يعمل زملاؤهم فى الجهات الأخرى باليوم » (٢) . وفى محال عمل السروج بلندن غالبا ما نجد فى نفس الحرفة عمالا من الفرنسيين والإنجليز ويتناول الأولون أجرهم بالقطعة بينما يدفع أجر

---

(١) يوضح نظام الأجر بالقطعة عصرا فى تاريخ يوم العمل إذ يقع فى منتصف الطريق بين مركز عامل اليومية الذى يعتمد على إرادة الرأسمالى وبين الصانع التعاونى الذى ينتظر فى المستقبل غير البعيد أن يجمع فى شخصه بين الصانع والرأسمالى . إن العمال الذين يعملون بنظام القطعة سادة أنفسهم وإن كانوا يشتغلون على رأس مال صاحب لعمل » *John Watts* : Trade Societies and Strikes, Machinery and Cooperative Societies منشستر ١٨٦٥ ص ٥٢ — ٥٣) . وقد نشر واتس هذا كتيباً سنة ١٨٤٢ عنوانه Facts and Fictions of Political Economists ؛ ومما قال « الملكية سرقة » ولكن ذلك كان منذ زمن بعيد .

(٢) ت . ج . دننج « اتحادات العمال والاضرابات » لندن ١٨٦٠ ص ٢٢

الأخيرين حسب الوقت . وفى المصانع التى تتبع نظام الدفع بالقطعة نجد أن حرفا معينة لايلاءمها هذا النظام لأسباب فنية ولذا يتناول الذين يمارسونها أجرهم حسب نظام الوقت (١) وواضح أن الاختلافات فى شكل دفع الأجر لاتغير جوهر المسألة ، وإن كان أحد الشكلين أكثر ملاءمة من الآخر لتنمية الإنتاج الرأسمالى .

لنفرض أن يوم العمل العادى ١٢ ساعة ٦ منها لها أجرها والست الباقية لايدفع عنها مقابل ، ولنفرض أن مبلغ القيمة التى يخلقها ٦ شلنات بحيث ان عمل ساعة واحدة يخلق قيمة قدرها ٦ بنسات . ولنفرض أن التجارب ترينا أن العامل ينتج ٢٤ سلعة متميزة فى يوم العمل هــــذا إذا اشتغل بالدرجة المتوسطة من الحدة والمهارة أى لم يشتغل أكثر من مقدار وقت العمل اللازم فى ظل الأحوال الاجتماعية العادية السائدة . فاذا ماطرحنا ذلك الجزء الذى تتضمنه هذه السلع من رأس المال الثابت كانت قيمتها ٦ شلنات وكانت قيمة السلعة الواحدة ٣ بنسات . يتناول العامل ٣شلنات بمعدل بنس ونصف البنس عن القطعة الواحدة . وكما أنه فى حالة الأجر حسب الوقت لايهمنا ان يكون العامل قد اشتغل ست ساعات لنفسه وستا للرأسمالى ، أو اشتغل نصف الساعة لنفسه والنصف الآخر للرأسمالى ، كذلك لايهمنا فى حالة الدفع بالقطعة أن نقول إن الرأسمالى يدفع ثمن نصف كل قطعة ولا يدفع ثمن نصفها الآخر ، أو أن ثمن كل قطعة يحل محل قيمة قوة العمل بينما تدخل القطع الإثنى عشرة الأخرى فى نطاق القيمة الفائضة .

ولا يقل نظام القطعة عن زميله بعدا عن جادة العقل والصواب . ومثال ذلك أنه بينما تكون قيمة السلعتين اللتين تنتجهما ساعة عمل واحدة ٦ بنسات (بعد خصم مااستهلك فى

---

(١) وجود نظامى الدفع فى نفس الوقت بالمصنع الواحد يلاءم كافة أنواع الخداع من جانب رب المصنع « يستخدم المصنع ٤٠٠ عامل نصفهم حسب القطعــة والنصف الآخر يتناولون الأجر باليوم ، فللأولين مصلحة مباشرة فى العمل ساعات أطول ، والآخرون يشتغلون ساعات طويلة ولــكنهم لاينالون شيئا عن العمل الزائد عن المعتاد ... وعمل هؤلاء المائتين نصف ساعة يساوى عمل شخص واحد مدة ٥٠ ساعة أو ⅚ عمل شخص واحد فى الاسبوع وهذا كسب ايجابى لصــاحب العمل (تقارير ... ٣١ أكتوبر ١٨٦٠ ص ٩) . » لايزال الارهاق فى العمل سائداً وفى كثير من الحالات تتخذ الاحتياطات لمنع كشف المخالفات وتوقيع الجزاء مما ينص عليه القانون ... وقد أظهرت فى كثير من تقاريرى السابقة ... الضرر الذى يعود على العمال الذين لايشتغلون بنظام القطعة وإنما يتناولون أجوراً أسبوعية — ليونارد هورنر ، تقارير ... ٣٠ أبريل ١٨٥٩ ص ٨ — ٩ .

إنتاجهما من قيمة أدوات الإنتاج) ، فإن العامل لايحصل مقابلهما إلا على ٣ بنسات والواقع الفعلى أن الأجر بالقطعة لايعبر بصفة مباشرة عن علاقة قيمة . ليست المسألة خاصة بقياس قيمة القطعة حسب ماتتضمنه من مقدار وقت العمل ، بل بالعكس إنها مسألة قياس مابذله العامل من عمل عن طريق حساب عدد القطع التى أنتجها . يقاس العمل فى نظام الدفع بالوقت بمدة العمل المباشرة ، أما فى نظام القطعة فيقاس بكمية المنتجات التى يندمج فيها العمل خلال فترة محدودة من الوقت (١) . وفى النهاية يتحدد ثمن وقت العمل بمعادلة القيمة التالية وهى : قيمة عمل اليوم = القيمة اليومية لقوة العمل ؛ وعلى ذلك ليست الأجور بالقطعة سوى شكل معدل من الأجور التى تدفع حسب الوقت . . . ولندرس الآن بقدر أكبر من الدقة المميزات التى تتصف بها الأجور وفق نظام القطعة .

إن نوع العمل أوصفته هنا تخضع لسلطان العمل ذاته إذ يجب أن يكون العمل من جودة متوسطة إذا أريد دفع ثمن القطعة كاملا . ولهذا يصبح هذا النظام مصدرا طيباً للاستقطاعات من الأجور ووسيلة غش يتبعها الرأسمالى . والأجور من هذا النوع تعد فى نظر صاحب رأس المال مقياسا دقيقا لحدة العمل ، ذلك ان وقت العمل الذى يعتبر متوسطا اجتماعياً ويدفع ثمنه على هذا الأساس إنما هو وقت العمل الذى يتجسم فى كمية من السلع سبق تحديدها من قبل (على هدى التجارب) . ففى بعض محال حياكة الملابس بلندن يتحدثون عن قطعة معينة من العمل كالصديرى مثلا بأنها ساعة أو نصف ساعة ، وتحسب الساعة على أساس ست بنسات ، وعن طريق التجارب العملية نعرف مقدار متوسط ماتنتجه الساعة الواحدة . وفى حالة الأزياء الجديدة الخ تنشأ المنازعات بين رب العمل ومن يشتغلون عنده فى هل تمثل قطعة ما من العمل ساعة وهكذا ، وهنا يكون الحكم للتجارب . كذلك فى ورش صنع الأثاث فى لندن يطرد العامل إذا لم يؤد حداً أدنى محدودا من العمل فى اليوم وبعبارة أخرى إذا لم تتوافر له الدرجة المتوسطة من المهارة والحذق (٢) .

---

(١) يمكن قياس الأجور بأى من الطريقتين الآتيتين : مدة دوام العمل أو منتج العمل
Abrégé élementaire des principes d'economie politique
باريس ١٧٩٦ ص ٣٢ — كان ج . جارنييه صاحب هذا الكتاب المجهول اسم مؤلفه .

(٢) يعطى (للغزال) مقدار معلوم من القطن على أن يعيد فى فترة معينة بدلا منه وزنا معلوما من الغزل ذى درجة معينة من الدقة ويتناول الأجر عن الرطل الواحد من الغزل . فاذا كان بعمله نقص من حيث النوع وقع عليه الجزاء ، وإذا كان المقدار دون الحد الأدنى المتفق عليه عن وقت معلوم فانه يطرد ليحل محله عامل أكفأ منه (يور — مصدر سابق ص ٣١٧) .

وما دام الشكل الذى تدفع بمقتضاه الأجور يتحكم فى نوع العمل وحدته أصبح الإشراف عليه وقد انتفت الحاجة إليه إلى حد كبير . فمعدلات دفع الأجور بالقطعة تصير الأساس الذى يقوم عليه نظام الصناعة المنزلية الحديث والذى وصفناه فى الفصول المتقدمة ، ويصبح كذلك أساسا لنظام هرمى من الاستغلال والاستعباد . وثمت شكلان أساسيان للأمر الأخير . فمن جهة يسهل نظام الأجر بالقطعة تدخل الطفيليين فيما بين الرأسمالى والعامل الأجير ، وأرباح الوسطاء مصدرها الفرق بين ثمن العمل الذى يدفعه الرأسمالى وبين ذلك الجزء من الثمن الذى يسمح الوسطاء فعلا باستيلاء العمال عليه [١] . ويعرف هذا الأمر فى انجلترا « بنظام التعريق أو الإرهاق » (sweating system) . ومن جهة أخرى يتمكن الرأسمالى بفضل هذا النظام من أن يتعاقد على الثمن الذى يدفعه لكل عامل عن عدد معلوم من القطع مع رئيس يتولى جمع العمال ودفع الأجور لهم . وفى هاتين الحالتين يتحقق استغلال رأس المال للعامل عن طريق استغلال عامل لآخر [٢] وفى ظل نظام القطعة يرى العامل من صالحه الشخصى أن يجهد ما يملك من قوة العمل الى الحد الأقصى مما يسهل على الرأسمالى أن يزيد الدرجة العادية من حدة العمل [٣] . ويرى العامل كذلك صالحه فى إطالة يوم العمل حتى يرتفع أجره اليومى أو

---

(١) « وحين يمر العمل بين أفراد عدة لكل منهم نصيب فى الأرباح بينما لا يؤدى العمل سوى الشخص الأخير يكون الأجر الذى يصل إلى العامل غير متناسب إلى حد يدعو إلى الاشفاق (لجنة ... التقرير الثانى رقم ٤١٤ ص ٦٠) .

(٢) وحتى واتس يلاحظ بهذا الصدد ما يأتى « لو أن الذين يستخدمون فى عمل كانوا شركاء فى العقد حسب مقدرة كل منهم بدلا من أن يكون من صالح رجل واحد أن يرهق الآخرين لمصلحته الذاتية — نقول لو حدث هذا لتحسن نظام الدفع بالقطعة تحسينا عظيما » (ص ٥٣) . راجع لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير الثالث ص ٦٦ رقم ٢٢ ، ص ١١ رقم ١٢٤ ، ص ١١ رقم ١٣ ، ٥٣ ، ٥٩ الخ بشأن المساوىء الشنيعة المترتبة على Sweating System .

(٣) وغالبا ما يحدث تنشيط هذه النتيجة التلقائية بوسائل مفتعلة « ضد الحيل الشائعة فى صناعة الهندسة بلندن « اختيار رجل يمتاز بما لديه من قوة جثمانية وسرعة ليكون رئيس عمال عدة ويدفع له أجر اضافى كل ثلاثة أشهر أو خلاف ذلك على أساس أن يبذل قصارى جهده لحمل الآخرين الذين لا يتناولون سوى الأجر العادى على اللحاق به ... وهذا يفسر شكاوى العمال من حيث ارغامهم من قبل أصحاب الأعمال على بذل مقادير أكبر من النشاط والمهارة وقوة العمل » (دننيج ص ٢٢ — ٢٣) — ولما كان دننيج هذا عاملا وسكرتيرا لأحد اتحادات العمال فقد يعد كلامه مبالغة ، ولهذا نشير على القارىء بالاطلاع على مقال « العامل » فى « دائرة معارف الزراعة » التى وضعها ج . س . مورتن ، وهى مؤلف « جدير بالاحترام الكبير » ، وسيرى أن الكتاب ينصح الفلاحين باستخدام تلك الطريقة المشار اليها .

الأسبوعى[١] ، وبذا يحدث رد فعل كالذى وصفناه بصدد نظام الوقت ، مع العلم أن هذه الإطالة تهبط بثمن العمل حتى مع ثبات أجر القطعة .

وفى نظام الوقت تتشابه أجور أنواع العمل الواحدة ؛ أما فى النظام الآخر ورغم أن وقت العمل يقاس بكمية محدودة من المنتج فإن الاجر اليومى أو الأسبوعى يتفاوت تبعا لمقدرة العامل على أن ينتج المقدار المتوسط من المنتج أو أعلى أو أدنى منه . وبهذا يتفاوت مبلغ النقود الذى يحصل عليه العامل تبعا لاختلاف مهارته وقوته ونشاطه الخ . عن الحد المتوسط من كل منها [٢] . وبالطبع لا يؤثر هذا فى العلاقة العامة القائمة بين رأس المال والعمل الأجير وذلك أولا لان الفوارق الضرورية يوازن بعضها بعضا فى المصنع بوجه عام بحيث تنتج الورشة فى فترة معلومة من وقت العمل المقدار المتوسط من المنتج ، وبحيث ان مجموع الأجور الكلى يطابق متوسط الأجور السائد فى ذلك الفرع من الصناعة . وثانيا ليس من تغيير فى النسبة بين الأجور وفائض القيمة نظرا لأن الأجر الفردى الذى يتناوله العامل الفردى يطابق مبلغ القيمة الفائضة الذى يهيئه للرأسمالى . ولكن نظام نظام القطعة يتيح مجالا أوسع للعامل تنمو فيه روح الفردية والشعور بالحرية والاستقلال وسيطرته على نفسه ، كما ان هذا المجال يعمل من جهة أخرى على تنمية المنافسة فيما بين العمال . ولذلك بينما يميل العمل بالقطعة إلى رفع أجور العمال الفرديين فوق متوسط مستوى الأجور السائد فى صناعة ما ، فإنه يعمل فى الوقت نفسه على خفض هذا المستوى بصفته الكلية العامة . ولكن إذا كان معدل أجر القطعة قد حدده العرف بحيث أن خفضه قمين أن يثير مقاومة العمال ، لهذا يعمد أصحاب العمل إلى اتباع نظام الدفع بالوقت بدلا من نظام الأجر حسب القطعة ؛ وإلى هذا يرجع سبب الإضراب الذى قام به عمال نسج الدنتلا فى كوفنترى سنة

---

(١) ينتفع جميع الذين يتناولون الأجر على حسب نظام القطعة من هذا الافتئات على حدود العمل القانونية . وتنطبق هذه الملاحظة بنوع خاص وهى الرغبة فى العمل الى مابعد الوقت المحدود ، على النساء اللائى يشتغلن بالنسج (تقارير ... ٣٠ أبريل ١٨٥٨ ص ٩) — وهذه الطريقة الملائمة لصالح رب العمل تميل بصفة مباشرة الى تشجيع الفخارى الناشىء على أن يجهد نفسه خلال السنوات الأربع أو الخمس التى يستخدم فيها وفق نظام القطعة ولكن بأجر منخفض . وهذا سبب كبير يعزى اليه ضعف بنية الفخاريين (لجنة تشغيل ... التقرير الأول ص ١٣) .

(٢) حيث تكون طريقة الدفع فى أى مهنة حسب القطعة أو العملية المتفق عليها فقد تختلف الأجور كثيرا من حيث مقدارها . . . أما فى نظام الأجر باليوم فعادة نجد معدلا واحدا يعترف به كل من صاحب العمل والعامل مقياسا لأجور العمال فى هذه المهنة (دنتج ص ١٧)

سنه ١٨٦٠ [١] وأخيرا فنظام القطعة دعامة رئيسية النظام الساعة الذى وصفناه فى الفصل السابق[٢]. يتضح مما سبق أن نظام الدفع بالقطعة أصلح أشكال الأجور من وجهة نظر طريقة الإنتاج الرأسمالية . وليس هذا النظام حديث النشأة إذ نجد ذكرا له فى وثائق قوانين العمل الفرنسية والانجليزية فى القرن الرابع عشر، ولكن لم يعم استخدامه إلا بابتداء عصر الصناعة اليدوية ، كما اتخذ منه أرباب الأعمال فى بداية عصر الصناعة الكبيرة اى خلال الفترة (١٧٩٧ — ١٨١٥) وسيلة لإطالة يوم العمل وخفض الأجور . وتمدنا الكتب الزرقاء الصادرة خلال هذه الفترة بمعلومات عن تقلبات الأجور إذ ذاك ، ومنها نعلم باطراد الهبوط فى ثمن العمل بحيث أن الهبوط فى صناعة النسج كان أعظم منه قبلا برغم الزيادة فى طول يوم العمل « والأجر الحقيقى الذى يحصل عليه العامل فى صناعة نسج القطن أقل بكثير مما كان عليه ، كما لم يعد هناك وجود تقريبا لتفوقه على العامل العادى وهو التفوق الذى كان من قبل عظيما جدا ... إن الفرق فى أجر كل من العامل الحاذق والعامل العادى أقل بكثير الآن مما كان عليه فى أى فترة سابقة » [٣] ونستطيع من الفقرة التالية أن ندرك ضآلة المنفعة التى عادت على العمال الزراعيين من ازدياد حدة العمل واتساع مداه ، وهذه الفقرة مقتبسة من كتاب يعد صاحبه من المدافعين عن قضية ملاك الأراضى والفلاحين « يقوم بمعظم العمليات الزراعية

---

(١) وينظم عمل رجال المياومة باليوم أو بالقطعة .. ويعلم المعلم master تقريبا ما يستطيع العامل أداءه من عمل فى اليوم الواحد وعلى هذا الأساس يحسب الأجر، ولهذا يضطر عمال المياومة الى بذل جهد كبير دون ما حاجة الى الرقابة عليهم ، اذ ذلك فى صالحهم (كانتيون : «مقال عن التجارة بوجه عام » طبعة أمستردام ١٧٥٦ ص ١٨٥ ، ٢٠٢ (وقد ظهرت الطبعة الأولى سنة ١٧٥٥) . وتجد كانتيون هنا ، وهو الذى اقتبس منه كويناى وسير جيمس ستيوارت اودم سميث كثيرا ، يعد الأجور بالقطعة مجرد شكل معدل من أجور الوقت . ويدل عنوان الطبعة الفرنسية على أن الكتاب مترجم عن الانجليزية ولكن الطبعة الانجليزية وعنوانها The Analysis of Trade,Commerce, etc-, by Philip Cantillon فتاريخها سنة ١٧٥٩ أى بعد الفرنسية بأربع سنوات . وفضلا عن هذا تدل محتويات الطبعة الانجليزية على أنها متأخرة العهد وتناولتها يد المراجعة . فمثلا فى الطبعة الفرنسية لا ذكر لهيوم وكذلك الشأن يبتى فى الطبعة الانجليزية. وفيما يتعلق بالمسائل النظرية البحتة تجد الطبعة الانجليزية قليلة الأهمية نسبيا ولكنها تشمل تفصيلات عدة خاصة التجارة الانجليزية وتجارة السبائك الخ مما لا نجد له ذكرا فى الطبعة الفرنسية .

(٢) « ألسنا نرى كثيرا أن أصحاب الورش يستخدمون أحيانا عددا من العمال أكثر مما يتطلبه العمل ؟ وفى حالات كثيرة يستخدم عمال أكثر توقعا لعمل عرضى (قد يكون وهميا تماما) . ولما كانوا يتناولون أجورهم بالقطعة فان صاحب العمل لا يتحمل أى خطر لأن الخسارة كلها على حساب المتعطلين »
H. Grégoir : Les typographes devant le Tribunal corréctionnel de Bruxelles , Brussels, 1865, p. 9.

(٣) Remarks on the Commercial Policy of Great Britain, London, 1815.

يوم يؤجرون باليوم أو حسب العمل بالقطعة ، والأجر الأسبوعى حوالى ١٢ شلن ، وبرغم أننا قد نفترض أن الفرد يكسب فى نظام القطعة شلنا أو شلنين زيادة عن الأجر الأسبوعى ، لكن وُجد أنه إذا حسبنا دخله الكلى كان هذا الكسب أقل من العمل الذى يخسره خلال السنة بسبب التعطل ... وفضلا عن هذا وجدوا أن ثمت نسبة مميتة بين أجور هؤلاء الناس وثمن وسائل العيش الضرورية بحيث أن رجلا له طفلان يستطيع تربية أسرته دون الالتجاء إلى التماس المعونة من الأبرشية » [١] . وكتب مالثس مشيرا إلى الحقائق التى نشرها البرلمان فى تاريخ متأخر يقول « أعترف أنى أنظر بعين الشك إلى اتساع نطاق عادة دفع الأجر بالقطعة . والحق يقال إن العمل الشاق خلال ١٢ أو ١٤ ساعة فى اليوم أو أكثر من ذلك أمر كثير على أى مخلوق آدمى » [٢] ويسود نظام الأجر بالقطعة فى الورش التى تخضع لفعل قوانين المصانع إذ بذلك يستطيع رأس المال الحصول على إنتاج أكبر من يوم العمل عن طريق زيادة حدة العمل [٣] .

حينما تتغير إنتاجية العمل تمثل نفس الكمية من المنتجات مقدارا مختلفا من وقت العمل وتبعا لهذا يتغير الأجر حسب القطعة إذ أنه عبارة عن الصورة التى تعبر عن ثمن مقدار محدود من وقت العمل . فى المثال السابق وجدنا أن ٢٤ سلعة تم إنتاجها فى ١٢ ساعة ، وقيمة منتج هذه الفترة ٦ شلنات ، والقيمة اليومية لقوة العمل ٣ شلنات ، وثمن ساعة العمل ٣ بنسات ، وأجر القطعة الواحدة بنس ونصف البنس . إن القطعة الواحدة تتضمن عمل نصف ساعة ، فلو تضاعفت إنتاجية العمل بحيث يتم إنتاج ٤٨ سلعة فى نفس الوقت لهبط أجر القطعة من ½ ١ بنس إلى ¾ بنس ، وهذا مع بقاء الظروف الأخرى دون تغيير ما دامت كل قطعة تمثل الآن ¼ ساعة فقط بدلا من ½ ساعة . إن ½ ١ بنس × ٢٤ مرة تساوى ٣ شلنات ، وكذلك ¾ بنس × ٤٨ = ٣ شلنات وبعبارة أخرى يهبط أجر القطعة بنفس النسبة التى يزيد بها عدد القطع التى يتم إنتاجها فى فترة معاومة من الوقت [٤] أو إلى الحد

(١) « دفاع عن الملاك والفلاحين فى بريطانيا العظمى » لندن ١٨١٤ ص ٤ — ٥ .

(٢) مالثس Inquiry into the Nature and Progress of Rent لندن ١٨١٥ .

(٣) « لعل أربعة أخماس العمال فى المصانع ... ممن يتناولون أجورهم بنظام القطعة » تقارير ... ٣٠ أبريل ١٨٥٨ .

(٤) « وتقاس القوة الإنتاجية لآلة الغزل بدقة ، ومعدل الأجر عن العمل الذى يتم أداؤه بها ينقص تبعا لزيادة القوة الإنتاجية ولكنه لا ينقص مثلها » (يور ص ٣١٧) ، وبعد ذلك ألغى يور العبارة الأخيرة ، وهو يعترف أن إطالة (آلة) البغلة تسبب بعض الزيادة فى العمل . ونتيجة لهذا لا ينقص العمل =

الذى يتناقص به مقدار وقت العمل المتجسم فى كل قطعة . هذا التغيير فى أجر القطعة ، وهو تغيير إسمى بحت ، يؤدى إلى نزاع دائم بين الرأسمالى والعامل إما لأن الرأسمالى يستخدمه ذريعة لخفض ثمن العمل فعلا ، وإما لأن ازدياد الإنتاجية ينطوى على زيادة فى حدة العمل . أو قد يكون السبب أن العامل يعتقد أن ما يحصل عليه من الأجر هو ما ينتجه وليس هو قوته على العمل ولهذا يقاوم أى خفض فى سعر القطعة لا يكون مصحوبا بأى خفض فى ثمن بيع السلعة « إن العمال .... يراقبون بعناية ثمن المادة الخام وثمن السلع المصنوعة وبذا يستطيعون أن يحصلوا على تقدير دقيق مضبوط لأرباح صاحب العمل » [1] ويعترض الرأسمالى على مثل هذه الادعاءات التى يراها راجعة إلى أخطاء فاحشة فى إدراك طبيعة العمل الأجير [2] ، ويحمل على عجرفة هذه المحاولة الرامية إلى فرض ضرائب على تقدم الصناعة ، ويعلن بجفاء أن ليس للعامل مطلقا أى دخل فى مسألة إنتاجية العمل [3] .

= بنسبة زيادة إنتاجية » بهذه الزيادة تكبر القوة الإنتاجية للآلة بمقدار الخمس . وحين يحدث هذا فان الغزال لايتناول أجره بنفس المعدل عن العمل الذى يؤديه كما كان الحال قبلا ، ولكن لما كان ذلك المعدل لاينقص بنسبة الخمس فان التحسين يزيد من مكاسبه النقدية خلال عدد معلوم من ساعات العمل » ولكن « القول السالف يتطلب بعض التعديل ... على الغزال أن يدفع شيئا إضافيا مساعدة للأحداث وذلك من البنسات الست الإضافية التى يحصل عليها ، وهو مايصحبه إحلال الصغار محل جانب من البالغين » (ص ٣٢١) وليس هذا بميل الى رفع الأجور .

(١) H. Fawcett : The Economic Position of the British Labcurer. لندن وكمبردج ١٨٦٥ ص ١٧٨) .

(٢) نقرأ فى العدد الصادر من جريدة الاستاندرد فى ٢٦ أكتوبر ١٨٦١ عن قضية رفعتها شركة جون برايت وشركاه أمام قضاة روشديل على ممثلى اتحاد نساجى الأبسطة متهمة إياهم بالالتجاء الى وسائل التخويف . لقد استخدم شركاء برايت آلات جديدة تنتج ٢٤٠ ياردة من قماش الأبسطة فى نفس الوقت وبنفس العمل (!) اللذين كانا لازمين من قبل لإنتاج ١٦٠ ياردة . ولم يكن للعمال حق فى المطالبة بنصيب فى الأرباح الناجمة عن استثمار صاحب العمل لرأس ماله فى التحسينات الميكانيكية . وتبعا لذلك اقترح السادة برايت خفض معدل الأجر من ١½ بنس للياردة الى بنس واحد على أن يظل ما يكسبه العمال عن نفس العمل كما كان قبلا ؛ ولكن يقال انه كان هناك خفض اسمى لم ينذر بشأنه العمال مقدما .

(٣) « ان رغبة اتحادات العمال فى المحافظة على الأجور تدفعها الى محاولة الاشتراك فى الفوائد التى تعود من تحسين الآلات » (يالها من فكرة جريئة !) « ... ان طلب أجور أعلى بسبب اختصار العمل ، معناه بعبارة أخرى محاولة فرض رسم على التحسينات الميكانيكية » On Combinations of Trades الطبعة الجديدة ، لندن ١٨٣٤ ص ٤٢) .

الفصل العشرون

الفوارق القومية فى الأجور

درسنا فى الفصل الخامس عشر مختلف العوامل المتحدة التى تحدث تغييرا فى الحجم المطلق لقيمة قوة العمل أو فى حجمها النسبي (أى بالقياس إلى فائض القيمة) ، وأوضحنا كيف أن كمية وسائل العيش التى يتحقق فيها ثمن قوة العمل تستطيع أن تتعرض لحركات مستقلة ومختلفة عن التغيرات فى هذا الثمن . وقد سبق أن بينت [1] أن التحول البسيط لقيمة أو ثمن قوة العمل إلى ذلك المظهر الخارجى الدال عليها أى الأجور ، يجعل من هذه القوانين جميعها قوانين متعلقة بحركة الأجور وتوضحها . إن ما يبدو فى تقلبات الأجور هذه داخل دولة واحدة على أنه سلسلة من ارتباطات متفاوتة قد يظهر فى حالة الموازنة بين بلدان مختلفة كأنه اختلافات معاصرة فى المعدلات القومية للأجور . وعلى ذلك حينما نعقد مثل هذه الموازنة بين المعدلات القومية للأجور يتعين علينا أن ندخل فى حسابنا كافة العوامل التى تعين التغييرات فى حجم قيمة قوة العمل ، ومن هذه العوامل : ثمن الضروريات الأولية للحياة ومداها ، ونفقة تدريب العمال ، والدور الذى يلعبه عمل النساء والأطفال ، وإنتاجية العمل وحجمها . وحتى الموازنة السطحية تقتضى فى البداية أن نرد متوسط الأجر اليومى (فى حالة صناعة معينة تجرى مزاولتها فى بلدان مختلفة) ، إلى يوم عمل متجانس . فإذا ما رددنا الأجور اليومية إلى نفس الأسس وجب أن نعيد تحويل الأجور التى تدفع حسب نظام الوقت إلى الأجور التى تدفع حسب نظام القطعة لأن الأخيرة وحدها هى التى يمكن أن تكون مقياسا لكل من إنتاجية العمل وكثافته (حدته) .

إن لحدة العمل معيارا متوسطا فى كل بلد بحيث أنه إذا كان العمل اللازم لإنتاج سلعة ما ينطوى على بذل مقدار أكبر من المقدار الضرورى من وقت العمل الاجتماعى ، فإن هذا العمل المبذول فى إنتاج السلعة لا يعد من النوع العادى المألوف . إن قياس قيمة العمل

---

(١) « ليس من الدقة أن نقول ان الاجور » (ويتحدث المؤلف هنا عن التعبير النقدى عن الاجور) تزداد لانها تشترى مقادير أكبر من السلعة الارخص » David Buchanan, in his edition of Adam Smith's "Wealth of Nations," London, 1814, vol. 1, P. 417, note.

حسب مدى وقت العمل وحده لا يتأثر فى بلد معلوم إلا إذا زادت درجة الكثافة عن المتوسط القومى . وليس هذا هو الحال فيما يتعلق بالسوق العالمية التى أجزاؤها عبارة عن البلدان الفردية . ويختلف متوسط حدة العمل من بلدإلى آخر ، وعلىذلك فالمتوسطاتالقومية تكوّن ميزاناً وحدة القياس فيه متوسط وحدة العمل العالمى . وعلى ذلك فالعمل القومى الأكثر حدة إذا قيس بالأقل حدة منه ينتج فى فترة معلومة من الزمن قيمة أكبر يعبر عنها مقدار أعظم من النقود . وعلاوة على هـذا فالتطبيق الدولى لقانون القيمة تعدّ له الحقيقة التالية وهى أنه فىالسوق العالمية يعد العمل القومى الأكثر إنتاجية كعملأكثرحدةوكثافة ما دام الشعب الأكثر إنتاجية لا يضطر بداعى المنافسة إلى خفض ثمنبيع سلعه إلى مستوى قيمتها . تزيد حدة وإنتاجية العمل القوميتان ببلد معلوم عن المتوسط الدولى منهما وذلك تبعا لدرجة ونسبة نمو الإنتاج الرأسمالى فى ذلك البلد (١) . وعلى ذلك فالكميات المختلفة من سلع نوعها واحد والتى يتم إنتاجها فىبلدان مختلفة خلال نفس الفترة من وقتالعمل ، تكون لها قيم مختلفة تعبر عنها أثمان مختلفة أى مبالغ من النقود تتفاوت طبقاً للقيم الدولية ، ولهذا فنى البلد الذى يسوده نظام من الإنتاج الرأسمالى أكثر نموا منه فى غيره ، تجـــد أن القيمة النسبية للنقود أقل منها فى بلد أسلوبه الرأسمالى فى الانتاج أقل تقدما ونمواً . وهذا يستتبع أن تكون الأجور الاسمية — أى معادل قوة العمل معبرا عنه بالنقود — أعلى فى البلد الأول منه فى الثانى . ولكن لا يجوز الظن بأن هذا الأمر ينطبق كذلك على الأجور الحقيقية كما تعبر عنها كمية وسائل العيش التى تكون تحت تصرف العامل .

وحتى بصرف النظر عن هذه الاختلافات النسبية بين قيمة النقود فى البلدان المختلفة فغالبا ما سنرى أن الأجر اليومى أو الأسبوعى فى البلد الأول أعلى منه فى الأخير ، بينما يكون الثمن النسبى للعمل — إذا قيس بكلا فائض القيمة وقيمة المنتج — أعلى فى البلد الثانى منه فى الأول (٢) .

---

(١) سنبحث فى موضع آخر الظروف المتصلة بالإنتاجية والتى تستطيع تعديل هذا القانون فيما يتعلق بفروع الإنتاج الفردية .

(٢) جاء فى الحملة التى شنها چيمس أندرسن على آدم سميث مايأتى « ومما هو جدير بالملاحظة أنه برغم أن الثمن الظاهرى للعملأقل عادة فى البلدان الفقيرة حيث منتجات التربة والحبوب عموما رخيصة ، ألا أنه فى الحقيقة أعلى منه فى البلاد الأخرى . والسبب فى ذلك أن الثمن الحقيقى للعمل لايتكون من الأجر الذى يدفع للعامل ولو أنه ثمنه الظاهرى . إن الثمن الحقيقى هو مايتكلفه صاحب العمل من جراء إداء كمية من العمل فعلا ، وعلىذلك إذا نظرنا إلىالأمر على هذا الوضع لرأينا أنالعملفى جميعالحالات =

وقد قام المستر . و . كوول عضو لجنة المصانع سنة ١٨٣٣ بدراسة دقيقة لصناعة الغزل خرج منها بالنتيجة الآتية وهى ، أن الأجور فى انجلترا أقل فعلا بالنسبة إلى الرأسمالى وأعلى بالنسبة إلى العامل منها فى بلدان القارة الأوربية(١) . وقد أثبت مفتش المصانع رد جراف فى تقرير له بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ بالإحصائيات وبالموازنة بين الأحوال السائدة فى انجلترا والقارة أنه برغم أن الأجور أقل وساعات العمل أطول فإن العمل فى جهات القارة (من حيث علاقته بالمنتَج) أغلى منه فى انجلترا . ويذكر مدير أحد مصانع القطن فى أولدنبرج ، وهو رجل انجليزى ، أن وقت العمل هناك يستمر من منتصف السادسة صباحا حتى الثامنة مساء بما فى ذلك يوم السبت ، وأن العمال الذين يعملون تحت إشراف مراقبين انجليز ، لا ينتجون ما ينتجه زملاؤهم الإنجليز فى ١٠ ساعات ، وإنتاجهم أقل من هذا إذا كان المشرفون عليهم من الألمان . والأجور أقل منها فى انجلترا بنسبة ٥٠ ٪ فى حالات كثيرة ولكن نسبة العمال إلى الآلات أكبر فتصل فى بعض الأقسام ٥ : ٣ . ويورد لنا المستر رد جراف تفاصيل وافية عن مصانع القطن الروسية وقد أمده بالبيانات اللازمة والإحصائيات مدير انجليزى كان يعمل بالروسيا إلى وقت قريب . فلا تزال مساوئ نظام المصانع التى شهدتها انجلترا فى أول الأمر مزدهرة بالروسيا ، والمديرون بطبيعة الحال من الإنجليز بسبب عدم كفاية الرأسمالى الروسى فى هذا المضمار . وبرغم العمل المرهق الذى يستمر ليلا ونهاراً وبرغم ضآلة الأجور ، فلا يستطيع إنتاج المصانع الروسية إلا أن يحتفظ بمركز غير مستقر بفضل منع المنافسة الأجنبية . وفى الختام أورد جدولا مقارنا أمدنا به المستر ردجراف وفيه متوسط عدد المغازل فى المصنع وبالنسبة إلى الغزال فى بلدان أوربية مختلفة . ويرى المستر رد جراف أن ماشهدته انجلترا من ازدياد حجم المصانع وعدد المغازل منذ أن جمع هذه البيانات ، قد صحبه بلا شك تقدم نسبى مماثل فى البلدان الاوربية ، بحيث لا يزال الجدول صالحا للموازنة .

= تقريبا أعلى فى البلاد الغنية منه فى الفقيرة برغم انخفاض ثمن الحبوب والمواد الغذائية الأخرى فى البلدان الأخيرة بالنسبة إلى الأولى ... فالعمل مقدرا باليوم أوطأ فى اسكتلنده منه فى انجلترا »
Observations on the Means of exciting a Spirit of national Industry, etc, Edinburgh, 1777, pp 350 -351. وبالعكس من ذلك فانخفاض الأجر يسبب بدوره غلو ثمن العمل « فالعمل فى ارلنده أغلى منه فى انجلترا ... لأن الأجر أقل » Royal Commission on Railways, Miuute, 1867,

(١) يور (مصدر سابق) ص ٣١٤.

متوسط عدد المغازل لكل مصنع

البلد	المغازل
انجلترا	١٢ر٦٠٠
فرنسا	١ر٥٠٠
بروسيا	١ر٥٠٠
بلجيكا	٤ر٠٠٠
سكسونيا	٤ر٥٠٠
النمسا	٧ر٠٠٠
سويسرا	٨ر٠٠٠

متوسط عدد المغازل للعامل الواحد

البلد	المغازل
فرنسا	١٤
روسيا	٢٨
بروسيا	٣٧
باڤاريا	٤٦
النمسا	٤٩
بلجيكا	٥٠
سكسونيا	٥٠
سويسرا	٥٥
الولايات الصغرى بألمانيا	٥٥
بريطانيا العظمى	٧٤

ويقول المستر رد جراف « هذه الموازنة ليست فى صالح بريطانيا العظمى لأن هناك عددا كبيرا من المصانع يجرى فيها النسج بالقوة البخارية إلى جانب الغزل ، بينما الجدول يشمل النساجين « والمصانع فى الخارج فى الأغلب قائمة بالغزل . وإذا أمكن الموازنة بين الشبيهين لوجدت فى منطقة عملى كثيراً من مصانع غزل القطن يقوم فيها رجل واحد ومساعدان بملاحظة بغلات تشمل ٢٢٠٠ مغزل ، وينتجان فى اليوم الواحد ٢٢ رطلا من الغزل طولها ٤٠٠ ميل »(١) .

نعلم أن الشركات البريطانية قامت بمد خطوط حديدية فى أوربا الشرقية وآسيا ، واستخدمت عددا من العمال الإنجليز إلى جانب العمال الوطنيين . وقد دفعتهم الضرورة العملية إلى أن يحسبوا حسابا للفوارق القومية فى حدة العمل ، ولم يعد عليهم هذا بأى ضرر . وقد تعلمت هذه الشركات من التجارب أنه برغم أن ارتفاع الأجور يتماثل إلى حد كبير أو قليل مع متوسط حدة العمل ، فالثمن النسبي للعمل (أى الثمن من حيث علاقته بالمنتج) يختلف بوجه عام فى الاتجاه العكسى .

وقد حاول ﻫ . كارى فى أحد مؤلفاته الاقتصادية السابقة (٢) أن يثبت أن الأجور فى

(١) « تقارير مفتشى المصانع » ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٣١ — ٣٣ .

(٢) Essay on the Rate of Wages, with an Examination of the Causes of the Differences in the Condition of the Labouring Population throughout the World, Philadelphia, 1865.

البلدان المختلفة تتناسب تناسبا مباشرا (طردياً) مع درجة إنتاجية يوم العمل القومى ، وهو يستخلص من هذه العلاقة الدولية أن الأجور — بوجه عام — تعلو وتهبط بنسبة إنتاجية العمل . وإن تحليلنا لإنتاج فائض القيمة يثبت سخافة هذه النتيجة حتى ولو أن كارى حاول على غير عادته المألوفة أن يثبت صدق المقدمات والقضايا التى بحثها . وأعظم ما يدعو إلى الضحك أنه لايرى أن الأشياء فى الواقع العملى تتفق مع ما تحدثنا عنه نظريته . فهو يحدثنا أن تدخل الدولة قد برهن على بطلان وكذب العلاقات الاقتصادية الطبيعية ، وعلى ذلك يجب علينا أن نحسب الأجور القومية المختلفة كما لو أن ذلك الجزء من كل منها والذى تأخذه الدولة على هيئة ضرائب يعود حقيقة إلى العـــامل . ألا يحسن بالمستر كارى أن يتسائل ، أليست « نفقات الدولة » هذه نفسها « الثمار الطبيعية » للتقدم الرأسمالى ؟ والمنطق جدير بذلك الرجل الذى صرح بأن علاقات الانتاج الرأسمالية قوانين خالدة أملتها الطبيعة وفرضها العقل ولا يعرقل من فعلها المتسق المنظم سوى تدخل الدولة ، ثم كشف بعد ذلك ان تأثير انجلترا الشيطانى على السوق العالمية (وهو تأثير على ما يبدو غير ناشىء عن قوانين الإنتاج الرأسمالية) تطلب تدخل الدولة — ومعنى هذا ان على الدولة ان تحمى هذه القوانين التى هى وليدة الطبيعة والعقل ، وبعبارة أخرى إن على الدولة ان تتبع نظاما حاميا . وكشف المستر كارى كذلك أن نظريات اريكاردو والآخرين والتى عبرت عن المتناقضات والعداوات الاجتماعية الموجودة ، ليست فلسفة أو آراء مذهبية تولدت عن حركة اقتصادية فعلية . إن كارى ليحدثنا العكس إذ يرى ان متناقضات الإنتاج الرأسمالى سواء فى انجلترا أم فى غيرها ، نتيجة مترتبة على نظرية ريكاردو ! وأخيرا اهتدى إلى كشف آخر ألا وهو ان التجارة هى التى تقضى على جمال وتناسق الأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج . ولعله إن خطا خطوة أخرى قمين ان يكشف ان رأس المال هو عيب الإنتاج الرأسمالى . رجل مثل هذا لا يمتاز بطابع البحث النقدى جدير ان يكون المنبع الذى ينهل منه أمثال باستيا وسواه من أنصار حرية التجارة المتفائلين فى العصر الحالى .

الباب السابع

تجميع رأس المال

اعتبارات عامة

إن تحويل مبلغ من النقود الى أدوات إنتاج وقوة عمل أول خطوة يخطوها مقدار من القيمة سيقوم بوظيفة رأس المال ؛ ويحدث هذا التحويل فى السوق ، أى فى مجال التداول . وتتم الخطوة الثانية أى عملية العمل بمجرد أن تتحول أدوات الانتاج الى سلع تفوق قيمتها قيمة الأجزاء التى تتكون منها السلع ، وبذا تحتوى على رأس المال الذى أنفق فى الاصل مضافاً اليه القيمة الفائضة . ويجب أن يلقى بهذه السلع فى التداول وتباع وتتحقق قيمتها بالنقود ، ويجب أن تتحول النقود ثانية الى رأس مال وهكذا . هذه الحركة الدائرية التى تتكرر فيها نفس المظاهر على الدوام يتكون منها تداول رأس المال .

وأول شرط للتجميع أن يكون الرأسمالى قد باع سلعه وحول الجانب الأكبر من النقود التى تسلمها الى رأس مال . وسنفرض فى الصفحات التالية أن رأس المال يتداول بطريقته العادية ، وسنقوم بتحليل مفصل للعملية فى الكتاب الثانى .

والرأسمالى الذى ينتج القيمة الفائضة أول من يستولى حقاً على هذه القيمة وإن لم يكن آخر مالك لها ، وعليه أن يقتسمها مع الرأسماليين الذين يؤدون وظائف أخرى فى الانتاج الاجتماعى ، أى يقتسمها مع ملاك الأراضى الخ . وعلى ذلك تنقسم القيمة الفائضة أقساماً فرعية مختلفة تذهب الى جيوب طوائف مختلفة من الأشخاص وتتخذ أشكالا مستقلة مختلفة كالربح والفائدة وريع الأرض الخ . ولا يمكن قبل الكتاب الثالث أن نبحث هذه الأشكال المتحولة من القيمة الفائضة .

هنا نفرض من جهة أن الرأسمالى الذى ينتج السلع يبيعها حسب قيمتها ، ولن نؤجل البحث بصفة شاملة كاملة فى دخوله ثانية الى السوق العالمية أو البحث فى الأشكال الجديدة التى يتخذها رأس المال خلال تداوله ، أو لفحص أحوال الانتاج المادية الحسية التى تختفى

داخل هذه الأشكال . ومن جهة أخرى سنعامل المنتج الرأسمالى بصفته صاحب القيمة الفائضة أو بعبارة أخرى بصفته الممثل لجميع الذين يقاسمونه الأسلاب فى النهاية . ونتيجة لهذا نبدأ ببحث موضوع التجميع من الوجهة المجردة على أنه مجرد مظهر فى عملية الانتاج الفعلية .

ولكى يحدث التجميع لا بد أن يكون الرأسمالى قد نجح فى بيع سلعه وإعادة تحويل نقود الشراء الى رأس مال . وفضلا عن هذا فتقسيم القيمة الفائضة الى أجزائها المختلفة لا يؤثر فى ماهية القيمة الفائضة بأى حال من الأحوال أو فى الظروف والحالات التى تصبح فيها عنصراً للتجميع ، ومهما كانت النسبة التى استطاع المنتج الرأسمالى أن يحتفظ بها فى يده من القيمة الفائضة ، ومهما كانت النسبة التى يتعين عليه فى النهاية أن يتنازل عنها للغير ، فانه الشخص الذى يختص نفسه بها ويملكها . وعلى ذلك فالعرض الذى سنقدمه للتجميع لن يزد عن كونه وصفاً لما يحدث فعلا . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالشكل البسيط والأساسى لعملية التجميع يحجبه تقسيم القيمة الفائضة ، وحركة التداول التى يعتمد عليها . وعلى ذلك إذا شئنا تحليل العملية بكل ما بها من بساطة وجب علينا أن نتجاهل المظاهر المختلفة التى تخفى فعل جهاز هذه العملية الباطنى .

الفصل الحادى والعشرون

الانتاج المتجدد البسيط

Simple Reproduction

مهما كان شكل عملية الانتاج فى مجتمع ما فلا بد أن تكون مستمرة أو تمر من فترة لأخرى فى نفس المظاهر . والمجتمع لا ينقطع عن الإنتاج أو الاستهلاك . وإذا نظرنا اليه على أنه كل متصل الأجزاء وفى حالة دائمة من التجدد ، لكانت كل عملية إنتاج اجتماعية عملية انتاج متجدد أو معاد فى نفس الوقت . والأحوال التى يتم فيها الانتاج هى فى الوقت ذاته ما يلائم الانتاج المتجدد . ولا يستطيع أى مجتمع أن ينتج أى ينتج من جديد إلا اذا عمل باستمرار على اعادة تحويل جانب من منتجاته الى أدوات انتاج أو الى عناصر إنتاج جديد . واذا بقيت الظروف فى النواحى الأخرى دون تغيير فلا يستطيع المجتمع إعادة الانتاج أو المحافظة على ثروته فى نفس المستوى إلا اذا عمل على أن يحل مكان أدوات الانتاج (أدوات العمل ، المواد الخام ، المواد المساعدة) التى تستهلك سنوياً مقدار مساو من نفس نوع السلع ، وهذا المقدار يجب عزله عن مجموع المنتجات السنوية وإدماجه من جديد فى عملية الانتاج ؛ وعلى ذلك ينتمى مقدار محدود من المنتج السنوى الى الانتاج . ولما كان هذا الجزء معداً من أول الأمر للاستهلاك الانتاجى فانه يوجد بصفة أساسية على هيئة سلع غير صالحة إطلاقا للاستهلاك الفردى .

إذا كان شكل الانتاج رأسمالياً فكذلك يكون شكل الانتاج المتجدد . وكما أنه فى طريقة الانتاج الرأسمالية تبدو عملية العمل وسيلة لتحقيق التوسع الذاتى لرأس المال ، كذلك يبدو كأن الانتاج المتجدد لا يعدو أن يكون قيمة تتمدد بذاتها . إن الشخص لا يقال له رأسمالى إلا لأن نقوده تؤدى وظيفة رأس المال باستمرار ، فاذا تحول مبلغ ١٠٠ جنيه الى رأس مال هذه السنة وأنتج قيمة فائضة مقدارها ٢٠ جنيها ، فلا بد من تكرار نفس العملية فى السنة التالية وهكذا . والقيمة الفائضة بصفتها ثمرة يغلها من وقت لآخر رأس مال فى حالة

حركة وسيولة ، تكتسب شكل إيراد ناشىء عن رأس المال [١] .

إذا كان هذا الإيراد لا يخدم صاحب رأس المال إلا كرصيد للاستهلاك ، واذا كان يتم استهلاكه وكذلك انتاجه من فترة لأخرى ، فحينئذ لا يكون لدينا سوى إنتاج متجدد بسيط وهذا فى حالة بقاء الظروف الأخرى كما كانت من قبل . وبرغم أن الانتاج المتجدد البسيط مجرد تكرار لعملية الانتاج على الأساس القديم إلا أن هذا التكرار أو استمرار العملية يكسب تلك العملية خواص جديدة معينة أو بالأحرى يؤدى الى اختفاء خواص ظاهرية معينة كانت لها وهى بصفتها عملية منعزلة قائمة بذاتها .

وتبدأ عملية الانتاج بشراء قوة العمل لمدة محدودة ، ويتجدد هذا على الدوام حين ينقضى الأجل الذى اشتريت قوة العمل خلاله وحين تنتهى فترة إنتاج محدودة مثل أسبوع أوشهر الخ . ولكن العامل لا يتسلم أجره إلا بعد استعمال ما يملك من قوة عمل وبعد أن تكون قد حققت على هيئة سلع قيمة فائضة إلى جانب قيمتها . وعلى ذلك لم ينتج العامل فائض قيمة فحسب (وهو ماسنعده الآن كرصيد لاستهلاك الرأسمالى الخاص) وإنما أنتج كذلك الرصيد الذى يدفع له منه أجره أى أنتج رأس المال المتغير ، والعامل يظل يشتغل طالما يستمر فى إعادة إنتاج هذا الرصيد . وهذا يفسر الصيغة التى أوردها الاقتصاديون والتى أشرنا إليها فى الفصل السادس عشر وهى الصيغة التى طبقاً لها تعد الأجور كنصيب فى المنتج نفسه [٢] . فالذى يعود إلى العامل على شكل أجر عبارة عن جزء من المنتج الذى يعيد إنتاجه باستمرار . حقيقة يدفع له الرأسمالى قيمة السلعة نقداً ، ولكن هذه النقود ليست سوى الشكل الذى تحول

---

(١) ولكن هؤلاء الأغنياء الذين يستهلكون منتجات عمل الغير لايستطيعون الحصول عليها بغير عمليات التبادل [المشتريات من السلع] . فاذا أعطوا ماحصلوا عليه وجمعوه من الثروة مقابل هذه المنتجات الجديدة التى يميلون إليها ، بدا أنهم معرضون لخطر استنفاد أرصدتهم سريعا . قلت إنهم لا يشتغلون بل وأنهم عاجزون عن العمل ، وعلى ذلك قد يظن أن ثروتهم تتناقص يوما بعد آخر حتى إذا مالانتهت لما وسعهم تقديم شىء للعمال لحملهم على العمل لهم خاصة ... ولكن فى نظامنا الإجتماعى اكتسبت الثروة خاصية تجديد إنتاجها بواسطة عمل الغير بدون أن يساهم صاحبها فى ذلك العمل . فالثروة ، كالعمل بواسطة أدوات العمل ، تؤتى ثمرة سنوية يمكن القضاء عليها سنويا دون أن يصبح صاحب الثروة أفقر مما هو عليه . هذه الثمرة هى الإيراد المتولد عن رأس المال » (سيسموندى : مبادىء جديدة فى الاقتصاد السياسى ؛ باريس ١٨١٩ ج ١ ص ٨١ — ٨٢) .

(١) « يجب أن ننظر الى كل من الأجور والأرباح على أن كلا منهما حقيقة جزء من المنتج التام الصنع » (رمزى ص ١٤٢) — « النصيب الذى يحصل عليه العامل من المنتج على هيئة أجر » (جيمس مل : عناصر الاقتصاد السياسى ، الترجمة الفرنسية ، باريس ١٨٢٣ ص ٣٤) .

إليه منتج العمل . فبينما يقوم العامل بتحويل جزء من أدوات الإنتاج إلى منتج ، فإن جانبا مما سبق له إنتاجه يعاد تحويله ثانية إلى نقود . فالأجر الذى يأخذه مقابل عمله اليوم أو خلال الشهور الست القادمة هو العمل الذى قام به فى الأسبوع الماضى أو الشهور الست الماضية . والوهم الذى يولده الشكل النقدى يختفى فى الحال إذا كنا ننظر إلى الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة بدلا من أن نقتصر نظرتنا على رأسمالى واحد وعامل واحد . والطبقة الرأسمالية تعطى الطبقة العاملة أوامر شراء على هيئة النقود ، أى أوامر تمكن العمال من الحصول لأنفسهم على جزء من المنتجات التى أنتجوها بأنفسهم والتى استولى عليها أفراد الطبقة الرأسمالية . وأوامر الشراء هذه يردها العمال باستمرار إلى الطبقة الرأسمالية وبهذه الطريقة يحصلون على أى نصيب يخصهم من الأشياء التى أنتجوها ، ولكن الماهية الحقيقية للعملية يخفيها شكل السلعة الذى يتخذه المنتج والشكل النقدى الذى تتخذه السلعة . وعلى ذلك ليس رأس المال المتغير أكثر من شكل تاريخى خاص لذلك الرصيد الذى يُعد من ضروريات الحياة ، أو لرصيد العمل الذى يحتاج إليه العامل لبقائه على قيد الحياة وتوالده — وهذا الرصيد يتعين عليه نفسه أن يقوم بإنتاجه وإعادة إنتاجه مهما كان نظام الإنتاج الاجتماعى . وإذا كان رصيد العمل ينساب إليه على الدوام على هيئة النقود التى تمثل أجر عمله فما ذلك إلا لأن ماينتجه ينساب بعيداً عنه على شكل رأس مال . ولكن حقيقة كون رصيد العمل يتخذ هذا الشكل المظهرى لاتؤثر فى الحقيقة الأخرى وهى أن مايقدمه (يدفعه) الرأسمالى للعامل ليس إلا عمل العامل وقد تحقق فى منتج [١] . لنبحث حالة قن يخضع لنظام السخرة ، ولنفرض أنه يشتغل فى قطعة الأرض التى له ثلاثة أيام فى الأسبوع مستعملا مايملك من أدوات الإنتاج بينما يؤدى خلال الأيام الثلاثة الأخرى عملا إجباريا فى أبعادية السيد . فهو يعيد باستمرار إنتاج رصيد العمل الذى يملكه وفيما يختص بهذا القن لايتخذ هذا الرصيد أبدا شكل نقود تدفع له لقاء عمله ويدفعها له شخص آخر . ومن جهة أخرى فالعمل الإجبارى الذى يؤديه بدون مقابل لسيده لايبدو عليه مطلقا مظهر عمل اختيارى له أجره . وإذا حدث يوماً أن وضع السيد يده على أدوات الإنتاج التى يملكها القن وهى قطعة الأرض والحصان أو الثور وبذور القمح ، فمن الآن فصاعداً لايبقى أمام القن إلا أن يبيع مالديه من قوة العمل للسيد . وإذا تساوت

---

(١) حيث يستخدم رأس المال فى دفع أجور العامل فلا تترتب عليه زيادة فى الأرصدة اللازمة للابقاء على العمل » — كازينوف فى حاشية بالطبعة التى نشرها لكتاب مالتس « تعاريف فى الاقتصاد السياسى » لندن ١٨٥٣ ص ٢٢ .

الأشياء الأخرى فسيظل كما كان يشتغل لنفسه ثلاثة أيام فى الأسبوع ويعمل ثلاثة أخرى للرجل الذى كان سيده الإقطاعى وأصبح الآن السيد الذى يدفع له الأجر . والآن ، كما كان الحال من قبل ، سيستهلك أدوات الإنتاج كأدوات إنتاج وينقل قيمتها إلى المنتج . والآن — كما كان الحال قبلا — سيخصص جزء مخصوص من المنتج للإنتاج المتجدد أو المعاد . ولكن منذ اللحظة التى يتحول فيها العمل الإجبارى إلى عمل أجير فإن رصيد العمل (الذى يستمر الفلاح فى إنتاجه وإعادة إنتاجه ثانية) يتخذ شكل رأس مال يدفعه إليه السيد على هيئة أجور . والاقتصادى البورجوازى الذى يحول ضيق عقله بينه وبين الفصل بين الشكل الظاهرى والحقيقة المستترة تحته ، يغمض عينيه عن حقيقة وهى أنه حتى اليوم لا يتخذ رصيد العمل شكل رأس مال إلا فى حالات ومواضع متفرقة على سطح الكرة الأرضية [1] .

حقيقة يفقد رأس المال المتغير صفة كونه قيمة مدفوعة من أرصدة الرأسمالى [2] وذلك حينما نتأمل عملية الإنتاج الرأسمالى فى حركة تجددها الدائم ، ولكن لابد أن لتلك العملية بداية فى مكان ما وفى وقت ما . ومن وجهة نظرنا الحالية من المحتمل أن الرأسمالى صار ذات مرة مالكا لنقود بفضل نوع من التجميع البدائى مستقل عن عمل الغير الذى لا مقابل له ، وهذا التجميع هو الذى مكنه من دخول السوق بصفته مشتريا لقوة العمل . ومهما كان الأمر فإن مجرد استمرار عملية الإنتاج الرأسمالية أو عملية الإنتاج المتجدد البسيط ، تترتب عليه تغييرات بارزة لا يقتصر تأثيرها على رأس المال المتغير بل يشمل كذلك رأس المال كله بجزئيه .

لنفرض أن رأس المال قدره ١٠٠٠ جنيه ينتج (كل سنة مثلا) قيمة فائضة تبلغ ٢٠٠ جنيه ولنفرض أنها تستهلك كل عام . يتضح لنا إذن أنه إذا تكررت العملية خمس سنوات كان مقدار القيمة الفائضة التى استهلكت ٥ × ٢٠٠ جنيه وهذا مبلغ يعادل رأس المال الأصلى وهو ١٠٠٠ جنيه . أما لو استهلكنا النصف مثلا ، حصلنا على نفس النتيجة بعد تكرار عملية الإنتاج عشر سنوات متتالية لأن ١٠٠ × ١٠ يساوى ١٠٠٠ ألف جنيه . وللتعبير عن

---

(١) « يدفع الرأسماليون أجور العمل فى حالة أقل من ربع العمال على ظهر الأرض » Richard Jones: Textbook of Lectures on the Political Economy of Nations, Hertford, 1852, p. 16

(٢) برغم أن رجل الصناعة (أى العامل المشتغل بالصناعة) يدفع له مقدومه الأجر فإنه فى الحقيقة لا يكلف الأخير شيئا ، ذلك أن قيمة هذه الأجور محفوظة مع الأرباح فى القيمة التى زادت للمادة التى يبذل فيها العمل » — آدم سميث ، الكتاب الثانى ، الفصل الثالث ص ٣١١ .

هذا بصفة عامة نقول إنه لو قسمنا قيمة رأس المال على القيمة الفائضة المستهلكة سنويا لحصلنا على عدد السنوات أو فترات تجدد الإنتاج التي في ختامها يتم اختفاء رأس المال الأصلي واستهلاك الرأسمالي له . ولا يغير من هذه الحقيقة اعتقاد الرأسمالي أنه يستهلك القيمة الفائضة أي عمل الغير الذي لا يدفع مقابله . فبعد انقضاء عدد معين من السنوات تكون القيمة الرأسمالية التي استولى عليها مساوية لمجموع القيمة الفائضة الكلي الذي أخذه دون معادل خلال تلك السنوات ، ويكون المجموع الكلي لما استهلكه مساوياً لمجموع رأس ماله الأصلي . حقيقة في يده رأس مال لم يتغير مقداره ، وأن جانباً منه (مباني وآلات الخ) كان موجوداً فعلا حينما بدأ أعماله ؛ ولكن الذي يعنينا الآن قيمة رأس المال لا العناصر المادية التي يتكون منها . حينما يبدد امرىء ممتلكاته بأن يستدين ما يعادل قيمتها فحينئذ لا تمثل أملاكه سوى المجموع الكلي للديون . وكذلك الحال بالنسبة للرأسمالي الذي يستهلك معادل رأس المال الذي قدمه ، لأن قيمة رأس ماله الحالي لا تمثل سوى المبلغ الكلي من القيمة الفائضة التي استحوذ عليها بدون أن يدفع فيها شيئاً . لا يعود ثمت وجود لذرة واحدة من قيمة رأس ماله القديم .

وعلى ذلك فبغض النظر عن أي تجميع فإن مجرد استمرار عملية الإنتاج أو بعبارة أخرى مجرد الانتاج المتجدد البسيط لا بد حتما أن ينتهي عاجلا أو آجلا بتحويل كل رأس مال إلى قيمة فائضة متجمعة أو متراكمة . وحتى لو كان رأس المال حين دخوله عملية الانتاج عبارة عن ممتلكات أمكن لصاحبه الحصول عليها عن طريق عمله الشخصي ، فإنه يصير عاجلا أو أو آجلا قيمة يتم الاستيلاء عليها بدون معادل لها أي يصبح عبارة عن عمل الغير الذي لا أجر او مقابل له والذي اتخذ صورة مادية إما على هيئة نقود او بأي شكل آخر .

رأينا في الفصل الرابع أن تحويل النقود إلى رأس المال يتطلب شيئا أكثر من مجرد إنتاج القيمة وتداول السلع ، ورأينا ضرورة وقوف شخصين في مواجهة بعضهما أحدهما بائع والآخر مشتر : فهنا صاحب القيمة أو النقود وهناك صاحب المادة التي تخلق القيمة ، وهنا مالك أدوات الإنتاج ووسائل العيش وهناك من لا يملك سوى قوة العمل . ورأينا أن نقطة ابتداء الإنتاج الرأسمالي تنحصر في فصل العمل عن منتَجه أي بين قوة العمل الذاتية وأحوال العمل الموضوعية ، ولكن بفضل استمرار العملية أي الإنتاج المتجدد البسيط نجد أن ما كان في أول الأمر نقطة ابتداء فقط أصبح النتيجة الخاصة للإنتاج الرأسمالي وهي نتيجة تتجدد على الدوام . فمن جهة تحول عملية الإنتاج الثروة المادية إلى رأس مال بدون انقطاع أي إلى وسائل

لخلق ثروة أكثر ووسائل تمتع لصاحب رأس المال . ومن جهة أخرى يخرج العامل دائماً من عملية الإنتاج كما دخلها — أى مصدر ثروة للغير ولكنه محروم من الوسائل التى تمكنه من الحصول على الثروة لنفسه . ولما كانت قوته على العمل قد تنازل عنها قبل أن يدخل عملية الإنتاج وأصبحت ملكا للرأسمالى واندمجت فى رأس المال ، لهذا نجد أنها تتخذ خلال عملية الإنتاج صورة مادية أى تتجسم فى منتج يملكه شخص آخر . ونظرا لأن عملية الإنتاج هى كذلك العملية التى يستهلك بواسطتها الرأسمالى قوة العمل لهذا يتحول منتج العامل باستمرار لا إلى سلع فحسب بل إلى رأس مال ، وإلى قيمة تمتص القوة التى تخلق القيمة ، ووسائل عيش تشترى الأفراد ، وأدوات إنتاج تعمل على الانتفاع بالشخص المنتج[1]. وعلى ذلك فالعامل ينتج دائما ثروة موضوعية على شكل رأس مال ، أى على شكل قوة غريبة عنه تتحكم فيه وتعمل على استغلاله ، وكذلك ينتج الرأسمالى قوة عمل ولكن على هيئة مصدر ذاتى للثروة لا وجود له إلا فى العامل الذى ينفصل عن الأشياء التى يمكن فيها وحدها تحقيق ذلك المصدر — وبعبارة موجزة ينتج الرأسمالى العامل بصفته عاملا أجيراً[2] وهذا الإنتاج المتجدد الدائم للعامل شرط لاغنى عنه للانتاج الرأسمالى .

والاستهلاك الذى يقوم به العامل مزدوج ، فهو فى عملية الإنتاج يستخدم عمله كوسيلة لاستهلاك أدوات الإنتاج وتحويلها إلى منتجات قيمتها أعلى من قيمة رأس المال . هذا النوع يقال له الاستهلاك الإنتاجى وهو فى نفس الوقت استهلاك الرأسمالى لقوة العمل التى اشتراها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يشترى العامل وسائل العيش بالنقود التى تدفع ثمنا لما يملك من قوة العمل ، وهذا هو الاستهلاك الفردى . هكذا يختلف هذان النوعان اختلافا كليا . ففى حالة الاستهلاك الفردى يؤدى العامل دور القوة المحركة لرأس المال ويكون ملكا للرأسمالى ، وفى الحالة الثانية يكون ملكا لنفسه ويقوم بوظائف حيوية خارج عملية الإنتاج . ونتيجة

---

(١) هذه خاصية بارزة يتميز بها العمل الإنتاجى . إن كل ما استهلك بصورة انتاجية رأس مال ، ويصبح رأس مال عن طريق الاستهلاك » (جيمس مل ٢٤٢) ومع هذا لم يصل مل الى قرارة معنى هذه « الخاصية البارزة التى يتميز بها » .

(٢) من الصحيح حقيقة أن أول من يأتى بصناعة يستخدم كثيرين من الفقراء ولكنهم يظلون كذلك ، ويزيد عدد الفقراء باستمرار هذه الصناعة » Reason for a Limited Exportation of Wool (لندن ١٦٧٧ ص ١٩) « يؤكد المزارع الآن فى سخف أنه يحافظ على الفقراء ، وهم فعلا موضع المحافظة عليهم فى الشقاء » Reasons for the late Inerease of the Poor Rate or ComParative View of the Prices of Labour and Provisions, London ,1777, P. 37.

النوع الأول حياة الرأسمالى ، وفى الثانى حياة العامل نفسه .

رأينا من بحثنا فى يوم العمل والموضوعات المتعلقة به أن العامل غالبا ما يرغم على أن يجعل استهلاكه الفردى مجرد أمر عرضى فى عملية الإنتاج ، وفى مثل هذه الحالة يزود نفسه بوسائل العيش حتى تظل قوة العمل التى يملكها تقوم بعملها ، شأنه فى ذلك شأن الآلة البخارية التى نزودها بالفحم والماء أو العجلة التى نمدها بزيت التشحيم . فإذا كان الأمر كذلك لكانت وسائله للاستهلاك مجرد وسائل استهلاك لأداة إنتاج ، ولأصبح استهلاكه الفردى استهلاكاً إنتاجياً بصفة مباشرة . ولكن يبدو على هذا أنه سوء استعمال ليس من الضرورى أن يكون خاصا بعملية الإنتاج الرأسمالية (١) .

ولكن الأمر يتخذ مظهراً مختلفا إذا لم نقصر نظرتنا على الرأسمالى الفردى والعامل الفردى بل جعلناها تشمل الطبقتين الرأسمالية والعاملة ، وكذلك إذا لم نجعل بحثنا خاصا بعملية منعزلة لإنتاج هذه السلعة أو تلك بل جعلنا دراستنا تشمل الإنتاج الرأسمالى فى أكمل صورة وعلى أساس اجتماعى . حين يحول رأسمالى جانباً من رأس ماله إلى قوة عمل فإنه يزيد من حجم رأس ماله الكلى ، أى أنه يقتل عصفورين بحجر واحد . فهو لا يستفيد مما يأخذه من العامل فحسب ، بل ومما يدفعه له . فرأس المال الذى يعطى مقابل قوة العمل يتحول إلى ضروريات الحياة التى يعمل استهلاكها على تجديد عضلات وأعصاب وعظام وأدمغة العمال القائمين بالعمل ، كما يعمل على تشجيع توالد عمال جدد . وعلى ذلك فاستهلاك الطبقة العاملة الفردى معناه أن وسائل العيش التى دفعها رأس المال مقابل قوة العمل يعاد تحويلها إلى قوة عمل جديدة يستغلها رأس المال فكأن هذا الاستهلاك معناه إنتاج العامل وتوالده . ذلك العامل هو أداة الإنتاج التى لا يستغنى عنها الرأسمالى . فالاستهلاك الفردى من قبل العامل سواء كان داخل الورشة أو المصنع أو خارجهما وسواء كان داخل عملية العمل أو خارجها ، عبارة عن عامل من عوامل إنتاج رأس المال وإنتاجه المتجدد ، شأنه فى ذلك شأن تنظيف الآلات سواء حدث خلال عملية العمل أو أثناء فترة توقف فيها ؛ والقول بأن العامل يستهلك وسائل العيش لإرضاء ذاته لا لإرضاء الرأسمالى تافه عديم الأهمية . لا شك ان الحصان او الثور الذى يشترك فى العمل بالحقل يتمتع بغذائه ومع ذلك فاستهلاكه للغذاء عامل ضرورى فى عملية الإنتاج فالإبقاء على حياة الطبقة العاملة وتوالدها شرط ضرورى دائما لاعادة إنتاج رأس المال ، ويستطيع الرأسمالى ان يدع تحقيق هذا الشرط لغريزة حب البقاء والتكاثر لدى العامل ، وكل

---

(١) لو أن روسى تغلغل فى سر « الاستهلاك الإنتاجى » لما حمل على هذا بشدة كما فعل .

مايعنى به خفض مايستهلك العامل إلى الحد الأدنى الضرورى ولايخطر بباله مطلقاً أن يقلد وحشية أصحاب المناجم بأمريكا الجنوبية الذين يرغمون العمال على أن يأكلوا كمية أكبر من الغذاء اللازم لأجسامهم (١) . ومن هنا تجد ان الرأسمالى ورجل الاقتصاد السياسى الذى يعبر عن آرائه ومذهبه يسبغان طابع الإنتاجة على ذلك الجزء من استهلاك العامل الفردى الذى يتطلبه دوام بقاء الطبقة العاملة والذى لابد منه ليتسنى لرأس المال أن يجد قوة عمل يستهلكها، أما مايستهلكه العامل علاوة على هذا الجزء الضرورى فيعتبر استهلاكاً غير إنتاجى (جيمس مل ص٢٣٨ وما بعدها) . فإذا سبب تجميع رأس المال ارتفاعاً فى الأجور وزيادة فى الاستهلاك من جانب العامل دون أن تصحبهما زيادة فى استهلاك رأس المال لقوة العمل ، كان معنى هذا أن رأس المال الإضافى قد استهلك بطريقة غير منتجة (٢) . والواقع أن الاستهلاك الفردى من قبل العامل غير منتج فيما يتعلق بهذا العامل وحده مادام هذا الاستهلاك لايولد من جديد سوى هذا العامل المحتاج ، ولكنه استهلاك منتج بالنسبة إلى الرأسمالى والدولة إذ معناه إنتاج القوة التى تخلق الثروة لشخص آخر خلاف العامل (٣) . وعلى ذلك إذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر اجتماعية لوجدنا أن الطبقة العاملة ، حتى ولم تشترك اشتراكاً مباشراً فى عملية العمل ، ليست إلا شيئا ملحقا برأس المال شأنها فى ذلك شأن أداة العمل غير الحية ؛ وحتى استهلاكها الفردى لايزيد — فى حدود معينة — عن كونه عاملا من عوامل تجديد إنتاج رأس المال . ولكن يحرص الرأسماليون على أن يمنعوا أدوات الانتاج الواعية هذه من ان تدع تلك العملية راكدة لأن ماتنتجه هذه الأدوات الواعية ينقل بمجرد إنتاجه من العامل إلى الرأسمالى . هكذا يهيىء الاستهلاك الفردى السبل للإبقاء على حياة العمال وتكاثرهم ،

(١) « إن العمال بالمناجم فى أمريكا الجنوبية والذين ينحصر عملهم (وهو أشق عمل فى العالم) فى أن ينقلوا على أكتافهم إلى سطح الأرض معدنا خاما يزن ١٨٠ — ٢٠٠ من الأرطال من على عمق قدره ٤٥٠ قدما ، يعيشون على الخبز والفول فقط ، ولو خيروا لفضلوا الخبز وحده . ولكن سادتهم يعاملونهم كما تعامل الخيل ويرغمونهم على أكل الفول لأنهم لايستطيعون بالخبز وحده أن يعملوا كثيرا ، والفول يمتاز عن الخبز بوفرة فوسفات الجير فيه » Leibig' op. cit., Vol. I,p.194, note

(٢) « لو ارتفع ثمن العمل إلى هذا الحد برغم زيادة رأس المال ، لما أمكن استخدام الكثيرين ، بل إنى لأقول إن مثل هذه الزيادة برأس المال يظل استهلاكها بطريقة غير منتجة » ريكاردو ص١٦٣ .

(٣) « والاستهلاك الإنتاجى الوحيد بمعناه الصحيح هو استهلاك الثروة أو القضاء عليها » (يقصد استهلاك أدوات الإنتاج) « من جانب الرأسماليين بقصد إعادة الإنتاج ... والعامل ... مستهلك إنتاجى بالنسبة لمن يستخدمه والدولة ولكنه غير منتج بالنسبة لنفسه» (مالتس تعاريف: ... ص ٣٠) .

كما أنه من جهة أخرى وعن طريق القضاء على ضروريات الحياة يهىء السبيل لاستمرار ظهورهم من جديد فى سوق العمل . لقد كانوا فى روما يقيدون العبد بالأغلال . واليوم نقيد العامل الأجير إلى سيده وصاحب أيد غير منظورة . أما مظهر الاستقلال الذى ينعم به العامل فيحافظون عليه عن طريق انتقاله الدائم من سيد إلى آخر ، وبواسطة تلك الخرافة القانونية التى يقال لها العقد .

كان رأس المال من قبل يلجأ إلى التشريع لينفذ ما له من حقوق الملكية على العامل الحر ، ومن أمثلة ذلك تحريم هجرة الميكانيكيين الذين يشتغلون فى عمل الآلات فى انجلترا حتى سنة ١٨١٥ مع توقيع أشد العقوبات على من يخالف ذلك الحظر . ويشمل تكاثر الطبقة العاملة تراكم الحذق وانتقاله من جيل لآخر [١] فحالما تحدث أزمة تهدد الرأسمالى بخسارة ما ترى إلى اى حد يعتبر وجود طبقة العمال الحاذقين كعامل من عوامل الإنتاج التى له حق امتلاكها وإلى أى حد ينظر إلى هذه الطبقة على انها الشكل الحقيقى الذى يبدو به رأس المال المتغير . نعلم ان الحرب الأهلية الأمريكية والمجاعة القطنية المترتبة عليها سببتا العطل فى صفوف معظم اعمال الصناعة القطنية فى لانكشير الخ ، وهنا طالب العمال وغيرهم بجمع تبرعات لتمكين « العمال الفائضين عن الحاجة » من الهجرة إلى المستعمرات البريطانية أو الولايات المتحدة . وهنا نشرت « التيمس (٢٤ مارس ١٨٦٣) خطابا كتبه إدمند بوتر وهو رئيس سابق للغرفة التجارية بمنشستر ، وقد وصف الخطاب فى مجلس العموم بأنه بيان أو منشور رجال الصناعة [٢] .

ومن الفقرات التى اقتبسها نرى كيف يثبت رأس المال مايدعيه من حقوق الامتلاك إزاء قوة العمل . « قد يقال له (أى العامل العاطل فى صناعة القطن) إن عدد عمال الصناعة القطنية كبير جدا .. ويجب ... فى الحقيقة خفضه لمقدار الثلث وبذلك قد يكون الطلب طيبا على الباقين ... ويطالب .. الرأى العام بالهجرة ... ولكن صاحب العمل لا يمكنه الموافقة على إبعاد مورد العمل على هذا النحو ، وقد يرى بحق فى هذا عملا غير سليم .... ولكن إذا أريد استخدام الأموال العامة فى المساعدة على الهجرة ، فإن له الحق فى إسماع صوته بل

---

(١) « مهارة العامل الشىء الوحيد الذى يمكن أن يقال إنه مختزن أو سبق اعداده ... ويتم تجميع حذق العامل وخزنه وهى أعظم العمليات أهمية » بدون أى رأس مال متداول

Thomas Hodgskin: Labour Defended, etc., pp. 12 — 13.

(٢) « يجوز النظر إلى ذلك الخطاب على أنه بيان أصدره رجال الصناعة » .

Ferrand, Motion on the Cotton Famine, House of Commons, April 27, 1863.

والاحتجاج على هذا » . ثم أخذ الكاتب يبين نفع صناعة القطن وكيف أنها جذبت بلا شك الفائض من السكان فى إرلندة والجهات الزراعية » ، وكيف اتسع نطاقها بحيث كانت صادراتها سنة ١٨٦٠ تعادل $\frac{٥}{١٢}$ من مجموع الصادرات الإنجليزية ، وكيف أنها ستتسع بعد سنوات قلائل بسبب اتساع السوق وبخاصة فى الهند وبسبب استيراد قطن بسعر الرطل ٦ بنسات . ثم يتساءل بعد ذلك إن كان من الخير والمصلحة الإبقاء على تلك الصناعة ، وإن كان من الحماقة التفريط فى تلك الآلات العاملة (ويقصد بها العمل الحى) . « إنى أعترف أن العمال ليسوا ملكاً للانكشير وأصحاب الأعمال ، ولكنهم مصدر قوة الطرفين ، وهم القوة العقلية والمدربة التى لا يمكن أن تحل أخرى محلها مدى جيل ؛ أما الآلات التى يعملون بها فنى المستطاع إبدالها بغيرها بل وتحسينها فى ظرف سنة واحدة (١) . إنكم تشجعون العامل على الهجرة أو تسمحون (!) له بذلك ، وماذا يكون مصير صاحب رأس المال ؟... أبعدوا زبدة العمال تهبط قيمة رأس المال الثابت إلى درجة كبيرة ، كما لن يعرض رأس المال السائر نفسه لصراع مع مورد قليل من العمل المنحط النوع ... يقولون إن بالعمال رغبة فى (الهجرة) وهذا أمر طبيعى . . . خفضوا صناعة القطن بإبعاد القوة التى تعمل فيها وخفض نفقات أجورها وليكن الخمس أو خمســة ملايين ، فماذا يحدث للطبقة المذكورة وصغار أصحاب الدكاكين ، وماذا عن الريع وإيجار الأكواخ .... تتبعوا الآثار بالنسبة إلى الجميع من أعلاهم درجة إلى الفلاح الصغير ورب البيت الأحسن حالا . . . ومالك الأرض ، وقولوا لنا هل هناك إجراء مماثل من حيث نتائجه بالنسبة إلى كافة الطبقات كهذا الاقتراح الذى يرمى إلى إضعاف الشعب بتصدير خير عناصر المشتغلين فى الصناعة وبالقضاء على قيمة أعظم جزء إنتاجى من رأس المال » ثم يقترح الرجل عقد قرض قدره خمس أو ست ملايين من الجنيهات لإيجاد عمل للمتعطلين مع اتخاذ كافة الضمانات القانونية لحسن تنفيذ الفكرة .

ويميز بوتر وهو لسان حال سادة صناعة القطن بين نوعين من الآلات » كل منهما ملك للرأسمالى ، فالأول جماد ثابت فى المصنع ، والآخر حى يبيت فى الأكواخ خلال ساعات الليل وفى أيام الآحاد . والآلات الجماد لا يقف أمرها عن حد البلى وهبوط قيمتها من يوم لآخر بل إنها لتصبح طرازاً قديماً غير صالح للاستعمال بسرعة كبيرة نظرا للتقدم المستمر فى النواحى

---

(١) لا ننسى أن رأس المال هذا يغنى أغنية أخرى فى ظل الظروف العادية إذا تعلق الأمر بخفض الأجور .

الفنية بحيث أنه يمكن بعد انقضاء أشهر قلائل استبدالها بأخرى أكثر نفعا . هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتحسن الآلات الحية كلما طال أمد بقائها وبسبب المهارة المتجمعة والتي تنتقل من جيل لآخر . وقد كتبت التيمس رداً على هذا الخطاب جاء فيه « إن المستر إدمند بوتر قد تأثر بالأهمية الفائقة لأصحاب صناعة القطن بحيث أنه يقبل إبقاء نصف مليون من الطبقة العاملة فى معمل أدبى عظيم ضد إرادتهم ، وذلك فى سبيل المحافظة على طبقة رجال الصناعة ودوام حرفتهم . إنه يتساءل : هل تستحق هذه الصناعة الإبقاء عليها ؟ — تقول نعم بكل تأكيد مادامت الوسائل شريفة ، ثم يسأل : هل يجدر بنا إبقاء الآلات فى حالة نظام ؟ وهنا نتردد فى الإجابة . يقصد المستر بوتر بكلمة (آلات) الآلات البشرية ، لأنه بعد ذلك يقول على سبيل الاحتجاج إنه لا يقصد استعمالها بوصفها متاعاً مملوكاً . ويجب الاعتراف بأننا لا نرى إبقاء الآلات البشرية محجوزة حتى تحين الحاجة إليها ، فالأمر غير مستطاع . إن الآلات البشرية تصدأ إذا لم تعمل مهما لجأت إلى مسحها وتشحيمها ، وأكثر من هذا فإنها تثور فى مدننا الكبرى كما سبق أن رأينا . إن إنتاج العمال من جديد قد يتطلب وقتا كما يقول المستر بوتر ولكن بما أننا لدينا الميكانيكيون والرأسماليون كذلك ففى استطاعتنا دائما أن نجد أفراداً مقتصدين ومجدين بهم عدد من أرباب الصناعة أكثر مما نحتاج إليه . ويتحدث المستر بوتر عن انتعاش التجارة فى عام أو اثنين أو ثلاثة ويطلب إلينا ألا نشجع الهجرة أو نسمح بها ، ويقول إن من الطبيعى أن يبدى العمال الرغبة فى الهجرة ولكنه يرى أنه برغم هذه ينبغى للشعب أن يبقى نصف المليون من العمال مع من يعولونهم وقدرهم ٧٠٠,٠٠٠ محبوسين فى مناطق صناعة القطن ، ويترتب على هذا أن الكاتب يذهب إلى أن على الشعب أن يخمد استياء هؤلاء الناس بالقوة وأن يساعدهم بالإحسان — عسى أن يحتاج إليهم سادة الصناعة القطنية يوما من الأيام ... لقد حل اليوم الذى يتعين على الرأى العام فى هذه الجزر أن يعمل على إنقاذ (هذه القوة العاملة) من أولئك الذين يعاملونها بنفس النظرة التى ينظرون بها إلى الحديد والفحم والقطن . ولم يكن القصد من مقال « التيمس » أن يؤخذ مأخذ الجد لأن « الرأى العام العظيم » كان فى الحقيقة يؤمن بما ذهب إليه مستر بوتر من اعتبار عمال المصانع جزءاً من الأشياء المنقولة بالمصنع . لقد منع العمال من الهجرة (١) ، وحبسوا فى « بيت

(١) لم يعتمد البرلمان فلسا واحدا للهجرة مكتفيا بسن القوانين لتمكين البلديات من الابقاء على العمال فى حالة تتراوح بين الحياة والموت ، أو استغلالهم بدون دفع المعدل العادى للاجور . ولما انتشر وباء الماشية بعد ذلك بسنوات ثلاث أسرع البرلمان بغض النظر عن تقاليده واعتمد فى لمح البصر الملايين لتعوين أرباب الملايين من ملاك الأراضى الذين نجا مزارعوهم من الخسارة نظرا لارتفاع ثمن اللحم .

العمل الأدنى » بمناطق القطن ، ولا يزالون حتى اليوم « قوة » لسادة صناعة لانكشير .

هكذا تعيد عملية الإنتاج الرأسمالية انفصال قوة العمل عن أدوات العمل ، وتولد من جديد الأحوال اللازمة لاستغلال العامل وتعمل على تخليدها ، وترغم العامل دائما على أن يبيع مايملك من قوة العمل حتى يستطيع البقاء بينما تمكن صاحب رأس المال من شراء قوة العمل حتى يثرى بذلك (١) . لم يعد وقوف وقوف الرأسمالى والعامل فى سوق السلع على هيئة مشتر وبائع أمراً وليد الصدفة ، وعملية الإنتاج نفسها تلعب هذه الحيلة باستمرار والتى بواسطتها يلقى بأحد الطرفين إلى سوق السلع بائعا لقوة العمل وعن طريق هذا العمل يصبح ماينتجه هذا الشخص الوسيلةالتى بهايستطيع الآخر شراءه . والحقيقة إنالعامل ملك لرأس المال قبل أن يبيع نفسه للرأسمالى ، فالعبودية الاقتصادية (٢) التى يرسف فى أغلالها يسببها ويخفيها مايقوم به من وقت لآخر من بيع ذاته ، والانتقال من أحد سادة الأجور إلى الآخر ، والتقلبات التى تطرأ على ثمن العمل بالسوق (٣) .

---

(١) « طلب العامل الوسائل التى تتيح له الحياة ، وطالب رب العمل بالعمل حتى يتسنى له جنى الربح » — سيسموندى ص ٩١

(٢) نلقى مثل هذا الشكل فى مقاطعة درهام وهى إحدى المقاطعات القلائل التى لاتكسب الظروف فيها المزارع حقوق امتلاك غير محدودة على العامل الزراعى لأن وجود صناعة التعدين فى هذه الجهة يجعل للعامل حرية الاختيار . والمزارع فى درهام (بخلاف المعتاد فى غيرها) يستأجر المزارع التى تقوم عليها أكواخ العمال ، وإيجار الأكواخ جزء من الأجور وتعرف هذه الأكواخ باسم hinds houses (بيوت الايل) ،وتؤجر مقابل خدمات اقطاعية معينة حسب عقد يعرف باسم « الرق » يلزم العامل أن يقدم ابنته أو شخصا آخر ليحل محله اذا وجد عملا فى جهة أخرى ، ويقال للعامل «رقيق» . وترينا العلاقة التى نبحث أمرها الآن كيف أن الاستهلاك الفردى من جانب العامل يصبح استهلاكا بالنيابة عن رأس المال أو استهلاكا إنتاجيا ، وترينا هذا فى مظهر جديد بالكلية . « مما يدعو إلى العجب أن سماد الأيل والرقيق الشرط الأولى اللازم للسيد ... ولا يسمح السيد فى الجهة المجاورة كلها إلا بالمرحاض الذى يملكه ، ويفضل أن يعطىء جزءا من السماد هنا وهناك عن أن ينقص جزءا من حقوق السيادة » — الصحة العامة التقرير السابع ١٨٦٤ ص ١٨٨

(٣) يذكر القارىء أنه فيما يختص بعمل الأطفال الخ يختفى حتى المظهر الشكلى للبيع الذى يجرى طواعية واختيارا .

بناء على هذا إذا نظرنا إلى عملية الإنتاج الرأسمالية على أنها كل متصل الأجزاء أو عملية من الإنتاج المتجدد ، لوجدنا أنها لاتنتج سلعا أو فائض قيمة فحسب ، لأنها تولد العلاقة الرأسمالية وتعيدها من جديد فتجد الرأسمالى فى جانب والعامل الأجير فى الجانب الآخر [١] .

(١) يفترض رأس المال وجود العمل الأجير ، وهذا العمل الأجير يفترض وجود رأس المال ، فكل منهما شرط لازم لوجود الآخر ، وكل منهما يسبب وجود الآخر . هل ينتج العامل فى مصنع القطن غلاف البضائع القطنية ؟ لا ، إنه ينتج رأس مال ، وينتج فيما تريد من السيطرة على عمله مما يؤدى إلى خلق قيم جديدة » (كارل ماركس : العمل الأجير ورأس المال فى مجلة Neue Rheiniche Zeitung بالعدد رقم ٢٦٦ الصادر فى ٧ أبريل ١٨٤٩ — والمقالات التى نشرت تحت العنوان السابق فى هذه الصحيفة أجزاء من محاضرات ألقيتها فى هذا الموضوع سنة ١٨٤٧ على أعضاء جمعية العمال الألمان فى بروكسل ، وقد عطلت ثورة فبراير نشر هذه المحاضرات) .

الفصل الثاني والعشرون

تحويل فائض القيمة إلى رأس مال

(١) الانتاج الرأسمالي على نطاق متزايد تزايدا تصاعديا — تحول قوانين الملكية التي تميز إنتاج السلع إلى قوانين الامتلاك الرأسمالي

عرفنا كيف ينشأ فائض القيمة من رأس المال ، وعلينا أن نبحث الآن كيف ينشأ رأس المال من فائض القيمة . وتطلق عبارة « تجميع رأس المال [1] » على استعمال فائض القيمة على هيئة رأس مال ، أو إعادة تحويله إلى رأس مال . ولنبدأ ببحث هذا الأمر من وجهة نظر الرأسمالي الفردي . لنفرض أن صاحب مصنع يقدم رأسمال قدره ١٠,٠٠٠ جنيه تخصص أربعة أخماســـه لشراء القطن والآلات الخ ، والباقي لدفع الأجور ، ولنفرض أن إنتاج المصنع ٢٤٠,٠٠٠ رطل من الغزل قيمتها ١٢,٠٠٠ جنيه . فإذا كان معدل القيمة الفائضة ١٠٠٪ فإن هذه القيمة تكون كامنة في فائض المنتج أو المنتج الصافي وهو ٤٠,٠٠٠ رطل من الغزل أي $\frac{1}{6}$ المنتج الكلي وقيمة ذلك ٢٠٠٠ جنيه وهي القيمة التي تتحقق ببيع فائض المنتج . في هذا المبلغ (٢٠٠٠ جنيه) لانرى أو نشم أنه قيمة فائضة . حين نعلم أن قيمة معينة عبارة عن قيمة فائضة فإننا نعرف كيف حصل صاحبها عليها ولكن هذا لا يغير طبيعة القيمة أو النقود التي يعنينا أمرها . وصاحب مصنع الغزل الذي يرغب في تحويل هذا المبلغ الإضافي وهو ٢٠٠٠ جنيه سينفق — مع بقاء كافة الظروف الأخرى على حالها — أربعة أخماسه (١٦٠٠ جنيه) في شراء القطن الخ والخمس الباقي في شراء عمال إضافيين وهؤلاء يزودون أنفسهم من السوق بضروريات الحياة التي أمدهم صاحب المصنع بقيمتها

---

(١) « تجميع رأس المال : استخدام جانب من الإيراد كرأس مال » — مالثس « تعاريف » (طبعة كازينوف ص ١١) — « تحويل الإيراد إلى رأس مال » (مالثس : مبادىء الاقتصاد السياسي ، الطبعة الثانية ، لندن ١٨٣٦ ص ٣١٩) .

فرأس المال الجديد هذا والبالغ ٢٠٠٠ جنيه ينتج بدوره فى المصنع قيمة فائضة مقدارها ٤٠٠ جنيه .

لقد دُفعت قيمة رأس المال فى الأصل على هيئة النقود ، أما القيمة الفائضة فتوجد فى الأصل كقيمة جزء محدود من المنتج الكلى . فحينما يباع هذا ويتحول إلى رأس مال تستعيد قيمة رأس المال شكلها الأصلى ولكن القيمة الفائضة تطرح عن نفسها شكلها الأصلى وتتخذ شكل نقود . ومنذ ذلك الوقت تكون قيمة رأس المال والقيمة الفائضة مبلغين من النقود ويحدث تحويلهما من جديد إلى رأس المال بنفس الطريقة تماما ، وينتفع بهما الرأسمالى لشراء السلع ليبدأ صنع بضائعه من جديد وعلى نطاق أوسع الآن ؛ ولكن لابد من وجود هذه السلع بالسوق إن شاء شراءها .

والغزل الذى ينتجه يجرى تداوله لأنه يأتى بمنتجه السنوى إلى السوق كما يفعل سواه من الرأسماليين بسلعهم . ولكن قبل مجىء هذه السلع إلى السوق كانت موجودة كجزء من المنتج السنوى العام أى كجزء من مجموع الأشياء المختلفة الأنواع التى تحول إليها رأس مال المجتمع خلال السنة وهو المجموع الذى بأيدى كل رأسمالى فردى جزء فقط منـــه . وتؤدى العمليات التى تجرى بالسوق إلى انتقال عناصر هذا المنتج السنوى الفردية من يد لأخرى ، ولكنها لاتستطيع أن تزيد المجموع الكلى من الإنتاج السنوى أو تغيير طبيعة الأشياء التى تم إنتاجها وعلى ذلك تتوقف فائدة المنتج الكلى السنوى على تكوينه وليس على التداول .

ويجب أولا أن يهيء الإنتاج السنوى كافة الأشياء (القيم الاستعمالية) التى يمكن أن تحل محل مااستهلك خلال السنة من العناصر المادية لتى يتكون منها رأس المال ، فإذا طرحنا هذه حصلنا على المنتج الصافى أو الفائض الذى تكمن فيه القيمة الفائضة . ممّ يتكون المنتج هذا ؟ ألعله من الأشياء المعدة لإشباع ماالطبقة الرأسمالية من حاجيات ورغبات وهذه الأشياء جزء من استهلاكها ؟ لو أن هذا كل مافى الأمر لما تبقى شىء من القيمة الفائضة ، ولما حدث مطلقاً سوى إنتاج متجدد بسيط .

إذا أريد التجميع فلا بد من تحويل جزء من المنتج الفائض إلى رأس مال ، ولكن لايتعرض لمثل هذا التحويل سوى وسائل عيش العامل . أى أدوات الإنتاج ، ونتيجة لهذا لابد أن جانباً من العمل السنوى الفائض قد بذل فى إنتاج أدوات إنتاج ووسائل عيش إضافية تزيد عن الكمية التى كانت لازمة لأن تحل محل رأس المال الأصلى . ونقول بعبارة

موجزة إن القيمة الفائضة يمكن تحويلها إلى رأس مال لأن المنتج الفائض الذى تمثل هى قيمته يشمل العناصر المادية اللازمة لتكوين رأس مال جديد [١].

وإذا شئنا أن تؤدى هذه العناصر وظيفة رأس المال فلا بد للطبقة الرأسمالية من الحصول على مورد إضافى من قوة العمل إذا لم يكن فى النية زيادة استغلال العمال القائمين بالعمل عن طريق زيادة وقت العمل أو حدته . وقد احتاط جهاز الإنتاج الرأسمالى لمثل هذا المأزق ، ذلك أن الرأسمالية تحرص على أن تتكاثر الطبقة العاملة بوصفها طبقة تعتمد على الأجور بحيث أن هذه الأجور لاتكفيها للعيش فحسب بل تمكنها من التكاثر والزيادة . فإذا أدمج رأس المال قوة العمل الإضافية هذه التى تقدمها الطبقة العاملة سنويا على شكل عمال من كافة الأعمار بأدوات الإنتاج الفائضة التى يتضمنها المنتج السنوى ، تحولت القيمة الفائضة إلى رأس مال . وعلى ذلك فمن وجهة النظر المادية المجسمة يصبح التجميع عبارة عن إعادة إنتاج رأس المال على نطاق يزداد زيادة تصاعدية . لقد كان الإنتاج المتجدد البسيط يتحرك داخل دائرة ، أما الآن ، أما الآن فقد تغيرت الدائرة وصارت حلزوناً كما يقول سيسموندى[٢].

لنرجع الآن إلى مثالنا السابق . يغل رأس المال الأصلى (١٠,٠٠٠ جنيه) قيمة فائضة (٢٠٠٠ جنيه) تتحول إلى رأس مال . ورأس المال الجديد هذا (٢٠٠٠ جنيه) يأتى بقيمة فائضة مقدارها ٤٠٠ جنيه تحول بدورها إلى رأس مال إضافى يغل قيمة فائضة مبلغها ٨٠ جنيها وهكذا . ويلاحظ أننا نغفل الآن أمر أى جزء يستهلكه الرأسمالى ، كما لايعنينا كون رأس المال الإضافى يضاف إلى رأس المال الأصلى أو يستخدم فى عملية من التوسع قائمة بذاتها ، ولا يهمنا كذلك أن الرأسمالى الذى جمّعه يستفيد منه بشخصه أو يعطيه للغير . إن الذى يجب أن نذكره هو أنه إلى جانب زيادات رأس المال الحديثة التكوين يستمر رأس المال الأصلى فى التكاثر والتوالد وإنتاج القيمة الفائضة ؛ ويصدق نفس الشىء بالنسبة إلى كل جزء من رأس المال المتجمع بخصوص مايولده من رأس مال إضافى .

---

(١) يكفى أن نغفل أمر تجارة الصادر التى يحول الشعب بواسطتها أدوات الترف إلى أدوات إنتاج ووسائل عيش ، والعكس . وإذا شئنا أن ندرس موضوعنا من الناحية الكلية العامة دون الاهتمام بالظروف الثانوية التابعة ، لوجب علينا الآن أن ننظر إلى العالم على أنه شعب واحد ، وأن نفرض قيام الإنتاج الرأسمالى فى كل مكان واستحواذه على كافة فروع الصناعة .

(٢) عيب تحليل سيسموندى للتجميع أن الرجل على استعداد للاكتفاء بعبارة « تحويل الإيراد إلى رأس مال » دون أن يحاول سبر غور الأحوال المادية الكائنة تحت هذه العملية .

كان رأس المال الأصلى ١٠,٠٠٠ جنيه ، فكيف حصل صاحبه عليه ؟ يجمع المتحدثون بلسان الاقتصاد السياسى على أنه حصل عليه « عن طريق عمله وعمل أسلافه » [١] ، والواقع يبدو على فرضهم هذا أنه الوحيد الذى يتفق مع قوانين إنتاج السلع ولكن الأمر خلاف هذا فيما يتعلق برأس المال الإضافى البالغ ٢٠٠٠ جنيه ، إننا نعلم تماما من أين أتى ؛ إنه قيمة فائضة حُولت إلى رأس مال ، ولا يحتوى منذ البداية على ذرة واحدة ليست ناجمة من العمل الذى لا يُدفع مقابل عنه . إن أدوات الإنتاج التى تمتزج بها قوة العمل الاضافية ، ووسائل العيش التى يحافظ بها العمال على بقائهم ، لا تزيد عن كونها الأجزاء التى يتكون منها المنتج الفائض أو التى تتكون منها الجزية التى تتقاضاها الطبقة الرأسمالية كل عام من الطبقة العاملة . حين تستخدم الطبقة الرأسمالية جانباً من هذه الجزية لشراء قوة عمل إضافية (ولو بثمنها الكامل) فإنها تقتفى أثر ذلك الفاتح الذى يشترى بضائع ممن هزمهم ويدفع ثمنها بالنقود التى سلبها منهم .

إذا كان رأس المال الاضافى يهيىء عملا لمن أنتجه تعين على هذا المنتج لا أن يواصل العمل على زيادة قيمة رأس المال الأصلى فحسب ، بل وأن يشترى ثانية ثمار عمله السابق بقدر من العمل أكثر مما تكلفته . ولو تأملنا الأمر على أنه عملية بين الطبقتين الرأسمالية والعاملة لما كان هناك ثمت فارق فى أن يتم استخدام عمال إضافيين بواسطة العمل غير ذى الأجر والذى قام به العمال الذين كانوا يشتغلون من قبل فقد يحول الرأسمالى رأس المال الاضافى إلى آلة تطرد منتجى رأس المال الاضافى من عملهم فيحل عدد قليل من الأطفال محلهم . وفى أى الحالين فبفائض العمل الذى تنتجه الطبقة العاملة فى هذه السنة تخلق رأس المال الذى يؤدى فى السنة التالية إلى استخدام عمل إضافى [٢] .

كان تجميع رأس المال الاضافى الأول والبالغ ٢٠٠٠ جنيه يفترض أن الرأسمالى استخدم مبلغا قدره ١٠,٠٠٠ جنيه وهو المبلغ الذى يملكه بحكم « عمله الأول » ، ولكن هذا الغرض الذى يتوقف عليه وجود رأس المال الاضافى الثانى والبالغ ٤٠٠ جنيه معناه أن مبلغ ٢٠٠٠ جنيه كان قد تجمع أولا ومن هذا المبلغ لا تعد الـ ٤٠٠ جنيه أن تكون

---

(١) « العمل الأولى الذى تعزى إليه نشأة رأس ماله » — سيسموندى ، طبعة باريس ، ج ١ ص ١٠٩

(٢) يخلق العمل رأس المال قبل أن يستخدم رأس المال العمل ١ . ج ويكفيلد « انجلترا وأمريكا » — لندن ١٨٣٣ ج ٢ ص ١١٠

قيمة فائضة محولة إلى رأس مال . فامتلاك العمل الذى لا أجر عنه فى الماضى يصبح من الآن فصاعداً الشرط الضررى الوحيد لامتلاك العمل الحى الذى لايدفع مقابله وذلك على نطاق يتزايد بانتظام واطراد . فكلما جمّع الرأسمالى ، زاد مقدار مايستطيع تجميعه . بقدر ماتكون القيمة الفائضة التى يتكون منها رأس المال الاضافى رقم (١) نتيجة شراء قوة العمل بجزء من رأس المال الأصلى (وهو شراء يتفق مع قوانين تبادل السلع ، والذى لايفترض مقدما من الوجهة القانونية أكثر منحرية العامل فى التصرف فى مقدرته وحرية صاحب النقود أو السلع فى التصرف فى القيم التى فى حيازته) ، وبقدر مايكون رأس المال الاضافى رقم (٢) مجرد نتيجة لرقم (١) وبالتالى نتيجة للأحوال السالفة الذكر ، وبقدر ماتظل كل عملية واحدة مطابقة لقوانين تبادل السلع بمعنى ان الرأسمالى يشترى قوة العمل دائما والعامل يبيعها دائما (وسنفرض انها تباع بقيمتها الحقيقية) — نقول بقدر ماتصح هذه الأحوال جميعاً يتضح ان قانون الامتلاك او قانون الملكية الشخصية (المرتكز على إنتاج السلع وتداولها) يتحول إلى نقيضه المباشر بفضل ما به من ديالكتيك باطنى لا يتغير . إن تبادل المعادلات . وهو العملية التى بدأنا بها فى الأصل ، تحورت بحيث ليس لدينا الآن سوى تبادل ظاهرى . فأولا نجد أن رأس المال الذى استبدلت به قوة العمل لا يزيد عن كونه جزءاً من منتج عمل الآخرين حدث الاستيلاء عليه بدون معادل له ، وثانيا فرأس المال هذا لا يجب أن يحل محله من أنتجه أى العامل فحسب بل لا بد أن يزاد عن طريق فائض إضافى . وهكذا تصبح العلاقة بين الرأسمالى والعامل مجرد مظهر خاص بعملية التداول ، أى مجرد مظهر غريب عن جوهر العملية . فالشكل الظاهرى هو البيع والشراء الدائمان لقو العمل ، أما الفحوى الحقيقى فيتلخص فى أن الرأسمالى يستولى باستمرار وبدون مقابل على جزء من عمل الغير والذى سبق ان اتخذ شكلا مادياً ثم يستبدل هذا الجزء بكمية أكبر قدراً من العمل الحى . ففى البداية بدا حق الملكية قائما على عمل المالك الشخصى . وعلى كل كان مثل هذا الفرض ضروريا نظرا لأن أصحاب السلع ذوى الحقوق المتساوية هم وحدهم الذين يقفون وجها لوجه ، والوسيلة الوحيدة التى يستطيع بها إنسان أن يمتلك سلع الآخرين كانت بالتنازل عن سلعه التى لا يمكن إنتاجها من جديد إلا بالعمل . أما اليوم فيبدو أن الملكية معناها فيما يتعلق بالرأسمالى حق امتلاك عمل الغير الذى لا أجر عنه أو منتج ذلك العمل ، ومعناها من ناحية العامل استحالة امتلاكه لما ينتجه عمله لقد أصبح انفصال الملكية عن العمل

نتيجة لازمة مترتبة على قانون نشأ فى الظاهر من تماثل الإثنين (١)

ومهما بدت طريقة الامتلاك الرأسمالية مخالفة لقوانين إنتاج السلع الأساسية فالواقع تنشأ هذه الطريقة عن تطبيق هذه القوانين لا عن خرقها . ولعل فى عرض موجز لتوالى المظاهر التى بلغت ذروتها فى التجميع الرأسمالى ما يوضح هذا الأمر .

رأينا أن التحويل المبدأى لكمية معينة من القيمة إلى رأس مال يتم بطريقة تتفق تماما مع قوانين التبادل ، فأحد الطرفين المتعاقدين يبيع ما لديه من قوة العمل والآخر يشتريها . والأول يتسلم قيمة سلعته التى تنتقل قيمتها الإستعمالية (العمل) إلى ملكية الآخر . بعد ذلك يحول مشترى قوة العمل أدوات الإنتاج التى يملكها إلى منتج جديد عن طريق العمل الذى يخصه كذلك ، كما أن القانون يجعل امتلاكه للمنتج حقاً له . وقيمة هذا المنتج تشمل أولا قيمة أدوات الانتاج التى تم استهلاكها فى عملية الانتاج . ولا يستطيع العمل النافع أن يستهلك أدوات الإنتاج هذه دون نقل قيمتها إلى المنتج الجديد . ولكن لكى تكون قوة العمل قابلة للبيع يجب أن تكون قادرة على أن تهيء عملا نافعا فى ذلك الفرع الخاص من الصناعة الذى تستخدم فيه .

وأكثر من هذا تتضمن قيمة المنتج الجديد المعادل لقيمة قوة العمل فضلا عن القيمة الفائضة ، ذلك أن لقوة العمل التى تباع لمدة محدودة كيوم أو أسبوع الخ قيمة أقل من القيمة التى تنتجها إذا استخدمت خلال هذه الفترة . لقد أخذ العامل القيمة التبادلية لما يملك من قوة العمل وتنازل عن قيمتها الاستعمالية ، وهذا ما يحدث فى كل عملية شراء وبيع .

ولا يتأثر القانون العام لإنتاج السلع بكون هذه السلعة الغريبة (قوة العمل ذات قيمة استعمالية خاصة بها أى المقدرة على أداء العمل أو خلق القيمة بعبارة أخرى . وعلى ذلك إذا كان مجموع القيم المدفوع فى الأجور لا يعاد إنتاجه فى المنتج فحسب بل يزاد كذلك عن طريق إضافة قيمة فائضة ، فالسبب أن المشترى قد استهلك السلعة ، وليس السبب ميزة حققتها بالنسبة للبائع الذى تسلم بكل تأكيد قيمة سلعته .

يشترط فى قانون التبادل المساواة فيما يتعلق فقط بالقيم التبادلية للسلع التى تمر من يد إلى أخرى ، ويفترض مقدماً وجود اختلاف فى قيمها الإستعمالية ولا علاقة له مطلقا باستهلاكها الذى إنما يبدأ فقط بعد إجراء العملية وإتمام التبادل . وعلى ذلك يقع تحويل النقود الأولى

---

(١) إن ملكية الرأسمالى لمنتج عمل الآخرين « نتيجة لازمة لقانون الامتلاك الذى كان مبدأه الأساسى بالعكس حق كل عامل فى منتج عمله » Cherbuliez : Riche ou Pauvre, Paris, 1841.P58 وعلى كل فهذا العكس أو القلب الديالكتيكى ليس سليم الوضع والصياغة .

إلى رأس مال بطريقة تتفق تماماً مع القوانين الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع ومع حق الملكية المترتب على هذه القوانين . ومع ذلك فينجم عنه :

(١) أن المنتج يخص الرأسمالى لا العامل (٢) أن قيمة هذا المنتج تتضمن إلى جانب قيمة رأس المال المدفوع ، قيمة فائضة كلفت العامل عمله ولكنها لم تكلف الرأسمالى شيئا ، وبرغم هذا فهى ملك شرعى للرأسمالى (٣) أن قوة عمل العامل تظل سليمة وتحت تصرفه لبيعها إن وجد شارياً .

والإنتاج المتجدد البسيط تكرار للعملية الأولى من فترة لأخرى ، وتتحول النقود باستمرار إلى رأس مال وبهذا يكتسب القانون العام فرصة الظهور بمظهر الدوام والثبات « إن عدة عمليات متتالية من التبادل جعلت من العملية الأخيرة ممثلة للأولى » (سيسمندى ص ٧٠) . ومع هذا رأينا أن الإنتاج البسيط المتجدد قادر على أن يدمغ العملية الأولى ، بقدر ما تكون عملية منعزلة ، بطابع مختلف اختلافاً كلياً . « من الذين يتقاسمون الإيرادالقومى تحصل البعض [العمال] كل سنة على حق جديد فيه بواسطة عمل جديد ؛ اما الآخرون [الرأسماليون] فقد حصلوا من قبل على حق دائم بسبب عملهم الأولىّ » (شرحه ص١١١). وإنا لنعلم بطبيعة الحال ان العمل ليس الميدان الوحيد الذى فيه يلعب حق وراثة الإبن الأكبر العجائب!

وليس من فارق إذا كان الإنتاج المتجدد البسيط يحل محله نوع ممتد إذ فى الحالة الأولى يستهلك الرأسمالى القيمة الفائضة كلها ، وفى الثانية يستهلك جزءاً منها ويحول الباقى إلى رأس مال . والقيمة الفائضة ملك له فإذا استخدمها فى الإنتاج فإنما يدفع من أمواله كما فعل أول يوم دخل فيه السوق ، ولا أهمية لكون هذا الرصيد مصدره فى هذه المناسبة العمل الذى لم يأخذ العمال ثمنه . فإذا كان العامل (ب) تستخدمه القيمة الفائضة التى أنتجها زميله (ا) ، فيجب علينا أن نذكر أمرين : أولهما أن (ا) سلم هذه القيمة الفائضة بعد أن أخذ ثمن سلعته وثانيا أن (ب) لا يعنيه من الأمر إلا أن يدفع له الرأسمالى قيمة ما يملك من قوة عمل « وكلا الجانبان يكسبان : العامل إذ تدفع له ثمار عمله قبل أن يؤدى أى عمل (ويحسن أن نقول : يدفع له عمل الآخرين الذين لم يأخذوا عنه مقابلا) ، ورب العمل لأن ما يقوم به عامله من عمل يساوى أكثر من الأجر الذى يتناوله هذا العامل » (ميسموندى ص١٣٥) . حقيقة يتخذ الأمر مظهراً مختلفا حين ننظر إلى الطبقة الرأسمالية كلهـــا إذ تقف ازاءها الطبقة العاملة ، ولكننا حين نفعل ذلك فإنما نطبق مستوى للقياس غريبا عن إنتاج السلع . ففى إنتاج السلع ليس من شىء سوى مشتر وبائع كل منهما مستقل عن الآخر ويواجهه ، وتنتهى

علاقاتهما المتبادلة بإتمام الصفقة التى عقداها . فإذا تكررت العملية كان ذلك بسبب إجراء صفقة جديدة لا علاقة لها بالأولى والتى يكون دخول نفس المشترى والبائع فى علاقات فيما بينهما مسألة صدفة . وعلى ذلك إذا شئنا أن نحكم على إنتاج السلع أو أى عملية منه بقوانينه ألاقتصادية وجب علينا أن ننظر إلى كل عملية تبادل على أنها قائمة بذاتها ولاعلاقة لها بالعملية التى سبقتها أو التى تتلوها . وعلاوة على ذلك لما كانت كل المبيعات والمشتريات عمليات بين أفراد يجب ألا نحاول أن نكشف فيها علاقات بين طبقات إجتماعية .

ما دامت قوانين التبادل قائمة فى عملية تبادل ننظر إليها من وجهتها الفردية فقد تتعرض طريقة الامتلاك لانقلاب كامل دون ان تؤثر فى حق الملكية الذى يسبغه إنتاج السلع . ويظل هذا الحق نافذ المفعول سواء بقيت الأشياء كما كانت فى الأيام الاولى حين كان المنتج ملكا لمن انتجه وحين كان الأخير يستطيع عن طريق التبادل بين المعادلات أن يغتنى بواسطة عمله ، او سواء ظلت الأشياء كما هى فى العصر الرأسمالى حين تصبح الثروة الاجتماعية ملكا للذين يمكنهم على الدوام الاستيلاء على عمل الآخرين الذى لا مقابل عنه . وتصبح هذه النتيجة امراً محتوماً بمجرد ان يبيع العامل قوة العمل كسلعة ، ومن هذه النقطة يكتسب إنتاج السلع طابع العمومية ويصير الشكل الغالب المميز للإنتاج ، ومن هذه النقطة وما بعدها يكون البيع هو الغاية من كل منتج وتدخل كل الثروة المنتجة فى عملية التداول . ولا يستطيع إنتاج السلع ان يفرض نفسه على المجتمع قبل ان يصبح العمل الأجير أساساً له . إذا قلنا إن تدخل العمل الاجير يبطل إنتاج السلع كان ذلك شبيها بالقول إن إنتاج السلع يجب الا ينمو مطلقا إذا أراد ان يبقى سليما . وكما يتطور إنتاج السلع بفعل قوانينه الكامنة إلى إنتاج رأسمالى ، فكذلك تتحول قوانين الملكية فى إنتاج السلع إلى قوانين الامتلاك الراسمالى (١)

رأينا أنه حتى فى حالة الانتاج المتجدد البسيط ومهما كانت طريقة الحصول على رأس المال فى الأصل ، فان النفقات الرأسمالية تتحول إلى رأس مال متجمع أوقيمة فائضة حولت إلى رأس مال . ولكن خلال حركة الإنتاج المستمرة يصبح كل رأس المال المدفوع فى الأصل حجما زائلا إذا وازناه برأس المال المتجمع بطريقة مباشرة أى بفائض القيمة أو فائض المنتج الذى تحول إلى رأس مال ، سواء كان يؤدى وظيفته الآن فى أيدى من جمعه فى الأصل أو

---

(١) لايسعنا إلا الإعجاب بدهاء برودون الذى يقترح إلغاء الملكية الرأسمالية بأن تنفذ ضده القوانين الخالدة الملكية فى إنتاج السلع !

فى أيدى شخص آخر . ولذلك يصف الاقتصاد السياسى رأس المال عموما بأنه ثروة متجمعة « (أى فائض قيمة أو إيراد متحول) » يعاد استخدامها فى إنتاج قيمة فائضة » (١) ، ويصف الرأسمالى بأنه « صاحب المنتج الفائض » (٢) ; وهذه النظرة إلى الموضوع تتخذ شكلا مختلفاً فى التعبير القائل بأن كل رأس المال الموجود عبارة عن فائدة متجمعة أو متحولة إلى رأس مال ; إذ ليست الفائدة سوى جزء من القيمة الفائضة (٣) .

٢ — فكرة رجال الاقتصاد السياسى الخاطئة عن الانتاج المتجدد على نطاق متزايد تزايدا تصاعديا

جدير بنا قبل التعمق فى بحث تجميع رأس المال أن نتخلص من لبس أوجده رجال الاقتصاد الكلاسيكى . إن السلع التى يشتريها الرأسمالى لاستهلاكه بجزء من القيمة الفائضة لاتفيده كأدوات إنتاج أو كوسائل لتمدد رأس المال ، وكذلك تقل إنتاجية العمل الذى يشتريه لإشباع حاجياته الطبيعة والاجتماعية ; ذلك أنه يستهلك هذه السلع وهذا العمل أو ينفقها كإيراد . وقد درج النبلاء القدماء كما يقول هيجل بحق «على استهلاك الموجود» وكانوا شديدى الميل إلى الاسراف فى استخدام الأتباع ولذا كان من الأهمية بمكان أن يجهد الاقتصاديون البورجوازيون أنفسهم فى تعليم المواطنين ان تجميع رأس المال أول واجب عليهم . ولا يستطيع امرىء هذا التجميع إذا استهلك كل إيراده بدلا من تخصيص جزء كبير منه للنفقات التى تستخدم عدداً إضافياً من العمال المنتجين الذين يأتون له بأكثر مما كلفوه من نفقة . ومن جهة أخرى وجد الاقتصاديون البورجوازيون من الضرورى أن يحملوا على الخطأ الشائع الذى يخلط بين الانتاج الرأسمالى والاختزان (٤) ، والذى يترتب عليه انتشار

---

(١) « رأس المال ... ثروة متجمعة لتستخدم بقصد اجتناء الربح » مالتس — « رأس المال ... يتكون من ثروة أمكن توفيرها من الايراد وتستخدم بقصد الحصول على الربح »
R. Jones : An Introductory Lecture on Politieal Economy, London 1833,p.I6.

(٢) « المالكون للمنتج الفائض أو رأس المال » The Soucce and Remedy of the Nationaı Difficulties, a Letter to Lord John Russell, London, 1821

(٣) « ورأس المال بفائدة مركبة على كل جزء من رأس المال الذى نوفره ، شامل لكل شىء بحيث أن جميع الثروة بالعالم والتى يستمد الدخل منها ، قد أصبحت منذ زمن طويل عبارة عن الفائدة على رأس المال » (الإيكونومست ، ١٩ يوليه ١٨٥٩) .

(٤) ليس من اقتصادى سياسى اليوم يقصد بالتوفير الاختزان ، ووراء هذا الاجراء المتقلص غير =

الوهم بأن الثروة المتجمعة ثروة انقذت من التدمير فى شكلها الطبيعى القائم وبذلك سحبت من التداول . إن إخراج النقود من التداول لايتفق مطلقا مع تمددها الذاتى بوصفها رأس مال ، كما يكون تجميع المال المختزن على هيئة سلع سخافة مطلقة [١] ، إذ أن تجميع السلع بمقادير ضخمة نتيجة مترتبة على توقف التداول وعلى الافراط فى الانتاج [٢] (overproduction) . حقيقة يسترعى خيال الناس منظر البضائع التى يخزنها الأغنياء ليستهلكوها تدريجا ، كما يسترعيه تكوين المقادير الاحتياطية منها . وهذا الأمر الأخير تشترك فيه كافة طرق الانتاج ، وسنسهب فى بيانه عند تحليل عملية التداول .

والاقتصاد الكلاسيكى على حق حين يصر على القول بأن استهلاك العمال المنتجين للمنتج الفائض ظاهرة تتميز بها عملية التجميع ، ولكن هنا يبدأ الخطأ . لقــد اعتاد آدم سميث أن يمثل التجميع بأنه لا يزيد عن استهلاك العمال المنتجين للمنتج الفائض وهذا شبيه بالقول إن رسملة capitalisation القيمة الفائضة لاتزيد عن تحويلها إلى قوة عمل . ولنعمد مثلا إلى ريكاردو . « يجب أن ندرك ان جميع منتجات البلد تستهلك ، ولكن أعظم وجه للاختلاف يمكن تصوره ينحصر فى هل يتم هذا الاستهلاك بواسطة الذين يعيدون إنتاج قيمة أخرى أم الذين لايفعلون ذلك . حينما نتحدث عن توفير الإيراد وإضافتـه إلى رأس المـال نقصد ان ذلك الجزء من الإيراد والذى يضاف إلى رأس المال يستهلكه العمال المنتجون لاغير المنتجين . ليس من خطأ أعظم من أن نظن أن راس المـال يزداد بعدم الاستهلاك » (مصدر سابق ص ١٦٣ ، حاشية) . وليس من خطأ أعظم مما ردد ريكاردو ومن جاء بعده من الاقتصاديين ماقاله آدم سميث من ان ذلك الجزء من الإيراد والذى يقـال انه أضيف إلى رأس المـال ، يستهلكه العمال المنتجون ، إذ معنى هذا الرأى أن كل قيمة فائضة تحول إلى رأس مال تصبح رأس مال متغيراً . أما الذى يحدث حقيقة فهو ان جانباً منها يصبح رأس مال ثابتاً (أدوات إنتاج) والآخر رأس مال متغيراً (قوة عمل) . يوجد رأس المال المتغير داخل نطاق عملية

= الـكافى لايمكن تصور استعمال الاصطلاح بصدد الثروة الأهلية خلاف ذلك الاستعمال الذى يجب أن ينشأ عن استخدام ماتوفر بطريقة مختلفة وعلى أساس تمييز حقيقى بين مختلف أنواع العمل التى يحافظ عليها » — مالتس ص ٣٨ — ٣٩

(١) قام بلزاك بدراسة وافية لـكافة ألوان الجشع ، وقد صور لنا المرابى القديم Gob.ec فى طفولته الثانية حينما بدأ يختزن السلع .

(٢) « تجميع مقادير البضائع ... عدم التبادل ... الإفراط فى الإنتاج » توماس كوربت ، مصدر سابق ص ١٤ .

الانتاج على هيئة قوة العمل وهى التى يستهلكها الرأسمالى فى هذه العملية ، وعن طريق الوظيفة التى تضطلع بها (وهى العمل) تستهلك قوة العمل أدوات الانتاج . وفى الوقت ذاته النقود التى دفعت لشراء قوة العمل تتحول إلى ضروريات الحياة التى يستهلكها « العامل المنتج » لا « العمل المنتج » . وبسبب خطأ التحليل الذى وقع فيه آدم سميث تراه يصل إلى نتيجة سخيفة وهى أنه برغم أن كل رأس مال فردى ينقسم إلى الجزئين الثابت والمتغير إلا أن رأس المال الاجتماعى لايتكون إلا من رأس المال المتغير أى ينفق خاصة فى دفع الأجور . لنفرض مثلا أن صاحب مصنع لعمل القماش يحول ٢٠٠٠ جنيه إلى رأس مال ، فهو ينفق جانبا من النقود فى شراء النساجين والآخر فى شراء الغزل والآلات الخ . ولكن الناس (كما يقول سميث) الذين يشترى منهم الغزل والآلات يدفعون ثمن العمل بجزء من نقود الشراء وهكذا حتى يتم إنفاق مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنية فى دفع الأجور أى إلى أن يُتم العمال المنتجون استهلاك المنتج كله الذى يمثله مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيه . وواضح ان حجة سميث تنحصر فى عبارة « وهكذا » . الحقيقة أن آدم سميث يقف ببحثه عند النقطة التى تبدأ عندها الصعاب [1] .

من السهل أن نفهم عملية الانتاج المتجدد السنوية مادامت نظرتنا مقصورة على المجموع الكلى للانتاج السنوى . ولكن كافة الأجزاء التى يتكون منها الانتاج السنوى يجب أن يؤتى بها إلى سوق السلع ، وهنا تبدأ المتاعب . ذلك ان حركات رؤوس الأموال الفردية والإيرادات الشخصية تتداخل وتختلط بعضها ببعض فى ميدان تداول الثروة الاجتماعية . هذا الأمر يبهر نظر المراقب ويعرض عليه مشكلات صعبة الحل ، وسأقوم فيما بعد بتحليل لعلاقات المتداخلة الفعلية فى هذه العملية . من الخدمات العظيمة التى أسداها الطبيعيون انهم أول من حاول تصوير الانتاج السنوى بالشكل الذى يتخذه بصفته نتيجة مترتبة على التداول (وهذا هو كتاب كوينياى : (Tableau economique) [2].

---

(١) برغم « منطق جون ستيوارت ميل لم يكشف المغالطة فى تحليل واضح الخطأ والمغالطة كذلك الذى قام به من تقدموه ، وهو تحليل — إذا نظرنا إليه من وجهة النظر البورجوازية ومن الناحية « الفنية » الصرفة — ألفيناه يطلب التصحيح والتعديل . فبهذا الايمان الذى يتميز به تلميذ إزاء مذهبه تراه يردد كالببغاء نواحى الاضطراب التى تشتمل عليها آراء أستاذه . « ورأس المال نفسه يصبح فى الأجل الطويل أجورا ، ويصبح أجورا ثانية حين يستبدل ببيع الناتج » .

(٢) فى كلام آدم سميث عن عملية الانتاج المتجدد وبالتالى فى عملية التجميع أيضا لم يقف به الأمر عند حد عدم سبق من تقدموه بل إنه أخفق فى نواح وبخاصة إذا ماوازنا بينه وبين الطبيعيين . فإلى جانب الخطأ الذى أشرنا إليه فى المتن تجد ذلك المذهب الخرافى الذى نقله عنه الاقتصاد السياسى والذى يقول إن ثمن السلع يتكون من الأجور والربح « الفائدة » وريع الأرض ، ومعنى هذا أنه يتكون من الأجور

وفضلا عن هذا لما كان الاقتصاد السياسى يخدم مصالح الطبقة الرأسمالية فمن الواضح أنه لن يدع الفرصة لاستغلال مايذهب إليه آدم سميث من أن الطبقة العاملة تستهلك ذلك الجزء من المنتَج الصافى والذى يحول إلى راس مال .

٣ — تقسيم فائض القيمة إلى رأس مال وإيراد — نظرية الامتناع

درسنا فى الفصل السابق فائض القيمة أو فائض المنتج من حيث كونه فقط مصدراً للاستهلاك الفردى من جانب الرأسمالى ، وعالجناه حتى الآن فى الفصل الحالى على أنه مصدر للتجميع . ولكنه يشمل الأمرين فى نفس الوقت ذلك أن الرأسمالى يستهلك جانبا منه كإيراد [١] بينما يتجمع الجانب الآخر منه ليستخدم كرأس مال .

فى حالة مبلغ معلوم من فائض القيمة يكون أحد هذين الجزئين أكبر بنسبة مايكون الآخر صغيراً ، وإذا تساوت الأشياء الأخرى فإن النسبة التى يتم بها هذا التقسيم يعينها حجم أو مدى التجميع . ولكن الشخص الذى يجرى هذا التقسيم هو مالك فائض القيمة أى الرأسمالى ، وهو يقوم بذلك بمحض اختياره فيقال إنه « يوفر » ذلك الجزء من الجزية التى يجمعها ويوفره لأنه لايستهلكه ولأنه يقوم بواجبه كرأسمالى وهو الواجب الذى بواسطته يعمل على إثراء نفسه .

للرأسمالى قيمة تاريخية من حيث أنه الصورة التى يتجسم فيها رأس المال ، وهو لاحق له فى الوجود إلا من هذه الناحية وحدها . وإذ هو صورة مجسمة لرأس المال فان الذى يدفعه ليست القيمة الإستعمالية والتمتع بها فحسب ، بل وتحمله على ذلك القيمة التبادلية وازديادها . إنه مكب فى تعصب على زيادة القيمة ولذلك يحمل الناس على الإنتاج بقصد الإنتاج وبذا

= والقيمة الفائضة خاصة وعلى أساس هذا الرأى يعترف ستورش فى بساطة « بأن من المستحيل أن نرد الثمن إلى عناصره » (طبعة سان بطرسبرج ١٨١٥ ج ١ ص ١٤٠ ، حاشية) . ياله من علم اقتصاد بديع ، ذلك الذى يصرح باستحالة رد ثمن السلع إلى أبسط عناصره ! وتجد تفاصيل أوفى عن الموضوع فى القسم الثالث من الكتاب الثانى والقسم السابع من الكتاب الثالث .

(١) سيلاحظ القارىء إنى أستخدم كلمة « إيراد » revenue بمعنى مزدوج : أولهما الدلالة على القيمة الفائضة ، وثانيهما الدلالة على ذلك الجزء من هذه القيمة الذى يستهلكه الرأسمالى استهلاكا خاصا من وقت لآخر . وهذا التعبير المزدوج للكلمة يتفق مع مصطلحات الاقتصاديين البريطانيين والفرنسيين المعتادة .

يسبب نمو الإنتاجية الاجتماعية وخلق أحوال الإنتاج المادية التى يقوم على أساسها وحدها نوع من المجتمع أرقى شكلا وهو نوع مبدؤه الأساسى النمو الكامل الحر لكل فرد . فالرأسمالى موضع الاحترام لأنه يمثل رأس المال وعلى هذه الصورة يشارك البخيل فى حبه الشديد للثروة من حيث كونها كذلك ، ولكن ذلك الذى يتخذ فى حالة البخيل مظهر جنون إن هو فى حالة الرأسمالى إلا نتيجة الجهاز الاجتماعى الذى لايزيد فيه الرأسمالى عن كونه أحد العجلات الدافعة . وعلاوة على ذلك يتطلب نمو الإنتاج الرأسمالى ازدياداً مستمراً فى رأس المال المستثمر فى المشروع الصناعى ؛ وتُخضع الرأسمالية كل رأسمالى فردى لقوانين الإنتاج الرأسمالى الكامنة . ويضطر الرأسمالى بفعل المنافسة أن يسعى دائما لمد نطاق رأس المال بقصد الإبقاء عليه وهو لايستطيع ذلك إلا بواسطة التجميع المطرد .

وإذ تنظر إليه على أنه صورة يتجسم فيها رأس المال الذى يكون عن طريقه ذا إرادة ووعى ، لهذا كان كل استهلاك من جانبه معناه سرقة جانب مما يجب تجميعه . إن التجميع غزو لعالم الثروة الإجتماعية ، ويزيد من حجم كمية المادة البشرية التى يستغلها الرأسمالى مما يوسع دائرة سلطانه المباشر وغير المباشر (١) .

ولكن الخطيئة الأصلية قائمة فى كل مكان ، فبازدياد تطور الطريقة الرأسمالية للإنتاج ، والتجميع والثروة ، لايعود الرأسمالى مجرد صورة يتجسد فيها رأس المال . بينما كان النوع القديم من الرأسمالى ينظر إلى استهلاكه الفردى كأنه خطيئة ترتكب ضد الوظيفة التى يقوم بها أى كأنه « امتناع » عن التجميع ، نجد زميله الحديث ينظر إلى التجميع على انه « تنازل » عن الشعور الذى يدفعه إلى الاستمتاع . وأسفاه ، إن له قلبين فى جسد واحد وكل منهما يسعى إلى الانفصال عن الآخر ! (أنظر فاوست تأليف جيته) .

فى بداية تطور الأسلوب الرأسمالى فى الإنتاج تتحكم الرغبة الجامحة فى الإثراء — أى الجشع ، ولكن تقدم الإنتاج الرأسمالى يفعل أكثر من خلق عالم من المتع إذ يفتح آلاف المصادر المؤدية إلى الإثراء السريع وذلك عن طريق المضاربة ونظام الائتمان . بهذا نصل إلى مظهر معين من التطور الإجتماعى وتستقر درجة من الإسراف تصلح فى نفس الوقت الواحد مظهراً ينم عن الثروة ثم كوسيلة للحصول على الثقة . ومثل هذه الدرجة من الإسراف

---

(١) يحمل مارتن لوتر على المرابى حملة شعواء ويعده أكبر عدو للجنس البشرى لأنه يخدع الناس ويسلبهم ويعيش على أموالهم وجهودهم دون أن يبدى إزاءهم أى نوع من الشفقة . ويقول كذلك إن المجتمع يعدم المجرمين واللصوص والدناكين ولكن الواجب أن نتعقب المرابين باللعنة والعقاب والقتل .

قد تصبح حتى فى الأعمال ضرورة لابد منها للرأسمالى « غير الموفق » . فالترف صار الآن بالنسبة لرأس المال جزءاً من نفقة الإبقاء على المظاهر . وفضلا عن هذا فالرأسمالى لا يثرى كما يفعل البخيل بمجرد الامتناع الشخصى عن الاستهلاك وإنما باستغلال قوة عمل الآخرين وإجبار العامل على التنازل عن جميع مسرات الحياة ومباهجها . وبرغم أن إسراف الرأسمالى لايكتسب مطلقاً الطابع الحقيقى للإسراف غير المحدود الذى تميز به السادة والنبلاء الاقطاعيون ، وبرغم ان وراء إسراف الرأسمالى يكمن جشع وتدقيق فى الحساب ، — نقول برغم هذا يزداد إسرافه بما يتناسب مع تجميعه للمال وليس من الضرورى أن يضع أى من الإثنين حداً للآخر . بهذا تجد فى قلب الرأسمالى صراعاً — كالذى جربه فاوست — بين الرغبة الجامحة نحو التجميع وبين الرغبة فى الاستمتاع .

يقول الدكتور أيكين فى كتاب صدر سنة ١٧٩٥ « يجوز أن تقسم تجارة منشستر اربع فترات ، الأولى حينما اضطر رجال الصناعة إلى الكد فى سبيل العيش » فأثروا فى الغالب عن طريق السرقة من الآباء الذين كان أطفالهم مقيدين إلى محال الصناعة : ومن جهة أخرى كان متوسط الأرباح منخفضاً ولذا كان التقتير الشديد الوسيلة الوحيدة للتجميع ، فعاش هؤلاء القوم كالبخلاء بعيدين عن استهلاك حتى فائدة رأس مالهم . « وتبدا الفترة الثانية حين جمعوا ثروات صغيرة ولكن ظلوا يكدون كما كان يفعلون من قبل » (ذلك لأن الاستغلال المباشر يتكلف عملا) « وعاشوا فى بساطة الفترة السابقة ، أما الفترة الثالثة فذلك عندما بدأ الترف وأخذت التجارة تنمو بفضل إرسال الرسل والمبعوثين فى كل مدينة للبحث عن الطلبات ..، ومن المحتمل أنه لم توجد قبل سنة ١٦٩٠ رؤوس أموال مصدرها التجارة وقدرها ٣٠٠٠ — ٤٠٠٠ جنيه أوكان عدد الموجود منها قليلا . ومع هذا فحوالى تلك الفترة أو بعدها بقليل كان التجار قد حصلوا على النقود وبدأوا فى بناء البيوت من الطوب بدلا من الخشب وحتى فى أوائل القرن الثامن عشر نجد أن رجل الصناعة فى منشستر الذى يقدم النبيذ الأجنبى لضيوفه كان عرضة للملاحظات التى يبديها جيرانه . وقبل قيام الآلات لم يتعد مصروف الواحد من رجال الصناعة حين يلتقون ليلا كعادتهم فى المحال العمومية ،ست بنسات للشراب وبنساً للطباق . أما الفترة الرابعة وتشمل الثلاثين عاما الأخيرة من القرن الثامن عشر فهى التى تقدم فيها الانفاق والترف تقدماً كبيراً بفضل انتشار التجارة عن طريق المبعوثين والوكلاء فى كل جزء من أوربا » (Description of the Country from Thirty to Forty Miles round Manchester) — لندن ١٧٩٥ ص ١٨٢ وما بعدها) .

« تهيء الصناعة المادة التي يعمل التوفير على تجميعها » (آدم سميث ، الكتاب الثالث ، الفصل الثالث) . وعلى ذلك يجب عليكم أن توفروا ما استطعتم ، أى تحولوا أكبر قدر ممكن من القيمة الفائضة أو المنتج الفائض إلى رأس مال . التجميع لذاته ، والإنتاج لذاته . هذه هي الصيغة التي عبر بها رجال الاقتصاد السياسي الكلاسيكي عن مهمة العصر البورجوازي . لم يساورهم الوهم بشأن ما يصحب توليد الثروة من آلام العمل [1] . ولكن ما فائدة إبداء الأسى على هذه الضرورة التاريخية ؟ إذا كانت البروليتاريا في نظر الاقتصاديين الكلاسيك آلة لإنتاج فائض القيمة ، فالرأسمالي في نظرهم آلة لتحويل هذه القيمة الفائضة إلى رأس مال إضافي . إن هؤلاء ينظرون إلى الوظيفة التاريخية المنوطة بالرأسمالي نظرة جدية . وفي أوائل العقد الثاني من القرن التاسع عشر أراد مالثس أن يخلص الرأسمالي من ذلك الصراع بين الرغبة في التمتع والدافع على الإثراء فاقترح تقسيماً للعمل بمقتضاه يختص الرأسمالي الذي يشتغل في الإنتاج فعلا نفسه بعملية التجميع ، بينما تخصص عملية الانفاق لمن يقاسمونه في القيمة الفائضة (من أمثال النبلاء ملاك الأراضي وموظفي الدولة ورجال الدين ذوي المرتبات والمزايا الخ) .

فمن الأهمية القصوى كما يقول « أن نفصل الرغبة الشديدة في الإنفاق عن مثيلتها الرامية إلى التجميع » (شرحه ص ٣١٩ — ٣٢٠) . فرفع الرأسماليون الصوت عاليا محتجين على هذا بعد أن ذاقوا لذة الحياة الطيبة من قبل هذا الوقت بزمن طويل وتساءل أحد ألسنة حالهم وهو من تلاميذ ريكاردو : هل يقصد المستر مالثس بذلك رفع الإيجارات والضرائب الخ كدافع يحرك المستهلكين غير المنتجين حتى يظل رجال الصناعة يعملون ؟ يقول ناقدو مالثس بسلامة الرأي الذي ينادي بالإنتاج بكافة السبل على نطاق واسع ويزداد باطراد . كما أنه ليس من العدل أن تبقى عدداً من الأشخاص في حالة خمول لكي تضايق غيرهم الذين إذا أرغمتهم على العمل فمن المحتمل بفضل أخلاقهم وطباعهم أن يؤدوا العمل بقدر من النجاح [2] ورغم أن كاتب الخطاب يرى خفض أجر العامل إلى أدنى مستوى ممكن « حتى يظل مجداً في

---

(١) وحق ج . ب . سى يعلن أن « مايوفره الأغنياء يتم على حساب الفقراء » . وإليك كلمات سيسموندى « كان العامل الروماني يكاد يعيش بالمجان على حساب المجتمع ... ويمكن القول إن المجتمع الحديث يعيش على حساب العمال أى على مايقتطعه من جزء العمل » (دراسات الخ جـ ١ ص ٢٤) .

(٢) An Inquiry into those Principles respecting the Nature of Demand, etc., p.7.

عمله » ؛ كما أن هذا الباحث لا يخفى حقيقة كون القيمة الفائضة مصدرها الاستحواذ على العمل الذى لا يدفع أجره . « إن تزايد الطلب من جانب العمال لا يعنى أكثر من رغبتهم فى أن يأخذوا أقل مقدار من منتجاتهم وأن يدعوا جانباً أكبر لمخدومهم ، وإذا قيل إن هذا يؤدى إلى التخمة بتقليل الاستهلاك » (من جانب العمال) « كان ردى ان هذه التخمة مرادفة للأرباح الكبيرة » (مصدر سابق ص ٥٠) .

سكن هذا النزاع العلمى بالطريقة التى توزع بها الأسلاب المنتزعة من العامل بين الرأسمالى الصناعى والغنى الخامل (بقصد تنمية الإنتاج) حين نشبت ثورة يولية ، ولم يمض وقت قليل حتى رفعت البروليتاريا فى ليون علم الثورة وبدأ التذمر فى صفوف البروليتاريا الزراعية بانجلترا حيث أخذت حركة أون فى الانتشار بينما ازدهرت فى فرنسا مبادىء سان سيمون وفورييه . لقد بزغ فجر الاقتصاد المنحط الشأن ، فقبل ذلك بعام كشف نساو . و . سينيور فى منشستر ان ربح راس المال (ويتضمن هذا الفائدة) ينتج عن الساعة الثانية عشرة من العمل والتى لا أجر عنها ، ثم اعلن للعالم كشفا آخر حيث قال مفتخرا « إذا نظرنا إلى رأس المال على أنه أداة إنتاج فإنى أستعمل بدلا منه كلمة امتناع »[1] هذا مثل من كشوف هؤلاء الاقتصاديين إنهم يستعملون كلمة مداهنة مكان نوع اقتصادى، وهذا كل ما فى الأمر . ويقول سينيور « حين يصنع المتوحش القسى فإنه يمارس صناعة ولكنه لا يعانى أى امتناع » . وهذا يفسر كيف ولماذا كان من المستطاع فى المراحل الأولى من تطور المجتمع عمل أدوات العمل بدون ممارسة الامتناع الرأسمالى . « بازدياد تقدم المجتمع يشتد الطلب على الامتناع » (سينيور

---

(١) سينيور Principes fondamentaux de l'économie politique ، الطبعة الفرنسية ، باريس ١٨٣٦ ص ٣٠٨ — كان هذا كثيرا على أنصار مدرسة الاقتصاد الكلاسيكية وقد عبروا عن العمل والربح بقولهم « لقد استبدل المستر سينيور ... تعبير العمل والامتناع . إن الذى يحول إيراده يمتنع عن العمل الذى ينتجه له هذا الإيراد . ليس رأس المال السبب فى الأرباح ولكن السبب استخدام رأس المال بطريقة إنتاجية » جون كازينوف حاشية فى ص ١٣٠ — أما جون ستيوارت ميل فبينما تراه يقبل نظرية ريكاردو عن الربح إلا أنه من جهة أخرى يضيف فكرة سينيور عن « جزاء الامتناع » . ويرغم أن مذهب هيجل عن المتناقضات لا يوافقه وهو المذهب الذى يعد أساس الديالكتيك ، إلا أنه يشعر بالراحة تماما فى مجال التناقض المكشوف . لم يخطر ببال دهاء الاقتصاديين أن أى نوع من النشاط الانسانى يمكن اعتباره « امتناعا » فالأكل امتناع عن الصوم ، والمشى امتناع عن الوقوف ، والعمل امتناع عن الكسل ، والكسل امتناع عن العمل وهكذا . يحسن بهؤلاء السادة أن يفكروا ولو لحظة فى قول سبينوزا « التعيين سلب » (determination is negation) .

ص ٣٤٢) — أى الإمتناع من جانب الذين ينحصر عملهم فى الاستيلاء على ثمار مجهود الغير . من الآن فصاعدا تتحول كافة أحوال عملية العمل الى حرمان من جانب الرأسمالى ، فإذا لم يؤكل القمح كله واحتفظ ببعضه كبذور فالسبب فى هذا أن الرأسمالى يمتنع عن أكله وإذا ترك النبيذ زمنا حتى ينضج فهذا لأن الرأسمالى يمتنع عن تعاطيه فى حالته الخام ! (١) إن الرأسمالى يخالف رغباته الطبيعية حين « يعير أدوات الإنتاج للعامل » أى حينما يدمج معها قوة العمل ويستخدمها لتحقيق التوسع الذاتى لرأس المال — وذلك بدلا من أن يأكل الكل من آلات بخارية وقطن وسكك حديدية وسماد وخيل الخ . أو — كما يقول الاقتصاديون الدهماء — بدلا من أن يبدد « قيمتها » فى أدوات الترف وسلع الاستهلاك الأخرى » (٢) . أما كيف تستطيع الطبقة الرأسمالية هذا العمل المجيد فلغز احتفظ بحله هؤلاء الاقتصاديون ، ويكفى أن العالم باق لأن الرأسمالى يتحمل آلام الحرمان الذاتى وعذابه . ليس التجميع وحده بل « الاحتفاظ البسيط برأس المال » يتطلب مجهوداً دائماً لمقاومة الإغراء الذى يدفع إلى استهلاكه » (٣) . إن الإنسانية لتجعل لزاما علينا أن نحرر الرأسمالى من هذا الاستشهاد والإغراء ، بنفس الطريقة التى تحرر بها أصحاب العبيد فى الولايات الجنوبية من الاتحاد الأمريكى — بعد إلغاء الرق — من مشكلة مؤلمة وهى هل يحولون كل المنتج الفائض الذين ينتزعونه قسرا من العبد الأسود إلى شمبانيا أو يفضلون تحويل جانب منه للاستزادة من العبيد والأرض .

فى أشد أشكال المجتمع الاقتصادية اختلافا لا نجد الانتاج المتجدد البسيط فحسب ، بل ونلقى بدرجات متفاوتة إنتاجاً متجــدداً على نطاق متزايد باستمرار أى يزداد الإنتاج والاستهلاك ومعنى هذا زيادة مقدار المنتج الذى يتحول إلى أدوات إنتاج . ومع هذا لا تتخذ

---

(١) « ما من أحد يبذر القمح مثلا ويسمح ببقائه فى التربة اثنى عشر شهرا ، أو يترك نبيذه فى مخزن سنوات بدلا من استهلاك هذه الأشياء أو المعادل لها فى الحال ... إلا إذا كان يتوقع الحصول على قيمة إضافية » (سكروب : الاقتصاد السياسى ، طبعة ا . بوتر ، نيويورك ١٨٤١ — ص ١٣٣ — ١٣٤) .

(٢) « الحرمان الذى يفرضه الرأسمالى على نفسه بأن يعير ما يملك من أدوات الإنتاج للعامل بدلا من استخدام قيمتها لحسابه الخاص وتحويلها إلى أدوات ترف نافعة » (ج دى مولينارى — ص ٤٩) — وكلمة « يعير » تعبير مهذب الغرض منه إيجاد التشابه بين العامل الأجير الذى يستغله الرأسمالى الصناعى وبين الرأسمالى الصناعى الذى يستغل العامل وذلك عن طريق النقود التى يقدمها الرأسماليون الآخرون .

(٣) Courcelles - Seneuil, op. cit., p.57.

العملية شكل تجميع رأس المال وبذا لاتبدو لنا وظيفة يضطلع بها الرأسمالى ، ما دام العمل لاتواجهه أدوات الإنتاج (أى منتجه ووسائل عيشه ، على صورة رأس مال [١] . وهذه النقطة ناقشها على ضوء حقيقتين هامتين ريتشارد جونز الذى مات منذ سنوات قلائل بعد أن خلف مالثس فى كرسى الاقتصاد السياسى بكلية هايليبرى . لما كان الشعب الهندى يتكون من فلاحين يزرعون أرضهم نجم من هذا أن انتاجهم وأدوات العمل التى يستخدمونها ووسائل عيشهم لاتتخذ مطلقا « شكل رصيد وفرناه من الإيراد ، وهذا الرصيد قد « مر فى عملية سابقة من التجميع » (شرحه ص ٢٦) ومن جهة أخرى نجد فى الولايات الهندية التى يقل فيها تأثر النظام القديم بالحكم البريطانى أن العمال الزراعيين فى خدمة كبار الملاك الذين يحصلون على نصيب من فائض المنتج الزراعى على هيئة جزية أو ريع أرض . ويستهلك هؤلاء الملاك جزءاً من هذا المنتج عيناً ، ويحول العمال لهم جزءاً آخر إلى أدوات ترف ومواد استهلاك أخرى ، أما الباقى فعبارة عن أجور العمال الذين يملكون أدوات العمل التى يستخدمونها . وهنا يأخذ كل من الإنتاج والإنتاج المتجدد وعلى نطاق ممتد متسع بدون أى تدخل من جانب « الرأسمالى الذى يمتنع عن التمتع » بماله .

٤ — الظروف التى تعين مدى التجميع بغض النظر عن النسب التى بها تنقسم القيمة الفائضة الى رأس مال وايراد : درجة استغلال قوة العمل — انتاجية العمل — ازدياد الفارق فى المقدار بين رأس المال المستثمر ورأس مال المستهلك — مقدار رأس المال الذى يقدم

لو علمنا النسبة التى تنقسم بها القيمة الفائضة إلى رأس مال وإيراد فمن الواضح أن مبلغ رأس المال المتجمع يتوقف على حجم القيمة الفائضة المطلق . فلو فرضنا تحويل ٨٠ ٪ إلى رأس مال واستهلاك ٢٠ ٪ ، وان القيمة الفائضة الكلية ٣٠٠٠ جنيه لكان مبلغ رأس

---

(١) وطوائف الدخل التى تغل أكبر قدر لازم لتقدم رأس المال القومى ، تتغير فى مراحل مختلفة من تقدمها وبذلك تكون مختلفة اختلافا كليا فى الشعوب التى تشغل مراكز مختلفة فى هذا التقدم ... والأرباح ... وهى مصدر غير هام للتجميع ، بالقياس إلى الأجور والريع فى مراحل المجتمع المبكرة عهدا ... فاذا حدث تقدم بالغ فى الصناعة القومية تصبح الأثمان ذات أهمية نسبية كمصدر من مصادر التجميع» 'Richard Jones: Textbook of Lectures on the Political Economy of Nations, Hertford, 1852, pp.16 — 21.

المال المتجمع ٢٤٠٠ جنيه ؛ أما إذا كانت القيمة الفائضة ١٥٠٠ جنيه لكان رأس المال المتجمع ١٢٠٠ جنيه وهكذا . من هنا نرى أن كافة الظروف التى تعين مبلغ القيمة الفائضة الكلى تلعب دورها فى تعيين مبلغ التجميع ، وسألخصها مرة ثانية ولكن من حيث الضوء الذى تلقيه على التجميع .

يذكر القارىء أن معدل القيمة الفائضة يتوقف أولا على درجة او معدل استغلال قوة العمل . ويقدر الاقتصاد السياسى هذا الدور تقديراً كبيرا بحيث انه يجعل الاسراع بالتجميع عن طريق إنتاجية العمل المتزايدة متماثلا مع السرعة التى يتم بها التجميع بسبب الاستغلال المتزايد للعامل(١) . وقد فرضنا عند بحث إنتاج القيمة الفائضة ان الأجور على الأقل مساوية لقيمة قوة العمل . أما خفض الأجور دون هذه القيمة فيلعب دورا ضئيلا بحيث لا نعيره التفاتا ، والواقع ان مثل هذا الخفض يعمل داخل حدود معينة على تحويل جزء من رصيد العامل المعد للاستهلاك الضرورى إلى رصيد لتجميع رأس المال .

يقول جون ستيوارت مل « ليس للأجور قوة إنتاجية إذ هى ثمن القوة الإنتاجية . والأجور وإلى جانبها العمل لاتساهم فى إنتاج السلع أكثر مما يساهم ثمن العدد ومعه العدد ذاتها . فلو أمكن الحصول على العمل دون شرائه لجاز الاستغناء عن الأجور » (٢) . ولكن إذا استطاع العمال أن يعيشوا على الهواء لما أمكن شراؤهم بأى ثمن ، وهذا يستتبع القول إن شراء العمال بلا ثمن حد لا يمكن بلوغه كما يقال فى التعبير الرياضى وإن زاد اقترابنا منه . ويميل رأس المال دائما نحو الاقتراب من حد الصفر هذا . وقد كشف أحد كتاب القرن الثامن عشر ، وهو مؤلف كتاب Essay on Trade and Commerce الغطاء عن حقيقة الرأسمالى البريطانى الباطنية قائلا إن مهمة انجلترا التاريخية تنحصر فى خفض الأجور إلى مستواها فى فرنسا وبلجيكا (٣) . « إذا عاش فقراؤنا » (وهذا اصطلاح فنى يراد به العمال)

---

(١) « يقول ريكاردو : فى مراحل المجتمع المختلفة تزداد أو تنقص سرعة تجميع رأس المال أو الأدوات التى تستخدم العمل (ويحسن أن تقرأها : تستغل) ، فى جميع الحالات يجب أن يتوقف هذا التجميع على قوى العمل الإنتاجية . وقوى العمل الإنتاجية أعظم ماتكون فى حالة وفرة الأرض الزراعية فإذا كان المراد « بقوى العمل الإنتاجية » وهى العبارة الواردة فى الجملة الأولى ، ذلك الجزء من المنتج الذى يكون من نصيب من أنتجوه بعملهم اليدوى ، لكانت الجملة متشابهة لأن الجزء الباقى هو الرصيد الذى يمكن منه تجميع رأس المال إذاشاء صاحبه . ولكن عادة لا يحدث هذا حيث تتوافر أشد الأراضى خصوبة »
Observation on certain Verbal Disputes, op. cit, pp. 14 — 75.

(٢) Essays on some Unsettled Questions of Political Economy, London 1844, p. 90.

(٣) An Essay on Trade and Commerce (لندن ١٧٧٠ ص ٤٤) — وبالمثل نشرت =

عيشة ترف ... لارتفع ثمن العمل بطبيعة الحال .... حينما ننظر إلى الكماليات التى يستهلكها فريق الصاع كالبراندى والجبن والشاى والسكر والفاكهة الأجنبية والجعة والبياضات والنشوق والطباق ... » (مصدر سابق ص ٤٤، ٤٦) . بعد ذلك يقتبس الكاتب ماقاله صاحب مصنع فى نورثمبتنشير يشكو من أن العمل فى فرنسا أرخص منه فى انجلترا بمقدار الثلث ، لأن العمال هناك يكدون ويقاسون الكثير ، فغذاؤهم الخبز والفاكهة والأعشاب والجذور والسمك المجفف ، لأنهم نادرا ما يأكلون اللحم وإذا كان الخبز غاليا أكلوا القليل منه »[1] . ويضيف الكاتب الصغير إلى ذلك قوله « يضاف إلى ذلك أنهم يشربون الماء او المسكرات البسيطة بحيث انهم لاينفقون إلا القليل ... ومن الصعب إحداث هذه الأشياء ، ولكنها ليست مستحيلة عمليا إذ حدثت فى فرنسا وهولنده » [2] . وبعد انقضاء عشرين عاما نجد كاتباً أمريكيا تافها يدعى بنيامين فرانكلين يردد هذه اللهجة الانسانية التى ترضى الله والانسان . وكتابه المعروف باسم Essays كتاب عن الطهى يشمل مختلف انواع الأغذية الرخيصة التى يمكن ان تحل محل الأنواع الغالية مما يتكون منه غذاء العمال العادى ، وفيما يلى بعض ما أورده « ٥ أرطال من أكله من الشعير — ٧ ونصف بنس ؛ ٥ ارطال من القمح الهندى ٦ وربع بنس ؛ ٣ بنسات من الرنجة الحمراء ؛ بنس واحد ملح ، بنس واحد خل ؛ ٢ بنس فلفل وأعشاب حلوة — والمجموع $20\frac{3}{4}$ وصنع حساء ٦٤ رجلا تكلف الكمية التى وزنها ٢٠ أوقية ربع بنس حسب متوسط ثمن القمح الهندى » [3] .

= التيمس فى ديسمبر ١٨٦٦ ويناير ١٨٦٧ احتجاجات من جانب أصحاب المناجم الانجليز وصفوا فيها سوء حالة عمال المناجم ببلجيكا الذين لايتناولون إلا ماهو ضرورى فقط لبقائهم على الحياة حتى يشتغلوا لمخدوميهم . حقيقة يقاسى العمال البلجيكيون شظف العيش ولكن من الصعب أن تذكرهم التيمس على أنهم عمال أنموذجيين ! وقد جاء الرد فى بداية فبراير ١٨٦٧ إذ أضرب المعدنون البلجيكيون فى مارشيين ، ولكنه قمع بالرصاص .

(١) ارتكب صاحب المصنع تزويرا سليم النية . إن هدفه الموازنة بين أحوال معيشة عمال المصانع فى فرنسا وانجلترا ولكنه فى هذه القطعة (كما اعترف بعدها) يصف أحوال معيشة عمال الزراعة بفرنسا !

(٢) مصدر سابق ص ٧٠ — ٧١ — واليوم (١٨٨٣ فى حاشية أضيفت إلى الطبعة الثالثة من « رأس المال .. ») قد أحرزنا تقدما بالغا بفضل المنافسة فى السوق العالمية وهى المنافسة التى ثبتت قواعدها منذ الأيام التى تشير اليها القطعة المقتبسة فى المتن . وقد قال النائب مستر ستابلتون فى خطابه لأهل دائرته الانتخابية « إذا ظلت الصين دولة صناعية كبرى فلا أدرى كيف يحافظ الأهالى المشتغلون بأوربا على مستواهم بغير أن يهبطوا إلى مستوى منافسيهم » (التيمس فى ٩ سبتمبر ١٨٧٣ ، ص ٨) . فالهدف الذى ترمى إليه الرأسمالية البريطانية لم يعد الأجور بالقارة وإنما الأجور فى الصين .

(٣) بنيامين تومبسون « مقالات سياسية واقتصادية وفلسفية الخ » ، ٣ أجزاء ، لندن ١٧٩٦ ، ١٨٠٢ =

ونظراً لتقدم الإنتاج الرأسمالي لم تعد هناك حاجة إلى مُثل تومبسون العليا بفضل غش الطعام[1]. وفى نهاية القرن الثامن عشر وفى العقد الأول من القرن التاسع عشر لجأ الفلاحون وملاك الأراضى الانجليز إلى خفض الأجور دون الحد الأدنى على أن يتم تعويض الفرق بواسطة المساعدة التى تقدمها الأبرشيات ، وفيما يلى مثال عن تصرف السادة بطريقة « قانونيـة » لتحديد طريقة تعريفة الأجور . « يقول المستر بيرك إن أعيان نورفوك تعشوا حين حددوا معدل الأجور ورأى أعيان بركس أنه لا ينبغى للعمال أن يفعلوا ذلك حين حددوا معدل الأجور فى سبينهاملند سنة ١٧٩٥ ... فهناك قرروا جعل الدخل « للأسبوعى » ٣شلنات للرجل بينما لرغيف الذى يزن ٨ أرطال ، ١١ أوقية ثمنه شلن وزاد بانتظام حتى صار ثمن الخبز شلناً وخمس بنسـات وحين يكون أعلى من ذلك المبلغ تهبط حتى تصل شلنين ، وحينئذ يكون غذاؤه أقل بمقدار الخمس » [2] . وقد سألت لجنة التحقيق التى شكلها مجلس اللوردات سنة ١٨١٤ المستر أ . بينيت المزارع والمشرف على تنفيذ قانون الفقراء وتنظيم الأجور « هل تدفع للعمال نسبة من قيمة العمل اليومى عن ضرائب الفقراء ! » فأجاب « نعم ، إن دخل الأسرة الأسبوعى عبارة عن رغيف يزن ٨ أرطال ، ١١ أوقية ، وثلاث بنسات وذلك للفرد الواحد ... ونعتقد أن هذا الرغيف يكفى الفرد طيلة الأسبوع أما البنسات الثلاث فللملابس ، ويخصم هذا المبلغ أعطت الأبرشية الملابس له . هذا الإجراء سائد فى جميع القسم الغربى من ولتشير وأعتقد فى

= جـ ١ ص ٢٨٨ . وفى كتاب سير ف. ايدن « حالة الفقراء أو تاريخ الطبقات العاملة فى انجلترا الخ» يوصى المؤلف أصحاب بيوت العمل باتباع حساء المتسولين الذى وصفه الكونت رمفورد ويحذر العمال الانجليز مع انحاء اللائمة عليهم « أن كثيرين من الفقراء وبخاصة فى اسكتلندا يعيشون فى راحة شهورا طويلة على غذاء من العظم والشعير ممتزجا بالماء والملح فقط (جـ ١ الفصل الثانى ص ٥٠٣) وتجد مثل هذه النصائح فى مؤلفات القرن التاسع عشر فمثلا نقرأ أنهم لاينفرون من الغذاء الصحى المكون من مزيج الدقيق » وهو مارفضه العامل الزراعى فى انجلترا

Charles H. Parry M.D.,: The Question of the Neccssity: of the existing Corn Laws Considered

(لندن ١٨١٦ ص ٦٩) وبارى هذا نفسه هو الذى يشكو سنة ١٨١٥ من أن حالة العامل الانجليزى أسوأ بكثير مما كانت عليه فى الوقت الذى كتب فيه إيدن سنة ١٧٩٧ .

(١) يتضح من تقارير أحدث لجنة برلمانية شكلت لفحص موضوع غش وسائل المعيشة أن غش الأدوية فى انجلترا ليس أمرا استثنائيا ، فمثلا جرى فحص ٣٤ عينة من الأفيون اشتريت من ٣٤ صيدلية مختلفة فى لندن فظهر أن ٣١ نوعا منها مغشوش بإضافة الخشخاش والدقيق والصمغ والطين والرمل الخ، وكثير منها لم يحتوى على ذرة من المورفين وهو العنصر القلوى الأساسى فى الأفيون .

(٢) G.B.Newnham, Barrister—at — law,: A Review of the Evidence before the Committee of the two Houses of Parliament on the Corn Laws, 1815, p. 28, note.

البلاد كلها ، (مصدر سابق ص ١٩ — ٢٠) . وقد حمل أحد الكتاب البورجوازيين فى ذلك العهد على الفلاحين الذين هبطوا بعمالهم إلى مستوى الالتجاء إلى بيوت العمل وحالوا بينهم وبين تجميع الأموال فى الوقت الذى عملوا (الفلاحون) فيه على زيادة أرباحهم[1] برغم أنه فى كل فرع من الصناعة يجب أن يكون ذلك الجزء من رأس المال الثابت والذى يتكون من أدوات العمل كافيا لعدد معين من العمال (يعينه حجم المشروع) فليس من الضرورى أن يزداد هذا الجزء بنسبة الزيادة فى كمية العمل التى يستخدمها من المشروع . لنفرض مصنعا فيه ١٠٠ عامل يشتغلون ٨ ساعات يوميا أى يعملون سويا ٨٠٠ ساعة فإذا أراد الرأسمالى زيادة هذا المقدار استخدم ٥٠ عاملا إضافيا ولكن يتعين عليه فى هذه الحالة أن ينفق مبلغا إضافياً من رأس المال لا على الأجور فحسب بل وأدوات العمل كذلك ، بدلا من هذا يحمل العمال المائة الأصليين على العمل ١٢ ساعة وبذا تكفى الأدوات الموجودة وتكون النفقة الإضافية أن هذه الأدوات تزيد السرعة التى تبلى بها . وهكذا نجد أن العمل الإضافى الذى يحصل عليه من زيادة حدة قوة العمل يستطيع أن يزيد المنتج الفائض، والقيمة الفائضة ،وهى جوهر التجميع ، دون أن تكون هناك زيادة بنفس النسبة فى العنصر الثابت من رأس المال.

وفى الصناعات الاستخراجية (المناجم الخ) لا تعد المواد الخام جزءا من النفقات الرأسمالية لأن المادة هبة من الطبيعة وليست وليدة عمل سابق ، وينطبق هذا على الخامات المعدنية والمعادن والفحم والحجارة الخ . فهنا يكاد يتكون رأس المال الثابت من أدوات العمل التى يمكن حسن الاستفادة منها إذا ما زدنا مقدار العمل (اى إذا دام العمل ٢٤ ساعة فى اليوم مع اتباع الدورة النهارية والنوبة الليلية) . فإذا بقيت الأحوال الأخرى دون تغيير فإن مقدار وقيمة المنتج يزيدان بنسبة الزيادة فى مقدار العمل الذى نستخدمه . فبفضل مرونة قوة العمل يتسع مجال التجميع دون أية زيادة سابقة فى رأس المال الثابت .

وفى الزراعة لا يمكن زيادة الأرض المزروعة إلا إذا استخدمنا مقدارا إضافيا من البذور والسماد ، ولكن حين نعد هذا المورد الإضافى منهما فإن الإعداد الآلى للتربة يحدث تأثيرا عظيما واضحا على كمية المنتج ، فإذا كان نفس العدد من العمال يبذل مقداراً من العمل اكبر

---

(١) س . هـ بارى مصدر سابق ص ٧٧ ؛ ٦٩ — لم يكتف ملاك الأراضى « بتعويض أنفسهم » من الحرب ضد اليعاقبة التى شنوها باسم انجلترا ، بل إنهم أثروا ثراء بالغا فزاد ريعهم الضعف أو ثلاثة أو أو أربعة أمثال ما كان عليه ، « بل وزاد ستة أمثاله فى بعض الحالات ، وذلك خلال ١٨ عاما » — شرحه ص ١٠٠ — ١٠١

مما كان يبذلون من قبل زاد خصب التربة دون أن يستدعى ذلك أى نفقات إضافية على أدوات العمل . ومرة أخرى نجد أن عمل الإنسان على الطبيعة يستطيع ان يسبب زيادة مباشرة فى التجميع بدون تدخل رأس مال جديد ،

وإذا انتقلنا من الزراعة إلى الصناعة بمعناها الصحيح نجد ان كل مقدار إضافى من العمل نبذله يفترض نفقة إضافية مماثلة على المواد الخام وليس من الضرورى إنفاق مبلغ إضافى على أدوات العمل . ولما كانت الصناعة الاستخراجية والزراعة تمد صناعات المصانع بالمواد الخام وأدوات العمل أيضا ، فإن المنتج الإضافى الذى خلقته الأولى بدون إجراء نفقات رأسمالية إضافية يكون فى صالح الأخيرة .

لنبحث الآن النتيجة العامة المترتبة على الاعتبارات السالفة . بما ان رأس المال يدمج فى ذاته العاملين الأوليين اللذين يخلقان الثروة وهما قوة العمل والأرض ، فإنه يكتسب طاقة التوسع والانتشار التى تمكن من توسيع مدى عناصر تجميعه إلى ما وراء الحدود التى يفرضها عليه فى الظاهر حجمه ، أو التى تفرضها عليه قيمة وكمية أدوات الإنتاج التى تم إنتاجها من قبل والتى يوجد فيها .

وثمت عامل هام فى تجميع رأس المال ، ذلك هو درجة إنتاجية العمل الاجتماعى . إن مجموع المنتجات الذى تتجسم فيها قيمة محدودة (تشمل قيمة فائضة ذات حجم معلوم) يزيد تبعا لانتاجية العمل . وحين يبقى معدل القيمة الفائضة ثابتا أو حتى حين يهبط مادام الهبوط أقل سرعة من ارتفاع إنتاجية العمل ، يزيد مجموع فائض المنتج . واذا ظل التقسيم النسبى لفائض المنتج الى ايراد ورأس مال اضافى كما كان من قبل ، فيمكن على ذلك ان يزيد استهلاك الرأسماليين بدون اى هبوط فى رصيد التجميع ، بل قد يزيد الحجم النسبى للتجميع على حساب رصيد الاستهلاك بينما انخفاض ثمن السلع يضع تحت تصرف الرأسمالى وسائل كثيرة للتمتع كما كانت قبلا أو عددا منها أكبر مما كانت عليه . ولكننا رأينا أن خفض أجر العامل يحدث فى نفس الوقت مع ازدياد إنتاجية العمل (ومعنى هذا الزيادة فى معدل القيمة الفائضة) حتى ولو كانت الأجور الحقيقية فى ارتفاع . إن الأجور لا ترتفع مطلقا بنسبة الزيادة فى إنتاجية العمل ، وعلى ذلك تدفع نفس القيمة فى رأس المال المتغير قوة عمل أكبر وبالتالى عملا أكثر إلى الحركة ، وتتجسم نفس القيمة فى رأس المال الثابت فى مقدار أكبر من أدوات الإنتاج أى فى مقدار أكبر من أدوات العمل ومواد العمل والمواد المساعدة ، وبذا تهيء عناصر أكثر لإنتاج كل من القيمة الاستعمالية والقيمة . وعلى ذلك

إذا ظلت قيمة رأس المال الإضافى كما هى أو تناقصت استمر التجميع جاريا بنفس السرعة ، ولا يقف الأمر عنه حد امتداد نطاق الإنتاج المتجدد إذا نظرنا إليه من الناحية المادية بل إن إنتاج القيمة الفائضة يزداد بأسرع من ازدياد قيمة رأس المال الإضافى .

وكذلك يكون لنمو قوة العمل الإنتاجية رد فعل على رأس المال الأصلى أى المستخدم فى عملية الإنتاج ، ويتكون جزء من رأس المال الثابت العامل من أدوات العمل كالآلات الخ التى لا تستهلك إلا فى الفترات الطويلة من الزمن . ومع هذا يهلك جزء من أدوات العمل هذه سنة بعد أخرى أو يبلغ حد وظيفته الإنتاجية ، وسنة بعد أخرى يتعرض جزء من الآلات لأن تحل محله آلات جديدة من نفس النوع . فإذا كانت إنتاجية العمل فى موطن أدوات العمل هذه زادت خلال هذا الوقت (وتزداد باستمرار بفضل التقدم المتصل فى العلم والناحية الفنية) ، فنى هذه الحالة تحل آلات وعدد وأجهزة الخ أكثر كفاية محل القديم منها وتكون أرخص نظرا لازدياد كفايتها وطاقتها ، ويتجدد إنتاج رأس المال القديم بشكل أكثر إنتاجية بغض النظر عن التحسينات التفصيلية الدائمة فى أدوات العمل المستعملة فعلا . والجزء الآخر من رأس المال الثابت وهو المكون من المواد الخام والمواد المساعدة يعاد إنتاجه باستمرار فى أقل من سنة بينما يحدث هذا الانتاج المتجدد سنويا فى الزراعة . وكل استعمال للأساليب المتحسنة يؤثر فى هذه الحالة وفى نفس الوقت على رأس المال الاضافى ورأس المال الذى يقوم بأداء عمله . وكل تقدم فى الكيمياء لا يؤدى إلى مضاعفة عدد المواد النافعة ووسائل استعمال الأساليب المعروفة فحسب بل إنه يعلمنا أساليب جديدة تجعل فى الامكان أن نعيد الفضلات الناتجة من عملية الإنتاج والاستهلاك إلى دائرة عملية الإنتاج المتجدد وبذلك يخلق مادة رأسمالية جديدة بدون أى نفقات رأسمالية سابقة . وكما أن ازدياد استغلال الثروة الطبيعية بواسطة مجرد زيادة حدة العمل ، كذلك يكسب العلم والتقدم الفنى رأس المال قوة على الإنتشار مستقلة عن حجم رأس المال المستخدم ، كما يؤثر فى نفس الوقت فى ذلك الجزء من رأس المال الأصلى الذى دخل فى مظهره من التجدد . وبطبيعة الحال هذا النمو فى الإنتاجية مصحوب بخفض جزئى فى قيمة رأس المال المستخدم فعلا ، ولما كان هذا الهبوط فى القيمة يبدو أثره على شكل منافسة ، لهذا يقع معظم العبء على العامل لأن الرأسمالى يحاول أن يحصل على تعويض مقابل ذلك بأن يزيد الاستغلال .

ينقل العمل إلى المنتج قيمة ما يستهلكه من أدوات الإنتاج . هذا من جهة ومن جهة أخرى تزداد كمية ومجموعة هذه الأدوات التى يحركها مقدار معلوم من العمل زيادة تتناسب

مع مثيلتها فى إنتاجية العمل . وبرغم أن نفس كمية العمل تضيف إلى منتجاتها دائما نفس مقدار القيمة الجديدة تماما فإن القيمة الرأسمالية القديمة التى نقلها العمل إلى المنتجات تزيد تبعا لعظم إنتاجية العمل .

فمثلا قد يشتغل غزال قطن انجليزى وآخر صينى خلال عدد واحد من الساعات وبنفس الحدة ، فبذلك يخلقان فى أسبوع واحد مقدارين متساويين من القيمة . إلا أنه برغم هذه المساواة تجد فرقا هائلا بين قيمة منتج الأول الأسبوعى حيث جرى العمل بجهاز آلى عظيم القوة وبين قيمة ما أنتجه الصينى فى الأسبوع وهو الذى استخدم عجلة غزل بدائية ، ففى الوقت الذى يغزل فيه العامل الصينى رطلا من القطن يغزل الانجليزى عدة مئات من الأرطال وهنا تتضخم قيمة المنتج لأن مئات القيم القديمة تعود إلى الظهور فيه فى شكل جديد نافع وبذا تقوم من جديد بوظيفة رأس مال ، وفى هذا حدثنا فردريك إنجلز « فى سنة ١٧٨٢ ظل محصول صوف السنوات الثلاث السابقه دون أن يمس (فى انجلترا) بسبب عدم توافر العمال وكان من الممكن أن يظل كذلك لولا أن تقدمت آلات تم اختراعها حديثا للمساعدة وعملت على غزله » (حالة الطبقات العاملة فى انجلترا ص ٢٠) . بطبيعة الحال لم يكف العمل المتجسم على هيئة آلات أن يخلق عاملا حيا واحدا ، ولكن بفضل الاستعمال أمكن بعدد صغير من العمال استهلاك الصوف بطريقة منتجة وإضافة قيمة جديدة إليه ، فضلا عن أنه استطاع المحافظة على قيمته القديمة فى شكل غزل الخ . وفى الوقت ذاته شجع وأنمى إنتاج الصوف من جديد . هذه هى الخاصية الطبيعية للعمل الحى ، ألا وهى نقل قيمة جديدة . ومن هنا نجد أنه مع الزيادة فى كفاية ومجال وقيمة أدوات الإنتاج وبعبارة أخرى مع التجميع الذى يصحب نموقوته الإنتاجية ، يحافظ العمل على قيمة رأسمالية متزايدة على الدوام ويخلدها وذلك على هيئة أشكال جديدة دائما (١) هذه القوى الطبيعية التى يتميز بها العمل تتخذ

---

(١) نظرا لما يمتاز به الاقتصاد السياسى الكلاسيكى من نقص فى تحليل عملية العمل وعملية خلق القيمة ، لهذا لم يصل إلى إدراك مرضى لهذا العامل الهام وهو الإنتاج المتجدد ، ونرى مثل هذا فى كتابات ريكاردو فيقول مثلا إنه مهما كان التغيير فى القوة الإنتاجية « فإن مليون رجل ينتجون دائما فى الصناعات نفس القيمة » ، وهذا صحيح بشرط ثبات حدة العمل ومدته . وبرغم هذا (وهنا حقيقة يغفلها ريكاردو وهو يستخلص النتائج التى وصل إليها) فإن المليون من الرجال ينتجون منتجات قد تتفاوت قيمتها تفاوتا بالغا إذا اختلفت إنتاجية عملهم وأخذوا فى تحويل مقادير مختلفة من أدوات الإنتاج إلى منتجات وبذلك يحفظون فى هذه الأخيرة مقادير مختلفة من القيمة . وقد حاول ريكاردو عبثا أن يوضح لساى الفارق بين القيمة الاستعمالية (التى يدعوها هنا الثروة ، والقيمة التبادلية ، فأجاب ساى بما يأتى « أما عن الصعوبة =

مظهر قوة للمحافظة على الذات يملكها رأس المال الذى تندمج فيه هذه القوى الطبيعية ، وشأنها هذا شأن القوى الإنتاجية للعمل الاجتماعى إذ تتخذ مظهر خواص لرأس المـال ، وشأن عملية استحواذ الرأسماليين على فائض العمل وهى عملية تبدو بمظهر الامتداد الذاتى المتصل لرأس المال . إن كافة قوات العمل تتنكر فتبدو كأنها قوات رأس المال ، كما أن جميع أشكال القيمة التى للسلعة تتنكر فتبدو كأنها أشكال نقدية .

وبازدياد رأس المال تزداد الفرق بين رأس المال الذى يستثمر ورأس المال الذى يستهلك ، وبعبارة أخرى هناك زيادة قيمة أدوات العمل ومجموعها المادى ، كالمبانى والآلات وحيوانات الجر ومختلف أنواع الأجهزة ، فهذه جميعها تقوم بعملها فى عمليات الإنتاج التى تتـكرر على الدوام بينما نجد أنها تبلى بالتدريج ويترتب على ذلك أن تفقد قيمتها شيئا فشيئا

= التى يثيرها المستر ريكاردو حين يقول إنه يترتب على العمليات المستحسنة أن يتمكن مليون رجل من إنتاج ضعفى وثلاثة أمثال الثروة بدون إنتاج مقدار أكبر من القيمة ؟ نقول إن هذه الصعوبة لايصبح لها وجود حين ننظر إلى الإنتاج على أنه تبادل يعطى فيه الانسان خدمات عمله الإنتاجية وأرضه ورأس ماله لـكى يحصل على منتجات . فبواسطة هذه الخدمات الإنتاجية نحصل على كافة المنتجات الموجودة بالعالم . والآن ... نزداد غنى وتـكتسب خدماتنا الانتاجية قيمة أكثر بنسبة ماتحصل عليه فى التبادل الذى يقال له الانتاج من كمية أكبر من الاشياء النافعة » (خطابات إلى المسيو مالتس ، باريس ١٨٢٠ ص١٦٨ — ١٦٩). وتنحصر الصعوبة (التى لاوجود لها إلا فى نظر ساى لاريكاردو) والتى يريد الأول إيضاحها هكذا : لماذا لاتزيد قيمة القيمة الاستعمالية حينما تزاد كميتها بسبب زيادة فى إنتاجية العمل ؟ الجواب : تحل المشكلة بأن نطلق كلمـة القيمة التبادلية على القيمة الاستعمالية . إن القيمة التبادلية شىء متصل بالتبادل ، وعلى ذلك لو دعونا الانتاج بأنه «تبادل» العمل وأدوات الانتاج بالمنتج يتضح أنه كلما كان المنتج يغل قيمة استعمالية أكثر حصلت على قدر أكبر من القيمة التبادلية ، فـكلما عظم مقدار القيم الاستعمالية (ولتكن الجوارب) التى يغلها عمل يوم واحد ، زاد غناه فى الجوارب . ولـكن فجأة يخطر ببال ساى أن «ازدياد كمية الجوارب » يهبط « بثمنها » (الذى لاعلاقة له بالقيمة التبادلية) « لأن المنافسة ترغم المنتجين على عرض منتجاته بثمن التـكلفة » ولـكن كيف يحصل الرأسمالى اذن على الربح ؟ لاأهمية لذلك ! ويوضح ساى أنه نتيجة للزيادة فى الانتاجية يحصل كل مشتر مقابل نفس المعادل على زوجين من الجوارب بدلا من زوج واحد كما كان الحال من قبل . والهدف الذى وصل اليه ساى هو كلام ريكاردو الذى أراد أن ينقضه . وبعد هذا المجهود الفـكرى الجبار تراه يخاطب مالتس فيقول « هذا ياسيدى هو المذهب الذى بدونه يستحيل تفسير الصعوبات الرئيسية فى الاقتصاد السياسى وبخاصة كيف يصبح شعب ما أكثر ثراء حين تهبط قيمة منتجاته برغم حقيقة كون الثروة قيمة » (ص ١٧٠) . وقد علق اقتصادى انجليزى على أمثال هذه الآراء والمحاولات فى « خطابات » ساى فقال « إنه لو تأملنا كل هذا الذى يدعوه ساى مذهبا وينصح مالتس بتدريسه لرأينا أنه بعيد عن طابع الابتـكار .

An Inquiry into those Principles respecting the Nature of Demand etc, pp.116 and110

وبذلك لا تنقل قيمتها إلى المنتج إلا تدريجا . وبنفس النسبة التى تستخدم بها أدوات العمل على أنها عوامل خلق المنتج دون أن تضيف قيمة إليه ، وبنفس الدرجة التى تستخدم بها بكليتها بينما تستهلك تدريجا ، نراها تؤدى خدمات مجانية شأنها فى ذلك شأن قوى الطبيعة من ماء وبخار وريح وكهرباء الخ . هذه الخدمة المجانية التى يؤديها العمل الماضى حين نستحوذ عليه ونبعث فيه الحياة بواسطة العمل الحى ، تزداد وكلما تقدمنا فى التجميع من مرحلة إلى أخرى .

نظرا لأن العمل الماضى يبدو دائما فى ثوب رأس المال ، وبمعنى آخر نظرا لأن « أصول » العمل الذى قام به ا وب وحـ الخ تصبح « خصوم » غير العامل س ، لهذا يكيل رجال الاقتصاد السياسى البورجوازيون المدح والثناء إلى خدمات العمل الماضى وهى الخدمات التى يجب — كما يقول العبقرى الاسكتلندى (Mc Culloch)— أن يكون لها جزاء خاص على هيئة فائدة أو ربح وما إلى ذلك .(١)

بذلك نرى أن الأهمية المتزايدة باطراد لما لتعاون العمل الماضى (تحت ستار أدوات الإنتاج) فى عملية العمل الحى إنما ترجع إلى ظهوره بمظهر رأس مال ، برغم أن هذا المظهر أو الشكل يبعد ويفصل عن العامل الذى تنطوى أدوات الإنتاج على ما سبق أن قام به من عمل دون أن يؤجر عليه .

فى حالة درجة معلومة من استغلال قوة العمل تتحدد كمية القيمة الفائضة بواسطة عدد العمال الذين يجرى استغلالهم فى نفس الوقت الواحد ، وهذا يطابق حجم رأس المال وعلى ذلك كلما زاد رأس المال بفضل ما يولده التجميع من زيادات متتالية ، عظم بالمثل المجموع الكلى من القيمة الفائضة والذى ينقسم إلى رصيد استهلاك ورصيد للتجميع ، وبذا يستطيع الرأسمالى أن « يمارس الامتناع » بدرجة أكبر . وأخيرا يعظم نشاط قوى الإنتاج كلما اتسع نطاق الإنتاج نتيجة لزيادة مبلغ رأس المال الذى يقدم للاستثمار .

٥ — ما يقال له رصيد الأجور

علمنا من أبحاثنا أن رأس المال ليس حجما ثابتا ولكنه جزء من الثروة الاجتماعية التى تتقلب على الدوام من حيث مقدارها تبعا لما يطرأ من تغيرات فى تقسيم القيمة الفائضة إلى

---

(١) استعمل ماكولوخ عبارة « أجر العمل الماضى » قبل أن يستعمل سينيور عبارة « أجر الامتناع » بزمن طويل .

إيراد ورأس مال إضافى . ورأينا كذلك أنه حتى إذا نظرنا إلى حجم رأس المال على أنه ثابت فإن ما يتجسم فيه من قوة عمل وعلم وأرض عبارة عن قوى كامنة مرنة فى رأس المال تتيح له داخل نطاق حدود معينة مجال عمل مستقلا عن حجمه . وفى هذا البحث تجاهلنا كافة النتائج المترتبة على عملية التداول وهى النتائج التى قد تؤثر إلى حد عظيم فى مقدار معلوم من رأس المال فى ناحية أو أخرى . وإذ نقبل — كما فعلنا — القيود المفروضة على الإنتاج الرأسمالى ، كان موضوع بحثنا شكلا من عملية الإنتاج الاجتماعية نشأ بصورة تلقائية ، ولم يكن اعتزامنا موجها إلى أى اتحادات أخرى من القوى الإنتاجية كتلك التى يمكن تحقيقها مباشرة وعن عمد بواسطة استخدام أدوات الإنتاج الموجودة وكمية قوة العمل التى يتيسر لنا الحصول عليها الآن . وقد كان الاقتصاديون الكلاسيكيون مغرمين بأن ينظروا إلى رأس المال الاجتماعى بوصف كونه حجما ثابتا ذا درجة ثابتة من الكفاية . ولكن هذ الظن الخاطىء لا يتحول إلى عقيدة حتى نصل إلى جيريمى بنتام ذلك الرجل التافه المدعى الذى يمثل الذكاء البورجوازى العادى فى القرن التاسع عشر (١) .

إن مركز بنتام بين الفلاسفة كمركز مارتن تبَر بين الشعراء ، وما كان يمكن لأيهما أن يكون ذا أهمية إلا فى انجلترا (٢) . ففى ضوء مذهبه تصبح أبسط ظواهر عملية الإنتاج من

---

(١) Jeremy Bentham : Théorie des Peines et des recompenses — ترجمة الى الفرنسية « اتيين ديمون » الطبعة الثالثة ، باريس ١٨٢٦ ، جـ ٢ الكتاب الرابع ، الفصل الثانى .

(٢) إن بنتام ظاهرة انجليزية بحتة ، وإنى لا أستثنى الفيلسوف الألمانى كريستيان وولف حين أقرر أنه ما من رجل تافه فى أى عصر وفى أى بلد تمتع بهذه الشهرة مثل هذا الرجل . إن بنتام لم يكتشف مبدأ المنفعة ، ولكنه قرر بطريقة تنم عن الغباء والجمود ماقاله Helvétius وغيره من الكتاب الفرنسيين فى القرن الثامن عشر . إذا أردنا أن نعلم مايفيد الكلب وجب علينا أن ندرس طبيعة الكلاب . وإذا طبقنا هذه الاعتبارات على الانسان لقلنا إن الرجل الذى يريد الحكم على أعمال الانسان وحركاته وعلاقاته الخ طبقا لمبدأ المنفعة يجب أن يكون أولا على دراية بالطبيعة البشرية عموما وبالطبيعة البشرية كما تتعدل فى كل عصر تاريخى ، وهذا ماينقص بنتام الذى يفرض أن البورجوازية الصغيرة الحديثة وبخاصة فى انجلترا عبارة عن الرجل العادى وكل مايكون نافعا لها ولعالمها يعد شيئا نافعا فى حد ذاته وبذاته ، وبهذا المعيار يريد بنتام قياس كل شىء فى الماضى والحاضر والمستقبل . ومثل ذلك أن الدين المسيحى « مفيد » لأنه يحرم باسم الدين مايعاقب عليه القانون الجنائى الخ . لقد ملأ بنتام الطيب مؤلفاته بمثل هذه القاذورات جاعلا شعاره ألا يقضى يوما دون أن يسطر فيه بضع سطور على الأقل . ولو كان لى كفاية وجرأة صديقى هنريخ هاين لقلت عن المستر جيريمى إنه عبقرية من نوع الغباء البورجوازى .

أمثال اتساعها أو تقلصها المفاجىء بل والتجميع نفسه ، مما لا يمكن إدراكه مطلقا (١) . وقد استخدم بنتام ومالتس وجيمس مِل وماكولوخ وسواهم هذا المذهب بقصد التماس المعاذير والمبررات وبخاصة لكى يمثلوا رأس المال المتغير كأنه حجم ثابت ؛ أما الصورة المادية لرأس المال المتغير أى مجموعة وسائل العيش التى يمثلها فى نظر العامل أو بعبارة أخرى ما يقال له رصيد الأجور — نقول إنهم وصفوا هذا كما لو أنه جزء مخصوص من الثروة الاجتماعية فصلناه عن بقية أجزائها بحواجز لا يمكن التغلب عليها . حقيقة لا بد لنا من كمية محدودة من العمل الحى إذا أريد أن تحرك ذلك الجزء من الثروة المادية الذى يضطلع بوظيفة رأس المال الثابت (أى بوظيفة أدوات الإنتاج) وهذا الأمر تعينه اعتبارات فنية . ولكن ليس من الصحيح أن عدد العمال اللازمين لتحريك هذه الكمية من العمل ثابت بصفة نهائية ، لأن العدد يختلف تبعا لدرجة استغلال قوة العمل الفردية ؛ كما أنه ليس من الصحيح أن يبدى رأيه بصدد تقسيم الثروة الاجتماعية إلى وسيلة تمتع لغير العاملين وأداة إنتاج . هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه لا يستطيع أن يزيد ما يقال له رصيد الأجور على حساب إيراد الأغنياء إلا فى الحالات الاستثنائية من حيث ملاءمتها (٢) .

سأنقل بعض ما قاله الأستاذ فاوست لأوضح كيف أن الطريقة التى يحاولون بها تصوير القيود الرأسمالية المفروضة على الأجور على أنها قيود طبيعية اجتماعية ، تؤدى بنا إلى لغو تافه سخيف : « ورأس المال المتداول فى بلد ما عبارة عن رصيدها الذى تدفع منه الأجور — وعلى ذلك إذا أردنا أن نحسب متوسط الأجر النقدى الذى يحصل عليه كل عامل فما علينا

(١) يميل رجال الاقتصاد السياسى إلى أن يروا أن كمية معينة من رأس المال وعددا معينا من العمال عبارة عن أدوات إنتاجية ذات قوة متماثلة أو درجة حدة واحدة ... إن الذين ... يذهبون إلى ... أن السلع هى عوامل الإنتاج الوحيدة ... يثبتون أنه لا يمكن توسيع حجم الإنتاج لأن هذا يشترط أمرا لا غنى عنه وهو أن تكون مقادير الغذاء والمواد الخام والعدد قد زادت من قبل ، ومعنى هذا أنه لا يمكن أن تحدث زيادة فى الإنتاج بغير زيادة سابقة» س . بايلى : النقود وتقلباتها ص ٢٦ ، ٧٠ وينتقد بايلى هذا الرأى من وجهة نظر عملية التداول .

(٢) يقول جون ستيوارت مل فى « مبادىء الاقتصاد السياسى » إن الأعمال التى تعد أشد من غيرها إرهاقا وكراهة يدفع عنها أحط الأجور بدلا من أحسنها ... كلما كانت المهنة أشد تنفيرا للنفس كان جزاؤها أقل من سواها ... وبدلا من أن تكون المشاق والأجور متناسبة بعضها إلى بعض كما تقضى بذلك قواعد المجتمع العادلة ، فإن كلا من الطرفين يتناسب تناسبا عكسيا مع الآخر » . وأود أن أشير هنا إلى أنه برغم التناقض بين آراء أمثال جون ستيوارت مل الاقتصادية العتيقة وبين اتجاهاتهم الحديثة فمن الظلم أن ندخل هؤلاء الناس فى زمرة الجهلة من الاقتصاديين .

إلا أن نقسم مبلغ رأس المال هذا على عدد العمال » [١] ومعنى هذا أن علينا أولا أن نجمع كافة المبالغ التى تدفع فعلا أجوراً للعمال ، وحينئذ نصرح بأن هذا المبلغ عبارة عن القيمة الكلية « لرصيد الأجور » الذى أنعم الله به علينـا ووهبتنا الطبيعة إياه . وأخيرا نقسم هذا المبلغ على عـدد العمال الـكلى لـكى نستنتج ما يستطيع كل عامل أن يحصل عليه من أجر . يالها من حيلة دنيئة تدل على الدهاء ! ومع ذلك يقول المستر فاوست « تنقسم الثروة التى نوفرها سنويا فى انجلترا قسمين يستخدم أحدهما كـرأس مال للإبقاء على صناعتنا ، ويصدر الآخر إلى البلاد الأجنبية . . . لعل جزءاً صغيرا من الثروة التى نوفرها سنويا فى انجلترا يُستثمر فى صناعتنا » (ص ١٢٢ — ١٢٣) .

وتبعا لهذا يحدث أن الشطر الأعظم من المنتج الفائض الذى يزداد سنويا ويؤخذ من العامل الإنجليزى بدون معادل له يحول إلى رأس مال لا فى انجلترا بل فى البلاد الأجنبية . ومع هذا فإلى جانب رأس المال الإضافى الذى يصدر هكذا ، يجرى كذلك تصدير جانب من « رصيد الأجور » الذى اخترعه المستر بنتام [٢] .

(١) هـ . فاوست أستاذ الاقتصاد السياسى بجامعة كمبردج « الاقتصاد السياسى للعامل الانجليزى » لندن ١٨٦٥ ص ١٢٠ — وأود أن أذكر القارىء أنى كنت أول من استعمل عبارتى « رأس المال المتغير » و « رأس المال الثابت » constant ، أما رجال الاقتصاد السياسى بوجه عام من آدم سميث ومن بعده فيخلطون مزايا هذين النوعين الأساسية بالاختلافات السياسية البحتة بين رأس المال الثابت fixed والمتداول وهى اختلافات ناشئة عن عملية التداول وسنفصل الأمر فى الباب الثانى من الكتاب الثانى .

(٢) ويجوز القول إن انجلترا لا تصدر رأس المال فقط وإنما تصدر العمال كذلك على هيئة مهاجرين ولكن لا تجد فى وجهه النظر ذكرا لمسألة ممتلكات المهاجرين الخاصة إذ معظمهم من العمال اليدويين وكثيرا منهم من أبناء الفلاحين . ان رأس المال الإضافى الذى يصدر سنويا من انجلترا لاستثماره يفائدة نسبته إلى التجميع السنوى أعلى من نسبة الهجرة السنوية إلى الزيادة السنوية فى عدد السكان .

الفصل الثالث والعشرون

القانون العام للتجميع الرأسمالى

١ — ما يصحب التجميع من ازدياد الطلب على قوة العمل مع بقاء تركيب رأس المال كما هو

نعالج فى هذا الفصل أثر نمو رأس المال على مصائر الطبقة العاملة ، وأهم عناصر هذا البحث تركيب رأس المال والتغييرات التى يتعرض لها خلال عملية التجميع . ويجب أن نفهم أننا نقصد بعملية تركيب Composition معنى مزدوجا . فمن وجهة نظر القيمة يتحدد بواسطة النسب التى بها تنقسم الى رأس مال ثابت (قيمة أدوات الإنتاج) ورأس مال متغير (قيمة قوة العمل) أى المبلغ الكلى للأجور . ومن وجهة نظر جوهر رأس المال كما يؤدى عمله فى عملية الإنتاج ، ينقسم كل رأس مال إلى أدوات إنتاج وقوة عمل حية . هذا التركيب الأخير تعينه النسبة بين كمية أدوات العمل المستعملة من جهة ، وكمية العمل اللازم لاستعمالها من جهة أخرى . وإنى لأدعو النوع الأول « التركيب القيمى » وأطلق على الثانى إسم « التركيب الفنى » ، وبين الاثنين علاقة وثيقة متبادلة . وللتعبير عن هذا أطلق على النوع الأول عبارة « التركيب العضوى » وهى ما أشير اليه حينما أتحدث عن تركيب رأس المال بدون تخصيص . وتختلف رؤوس الأموال الفردية الكثيرة والمستثمرة فى فرع معين من الانتاج اختلافا كبيراً أو قليلا من حيث تركيبها ، ومتوسط mean تراكيبها الفردية يرينا تركيب رأس المال الكلى فى هذا الفرع من الإنتاج . وأخيراً نعرف تركيب رأس المال الاجتماعى فى بلد ما اذا عرفنا المتوسط العام لمتوسطات تركيبات رؤوس الأموال المستثمرة فى كافة فروع الإنتاج بهذا البلد .

ويشمل نمو رأس المال نمو الجزء المتغير منه ، فجانب من القيمة الفائضة المحولة إلى رأس مال إضافى يجب أن يعاد تحويله إلى رأس مال متغير أو رصيد إضافى . لنفرض أن تركيب رأس المال يظل بلا تغيير ، مع ثبات الظروف الأخرى ، بمعنى أن كمية محدودة من أدوات الانتاج

أى رأس المال الثابت تتطلب دائما نفس الكمية من قوة العمل ، فمن الواضح فى هذه الحالة أن يزداد الطلب على العمل ورصيد عيش العمال بالنسبة إلى رأس المال ، وتعظم الزيادة كلما أسرع رأس المال فى النمو . ولما كان رأس المال ينتج كل عام قيمة فائضة يضاف جزء منها إلى رأس المال الأصلى سنة بعد أخرى ، ولما كانت هذه الزيادة (الجزء الزائد) تنمو سنة بعد أخرى تبعاً للنمو فى رأس المال ، وأخيراً لما كان يحدث تحت ضغط رغبة خاصة فى الإثراء (كالتى تنشأ من فتح أسواق جديدة ومجالات جديدة للاستثمار سببها نشأة حاجيات اجتماعية جديدة الخ) أن يتسع نطاق التجميع بمجرد حدوث تغيير فى التقسيم النسبى لفائض القيمة أو فائض المنتج إلى رأس مال وإيراد — نقول نظراً لهذه الاعتبارات تزيد حاجة رأس المال إلى التجميع على نمو قوة العمل بحيث يفوق الطلب على العمال العرض وهنا ترتفع الأجور . ولما كان عدد العمال فى كل سنة أكثر مما كانوا يستخدمون فى السنة التى قبلها فلا بد عاجلا أو آجلا أن تحل اللحظة التى فيها تزيد الحاجات إلى التجميع على العرض العادى للعمل وهنا يجب ان ترتفع الأجور . وقد سمعت انجلترا فى القرن الخامس عشر والنصف الأول من الثامن عشر شكاوى بصدد ارتفاع الأجور . ولكن الصيغة الأساسية للإنتاج الرأسمالى لا تتغير بأى حال من الأحوال نظراً لأن الطبقة الاخيرة تجد نفسها مؤقتاً فى ظروف ملاءمة نسبياً لبقائها وتكاثرها . وكما أن الانتاج المتجدد البسيط لا ينقطع عن توليد العلاقة الرأسمالية وهى الرأسماليون فى جانب والعمال الأجراء فى الجانب الآخر ، كذلك إذا اتسع نطاق هذا الانتاج المتجدد (التجميع) فإنه يظل باستمرار يولد من جديد العلاقة الرأسمالية على نطاق أوسع أى يزداد الرأسماليون فى طرف ويعظم عدد العمال الأجراء فى الطرف الآخر . واعادة إنتاج قوة العمل التى يجب أن تندمج على الدوام برأس المال بصفتها وسيلة تحقق تمدده ذاته ، وإعادة إنتاج قوة العمل التى لا تستطيع التحرر من رأس المال والتى يختفى استرقاق رأس المال لها تحت ستار الحقيقة التى براها وهى أنها تبيع نفسها تارة إلى هذا الرأسمالى وتارة الى ذاك — نقول إن هذا الانتاج المتجدد لقوة العمل هو فى الحقيقة عامل أساسى فى إعادة إنتاج رأس المال نفسه وعلى ذلك يكون تجميع رأس المال عبارة عن زيادة عدد البروليتاريا (١) .

---

(١) أنظر كارل ماركس « مصدر سابق » وتأمل ما يأتى « فى حالة بقاء درجة الاستبداد بالجماهير كما هو دون تغيير ، فكلما زاد عدد أفراد البرولتاريا فى بلد ما عظم ثراؤه

Collins : L'économie Politique, source des révolutions et des utopies prétendues socialistes, Paris, 1857, vol. III, p. 331.

ومن وجهة النظر الاقتصادية لا يعدو « هذا الفرد من البروليتاريا » أن يكون العامل الأجير الذى ينتج ==

لقد أدرك الاقتصاد السياسى هـذه الحقيقة بحيث أن آدم سميث وريكاردو الخ أخطـأوا فعلا إذ جعلوا التجميع مماثلا لاستهلاك العمال المنتجين لذلك الجزء من المنتج الفائض الذى يتحول إلى رأس مال أو مماثلا لتحويله الى عمال أجراء إضافيين . وقد كتب جون بيلرز سنة ١٦٩٦ يقول « لأنه إذا كان لدى المرء مائة الف فدان ومثلها من الجنيهات والماشية دون أن يوجد عامل واحـد ، فهل يزيد الغنى عن كونه عاملا ؟ ولما كان العمال هم الذين يجعلون الناس أغنياء لهذا كلما زاد العمال زاد عدد الأغنياء . . . فعمل الفقراء مصدر ثراء الأغنياء (؟) . وكتب برنارد دى ماندڤيل بنفس المعنى فى بداية القرن الثامن عشر « من السهل فى حالة استقرار الملكية أن يعيش الناس دون المال عن أن يعيشوا بغير وجود الفقراء ، إذ من يقوم بالعمل؟ ولما كان الواجب الإبقاء عليهم (الفقراء) من الموت جوعا ، كذلك يجب ألا يأخذوا شيئا يستحق التوفير منه . وإذا حدث فى حالات متفرقة أن استطاع أحـد أفراد الطبقة الدنيا عن طريق الجد غير العادى والاقتصاد فى مأكله أن يرتفع بنفسه عن المستوى الذى نشأ فيه فيجب ألا يحال بينه وبين هذا . لا نـكران أن أحكم سبيل لـكل منها فى المجتمع ولـكل أسرة أن تـكون مقتصدة ، ويعد من صالح جميع الشعوب الغنيـة ألا يكون أغلب الفقراء خاملين ولـكن على أن ينفقوا باستمرار كل مايحصلون عليه ... إن الذين يكسبون عيشهم عن طريق مايؤدون من عمل كل يوم . . . لا دافع لهم على خدمة الغير إلا مطالبهم وهى المطـالب التى يكون تخفيفها حكمة ، وعلاجها سخفاً . فالشىء الوحيد الذى يجعل العامل مجداً هو كمية معتدلة من النقود لأن القليل منها يثبط همته أو يلقى به فى هاوية اليأس ، كما أن الـكثير منها يجعله وقحاً كسولا . . . ويتضح مما سبق قوله أنه فى أى شعب حر لا يسمح بوجود العبيد تنحصر الثروة المؤكدة فى وجود جمع كـثير من الفقراء المجدين ، لأنهم فضلا عن هذا يمدون الأساطيل والجيوش بالرجال ، وبدونهم ينعـدم التمتع ولا يكون ثمة قيمة لمـا تنتجه أية دولة . لكى

= «رأس المال» ويعمل على زيادته ثم يلقى به فى عرض الشارع بمجرد أن يفيض عن الحاجة ولا يصبح ضروريا لتوسع رأس المال وامتداده (السيد رأس المال Monsieur Capital حسب تعبير بيكير) .
« والعامل الهزيل الجسم الذى يقطن الغابة البدائية » شبح ولده خيال روشير ، فساكن الغابة البدائى صاحبها ولا تقل ملـكيته من حيث كونها غير مقيدة عن ملـكية قرد الأورانج تان ، وبذلك فهو لا يعد من صفوف البروليتاريا وإنما يصبح كذلك لو استغلته الغابة البدائية بدلا من أن يتولى هو استغلالها . أما من حيث ضعف جسمه وصحته فهناك وجه الموازنة بينه وبين أفراد البروليتاريا الحديثة بل وبين المصابين بالأمراض السرية من أفراد الطبقة العليا . ولا نشك أن الهر وليم روشير حين يتحدث « عن الغابة البدائية » إنما يقصد حقيقة موطنه الأصلى Luneburger Heath

تجعل المجتمع [الذى يتكون بطبيعة الحال من غير العمال) سعيداً والناس فى رفاهية وراحة فى ظل أحط الظروف لابد أن يكون عدد كبير منهم جهلاء وفقراء ، ان المعرفة تزيد رغباتنا حجما وعدداً ، وكلما قل عدد الأشياء التى يتطلبها الإنسان سهل إمداده بالضروريات التى يتطلبها »[١] ولكن ماندفيل الابن السليم النظر لم يدرك أن جهاز عملية التجميع بينما تزيد من رأس المال يعمل فى الوقت ذاته على زيادة عـــدد « الفقراء العاملين أى العمال الأجراء الذين يحولون مالديهم من قوة عمل إلى رأس مال ذى قوة على التمدد الذاتى ، وهم إذ يفعلون ذلك يخلدون اعتمادهم على ثمرة إنتاجهم كما تتمثل فى صورة الرأسمالى . وفى هذا يقول المستر ف . م ، « إيدن » ماتنتجه التربة فى بلادنا لا يكفى تماما لمعيشتنا ؛ فلا نستطيع الحصول على الكساء والمسكن والغذاء إلا نتيجة عمل سابق . فيجب استخدام فريق على الأقل من المجتمع باستمرار ..... وهناك آخرون برغم أنهم لا يكدون ولا يغزلون تراهم يتحكمون فى إنتاج الصناعة ولكنهم يعزون إعفاءهم من ممارسة العمل إلى ظروف الحضارة والنظام .. فهم وليدو الأنظمة المدنية[٢] التى اعترفت بأن للأفراد أن يقتنوا الممتلكات بوسائل أخرى مختلفة إلى جانب الإجهاد والعمل ... والذين يملكون ثروات مستقلة ... فالتحكم فى العمل ، لا امتلاك الأرض أو المال ، هو الذى يميز الأغنياء عن الفريق العامل من الجماعة ... إن هذا (والكلام يشير إلى مشروع يقترحه إيدن) كفيل أن يهيء للمالكين قدراً كافيا من النفوذ والسلطان على الذين ... يشتغلون من أجلهم ، وأن يضع مثل هؤلاء العاملين لا فى مركز منحط وإنما فى حالة من الاعتماد الحر الذى يلزم لراحتهم ورفاهيتهم كما يعلم أولئك الذين يعرفون الطبيعة البشرية »[٣]. وعلىّ أولا أن أشير إلى ان المستر

---

(١) Bernard de Mandeville: The Fable of the Bees الطبعة الخامسة ، لندن ١٧٢٨ Remarks ص٢١٢و٢١٣و٢٣٨ « إن المعيشة المعتدلة والعمل الدائم هما الطريق المباشر أمام الفقراء نحو السعادة الموافقة للعقل » [ولعل المؤلف يقصد بذلك ساعات العمل الطويلة ووسائل العيش الضئيلة] « ونحو غنى الدولة وقوتها » [أقرأ بدلا من ذلك : ملاك الأراضى والرأسماليين والسادة والوكلاء السياسيين] .An Essay on Trade and Commerce, London 1770, p. 54

(٢) كان يحسن بإيدن لو أنه سأل نفسه عمن خلق هذه « الأنظمة المدنية » ومن وجهة نظر الوهم القانونى التى رآها ، فانه لاينظر إلى القانون على أنه وليد علاقات الإنتاج المادية ؛ بل بالعكس يعتقد أن علاقات الإنتاج وليدة القانون . وقد قضى لنجويه بعبارة واحدة على نظرية منتسيكو الخيالية عن « روح القوانين » فقال « روح القوانين هى — الملكية » .

(٣) « حالة الفقراء تاريخ الطبقات العاملة فى انجلترا ، لندن ١٨٩٧ جـ ١ الكتاب الأول ، الفصل الأول ، ص ١ — ٢ ، المقدمة ص ٢٠

ف . م . إيدن الوحيد من تلامذة آدم سميث فى القرن الثامن عشر الذى أخرج مؤلفا له أهميته . (١)

فى ظل أحوال التجميع التى عرضناها وهى أحوال ملاءمة نسبيا للعمال ، يتخذ اعتمادهم هذا شكلا يمكن احتماله ، بمعنى أنه فى هذه الظروف لا تشتد حدة هذه العلاقة وإنما يتسع مداها وبعبارة أخرى إن مجال استغلال وسيطرة رأس المال إنما يتسع تبعا لنموه فى الحجم وتبعا للزيادة فى عدد رعاياه ، وجانب أكبر من فائض منتجهم يزيد ويتحول باستمرار إلى رأس مال إضافى ، يعود إليهم على هيئة وسائل للدفع بحيث يستطيعون أن يوسعوا دائرة أسباب التمتع وأن يزيدوا رصيد استهلاكهم المكون من الكساء والأثاث الخ ، وأن يكونوا فى مركز يمكنهم من توفير قدر تافه من النقود كما أن تحسن نوع الكساء والغذاء والمعاملة لا يقضى على اعتماد العبد على سيده أو يحرره من الاستغلال كذلك لا يضع حدا لخضوع العامل الأجير لسلطان رأس المال ، فالارتفاع فى ثمن العمل نتيجة تجميع رأس المال لا يزيد عن كونه طوقا ذهبيا صاغه العامل لنفسه وجعله من الطول والثقل بحيث لا تكون ثمت ضرورة لربطه بإحكام حول عنقه . وفى خلال الجدل الذى نشب حول الموضوع أغفل الكتاب هذه النقطة الأساسية وهى الصفة الخاصة التى يتميز بها الإنتاج الرأسمالى . إن قوة العمل فى ظل الرأسمالية لا تباع لكى تشبع حاجيات شاريها الشخصية ، إذ هدفه أن يزيد رأس ماله وأن ينتج سلعاً تحتوى من العمل على مقدار أكبر من ذلك الذى دفع ثمنه أى تحتوى على جزء من القيمة لم يكلفه شيئا وإن كان يمكن تحقيقه رغم ذلك عن طريق بيع هذه السلع ؛ فإنتاج القيمة الفائضة قانون لا بد منه ولا غنى عنه فى ظل هذه الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج ولا تباع قوة العمل إلا لأنها تحفظ أدوات الإنتاج (بحكم كون الأخيرة رأس مال) ، كما أنها فضلا عن هذا تؤدى وظيفة المصدر لتكوين رأس مال إضافى(٢) ومهما كانت الأحوال

---

(١) « إذا كان القارىء يذكرنى بمالتس الذى نشر فى كتابه "Essay on Population" سنة ١٧٩٨ أود أن أذكر أن هذا كتاب سطحى تافه سرق صاحبه مادته من ديفو ، سير جيمس ستيورات ، تونستد ، فرانكلين . ولاس وغيرهم ، ولا يحتوى على جملة واحدة من تفكير المؤلف نفسه [ويقول ماركس إن نظرية السكان هذه لها وجود سابق قبل عهد مالتس ، ثم يذكر القارىء أن مالتس قد حلف اليمين بأن يعيش أعزب بعد أن صار عضوا بكمبرج وذلك تبعا لقوانين تلك الجامعة وقد آثرنا إغفال بقية هذه الحاشية] .

(٢) ومع هذا فالحد الذى يقف عنده استخدام الآلة والعامل واحد أى إمكانية تحقيق رب العمل لربح على ما ينتجه عملهما فاذا كان معدل الأجور بحيث يهبط بمكاسب رب العمل إلى ما دون متوسط ربح رأس المال لانقطع رب العمل عن استخدامهما أو لاستخدمهما بشرط قبولهما الخفض فى الأجور »

John Wade ,op.cit .,p.241.

التى يجرى فيها بيع قوة العمل فى صالح العمال أو فى غير صالحهم فإن هذه الأحوال تنطوى على الضرورة الداعية إلى إعادة بيع هذه القوة على الدوام وإلى التوسع فى إعادة إنتاج الثروة على هيئة رأس مال . ونفس طبيعة الأجور تتضمن على ما رأينا معنى أن العامل يقدم دائما مقداراً محدوداً من العمل الذى لا يقبض عنه أجراً . وبغض النظر تماماعمايحدث منارتفاع الأجور حينما يكون ثمن العمل فى هبوط وهكذا ، فلا يعنى ارتفاع فى الأجور أكثر من هبوط كمىّ فى مقدار العمل المجانى الذى يتعين على العامل أداؤه ، ولا يمكن أن يستمر هذا الهبوط حتى يصل الحد الذى يهدد فيه النظام بأسره . وإذا استثنينا الحالةالتى يحدث فيها صراع حول معدل الأجور (وقد أوضح آدم سميث من زمن طويل أن السيد يظل سيداً فى مثل هذا النضال) ، فإن الارتفاع فى ثمن العمل نتيجة تجميع رأس المال يتضمن أحد أمرين . فإما أن يستمر ثمن العمل فى الارتفاع لأن هذا الارتفاع لا يؤثر فى تقدم عملية التجميع ، وليس فى هذا ما يستدعى النظر إذ كما يقول آدم سميث « بعد إنقاص هذه (الأرباح) قد لا يقف الأمر برأس المال عند حد مواصلة الزيادة بل إنه يزداد بأسرع مما مما كان يفعل من قبل ... إن رأس مال كبيرا جدا ذا أرباح صغيرة يزداد بوجه عام بأسرع مما يزداد رأس مال صغير بأرباح كبيرة » (حـ٢ ص ١٩٨) . وواضح فى تلك الحالة أن النقص فى مبلغ العمل المجانى لا يؤثر بأى حال من الأحوال فى اتساع مجال السيطرة الرأسمالية وقد يبطىء التجميع نتيجة الارتفاع فى ثمن العمل « والسبب فى هذا ضعف الدافع على الكسب . يقل معدل التجميع ، وبناء على هذا يختفى السبب الأولىّ فى هذا النقص وهو عدم التناسب بين رأس المال وقوة العمل التى هى موضع الاستغلال . إن جهاز عملية الإنتاج الرأسمالى يزيل العقبات التى يخلقها بصورة مؤقتة . يعود ثمن العمل إلى الهبوط مرة أخرى إلى المستوى الذى يتفق مع حاجة رأس المال إلى التوسع الذاتى بغض النظر عما إذا كان المستوى يقل عن أو يزيد على أو يتماثل مع المستوى الذى كان معتبرا مستوى عادياً قبل حدوث الزيادة فى الأجور . من هذا نرى أن الذى يجعل رأس المال زائدا عن الحد فى الحالة الأولى ليس هذا المعدل المخفض فى الزيادة المطلقة أو النسبية فى قوة العمل أو فى عدد العمال ، بل بالعكس نجد أن الزيادة فى رأس المال هى التى تجعل قوة العمل التى هى موضع الاستغلال غير ملاءمة أو كافية . أما فى الحالة الأخيرة فالذى يجعل رأس المال غير كاف ليس الزيادة فى النمو المطلق أو النسبى للعمل او للعمال ، بل بالعكس من ذلك فإن النقص فى رأس المال هو الذى يجعل قوة العمل القابلة للاستغلال أو بالأحرى ثمنها زائدة عن الحد . هذه الحركات المطلقة فى تجميع رأس المال هى التى تنعكس لنا كحركات نسبية فى كمية قوة العمـــل القابلة

للإستغلال وبذلك تبدو كأنما ولدتها أو انتجتها حركة مستقلة قامت بها الأخيرة . ولنضع الأمر بصورة رياضية نقول إن حجم التجميع عبارة عن التغير المستقل . إن حجم الأجور هو المتغير الذى يعتمد على غيره ؛ لا العكس . وعلى ذلك حيث تدخل الدورة الصناعية فى مرحلة الأزمة يعبر الارتفاع فى قيمة النقود عن الهبوط العام فى ثمن السلع ؛ وحين تدخل الدورة مرحلة الرخاء يعبر الهبوط فى قيمة النقود عن الارتفاع العام فى ثمن السلع . ولهذا يستنتج رجال المدرسة التى يقال لها المدرسة النقدية أنه حين ترتفع الأثمان تقل النقود التى بالتداول والعكس . هذا الجهل وسوء الفهم التام للحقائق (كارل ماركس : نقد للاقتصاد السياسى ص ١٦٦ وما بعدها) يجدان مثيلا لهما لدى الاقتصاديين الذين يفسرون ظاهرة التجميع المذكورة آنفاً على أنها نتيجة وفرة أو ندرة العمال الأجراء .

وفيما يلى خلاصة بسيطة لقانون الإنتاج الرأسمالى (والذى هو أساس « قانون السكان الطبيعى » المزعوم) . لاتزيد النسبة بين رأس المال الى التجميع وبين معدل الأجور عن كونها النسبة بين العمل المجانى المحول إلى رأس المال من جهة والعمل المأجور الاضافى الذى يلزم لدفع رأس المال الإضافى فى هذا إلى الحركة . وهى على ذلك ليست نسبة بين حجمين مستقلين ، حجم رأس المال من جهة وعدد العمال من جهة أخرى ؛ لا بل إنها فى التحليل الأخير ليست إلا النسبة بين العمل المجانى والمأجور من جانب نفس العمال ، وعلى ذلك إذا كان مقدار العمل المجانى الذى تقدمه الطبقة الرأسمالية يزيد بسرعة كبيرة بحيث أنه لا يتحول إلى رأس مال إلا بالاستعانة بمقدار إضافى كبير جدا من العمل الذى يدفع أجره ، نقول فى هذه الحالة ترتفع الأجور ، وكذلك يحدث هبوط نسبى فى نسبة العمل المجانى وذلك إذا تساوت الأشياء الأخرى . ولكن لا يلبث أن يحدث رد فعل بمجرد أن يبلغ هذا الهبوط النقطة التى لا يعود عندها وجود عرض عادى للعمل الفائض مما يتغذى به رأس المال ، وحينئذ تتحول نسبة من الإيراد أصغر إلى رأس مال ، ويبطىء التجميع ، وتقف الحركة التصاعدية للأجور . وهكذا تجد الارتفاع فى ثمن العمل مقيدا داخل حدود لا تقف عند حد أنها لا تمس أسس النظام الرأسمالى ؛ بل إنها لتضمن فعلا استمراره على نطاق يأخذ فى الازدياد . ولا يعنى قانون التجميع الرأسمالى حقيقة أكثر من أنه ذو طبيعة تحول دون أى نقص فى درجة استغلال العمل أو أى زيادة فى ثمن العمل زيادة تعرض للخطر العلاقة الرأسمالية وتجد إنتاجها على نطاق يزداد اتساعا باستمرار ، ولا يمكن أن تكون الأمور خلاف هذا فى طريقة إنتاج لا يوجد فيها العامل إلا لتنمية طاقة القيم الموجودة على الاتساع

والامتداد ، وهى طريقة تخالف تلك التى توجد فيها الثروة المادية بقصد العمل على تنمية حاجيات العامل المتزايدة والمتطورة .

هكذ نرى أن الإنسان فى ميدان الإنتاج الرأسمالى يتحكم فيه ويسيطر عليه ما أنتجته يداه (١) .

٢ — التناقص النسبي فى الجزء المتغير من رأس المال كلما زاد تقدم التجميع وما يصحبه من تركز

يرى الاقتصاديون أن الارتفاع فى الأجور لا يرجع إلى مدى اتساع الثروة الاجتماعية ولا إلى حجم رأس المال الذى يؤدى وظيفته فعلا ، وانما يعزى إلى النمو الدائم للتجميع وسرعة ذلك النمو (آدم سميث ، الكتاب الأول ، الفصل الثامن) . وكان بحثنا حتى الآن مقصوراً على مظهر خاص معين من هذه العملية وهو المظهر الذى تحدث فيه الزيادة فى رأس المال بدون أن يطرأ أى تغيير على التركيب الفنى لرأس المال ، ولكن لا يلبث أن يجتاز هذه المرحلة ، ذلك أنه إذ تستقر قواعد النظام الرأسمالى خلال سير عملية التجميع نصل إلى نقطة يصبح عندها نمو إنتاجية العمل الإجتماعى أقوى عامل فى التجميع . ويقول آدم سميث « إن نفس السبب الذى يرفع أجر العمل وهو زيادة رأس المال يميل إلى ان يزيد من قواه الإنتاجية وان يجعل مقداراً صغيراً من المجهود ينتج مقداراً كبيراً من العمل » .

وبغض النظر عن الأحوال الطبيعية (كخصب التربة الخ) وعن الكفايات والمقدرات الخاصة التى تتوافر للمنتجين المستقلين والمنعزلين بعضهم عن بعض (وهى المقدرات التى تظهر فى جودة منتجاتهم أكثر منها فى مقدارها) — نقول بغض النظر عن هذا كله يعبر المقدار النسبي من أدوات الإنتاج التى يحولها عامل واحد خلال فترة معلومة إلى منتجات عن درجة إنتاجية العمل الاجتماعية (وذلك مع ثبات حدة قوة العمل) . فتزداد كمية أدوات الإنتاج

---

(١) إذا رجعنا الآن إلى بحثنا الأول الذى أظهرنا فيه أن رأس المال نفسه ليس إلا نتيجة العمل الإنسانى ... لبدا لنا من غير المفهوم إطلاقا أن يقع الانسان تحت سلطان رأس المال ذلك الشيء الذى أنتجه هو . ولكن بما أن هذا الخضوع له وجود حقيقى هنا نجد أمامنا السؤال الآتى : كيف أصبح العامل عبدا لرأس المال وهو خالقه وحاكمه فى الأصل ؟

Von Thunen : Der isolirte Staat, Rostock, 1863, part II, Section II, pp. 5 and 6.

لقد أحسن ثونن صنعا بهذا السؤال ولكن إجابته عليه إجابة طفل .

التى يشتغل بها مع إنتاجية العمل . ولكن أدوات الإنتاج تلعب دوراً مزدوجا فنمو بعضها يكون نتيجة لإنتاجية العمل المتزايدة بينما نمو البعض الآخر سبب فيها . مثال ذلك إذا ترتب على تقسيم العمل فى الصناعة اليدوية وعلى استخدام الآلات إن صار فى الإمكان صياغة مقدار أكبر من المواد الخام فى وقت معلوم وبعبارة أخرى أمكن لكمية أكبر من المواد الخام والمساعدة أن تدخل فى عملية العمل ، كان هذا نتيجة ناجمة من ازدياد إنتاجية العمل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يكون مقدار الآلات وحيوانات الجر والحمل والأسمدة المعدنية والمصارف المائية الخ سببا يعمل على ازدياد إنتاجية العمل . وتنطبق نفس الملاحظة على كمية أدوات الإنتاج المركزة فى المبانى والأفران ووسائل النقل الخ . وسواء كان هذا النمو سببا أو نتيجة فإن اتساع نطاق أدوات الإنتاج إذا قيس بما يتجسم فيها من قوة عمل عبارة عن تعبير عن ازدياد إنتاجية العمل ، وعلى ذلك فزيادة الأخيرة تبدو فى هبوط كمية العمل بالنسبة إلى كمية أدوات الإنتاج التى يدفعها هذا العمل إلى الحركة ، أو تبدو فى هبوط العامل الذاتى فى عملية العمل بالقياس إلى عواملها الموضوعية .

هذا التغيير فى التركيب الفنى لرأس المال أو هذا النمو فى كمية أدوات الإنتاج بالقياس إلى كمية قوة العمل التى تحركها ، ينعكس كذلك فى التركيب القيمى لرأس المال أى تعكسه الزيادة فى رأس المال الثابت على حساب رأس المال المتغير . لنفرض رأس مال كان مكونا من ٥٠ ٪ من أدوات الإنتاج ، ٥٠ ٪ تنفق على قوة العمل ، وبعد ذلك ترتب على ازدياد إنتاجية العمل أن أنفق ٨٠٪ منه على أدوات الإنتاج، ٢٠ ٪ على قوة العمل وهكذا . والقانون الذى يقول إن نسبة رأس المال الثابت تنمو باطراد بالقياس الى رأس المال المتغير، قانون يثبته تحليل مقارن لأثمان السلع سواء وازنا بين عصور اقتصادية متتالية فى بلد معين أو بين بلاد مختلفة فى نفس الوقت الواحد . فالحجم النسبي لعامل الثمن هذا وهو العامل الذى يمثل المستهلك من أدوات الانتاج أو الجزء المتغير من رأس المال لا يتناسب تناسباً مباشراً مع تقدم التجميع ، أما الحجم النسبي لعامل الثمن الذى يعنى بدفع أجر العمل أو الذى يمثل رأس المال المتغير ، فيتناسب تناسباً عكسياً مع تقدم التجميع .

والنقص فى الجزء المتغير من رأس المال إذا قيس بالجزء الثابت إنما يوضح بصفة تقريبية التغير فى تركيب عناصره أو أجزائه المادية فاذا كان رأس المال الذى يستثمر اليوم فى الغزل على هذا الشكل : $\frac{7}{8}$ من الجزء الثابت ، $\frac{1}{8}$ من الجزء المتغير بينما فى بداية القرن الثامن عشر كان التوزيع عبارة عن $\frac{1}{2}$ من رأس المال الثابت، $\frac{1}{2}$ من المتغير ، فمن الواجب علينا أن نذكر من الجهة الأخرى

أن كمية المواد الخام وأدوات العمل الخ التى تستهلكها اليوم كمية من عمل الغزل بطريقة إنتاجية أكبر مئات المرات مما كان يستهلك فى بداية القرن الثامن عشر . والسبب فى هذا أنه بازدياد إنتاجية العمل لا تحدث فقط زيادة فى مقدار ما يستهلكه ذلك العمل من أدوات الانتاج وإنما يحدث نقص كذلك فى قيمة هذه الأدوات بالقياس إلى كميتها . حقيقة هناك زيادة مطلقة فى قيمتها ولكنها زيادة لا تتناسب مع الزيادة فى كميتها ، وعلى ذلك فالزيادة فى الفرق بين رأس المال الثابت والمتغير أقل بكثير من الزيادة فى الفرق بين مجموعة أدوات الانتاج التى يتحول اليها رأس المال الثابت ومجموعة قوة العمل التى يتحول اليها رأس المال المتغير ، فيزداد الفرق الأول تبعاً للأخير وإن كان بدرجة أقل .

وأكثر من هذا ، إذا قلل تقدم التجميع من الحجم النسبي للجزء المتغير من رأس المال فهذا لا يتضمن استبعاد إمكانية حدوث ارتفاع فى الحجم المطلق ، لنفرض أن قيمة رأسمالية تنقسم أولا إلى ٥٠٪ من رأس المال الثابت ، ٥٠٪ من المتغير ثم أصبح التقسيم فيما بعد ٨٠٪ ، ٢٠٪ على التوالى. فلو زاد رأس المال أثناء ذلك من ٦,٠٠٠ الى ١٨,٠٠٠ جنيه لأصبح جزءه المتغير ٣٦٠٠ جنيه بعد ان كان ٣٠٠٠ وبذا يكون قد تعرض لزيادة مطلقة بمقدار الخمس . ولكن بينما كانت زيادة من قبل فى رأس المال بنسبة ٢٠٪ كافية لرفع الطلب على العمل بنسبة ٢٠٪ فان الأمر الآن يستلزم زيادة رأس المال الأصلى إلى ثلاثة أمثاله .

أوضحت فى الباب الرابع ان تقدم إنتاجية العمل الاجتماعية يفترض وجود التعاون على نطاق يتسع باطراد ، وأوضحت أنه على أساس هذا الفرض وحده يمكن تنظيم تقسيم واتحاد العمل كما يمكن الاقتصاد فى أدوات الانتاج عن طريق التركيز الواسع النطاق ، وأوضحت انه على أساس هذا الفرض وحده يمكن خلق أدوات العمل التى لا تصلح بحكم طبيعتها إلا لاستعمالها بطريق الاشتراك ومثل ذلك (مجموعة الآلات) ، ويمكن تسخير قوى طبيعية هائلة لخدمة الانتاج ، ويمكن تحويل عملية الانتاج الى وسيلة فنية لتطبيق العلم . وعلى أساس هذا الضرب من إنتاج السلع الذى يملك فيه الأفراد أدوات الانتاج (بحيث ان العامل ينتج السلع مستقلا عن الآخرين او يبيع ما يملك من قوة العمل كأنها سلعة إذ تعوزه الوسائل التى يمارس بها الصناعة المستقلة) ، لا يتحقق الفرض السابق من التعاون الواسع النطاق إلا بتمدد رؤوس الأموال الفردية أو بنسبة مدى تحول أدوات الإنتاج ووسائل العيش الإجتماعية إلى متاع للرأسماليين . لا يمكن لإنتاج السلع أن يكون إنتاجاً على نطاق واسع إلا فى ظل الشكل الرأسمالى ، وعلى ذلك فتوافر مقدار معين من تجميع رأس المال فى أيدى منتجى السلع

الفرديين مقدمةضرورية لهذا الأسلوبالرأسمالى فى الانتاج . لقد كانعلينا أن نفرض حدوث مثل هذا التجميع كجزء من عملية الانتقال من إنتاج نظام الحرفة اليدوية إلى نظام الصناعة الرأسمالى ، ويصح أن ندعو ذلك بإسم التجميع الأولى نظراً لأنه ليس نتيجة لطريقة الانتاج الرأسمالية المخصوصة ولكنه الأساس التاريخى لذلك النظام . وليست بنا حاجة إلى البحثفى كيفية حدوثه إذ نكتفى أن نعلم أنه نقطة الابتداء . إن الذى يتعين علينا ملاحظته هو أن كافة وسائل زيادة إنتاجية العمل الاجتماعية وهى الوسائل التى تنشأ على هذا الأساس ، تعد فى الوقت ذاته وسائل لزيادة إنتاج فائض القيمة أو فائض المنتج وهذا الأخير بدوره العامل الذى يخلق التجميع ؛ فكأنها فى نفس الوقت وسائل لإنتاج رأس المال بواسطة رأس المال أو وسائل للإسراع بتجميعه . واستمرار إعادة تحويل القيمة الفائضة إلى رأس مال يبدو كأنه زيادة مطردة فى رأس المال المشترك فى عملية الانتاج ، وهذا بدوره يصبح أساساً لاتساع نطاق الانتاج وما يصحبه من وسائل لزيادة إنتاجية العمل وللاسراع بإنتاج القيمة الفائضة . بناء على ذلك إذا بدا أن مقداراً معيناً من التجميع شرط ضرورى لطريقة الانتاج الرأسمالية ، سببت الأخيرة بالعكس سرعة تجميع رأس المال ؛ فكأن نمو كل من طريقة الانتاج الرأسمالية وتجميع رأس المال متصلان بعضهما ببعض،فبحكم العلاقات المتبادلة بين هذين العاملين الاقتصاديين ترى أنهما يهيئان الدافع على ذلك التغيير الذى يطرأعلى التركيب الفنى لرأس المال وهو التغيير الذى يرجع اليه الفضل فى أن رأس المال المتغير يصغر حجمه باستمرار بالقياس إلى رأس المال الثابت .

وكل رأس مال فردى عبارة عن تركز لأدوات الانتاج الأمر الذى يهيء السيطرة على جيش من العمال ، وكل تجميع يصبح وسيلة لإجراء تجميع جديد ، وكلما زادت مجموعة الثروة التى تقوم بوظيفة رأس المال صحب ذلك ازدياد تركز هذه الثروة فى أيدى الرأسماليين الفرديين مما يترتب عليه اتساع الأساس الذى يقوم عليه الانتاج الكبير وأساليب الانتاج الرأسمالية . ونمو رؤوس الأموال الفردية يسبب نمو رأس المال الاجتماعى ، فاذا تساوت الأشياء الأخرى فإن رؤوس الأموال الفردية ومعها تركز أدوات الانتاج تزيد بنسبةالمدى الذى تصبح فيه أجزاء من رأس المال الاجتماعى الكلى ، وفى الوقت ذاته تنفصل أجزاء من رؤوس الأموال الأصلية لتؤدى عملها كرؤوس أموال جديدة مستقلة . وبغض النظر عن الأسباب الأخرى يلعب تقسيم الملكية بين الأسرات الرأسمالية دوراً بالغ الأهمية فى هذه العملية .

وبتجميع رأس المال يزيد عدد الرأسماليين إلى حد أكبر أو أصغر ، وهناك أمران يميزان هذا النوع من التركيز الذى يتوقف مباشرة على التجميع أو يتماثل معه . فأولا نجد أنه إذا تساوت الأشياء الأخرى فان ازدياد تركيز أدوات الانتاج الاجتماعية فى أيدى الرأسماليين الفرديين يحد من مدى الثروة الاجتماعية . وثانياً فذلك الجزء من رأس المال الاجتماعي والذى يستقر فى كل مجال معين من مجالى الانتاج يقسم بين كثيرين من الرأسماليين الذين يواجهون بعضهم بعضا بصفتهم منتجى سلع مستقلين كل منهم ينافس الآخر . ولا يقف الأمر عند حد انتشار التجميع والتركيز المصاحب له على نقط كثيرة ، بل إن نمو رؤوس الأموال العاملة يعوقه رؤوس الأموال الجديدة وانقسام القديمة . وهكذا نرى رأس المال يبدو من جهة تركيزاً متزايداً لأدوات الانتاج وللسيطرة على العمل ، كما أنه من جهة أخرى يطرد رؤوس أموال فردية كثيرة .

ومقابل هذا الانقسام لرأس المال الاجتماعى إلى عدد من رؤوس الاموال الفردية نجد تركيز رؤوس الأموال الفردية أى تركيز أدوات الانتاج والسيطرة على العمل . ومعنى هذا الأمر الأخير القضاء على استقلال رؤوس الأموال الفردية ، وسلب الرأسماليين بعضهم بعضا . وتحول الكثير من رؤوس الأموال الصغيرة إلى عدد قليل من رؤوس الأموال الكبيرة . وتتميز هذه العملية عن التجميع البسيط من حيث أنها لاتزيد عن التغيير فى توزيع رؤوس الأموال الموجودة الآن والتى تؤدى عملها ، ولهذا لايحدمن ميدان فعلها مدى الثروة الاجتماعية المطلق أو حدود التجميع المطلقة . يتجمع رأس المال إلى مجموعات كبيرة فى يد لأنه قد نزع من أيد كثيرة . هنا نجد لدينا مركزية حقيقية صادقة تخالف التجميع والتركيز .

وليس فى الامكان أن نصوغ القوانين المتعلقة بمركزة رأس المال هذه ، وتكفينا الاشارة العابرة إلى الحقائق . تجرى معركة المنافسة بواسطة العمل على خفض أثمان السلع ؛ وإذا تساوت الأشياء الأخرى فإن رخص السلع يتوقف على إنتاجية العمل وهذه تتوقف بدورها على مدى نطاق الانتاج ولهذا تتغلب رؤوس الأموال الكبيرة على الصغيرة . ويذكر القارىء أنه كلما تقدم الانتاج الرأسمالى عظم الحد الأدنى لحجم رأس المال الفردى وهو الحد اللازم لمواصلة العمل والقيام به فى الاحوال العادية . لهذا تتدفق رؤوس الأموال الاصغر حجما على ميادين الإنتاج التى لم تستحوذ عليها الصناعة الكبيرة بعد تماما ، فتنشب المنافسة العنيفة فى هذه الميادين بنسبة مباشرة إلى عدد رؤوس الاموال المتنافسة وبنسبة

عكسية إلى حجمها ، وتنتهى المنافسة دائماً بالقضاء على عدد من صغار الرأسماليين تنتقل رؤوس أموالهم لحد ما إلى أيدى منافسيهم الأكبر شأناً أو تتحطم . وبغض النظر عن هذا فان نمو الانتاج الرأسمالى يولد قوة جديدة بالكلية ألا وهى قوة نظام الائتمان .

يظهر نظام الائتمان بصفته عاملا يعاون التجميع فيجذب إلى أيدى الرأسماليين الفرديين أو المتحدين الموارد النقدية المبعثرة على سطح المجتمع ، ولكن لايلبث قبل مضى وقت طويل أن يصبح سلاحاً قوياً جديداً فى الصراع التنافسى ، وفى النهاية يبدو كجهاز هائل يعمل على مركزة رأس المال .

إن تقدم الانتاج الرأسمالى والتجميع يصاحبه نمو المنافسة والائتمان وهما أقوى العوامل المؤدية إلى مركزية رأس المال . وفى الوقت نفسه يعمل تقدم التجميع على زيادة مقدار المادة الصالحة للمركزة وزيادة رؤوس الأموال الفردية ، أما توسع الانتاج الرأسمالى فيخلق من جهة طلباً اجتماعيـــاً جديداً كما يولد من جهة أخرى الوسائل الفنية التى تؤدى إلى بدء المشروعات الصناعية الضخمة التى لايتسنى قيامها إلا كنتيجة لمركزية رأس المال . لهذا نجد اليوم أن الميل إلى المركزية واجتذاب رؤوس الأموال الفردية أقوى مما كان قبلا . ولكن بينما نرى أن التوسع النسبى ونشاط حركة المركزية يعينهما إلى حدما مقدار الثروة الرأسمالية الموجودة وتفوق الجهاز الاقتصادى ، فان تقدم المركزية لايتوقف على النمو الإيجابى فى حجم رأس المال الاجتماعى .

وهذا هو الفارق الذى يميز بين المركزية والتركز حيث لايعدو الأخير أن يكون تعبيراً آخر عن الانتاج المتجدد على نطاق متسع . ويمكن حدوث المركزية كنتيجة مجرد التغيير فى توزيع رؤوس الأموال الفردية الموجودة الآن أى نتيجة تغيير بسيط فى التجميع الكمى quantitative grouping للأجزاء التى يتكون منها رأس المال الاجتماعى . فمن المستطاع أن تتركز مقادير هائلة من رأس المال فى يد واحدة لأن مقادير صغيرة نسبياً منه تسحب من أيدى عدد من الأيدى الفردية . وكان من الممكن فى أى فرع معلوم من الصناعة أن تبلغ المركزية حدها الأقصى لو اختلطت جميع رؤوس الأموال المستثمرة فى هذا الفرع وكونت رأس مال واحداً . ومن الممكن فى مجتمع معلوم أن نصل إلى هذا الحد لو تركز جميع رأس المال الاجتماعى فى نفس الأيدى سواء كانت أيدى رأسمالى واحد أو مجتمع رأسمالى واحد .

وتكمل المركزية عمل التجميع إذ يجعل فى مكنة الرأسماليين الصناعيين أن يمدوا نطاق عملياتهم . والنتيجة الاقتصادية واحدة سواء كان بلوغ هذا الحد الأقصى عن طريق التجميع أو

المركزية ، او حدثت المركزية بطريقة الضم العنيفة (إذ تصبح بعض رؤوس الأموال من القوة حداً يجعلها تحطم اتحاد رؤوس الأموال الأخرى وتجتذب أجزاءها المتناثرة) أو بطريقة هينة كما يحدث عند إنشاء الشركات المساهمة . ففي كل مكان نجد أن اتساع نطاق المنشآت الصناعية يكون نقطة الابتداء في إجراء تنظيم أكثر شمولا واتساعاً لعمل تعاوني من جانب الكثير من أمثال هذه المنشآت الصناعية ، وفي ازدياد نمو قواها المادية — وبعبارة أخرى يكون نقطة الابتداء في حركة مطردة تعمل على تحويل عمليات الانتاج المنعزلة إلى عمليات إنتاج متحدة من الناحية الاجتماعية وتدار بالطرق الفنية .

واضح إذن أن التجميع أي الزيادة التدريجية في رأس المال عن طريق الانتاج المتجدد ، عملية بطيئة بالقياس الى المركزية التي لاتقتضي اكثر من تغيير في توزيع اجزاء رأس المال الاجتماعي . لو أن العالم اضطر أن ينتظر حتى تتجمع رؤوس أموال فردية قادرة على إنشاء الخطوط الحديدية لما كانت هذه الأخيرة ذات وجود اليوم ، ولكن المركزية فعلت هذا الشيء الضروري في لمح البصر وذلك عن طريق تكوين الشركات المساهمة . فبينما تزيد المركزية من آثار ونتائج التجميع وتعجل بها ، فإنها في الوقت ذاته تزيد من التغييرات التي تطرأ على التركيب الفني لرأس المال وتعجل بها وهو التغيير الذي بمقتضاه ينمو الجزء الثابت على حساب الجزء المتغير بحيث ينقص الطلب النسبي على العمل .

إن مجموعات رأس المال التي تتحد وتتماسك سراعاً عن طريق المركزية يتجدد إنتاجها وتزيد شأنها في ذلك شأن غيرها ولكن بطريقة أسرع وبذا تصبح عوامل جديدة وقوية في التجميع الاجتماعي . وعلى ذلك حين نتحدث عن التجميع الاجتماعي فإن كلامنا يتضمن (دون أن نصرح بذلك) نتائج المركزية وآثارها .

رأينا (القسم الأول من الفصل ٢٢) أن رؤوس الأموال الإضافية التي تتكون أثناء عملية التجميع العادي تصلح بصفة أساسية وسائل لاستغلال واستخدام المخترعات والكشوف الجديدة وبخاصة استغلال نواحي التقدم في الفن الصناعي . ولكن بمرور الوقت تحل اللحظة حتما التي فيها يولد رأس المال القديم من جديد وقد اكتسب طابعاً فنياً مكتملا بحيث أن كمية صغيرة نسبياً من العمل تدفع كمية كبيرة نسبياً من الآلات والمواد الخام إلى الحركة .

وينجم عن هذا بطبيعة الحال أن يكون الهبوط المطلق في الطلب على العمل كبيراً تبعاً للنسبة التي بها تجمعت رؤوس الأموال التي تعرضت لعملية التجديد هذه إلى مجموعات كبيرة بواسطة عملية المركزة ،

لهذا نجد من جهة أن رأس المال الإضافى الذى تكون أثناء التجميع يجتذب من العمال بنسبة حجمه عدداً يتناقص باطراد ، ومن جهة أخرى يزداد ميل رأس المال القديم الذى يعاد إنتاجه بتركيب جديد من فترة لأخرى إلى إبعاد العمال الذين اعتاد استخدامهم .

٣ — الانتاج المتزايد (التصاعدى) لجيش العمل الاحتياطى

رأينا أن تجميع رأس المال الذى بدا فى الأصل امتداداً له من حيث الكم ، يتم عن طريق تغيير فى تركيبه يتخذ شكل زيادة متصلة فى جزئه الثابت ونقصاً مستمراً فى جزئه المتغير . والطريقة الرأسمالية فى الانتاج ، ونمو قوة العمل الانتاجية المطابقة لها ، والتغيير الذى يعقب ذلك فى التكوين العضوى لرأس المال — هذه كلها لاتسير جنباً إلى جنب مع تقدم التجميع أو نمو الثروة الاجتماعية فحسب ، بل إن حركتها أشد سرعة ؛ ذلك أن التجميع البسيط أو التوسع المطلق فى رأس المال الكلى تصحبه مركزة عناصره الفردية ، كما أن التغيير فى التركيب الفنى لرأس المال الاضافى يكون مصحوباً بتغيير فى التركيب الفنى لرأس المال الأصلى . وعلى ذلك يترتب على اطراد سير التجميع تغيير فى النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير . فلو فرضنا أن هذه النسبة كانت فى الأصل ١ : ١ فقد أصبحت الآن ٢ : ١ ، ٣ : ١ ، ٤ : ١ ، ٥ : ١ ، ٧ : ١ الخ بمعنى أنه لو كان نصف قيمته الكلية قد تحول فى الأصل إلى قوة عمل والنصف الآخر إلى أدوات إنتاج لوجدنا الآن أن ١/٣ ، ١/٤ ، ١/٥ ، ١/٦ ، ١/٨ الخ يتحول إلى قوة عمل بينما من جهة أخرى يتحول ٢/٣ ، ٣/٤ ، ٤/٥ ، ٥/٦ ، ٧/٨ الخ يتحول إلى أدوات إنتاج . ولما كان الطلب على العمل يعينه مقدار رأس المال المتغير فإن هذا الطلب يهبط بصورة مطردة كلما زاد رأس المال الكلى ، بدلا أن يزداد كما فرضنا من قبل . وبنمو رأس المال الكلى يزداد كذلك الجزء المتغير منه أو العمل المندمج فيه ولكن بنسبة تتناقص على الدوام ، والتجميع والمركزة الآخذان فى الزيادة يؤديان إلى تغييرات جديدة فى تركيب رأس المال وإلى خفض أسرع فى جزئه المتغير بالقياس إلى الجزء الثابت .

هذا الهبوط النسبى السريع فى الجزء المتغير وهو هبوط يصحب الزيادة السريعة فى رأس المال الكلى ويسير بخطوات أسرع من هذه الزيادة — نقول إن هذا الهبوط يتخذ الشكل المعكوس فى الطرف الآخر أى شكل زيادة مطلقة فى الظاهر فى عدد العمال وهى زيادة أسرع دائماً من مثيلتها فى رأس المال المتغير أى أدوات الانتاج . ولكن الواقع أن التجميع الرأسمالى نفسه هو الذى يولد عدداً من العمال فائضاً عن الحاجة أى عدداً من العمال أكبر مما يكفى متوسط حاجة التوسع الذاتى لرأس المال — وبعبارة موجزة يؤدى إلى تكوين فريق فائض من السكان .

والحركة التى يترتب عليها تجميع رأس الاجتماعى تسبب أحياناً تغييرات فترية تؤثر فى رأس المال الاجتماعى هذا بوجه عام ، بينما فى بعض الأحيان تحدث تغييرات فى نفس الوقت فى مختلف فروع الانتاج . ففى بعض الميادين يطرأ تغيير على تركيب رأس المال دون أن يصحب ذلك زيادة فى حجمه المطلق وهو تغيير ناجم عن التركيز البسيط ، وفى ميادين أخرى يكون النمو المطلق فى رأس المال مصحوباً بنقص فى جزئه المتغير أى فى مقدار قوة العمل ، بينما فى ميادين أخرى يحدث أن رأس المال يستمر فى النمو لمدة معينة على أساسه الفنى القائم ويجتذب قوة عمل إضافية بنسبة الزيادة فيه ، وكذلك فى ميادين أخرى يتعرض رأس المال لتغيير عضوى فينقص جزؤه المتغير — ولكن الذى يحدث فى كافة ميادين الانتاج أن الزيادة فى العنصر المتغير من رأس المال وبالتالى فى عدد العمال الذين يستخدمون تكون مرتبطة على الدوام بتقلبات عنيفة وبالانتاج الزائد المؤقت لفائض السكان، وقد يتخذ هذا الشكل الظاهر أمام أعيننا من حيث طرد العمال المستخدمين أو الشكل الأقل ظهوراً وإن كان حقيقياً ألا وهو ازدياد صعوبة استيعاب العدد الاضافى من العمال بالطرق الاعتيادية [1] الى جانب درجة الزيادة فى حجم رأس المال الاجتماعى العامل . واتساع نطاق الانتاج والزيادة فى عدد العمال المشتغلين ، ونمو إنتاجية عملهم ، وازدياد تدفق كافة مصادر الثروة — نقول الى جانب هذا كله يتسع المجال الذى يعظم فيه اجتذاب رأس المال للعمال كما يشتد إبعاده أو

(١) حسب الاحصاء عن انجلترا وويلز كان عدد الذين يعملون فى الزراعة (بما فى ذلك الملاك والفلاحون والمشتغلون فى الحدائق والرعاة الخ) ٢,٠١١,٤٤٧ (١٨٥١) ، ١,٩٢٤,١١٠ (١٨٦١) بنقص قدره ٨٧,٣٣٧ وكانت النسب كالآتى فى نفس السنتين : ١٠٢,٧١٤ ، ٧٩,٢٤٢ (صناعة المنسوجات الصوفية) ١١١,٩٤٠ — ١٠١,٦٧٨ (نسج الحرير)، ١٢,٠٩٨ — ١٢,١٥٦ (البفتة) والزيادة صغيرة جدا فى الصناعة الأخيرة بسبب اتساعها الهائل ، وهذا يتضمن نقصا فى عدد العمال يتناسب مع هذا التوسع — ٢٠,٣٩٣ ، ٢٨,١٧٦ (عمل القبعات) ، ١٠,٦٧٧ ، ٥٦٦ (الجمة) ٤٩٤٩ — ٨٦٤٦ (الشمع) والنقص فى هذه الصناعة راجع إلى انتشار الإضاءة بالغاز ، ٢٠٣٨ — ١٤٧٨ (التمشيط) ، ٣٠,٥٥٢ — ٢١,٦٤٧ (النشر والزيادة الطفيفة هنا راجعة إلى الزيادة فى النشر بالآلة) ، ٢٦,٩٤٠ — ٢٦,١٣٠ (عمل المسامير والنقص راجع الى منافسة الآلات) ، ٣١,٣٦٠ — ٣٢,٠٤١ (العمال بالمناجم ومناجم النحاس) . ومن جهة أخرى نجد زيادة كبيرة فى غزل ونسج القطن (٣٧١,٧٧٧ ، ٤٥٦,٦٤٦ على التوالى) . وكان عدد العمال فى مناجم الفحم ١٨٣,٣٨٩ (١٨٥١) ، ٢٤٦,٦١٣ (١٨٦١) . « ويلاحظ بوجه عام أن الزيادة فى عدد العمال بلغت أقصاها منذ سنة ١٨٥١ فى فروع الصناعة التى لم تستخدم فيها الآلات بنجاح حتى الوقت الحاضر » (تعداد انجلترا وويلز ١٨٦١ ج ٣ لندن ١٨٦٣ ص ٣٦) .

طرده إياهم . لذلك تزداد سرعة التغيير فى التركيب العضوى لرأس المال وفى شكله الفنى ويزداد عدد ميادين الانتاج التى تتعرض لهذا التغيير وتدخل فى دائرته أحياناً فى نفس الوقت وأحياناً بالدور والتناوب ؛ والطبقة العاملة بينما تسبب تجمع رأس المال تخلق كذلك الوسائل التى تجعلها فائضة نسبياً عن الحد أى الوسائل التى تجعل منها فائض سكان نسبياً (١) وهذا قانون عن السكان خاص بطريقة الانتاج الرأسمالية ، والحقيقة أن كل طريقة إنتاج ظهرت فى التاريخ لها قانونها الصحيح الخاص بها عن السكان . ولكن إذا كان الفائض من الطبقة العاملة ثمرة ضرورية ولدها التجمع أو نمو الثروة على أساس رأسمالى ، فان زيادة السكان عن الحد هذه تصبح عاملا قوياً يساعد على تنمية عملية التجميع الرأسمالى بل انها حقيقة شرط ضرورى لوجود طريقة الانتاج الرأسمالية . فهى تكون جيشاً احتياطياً للصناعة

---

(١) إن قانون النقص التصاعدى فى الحجم النسبي لرأس المال المتغير وآثار هذا النقص على مركز الطبقة المكونة من العمال الأجراء قد استشفها بعض البارزين من الاقتصاديين الكلاسيكيين برغم انهم لم يفهموا الأمر تماما ، وأعظم خدمة فى هذا الصدد أداها جون بارتون برغم أنه كباقى الكتاب الذين ينتمون إلى هذه المدرسة خلط بين رأس المال الدائم ورأس المال الثابت ، وبين رأس المال المتغير والمتداول . واليك مايقول «يتوقف الطلب على العمل على زيادة رأس المال المتداول لا الثابت . فلو صح أن النسبة بين هذين النوعين من رأس المال هى نفسها فى كل الأوقات وفى جميع الظروف لترتب على هذا حقيقة أن يكون عدد العمال المستخدمين متناسبا مع ثروة الدولة . ولكن هذا الفرض غير محتمل . إذ تنمو الصناعات والفنون وتتقدم الحضارة تزداد نسبة رأس المال الثابت fixed الى المتداول فقد يكون مقدار رأس المال الثابت المستخدم فى انتاج قطعة من قماش الموسلين الإنجليزى أكبر مائة مرة أو على الأقل ألف مرة من ذلك المستخدم فى قطعة مماثلة من قماش الموسلين الهندى ، وقد تكون نسبة رأس المال المتداول أقل مائة مرة أو ألف مرة ... لن يكن للمدخرات السنوية كلها والتى تضاف الى رأس المال الثابت Fixed أى أثر فى زيادة الطلب على العمل » Observations on the Circumstances which influence the Condition of the Labouring Classes of Society, London, 1817, pp. 17—18 ويقول ريكاردو « والسبب الذى قد يزيد ايرادات البلد الصافية قد يؤدى فى نفس الوقت إلى زيادة عدد السكان عن الحاجة ، وبهذا يهبط بحالة العامل » (٤٦٩ ص) ويقول أيضا إنه بازدياد رأس المال « يكون الطلب (على العمل) متناسبا تناسبا عكسيا معه » (ص ٤٨٠ حاشية) ويقول ريتشارد جونس « قد يختلف مقدار رأس المال المخصص للابقاء على العمل بصرف النظر عن أى تغييرات فى المبلغ الكلى لرأس المال ... وقد يزداد حدوث التقلبات فى مبلغ العمالة وقد تزيد الآلام والمشاق كلما صار رأس المال نفسه أكثر وفرة » An Introductory Lecture on Political Economy (لندن ١٨٣٣ ص ١٣)—ويقول رمزى « يعظم الطلب (على العمال)... ولكن ليس بنسبة تجميع رأس المال العام ... إن كل زيادة فى رأس المال القومى المعد للانتاج المتجدد يصبح كلما زاد تقدم المجتمع أقل أثراً بالنسبة إلى حالة العامل » (ص ٩٠—٩١) .

عملكه رأس المال بصفة مطلقة كما لو أن الرأسماليين ربوا أفراد هذا الجيش على حسابهم ، وهكذا نجد أن حاجة رأس المال الى التوسع الذاتى تخلق مورداً من المادة البشرية الصالحة للاستغلال وهى تفعل ذلك مستقلةعن حدود الزيادة الفعلية فى السكان . وإذ يسير التجميع فى طريقه والى جانبه نمو انتاجية العمل نجد أن قوة رأس المال على التوسع الفجائى تعظم لا بسبب مرونة رأس المال القائم بعمله ولا بسبب اتساع ثروة المجتمع المطلقة ولا بسبب أن الائتمان بجد الدافع الذى يحمله على أن يضع مقداراً كبيرا جدا منهذهالثروة تحت تصرف الانتاج على هيئة رأس مال إضافى — إنها لا تعظم بسبب هذا كله فحسب بل وكذلك لأن الأحوال الفنية لعملية الانتاج نفسها (الآلات ، وسائلالنقل الخ) تعمل على سرعة تحويل المنتج الفائض الى أدوات انتاج اضافية تحويلا ملاءماً . والثروة الاجتماعية التى زادت كثيرا جدا بسبب تقدم التجميع وصارت قابلة للتحول الى رأس مال اضافى تبحث بشدة عنوجوه لاستثمارها إما فى فروع الانتاج القديمة التى اتسعت السوق أمام منتجاتها أو فى فروع حديثة التكوين (كالسكك الحديدية الخ) نشأت الحاجة اليها عن نمو الفروع القديمة . فى أمثال هذه الحالات جميعها من الضرورى أن يكون فى الامكان توفير أعداد عظيمة من العمال يمكن استخدامهم فى النواحى والنقط الحاسمة دون أن يتعطل الانتاج فى ميادين أخرى . هذه الأعداد الوفيرة التى يتطلبها ذلك الأمر نجدها فى حالة ازدحام السكان .

إن سير الصناعة الحديثة بما يشمله من دورات تحدث كل عشر سنوات ومن فترات إنتاج تمتاز بالنشاط والركود والأزمة ، يتوقف على التقلبات التى يتعرض لها جيش الصناعة الاحتياطى من حيث شدة الطلب عليه أحياناً والعجز عن استيعاب أفراده أحياناً أخرى . وهذه التقلبات فى الدورة الصناعية تعمل بدورها على تضخيم فائض الطبقة العاملة وتصبح من أقوى العوامل على تكاثر هذا الفائض وتوالده .

هذا هو مجرى الحوادث الذى تتميز به الصناعة الحديثة ، ولكن شيئا من هذا القبيل لم يكن معروفا فى العهود السابقة ولم يكن فى الامكان أن يحدث فى بداية عهد الانتاج الرأسمالى حيث كان التغيير فى تركيب رأس المال بطيئاً جداً ، وعلى ذلك نقول — كقاعدة عامة — إن الطلب على العمل كان نموه متفقاً ومتماثلا مع التجميع . لقد كان تقدم التجمع بطيئاً بالقياس الى ما يجرى الآن فى الأزمنة الحديثة ، إذ كان يحد من هذا التقدم إذ ذاك القيود الطبيعية على السكان العاملين الصالحين للاستغلال ، وهى قيود لم يكن فى الإمكان القضاء عليها إلا بوسائل قهرية سنذكرها فيما بعد . إن التوسع الفجائى المتغير فى نطاق الانتاج مقدمة

لتقلص فجائى مماثل وهذا الأخير بدوره يزيد من الأول ويبعث على وجوده ، ولكن التوسع مستحيل ما لم تتوافر مادة بشرية صالحة ، أى ما لم تكن هناك زيادة فى عدد العمال الذين يمكن استخدامهم بغض النظر عن الزيادة المطلقة فى السكان .وهذا المورد من المادة البشرية يتوقف على الحقيقة البسيطة الآتية وهى أن بعض العمال « تحررهم » باستمرار وسائل تهبط بعدد العمال المستخدمين بالنسبة الى الزيادة فى مقدار الانتاج ، وهكذا تتميز حركة الصناعة الحديثة باستمرار تحول جزء من العمال الى عاطلين أو عمال يشتغلون نصف الوقت . ومما يشهد بقصور رجال الاقتصاد السياسى عن أن يستشفوا ما تحت الظواهر أنهم ينظرون الى توسع الائتمان وتقلصه على أنهما السبب فى التقلبات التى تتعرض لها الدورة الصناعية بينما حركات الائتمان لا تزيد فى الحقيقة عن كونها أعراضاً تدل على مظاهر الدورة الصناعية. وكما أن الاجرام السماوية إذا بدأت تتحرك فى طريق معين تواصل تلك الحركة الى ما لا نهاية ، فكذلك الانتاج الاجتماعى يواصل سيره بمجرد أن يبدأ هذه الحركة من التوسع والتقلص اللذين يحدثان بالتناوب . فما كان نتيجة يصبح سبباً ، وتتخذ تقلبات العملية كلها شكل حركة تحدث من فترة لأخرى . وإذا ما استقرت هذه الصفة الدورية فان رجال الاقتصاد السياسى أنفسهم يعترفون أن انتاج فائض السكان أصبح من الشروط التى لا غنى عنها للصناعة الحديثة .

يقول H. Merivale (وكان أستاذاً فى وقت ما للاقتصاد السياسى بأكسفورد ثم اشتغل بعد ذلك فى وزارة المستعمرات) : « لنفرض أنه فى حالة بعض هذه الأزمات عمل الشعب على أن يتخلص عن طريق الهجرة من بعض مئات الألوف من العمال الزائدين عن الحاجة ، فماذا تكون العواقب ؟ عند ما يعود الطلب على العمل يتضح وجود نقص فى عدد العمال ، ومهما كانت سرعة التكاثر فلا بد من انقضاء جيل لتعويض خسارة العمال البالغين . وإنا لنعلم أن أرباح رجال الصناعة عندنا تتوقف فى الأغلب على مقدرتهم على الاستفادة من فترات الرخاء التى يشتد فيها الطلب وفى هذا تعويض لهم عن الفترات التى كان الطلب فيها بطيئاً . والشىء الذى يتيح لهم هذه المقدرة سيطرتهم على الآلات والعمل اليدوى ، فيجب أن تكون لديهم الأيدى العاملة وأن يكونوا قادرين على زياد نشاط عملياتهم والتقليل من ذلك تبعاً لحالة السوق وإلا عجزوا عن الاحتفاظ بتفوقهم فى مضمار المنافسة التى تقوم عليها ثروة البلد »[١]. وحتى مالتس برغم ضيق تفكيره الذى يحمله على أن يعزو الافراط فى زيادة السكان إلى زيادة مطلقة فى العمال ،

(١) Lectures on Colonisation and Colonies, London, 1841, vol. I, p. 146.

فإنه يدرك أن ازدياد السكان إلى حد فائق أمر ضروري للصناعة الحديثة ، وفي هذا يقول إن اتباع قواعد الحذر والفطنة فيما يختص بالزواج والمغالاة في هذا الأمر من جانب الطبقة العاملة في بلد اعتماده الرئيسي على المصنوعات والتجارة ضرر على هذا البلد . . . ولا يمكن أن نأتي إلى السوق بفائض من العمال نتيجة طلب مخصوص إلا بعد انقضاء ١٦ أو ١٨ سنة وذلك بحكم طبيعة تكاثر السكان ، وقد يحدث تحويل الايراد الى رأس مال عن طريق التوفير بأسرع من ذلك فالبلد أكثر تعرضاً لزيادة في كمية الأموال اللازمة للابقاء على العمل أسرع منها في عدد السكان »[1] . وبعد أن يعترف الاقتصاديون بأن استمرار إنتاج فائض نسبي من الطبقة العاملة أمر ضروري للتجميع الرأسمالي تراهم يخطون خطوة أخرى ويقولون لهؤلاء « الأشخاص الزائدين عن الحاجة » الذين ألقى بهم إلى عرض الطريق بفضل رأس المال الإضافي الذي أنتجته أيديهم « نحن رجال الصناعة نعمل من أجلكم كل ما نقدر عليه حينما نزيد من رأس المال الذين تتوقف عليه وسائل عيشكم ، وعليكم أداء الباقي وذلك بأن تجعلوا عددكم ملاءما لوسائل العيش هذه »[2] ولكن كمية قوة العمل التي تهيئها الزيادة الطبيعية في عدد السكان لا تكفي مطالب الانتاج الرأسمالي لأن هذا الأخير لا تكون له حرية العمل إلا إذا كان تحت تصرفه جيش صناعي احتياطي بدون الاعتماد على هذه القيود الطبيعية .

لقد فرضنا حتى الآن أن الازدياد أو النقص في رأس المال المتغير يطابق الزيادة أو النقص في عدد العمال المستخدمين تماماً . ولكن ، حتى إذا ظل عدد العمال الذين تحت تصرف رأس المال ثابتاً ، وحتى إذا تناقص العدد ، فإن رأس المال المتغير يزيد إذا كان العامل الفردي يبذل مقداراً أكبر من العمل ؛ وبذلك يرتفع أجره وإن ظل ثمن العمل دون أن يطرأ عليه تغيير أو هبط ولكنه يهبط أبطأ مما يزيد العمل . وإذن نرى أن الزيادة في رأس المال المتغير دليل على زيادة في العمل لا في عدد العمال الذين يستخدمون . ومن صالح كل رأسمالي أن يستخلص مقداراً محدوداً من العمل من عدد صغير من العمال بشرط أن تظل التكاليف كما هي تقريباً ، وفي هذه الحالة الأخيرة يزداد مقدار ما ينفق من رأس المال الثابت بالنسبة

---

(١) « مبادىء الاقتصاد السياسي » ص ٢٥٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ — وفي هذا المؤلف يكشف مالثس أخيراً بمساعدة سيسموندي الثالوث الجميل الذي يتكون من الإنتاج الرأسمالي : الافراط في الانتاج ، الافراط في عدد السكان ، والافراط في الاستهلاك (Friedrich Engels, Umrisse Zu einer Kritik der Nationalokonomie, " Deutsch-Franzosische Jahrbucher", pp. 107 et seq.)

(٢) Herriet Martineau : The Manchester Strike, 1842, p. 101.

إلى كمية العمل ، أما فى الحالة الأولى فالزيادة أصغر بكثير . وكلما اتسع نطاق الانتاج عظم تأثير هذا الدافع وزادت قوته تبعاً لتجميع رأس المال .

رأينا أن نمو طريقة الإنتاج الرأسمالية وإنتاجية العمل (وهى سبب التجميع ونتيجته فى نفس الوقت) يمكّن الرأسمالى مع استخدام نفس القدر من رأس المال المتغير من أن يحرك مقداراً أكبر من العمل وذلك عن طريق استغلال كل قوة عمل فردية (إما بإطالة مدة العمل أو زيادة حدته) ؛ ورأينا كذلك أنه يستطيع بنفس القيمة الرأسمالية أن يشترى مقداراً أكبر من قوة العمل لأنه يستبدل باطراد العمال الحاذقين بغير الحاذقين ، والرجال بالنساء ، والبالغين بالأحداث والأطفال .

وعلى ذلك نجد تقدم التجميع يترتب عليه أن مقداراً أكبر من رأس المتغير يدفع إلى الحركة عملا أكثر دون استخدام عدد أكبر من العمال ، كما أن رأس المال المتغير من نفس الحجم يدفع إلى الحركة عملا أكثر بنفس الكمية من قوة العمل ، وأخيراً يدفع إلى الحركة عدداً أكبر من قوى العمل الفردية ذات الدرجة المنحطة عن طريق التخلص عن قوى العمل الفردية العالية الدرجة .

لهذا يسير إنتاج فائض السكان النسبى بخطوات أسرع من تقدم التجميع (برغم أن الأخير تعجل به الثورة الفنية فى عملية الإنتاج) وأسرع من الهبوط النسبى فى الجزء المتغير من رأس المال بالقياس إلى الجزء الثابت . وإذا كانت أدوات الإنتاج حين تزداد من حيث مداها وكفايتها وسيلة إلى حد أقل لاستخدام العمال فإن هذا الأمر تعدله الحقيقة الآتية وهى أنه بازدياد إنتاجية العمل يزداد ما يحصل عليه رأس المال من عمل أكثر كفاية وأثراً بدون أن تكون هناك زيادة بنفس النسبة فى الطلب على العمال الفرديين .

إن إرهاق الفريق الذى يشتغل من الطبقة العاملة يعمل على تضخيم صفوف الاحتياطى ؛ وبالعكس نرى أن ازدياد الضغط عن طريق المنافسة من جانب الاحتياطى يدفع الذين يستخدمون فعلا على زيادة جهدهم ويزيد من خضوعهم لدكتاتورية رأس المال ، فكأن الحكم على فريق من الطبقة العاملة بالخمول الاجبارى عن طريق الإرهاق الواقع على الفريق الآخر ، والعكس ، يصبحان وسيلة لإثراء الرأسمالى الفردى[1] ويعجلان فى نفس الوقت

(١) وفعلا أثناء المجاعة القطنية سنة ١٨٦٣ أصدر غزالو القطن فى بلاكبيرن كتيبا حملوا فيه بشدة على الإرهاق فى العمل (والذى لم يؤثر إلا فى العمال الذكور البالغين نظرا لمفعول قانون المصانع) . لقد طلب من العمال البالغين فى هذا المصنع أن يشتغلوا مابين ١٢ ، ١٣ ساعة فى اليوم بينما يضطر =

بتضخيم عدد جيش الصناعة الاحتياطي على نطاق يطابق عملية التجميع الاجتماعي ، ويدلنا المثال الذي تضرب به لنا انجلترا عن مبلغ أهمية هذا العامل في تكوين فائض السكان النسبي . إن الوسائل الفنية « لتوفير » العمل ذات أثر فعال بالغ في هذا البلد . وبرغم هذا لو حددنا مقدار العمل بدرجة معقولة وجعلناه درجات وفق السن والجنس لمختلف طوائف الطبقة العاملة فإن الفريق العامل الآن من السكان يصبح غير كاف بتاتاً لمواصلة الإنتاج الأهلي على نطاقه الحالي ، ولا بد أن تصبح الأغلبية الكبيرة من العمال الذين يعدون اليوم «غير منتجين» عمالا « منتجين » .

وإذا نظرنا إلى حركات الأجور بوجه عام لرأينا كيف ينظمها توسع وتقلص جيش الصناعة الاحتياطي وهما يتبعان التغييرات التي تنتاب الدورة الصناعية من وقت لآخر ، وعلى ذلك لا تعينها التغييرات التي تحدث في عدد العمال المطلق وإنما تعينها النسب المتفاوتة التي تنقسم بها الطبقة العاملة إلى جيش عامل وجيش احتياطي ، والزيادة والنقص في المدى النسبي لازدحام السكان ، ودرجة امتصاص الصناعة أو طردها للعمال الفائضين عن الحاجة . وفيما يختص بالصناعة الحديثة بما يصحبها من دورة تتم كل عشر سنوات ومظاهر تتكرر من فترة لأخرى ، كم يكون القانون بديعاً لو أن عرض العمل والطلب عليه لا ينظمهما توسع وتقلص رأس المال وحاجاته المتباينة للتوسع الذاتي بل بالعكس لو أصبحت حركة رأس المال متوقفة على التغيير المطلق في عدد السكان . ولكن هذا ما يؤمن به الاقتصاديون فهم يعتقدون أن

= إلى التعطل كثيرون ممن يرحبون بالعمل جانبا من الوقت لكي يعولوا أسراتهم وينقذوا إخوانهم المرهقين من موت مبكر . اننا نتساءل اذا كانت عادة العمل زيادة عن المقرر قد تخلق شعوراً طيبا بين السادة والخدم . ان الشعور بالظلم يسود نفوس هؤلاء أسوة بالمتعطلين كذلك . في هذه الجهة مقدار كاف من العمل الجزئي اذا حسن توزيعه . اننا لا نطلب من أرباب العمل الا أن يتبعوا نظام العمل ساعات قليلة وبخاصة حتى تتحسن الأحوال ، وذلك خير من قيام عدد من الأفراد بالعمل أكثر من الوقت المقرر بينما يضطر الآخرون بسبب عدم توافر العمل الى أن يعيشوا على الإحسان » (تقارير مفتشي المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٣ ص ٨)— وبالغريزة البورجوازية التي لا تخطىء والتي تميز الرجل تجد مؤلف كتاب Essay on Trade and Commerce يدرك الأثر على العمال المتعطلين من فائض العمال النسبي « وثمث سبب آخر للخمول في هذه المملكة وهو عدم وجود عدد كاف من الأيدي العاملة . وحينما تجد أن الطلب غير العادي على (العمال) يصبح قليلا يشعر العمال بحالتهم ويجعلون أرباب العمل يشعرون بها كذلك — انه أمر يدعو الى الدهشة ؛ ولكن ميول هؤلاء الناس شريرة بحيث أنه في مثل هذه الحالات يتحد عدد من العمال لمضايقة مخدومهم وذلك بتبديد يوم بأكمله » (شرحه ص ٢٧ — ٢٨) — والواقع أن هؤلاء القوم كانوا يطالبون بأجر أعلى !

الأجور ترتفع نتيجة لتجميع رأس المال والزيادة فى الأجور تؤدى إلى زيادة أسرع فى عدد الفريق العامل من السكان وتستمر الزيادة حتى يتخم سوق العمل ومعنى هذا أن رأس المال لم يعد كافيـــاً بالحد الذى يتناسب مع مورد العمل ، وحينئذ تهبط الأجور . وبسبب هذا الهبوط تتناقص صفوف العمال تدريجاً بحيث نجد مرة أخرى أن رأس المال أصبح زائداً بالنسبة إلى العمال أو نجد كما يقول البعض أن الهبوط فى الأجور وما يماثله من الزيادة فى استغلال العمال يعملان على تنشيط التجميع بينما نرى فى الوقت نفسه أن انخفاض الأجور يحد من ازدياد عدد الطبقة العاملة . هكذا يتكرر الموقف الذى فيه يكون العرض من العمل غير مساو للطلب عليه الأمر الذى يترتب عليه ارتفاع الأجور وهكذا . يالها من حركة بديعة تلاءم الإنتاج الرأسمالى النامى ! .

فيما بين ١٨٤٩ ، ١٨٥٩ حين كان ثمن القمح فى هبوط حدث ارتفاع إسمى فى الأجور (تافه حقيقة) فى المناطق الزراعية بانجلترا (من ٧ إلى ٨ شلنات فى ولتشير ، ومن ٧ إلى ٨ أو ٩ فى دورستشير) ؛ وكان هذا راجعاً إلى تدفق فائض السكان الزراعى بشكل غير مألوف بسبب مطالب الحرب وإنشاء السكك الحديدية وبناء مصانع جديدة وفتح مناجم جديدة الخ . فكلما زاد هبوط الأجور كانت النسبة المئوية لأى ارتفاع فيها عالية مهما كان الارتفاع تافهاً . فمثلا لو زاد الأجر الأسبوعى من ٢٠ إلى ٢٢ شلناً كانت الزيادة ١٠ ٪ ، أما إذا زاد من ٧ إلى ٩ شلنات كانت الزيادة $٢٨\frac{٤}{٧}$ ٪ . وعلى كل شكا المزارعون شكوى مرة وتحدثت صحيفة الإيكونومست عن ارتفاع عام محسوس وهى تشير إلى هذه الأجور التى لا تحول دون الموت جوعاً (٢١ يناير ١٨٦٦) . ماذا فعل المزارعون إذن ؟ هل انتظروا إلى أن زاد عدد العمال الزراعيين — نتيجة هذا الارتفاع البديع — ووصل الحد الذى لا بد عنده من هبوط الأجور من جديد ؟ الذى حدث أن المزارعين استخدموا آلات أكثر عن ذى قبل وأصبح العمال « فائضين عن الحاجة » . والآن أصبح « مقدار أكبر من رأس المال » مستثمراً فى الزراعة وبشكل أكثر إنتاجية ، وترتب على هذا هبوط الطلب على العمل من الناحيتين النسبية والمطلقة .

هذه الخرافة الإقتصادية السالفة الذكر تخلط بين القوانين التى تنظم الحركة العامة للأجور — أو العلاقة بين الطبقة العاملة أى قوة العمل الكلية من جهة ورأس المال الاجتماعى الكلى من جهة أخرى — وبين القوانين التى بمقتضاها يجرى توزيع الفريق العامل من السكان بين ميادين الإنتاج المختلفة . فاذا تجمعت ظروف مثلا عملت على زيادة التجميع فى فرع معين من

الانتاج بحيث تصبح الأرباح أعلى من المتوسط ، تدفق رأس مال إضافى على هذا الفرع وتكون النتيجة الطبيعية ازدياد الطلب على العمل وارتفاع الأجور .

هذا الارتفاع يجذب عمالا أكثر وأخيراً يتخم هذا الفرع بقوة العمل فتهبط الأجور إلى المتوسط السابق بل وربما أدنى منه لو استمر تدفق العمال زيادة عن الضرورى ، وهنا يقف هذا التدفق بل ويخرج بعض العمال من ميدان الإنتاج هذا . بذلك يظن الاقتصادى أنه يفهم السبب الذى من أجله تحدث زيادة مطلقة فى عدد العمال حين ترتفع الأجور ويحدث نقص مطلق فى عددهم حين تهبط ، والحقيقة أنه لا يرى فى هذا التقلبات المحلية التى يتعرض لها فرع من الإنتاج إلا مظاهر توزيع العمال بين مختلف ميادين الاستثمار الرأسمالى تبعاً لحاجيات رأس المال المتباينة .

خلال فترات الركود والرخاء المتوسط يضغط جيش الصناعة الاحتياطى على الجيش العامل ، وفى اثناء فترات الإفراط فى الانتاج يحد الجيش الأول من دعاوى الثانى . وهكذا نجد أن الإفراط النسبى فى الانتاج الأساس الذى يبدو عليه مفعول قانون العرض والطلب ، وفائض السكان النسبى يقيد من حرية فعل هذا القانون داخل الحدود الملاءمة للاستغلال الرأسمالى والسيطرة الرأسمالية .

يذكر القارىء أنه إذا ترتب على استخدام الآلات الجديدة أو زيادة استخدام القديمة أن تحول جزء من رأس المال المتغير إلى ثابت فإن بعض الاقتصاديين يفسرون هذه العملية (التى تعمل فعلا على « ثبات » رأس المال وبالتالى «تحرير العمال») بعكس ماتنطوى عليه ويصرحون بأنها « تحرر » رأس المال أى تجعله حراً للعمال . وهنا نلمس وقاحة هؤلاء القوم . إن الذى يطلق سراحه إنما هم العمال الذين تحل محلهم الآلات وكذلك الذين قد يشغلون مكانهم والفريق الذى قد تمتصه الصناعة فى الأحوال العادية إذا مانشطت التجارة . كل هؤلاء جميعاً « يطلق سراحهم » ليكونوا تحت تصرف كل جزء جديد من رأس المال يبغى الاستثمار . وسواء يجتذبهم أو يجتذب الآخرين فإن التأثير على الطلب العام على رأس المال هذا كاف فقط لاستخدام عدد من العمال مساو تماما لذلك الذى طردته الآلات . فاذا استخدم رأس المال هذا عدداً أقل زاد عدد العمال الفائضين عن الحاجة ، وإذا استخدم عدداً أكبر زاد مستوى الطلب العام على العمل بنسبة زيادة عدد الذين يستخدمون على عدد الذين «أطلق سراحهم» . وهكذا يبدو أثر رأس المال الإضافى الذى يسعى إلى الاستثمار حتى يتم امتصاص العمال الذين أخرجتهم الآلات من أعمالهم . وبعبارة أخرى يحرص جهاز الانتاج الرأسمالى على أن يرى

الزيادة المطلقة فى رأس المال لاتصحبها زيادة مماثلة فى الطلب العام . ويجرأ هؤلاء الاقتصاديون على القول بأن فى هذا تعويضاً عن الفقر والألم واحتمال الدمار مما يصيب العمال الذين طردوا من عملهم ، وتعويضا خلال فترة الانتقال التى ترغمهم على الإنتقال إلى صفوف جيش الصناعة الاحتياطى ! ليس الطلب على العمل كنمو رأس المال ، وليس عرض العمل كنمو الطبقة العاملة . إننا لانعنى هنا بقوتين مستقلتين كل منهما تؤثر فى الأخرى . إن رأس المال يعمل فى كلا الجانبين ، فإذا كان تجميعه يزيد من جهة الطلب على العمل فانه يزيد من أخرى العرض من العمل « باطلاق سراح العمال ، بينما تجد من جهة أخرى أن ضغط العاطلين على العاملين يرغم الأخيرين على بذل عمل أكبر وبذا يجعلون إلى حد ما عرض العمل مستقلا عن عرض العمال . وعلى هذا الأساس يزيد فعل قانون العرض والطلب فى حالة العمل من كمال استبداد رأس المال . وبمجرد أن يدرك العمال أنه كلما زاد مايؤدون من عمل وما ينتجون للغير وزادت إنتاجية عملهم عرضتهم الوظيفة التى يقومون بها كأدوات لتحقيق توسع رأس المال الذاتى إلى أخطار جمة ، وبمجرد أن يكشفوا أن حدة المنافسة فيما بينهم تتوقف تماماً على الضغط من فائض السكان النسبى ، وبمجرد أن يحاولوا بواسطة إنشاء اتحادات العمال تنظيم التعاون المقصود بين العاملين والعاطلين حتى يتسنى لهم تجنب أو إضعاف النتائج التى تصيب طبقتهم بفعل هذا القانون الطبيعى عن الإنتاج الرأسمالى — نقول بمجرد أن يحدث هذا يثور رأس المال وأنصاره من الإقتصاديين ضد هذا الاعتداء على قانون العرض والطلب « الخالد » أو « المقدس » بعبارة أخرى ، لأن هذا التماسك بين العاملين يؤدى إلى اضطراب ينتاب فعل هذا القانون . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى حينما تعوق الظروف (كما فى المستعمرات مثلا) نشوء جيش احتياطى للصناعة وبذا تنقذ الطبقة العاملة من حالة التبعية التامة للطبقة الرأسمالية يثور رأس المال وتابعه الاقتصاد السياسى ضد قانون العرض والطلب « المقدس » ويعملان على ايقاف مفعوله بالقوة والإرغام .

٤ — الأشكال المختلفة لفائض السكان النسبى

القانون العام للتجميع الرأسمالى

نجد أشكالا ثلاثة يبدو بها فائض السكان النسبى بصفة مستمرة ، وهى السائر Floating والكامن Latent والراكد Stagnant . ومن أمثلة الشكل الأول مانلقاه فى مراكز الصناعة الحديثة (فى المصانع والورش والمناجم الخ) يطرد العمال أحياناً ثم يستخدمون فى أوقات

أخرى وذلك بأعداد منهم بحيث نرى بوجه عام أن عدد الذين يستخدمون يزيد وإن لم يكن بمثل اتساع نطاق الإنتاج . وفى المصانع بمعناها الصحيح وفى كافة الورش الكبيرة حيث تلعب الآلات دوراً بارزا أو حيث يسود النظام الحديث لتقسيم العمل ، يجرى استخدام الصبيان حتى يدركوا سن الرجولة فيطرد معظمهم ويصبحون من عناصر فائض السكان السائر ويزداد عددهم تبعاً لنمو الصناعة . ويهاجر بعضهم إلى حيث انتقل رأس المال . ومن نتائج هذا أن يزداد عدد الإناث بأسرع من الذكور كما نرى فى انجلترا . من التناقض الكامن فى حركة رأس المال أن الزيادة الطبيعية فى الجماهير العاملة لاتكفى لإشباع مطالب تجميع رأس المال ومع ذلك فهى تزيد دائماً عن هذه المطالب ، فرأس المال يحتاج زيادة عدد العمال الصغار السن من الذكور ونقص البالغين الذكور . وثمت تناقض آخر أبشع من هذا ونقصد به الشكوى من قلة الأيدى العاملة فى نفس الوقت الذى تجد فيه آلاف العاطلين لأن تقسيم العمل قيدهم إلى فرع مخصوص من الصناعة[١] .

وعلاوة على ذلك يستهلك رأس المال قوة العمل بسرعة بحيث يكون الرجل المتوسط العمر عرضة لأن يبلى فيهوى إلى صفوف الفائضين عن الحاجة أو يضطر إلى احتراف عمل منحط الدرجة بالقياس إلى ما كان فيه من قبل . ومتوسط عمل العمال فى الصناعة الكبيرة قصير وقد ذكر الدكتور Lee لى أن متوسط سن الوفاة بمنشستر ٣٨ سنة (الطبقة العليا من الطبقة الوسطى) ، ١٧ سنة (الطبقة العاملة ، والأرقام بليفربول هى ٣٥ ، ١٥ على التوالى أى أن متوسط العمر بين الطبقات الغنية ضعف ماهو عليه فى صفوف الأقل حظاً[٢] . فى ظل هذه الظروف لا بد أن تتخذ الزيادة فى هذا الفريق من البروليتاريا شكلا يعمل على زيادة عددهم برغم أن أفراد هذا الطريق يستهلكون بسرعة . ومعنى هذا أن تتعاقب الأجيال من العمال بسرعة ، وهذا يتم عن طريق الزواج المبكر وباستغلال عمل أطفال الطبقة العاملة .

بمجرد أن يسيطر الإنتاج الرأسمالى على الزراعة يقل الطلب بصورة مطلقة على العمال

(١) خلال الشهور الست الأخيرة من سنة ١٨٦٦ تعطل فى لندن ما بين ثمانين وتسعين ألفا من العمال ومع ذلك تقرأ فى التقارير عن نصف السنة هذا « لايبدو صحيحا بصفة مطلقة ما يقال من أن الطلب سيولد دائما العرض فى نفس اللحظة التى تنشأ فيها الحاجة إليه . إنه لم يفعل ذلك مع العمل لأن آلافا كثيرة كانت عاطلة فى العام الماضى بسبب نقص الأيدى العاملة » (تقارير مفتشى المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٨١) .

(٣) خطاب الافتتاح الذى ألقاه بالمؤتمر الصحى ببرمنجهام (١٥ يناير ١٨٧٥) جوزيف تشمبرلن عمدة تلك البلدة والذى صار بعد ذلك (١٨٨٣) رئيس لجنة التجارة .

الزراعيين وهذا النقص يتناسب مع تجميع رأس المال العامل فى الزراعة والنتيجة المترتبة على هذا هجرة العمال الزراعيين للحاق بالبروليتاريا فى المدن أى البروليتاريا الصناعية (أى غير الزراعية)[١] . هذا المورد لفائض السكان النسبى ينساب باستمرار ، ولكن هذا الإنسياب المستمر إلى المدن يفترض وجود فائض كامن على الدوام بالجهات الزراعية . لهذا يجد العامل الزراعى أجره منحطاً فلا يزيد عن الحد الأدنى .

أما الفئة الثالثة (الفائض الراكد) فجزء من جيش العمل العامل ولكنها تتكون من الأفراد الذين لا يشتغلون بانتظام ، ولهذا فهم مادة صالحة للاستغلال الرأسمالى وتتميز حياتهم بساعات عمل طويلة للغاية وأجور فى منتهى الانحطاط . هذه الطبقة تمتلىء دائماً من العمال الفائضين فى ميادين الصناعة الكبيرة والزراعة وكذلك فى فروع الصناعة الآخذة فى الانحطاط كالصناعة الحرفية حين تسحقها الصناعة اليدوية أو كالأخيرة حين تحل محلها الصناعة الآلية . ويزداد أفراد هذه تبعاً لنمو فائض السكان النسبى المترتب على ازدياد التجميع ونشاطه ، وهم يعملون دائماً على تضخيم عدد أفراد الطبقة العاملة لأنهم يتكاثرون بسرعة ويلاحظ أن نسبة المواليد والوفيات عكس ارتفاع الأجور ، وكذلك نجد هذا التناسب العكسى فيما بين حجم أسراتهم المطلق والأجور . قد يبدو هذا القانون الخاص بالمجتمع الرأسمالى سخيفاً فى نظر المتوحشين أو حتى أهل المستعمرات المتمدينين ، وإنه ليذكرنا بتكاثر الأجناس الحيوانية التى يعيش الغير على افتراس أفرادها[٢] .

---

(١) حسب إحصاء سنة ١٨٦١ كان فى ٧٨١ بلدة بانجلترا وويلز « ١٠,٩٦٠,٩٩٨ من السكان بينما بلغ عدد سكان القرى والأبرشيات الريفية ٩,١٠٥,٢٢٦ . وكان عدد البلاد فى إحصاء سنة ١٨٥٠ عبارة عن ٥٨٠ سكانها مثل عدد سكان الجهات الريفية . ولكن بينما زاد عدد سكان القرى والريف فى السنوات العشر التالية بمقدار نصف المليون زاد عدد سكان البلاد إلى ٥٨٠ بمقدار مليون ونصف (١,٥٥٤,٠٦٧) وبلغت الزيادة فى الأبرشيات القروية ٦,٥ ٪ المدن ١٧,٣ ٪ . وترجع الزيادة إلى الهجرة من الريف إلى المدن . وكان ثلاثة أرباع الزيادة الكلية فى المدن » — الاحصاء الخ الاختلاف فى المعدلات ج ٣ ص ١١ ، ١٢ .

(٢) « يبدو الفقر ملاءما للتوالد » (آدم سميث) وهذه حكمة إلهية على حسب رأى جليانى . وهكذا قدر للذين يؤدون أعمالا ذات منفعة أولية أن يتوالدوا بكثرة » (ص ٧٨) « والشقاء الذى يصل إلى حد المجاعة والوباء يميل إلى زيادة عدد السكان بدلا من أن يوقف زيادته » (س لينج National Distress ١٨٤٤ ص ٦٩) . وبعد أن أوضح لينج هذا الأمر بالإحصائيات قال « لو كان الناس جميعا فى رغد وراحة لأقفرت الأرض من أهلها سريعا » .

وأخيراً نصل إلى أحط دركات فائض السكان النسبي ، وإذا استثنينا المتشردين والمجرمين والعاهرات ، لوجدنا هذه الطائفة تشمل ثلاث فئات (١) القادرون ، وتكفينا نظرة سطحية إلى إحصائيات إعانات الفقر فى انجلترا فنرى أن هؤلاء يزدادون خلال كل أزمة ويتناقص عددهم حينما تنشط التجارة من جديد (٢) الأيتام وأبناء السبيل وهؤلاء من جنود جيش الصناعة الاحتياطى ويضمون إلى الجيش العامل فى أوقات الرخاء العظيم كما حدث سنة ١٨٦٠ (٣) المنهارون الذين لا يصلحون للعمل ومن هؤلاء العاجزون عن العمل عجزاً ولده تقسيم العمل ، والأفراد الذين يتخطون السن العادى للعامل ، وأخيراً ضحايا الصناعة الحديثة (ويزداد عددهم تبعاً لانتشار الآلات الخطرة واتساع نطاق صناعة التعدين والصناعات الكيماوية الخ) . إن هؤلاء الفقراء نتيجة لا بد منها لفائض السكان النسبي ، وحتمية وجودهم تتوقف على حتمية وجود فائض السكان النسبي ، وكلاهما شروط لا غنى عنها للإنتاج الرأسمالى ونمو الثروة . إن الفقر أحد المصروفات العرضية التى يتعين على الإنتاج الرأسمالى أن يتحملها ، ولكن رأس المال يعرف كيف يزيح هذا العبء ويضعه على أكتاف الطبقة العاملة والفئة الدنيا من الطبقة الوسطى .

كلما عظمت الثروة الاجتماعية وزاد مقدار رأس المال العامل ومدى نموه وكلما كبر الحجم المطلق للبروليتاريا وإنتاجية عملها ، زاد عدد أفراد جيش الصناعة الاحتياطى . والأسباب التى تزيد من طاقة رأس المال على التوسع الذاتى هى نفسها التى تزيد مدى نمو قوة العمل ، ونتيجة لهذا يزداد الحجم النسبي لجيش الصناعة الاحتياطى كلما زادت الثروة . ولكن كلما كان الجيش الاحتياطى أكبر عدداً بالقياس إلى جيش العمل عظم مجموع فائض السكان الذى يتناسب تناسباً عكسياً مع العذاب الذى يتميز به عمله . وأخيراً كلما عظمت صفوف الفئة المنحطة من الطبقة العاملة وزاد عدد الجيش الاحتياطى ، زاد عدد أولئك الذين يعتبرون فقراء من وجهة النظر الرسمية . هذا هو القانون المطلق العام للتجميع الرأسمالى ، وهو قانون تعدل من مفعوله عدة اعتبارات لا يعنينا تحليلها هنا . بهذا يتضح لنا ما يقصده البعض حين ينصح العمال بأن يجعلوا عددهم ملائماً لحاجيات رأس المال . إن الغرض الحقيقى خلق فائض السكان النسبي وتكوين جيش الصناعة الاحتياطى .

إن القانون الذى بمقتضاه تستطيع كمية متزايدة باطراد من أدوات الإنتاج ، بفضل التقدم فى إنتاجية العمل الإجتماعى ، أن تؤدى عملها مع النقص المطرد فى بذل الطاقة

الإنسانية — هذا الإنتاج ينعكس فى المجتمع الرأسمالى (حيث لا ينتفع العامل بأدوات الإنتاج وإنما تستفيد منه هذه الأدوات) ويصبح بالوضع الآتى : كما زادت إنتاجية العمل عظم ضغط العمال على الأدوات التى تستخدمهم وصار وجودهم أكثر تعرضاً للخطر وعدم الاستقرار ويقصد بذلك بيع ما لدى العمال من قوة العمل لزيادة ثروة الآخرين أو لتنمية التوسع الذاتى لرأس المال . وبالمثل نجد فى ظل الرأسمالية أن الحقيقة التى تقول إن أدوات الإنتاج وإنتاجية العمل تنمو بأسرع من السكان المنتجين ، يمكن التعبير بطريقة عكسية وهى أن العمال يزدادون دائماً بأسرع من حاجة رأس المال إلى التوسع الذاتى :

حينما كنا نحلل إنتاج فائض القيمة النسبى (الباب الرابع) رأينا أنه فى النظام الرأسمالى تجرى كافة وسائل زيادة إنتاجية العمل الاجتماعية على حساب العامل الفردى ، وأن كافة الوسائل اللازمة لتنمية الإنتاج تتحول إلى وسائل تمكن من السيطرة على المنتج واستغلاله ، وأنها تحول العامل إلى مجرد ملحق للآلة ، وتفسد الأحوال التى يعمل فيها وتخضعه خلال عملية العمل لاستبداد كريه إلى النفس وبخاصة بسبب تفاهته ، وتحول حياته كلها إلى وقت عمل ، وتربط زوجه وأطفاله بعجلة رأس المال . ولكن جميع أساليب إنتاج القيمة الفائضة ، هى فى الوقت ذاته وسائل للتجميع ، وبالعكس كل توسيع لمدى التجميع يصبح وسيلة لتنمية أدوات الانتاج . ونتيجة ذلك أن حالة العامل تسوء سواء كان أجره مرتفعاً أو منخفضاً ، وذلك بنسبة تجميع رأس المال . وأخيراً يزداد ربط العامل إلى عجلة رأس المال حسب القانون الذى بمقتضاه يوازن فائض السكان النسبى مدى التجميع ونشاطه وقوته . بفضل هذا القانون يترتب على نمو تجميع رأس المال ازدياد الفقر . إن تجميع الثروة فى أحد قطبى المجتمع يستلزم فى نفس الوقت تجميعاً للفقر وألم العمل والرق والجهل والانحطاط الأدبى فى الطرف الآخر — حيث تقيم الطبقة التى تنتج منتجها على هيئة رأس مال ، وقد وجه رجال الاقتصاد السياسى الأنظار بوسائل مختلفة إلى هذا التناقض الكامن فى التجميع الرأسمالى [1] برغم أنهم يخلطون بينه وبين مظاهر متميزة عنه وإن شابهته إلى حد ما ، لأنها تنتمى إلى وسائل إنتاج سابقة للعصر الرأسمالى .

---

(١) يتضح من يوم لآخر أن علاقات الانتاج التى يتحرك فيها البورجوازى ليست ذات صفة وحيدة أو طابع بسيط ، ولكنها ذات صفة مزدوجة أولهما تولد الفقر بنسبة انتاج الثروة وثانى الأمرين أنه إذا نمت قوى الانتاج نمت بنفس الدرجة قوة تولد الضغط ، وهذه العلاقات لا تنتج الثروة البورجوازية أى ثروة الطبقة البورجوازية إلا عن طريق الهدم المستمر لثروة أعضاء هذه الطبقة الفرديين ، وتخلق بروليتاريا يزداد عددها باستمرار » — كارل ماركس : فقر الفلسفة ص ١١٦ .

وينظر الراهب البندقى أورتيس وهو من أعظم الاقتصاديين فى القرن الثامن عشر إلى طابع التناقض الذى يتميز به الإنتاج الرأسمالى على أنه قانون طبيعى عام للثروة الإجتماعية ، وفى هذا يقول « فى اقتصاد كل بلد يوازن الخير والشر أحدهما الآخر ، فوفرة الثروة لدى البعض يوازنها نقصها عند البعض الآخر . والثروة الكبيرة فى يد فريق يصحبها حرمان فريق أكبر من ضروريات الحياة . وثروة الشعب متماثلة مع عدد سكانه ، وفقره يطابق ثروته . فنشاط البعض يدفع الآخرين على الخمول . إن الفقراء والخاملين نتيجة لازمة مترتبة على وجود الأغنياء والمجدين »[١]. وبعد عشر سنوات كتب تونستد يمجد الفقر على أنه شرط لازم للثروة لأن « الجوع ... أقوى دافع طبيعى على الجد والعمل ويستدعى بذل أقصى الجهود » ، وعلى ذلك يتوقف كل شىء على إدامة الجوع فى صفوف الطبقة العامة . واستطرد الرجل فقال إنه يبدو كأن هناك قانوناً طبيعياً يقضى « بأن الفقراء يجب أن يكونوا عديمى العناية ، حتى يتسنى وجود من يؤدى أحط الأعمال وأحقرها وبهذا تزداد السعادة الانسانية كثيرا ويتاح المجال لذوى النفوس الرقيقة لمواصلة الأعمال التى تلائم أمزجتهم وميولهم المختلفة . ولكن قانون اعانة الفقراء يميل الى تحطيم التآلف والجمال والانسجام والنظام ، مما يتميز به هذا النظام الذى إقامه الله والطبيعة فى العالم[٢] .

وبينما يرى الراهب البندقى فى حكم القدر الذى يقضى بتخليد الفقر مبررا للاحسان المسيحى والعزوبة والرهبنة والمؤسسات الخيرية ، نجد ذلك القس البروتستنتى يرى فى نفس

---

(١) Ortes : Della èconomia nazionale (ستة كتب ، ١٧٧٧ ، طبعة كستودى ، القسم الحديث جـ ٢١ ص ٦ و ٩ و ٢٢ و ٢٥ الخ) . ويقول أورتيس بعد ذلك (ص ٣٢) « بدلا من أن أصوغ أنظمة خيالية لا تؤدى إلى سعادة الناس ، سأقصر همى على دراسة أسباب شقائهم » .

(٢) ADissertation on the Poor Laws dy a Wellwisher of mankind (١٧٨٦ وأعيد نشره بلندن سنة ١٨١٧ ص ١٥ و ٣٩ و ٤١) . وهذا الكتاب من تأليف تونستد ، ذلك القس « الرقيق » الذى نقل عنه مالثس صفحات بأكملها ، كما أن تونستد نفسه أخذ معظم مذهبه من سير جيمس ستيوارت وإن لم يكن من الحرص بحيث يغير النص فى كتاب ستيوارت لصالحه . فمثلا يقول ستيوارت « كانت فى العبودية طريقة قهرية لحمل الناس على الجد والنشاط » (لمنفعة غير العمال) ... « وكان الناس يرغمون على العمل » (مجانا للآخرين) « لأنهم كانوا عبيداً للآخرين ؛ ويرغم الناس على العمل الآن (مجانا لغير العمال) لأنهم عبيد لحاجياتهم » . ولكن ستيوارت لا يستخلص من هذا أن العامل الأجير يجب أن يعانى الجوع ، بل بالعكس يرغب ستيوات فى أن يزيد حاجيات العمال لأن فى هذا حثا لهم على العمل من أجل « من هم أشد رقة » .

الشيء تبريرا لاستنكار القوانين التي تخول للفقراء الحق في المساعدة من جانب الدولة .

وقد كتب ستورش (ح ٣ ص ٢٢٣) «ويولد تقدم الثروة الاجتماعية هذه الطبقة النافعه من المجتمع . . . التي تؤدي أدنأ الأعمال وأحطها شأناً وأشدها مللا ... فيتيح للطبقات الأخرى الفراغ وصفاء الذهن وكرامة الخلق التقليدية !» ويتساءل ستورش عن ميزة الحضارة الرأسمالية على الهمجية ما دامت الأولى تجر في أعقابها الفقر وانحطاط الجماهير . ويستطيع أن يجد رداً على سؤاله في هذه الكلمة الواحدة — الاستقرار !

وانظر الآن الى سيسموندي « بفضل تقدم الصناعة والعلم يستطيع العامل أن ينتج كل يوم أكثر مما يلزم لاستهلاكه . ولكن في الوقت نفسه ، وبينما ينتج عمله الثروة ، فانه لو طلب اليه استهلاكها لكان أقل صلاحية لأداء العمل » ويقول كذلك « قد يفضل الناس (ويقصد بهم غير العمال) الاستغناء عن جميع مظاهر الكمال الفني والتنازل عن أسباب المتعة مما تهيئه لهم الصناعة لو كان من الضروري أن يشتروها جميعها حسب نفقة العمل الذي بذله العمال . إن الجهد اليوم قد انفصل عن جزائه . فلا نعود نرى شخصاً يعمل ثم يستريح، وإنما نجد رجلا يحظى بالراحة لأن غيره يعمل ، وبذلك لا يكون للزيادة غير المحدودة في إنتاجية العمل من نتيجة سوى زيادة الترف وأسباب التمتع للاغنياء العاطلين » (ح١ ص٦٩، ٨٠ ، ٨٥) .

وأخيراً أنظر الى ديتوت دي تراسي ذلك الكاتب البورجوازي يحدثنا الحق بجفاء « في الشعوب الفقيرة يعيش عامة الناس في راحة ودعة ، ولكنهم فقراء بوجه عام في الشعوب الغنية » (ص ٢٣١) .

٥ — أمثلة عن القانون العام للتجميع الرأسمالي

ا — انجلترا من ١٨٤٦ الى ١٨٦٦

إذا شئنا دراسة موضوع التجميع الرأسمالي وجدنا خير مجال لنا في العشرين عاما الأخيرة ففيها تفتحت أبواب الثروة ، كما أن انجلترا تهيء لنا المثل الكلاسيكي بسبب مركزها الممتاز في السوق العالمية كما كمل فيها نمو الطريقة الرأسمالية في الانتاج ، وكذلك منذ بدء عصر حرية التجارة الذهبي سنة ١٨٤٦ انفصل آخر ملجأ للاقتصاد الدارج . وقد أوردت في الباب

الرابع أمثلة عن التقدم الهائل فى الانتاج خلال هذين العقدين واللذين فاق ثانيهما أولهما فى هذه الناحية . وبرغم أن الزيادة المطلقة فى عدد السكان خلال نصف القرن الأخير كانت كبيرة جدا فان معدلها كان يهبط باستمرار كما يتضح من الجدول التالى عن نسبة الزيادة السنوية فى عدد السكان بانجلترا وويلز .

١٨١١ — ٢١	١,٥٣٣ ٪	١٨٤١ — ٥١	١,٢١٦ ٪
١٨٢١ — ٣١	١,٤٤٦ ٪	١٨٥١ — ٦١	١,١٤١ ٪
١٨٣١ — ٤١	١,٣٢٦ ٪		

ولنبحث الآن موضوع الزيادة فى الثروة معتمدين على حركة الأرباح وريع الأرض الخ مما يخضع لضريبة الدخل . وإذا استبعدنا المزارعين وفئات أخرى معينة من دافعى الضرائب لوجدنا أنه فيما بين ١٨٥٣ ، ١٨٦٤ بلغت نسبة الزيادة فى الأرباح الخاضعة لضريبة الدخل ٥٠,٤٧ ٪ بمتوسط سنوى قدره ٤,٥٨ ٪ (١) أما زيادة السكان فحوالى ١٢ ٪ . والزيادة فى ريع الأرض الخاضع لضريبة الدخل (ويشمل هذا المنازل والسكك الحديدية والمناجم ومصائد الأسماك الخ) ٣٨ ٪ فى هذه الفترة أو $3\frac{5}{12}$ ٪ سنوياً . والفئات الآتية تبين أعظم قدر من الزيادة .

ازدياد الدخل من	من ١٨٥٣ الى ١٨٦٤	الزيادة السنوية
	٪	٪
المنازل	٣٨,٦٠	٣,٥٠
المحاجر	٨٤,٧٦	٧,٧٠
المناجم	٦٨,٨٥	٦,٢٦
معامل الحديد	٣٩,٩٢	٣,٦٣
مصائد الأسماك	٥٧,٣٧	٥,٢١
معامل الغاز	١٢٦,٠٢	١١,٤٥
السكك الحديدية	٨٣,٢٩	٧,٥٧ (٢)

ولو قسمنا المدة ١٨٥٣ — ١٨٦٤ ثلاث فترات كل منها أربع سنوات لاحظنا زيادة مطردة فى معدل زيادة الدخل ، فقد كانت الزيادة السنوية فى الدخل من الأرباح ١,٧٣ ٪

(١) Tenth Report of the Commissioners of H. M. Inland Revenue ، لندن ١٨٦٦ ص ٣٨ .

(٢) شرحه ص ٣٨ .

(١٨٥٣ — ٥٧) ، ٢,٧٤ ٪ (١٨٥٧ — ٦١) ، ٩,٣٠ ٪ (١٨٦١ — ٦٤) . وكان المجموع الكلى للدخل الخاضع للضريبة بالمملكة المتحدة (مقدرا بالجنيهات) هكذا : ٣٠٧,٠٦٨,٨٩٤ (١٨٥٦) ، ٣٢٨,١٢٧,٤١٦ (١٨٥٩) ، ٣٥١,٧٤٥,٢٤١ (١٨٦٢) ، ٣٥٩,١٤٢,٨٩٧ (١٨٦٣) ، ٣٦٢,٤٦٢,٢٧٩ (١٨٦٤) ، ٣٨٥,٥٣٠,٠٢٠ (١٨٦٥)[١].

وكان تجميع رأس المال مصحوباً بتركز ومركزية . وبرغم عدم وجود إحصائيات زراعية رسمية عن انجلترا فلدينا إحصائيات غير رسمية عن عشر مقاطعات ومنها نعلم أن المزارع التى تقل مساحة الواحدة منها عن ١٠٠ فدان هبط عددها من ٣١,٥٨٣ فى ١٨٥١ الى ٢٦,٥٦٧ سنة ١٨٦١ ومعنى هذا اندماج ٥٠٢٦ مزرعة فى غيرها[٢] . وفى الفترة (١٨١٥ — ٢٥) لم تخضع مزرعة قيمتها أكثر من مليون جنيه لضريبة التركات ولكن بلغ عدد مثل هذه المزارع ثمانية فيما بين ١٨٢٥ ، ١٨٥٥ ، وكان هناك ما لا يقل عن أربع مزارع قيمة كل منها أكثر من مليون جنيه وذلك منذ بداية سنة ١٨٥٦ حتى يونيه ١٨٥٩[٣].

ويبدو مدى المركزية من عدد من تحليلات ضريبة الدخل بند د (وهى ضريبة على الأرباح عدا أرباح الزراعة الخ) خلال عامى ١٨٦٤، ١٨٦٥ . ويلاحظ أن كل دخل من هذا المصدر يدفع عنه ضريبة إذا زاد عن ٦٠ جنيها فى السنة ، وقد بلغ المجموع الكلى لهذه الدخول بانجلترا وويلز واسكتلنده ٩٥,٨٤٤,٢٢٢ ، ١٠٥,٤٣٥,٥٧٩ من الجنيهات فى عامى ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ على التوالى[٤] . وبلغ عدد دافعى الضرائب ٣٠٨,٤١٦ سنة ١٨٦٤ وعدد السكان ٢٣,٨٩١,٠٠٠ فأصبحت النسبة ٣٣٢,٤٣١ سنة ١٨٦٥ وعدد السكان ٢٤,١٢٧,٠٠٣ .

ويرينا الجدول التالى توزيع هذه الدخول فى هذين العامين .

---

(١) تكفى هذه الأرقام لإجراء الموازنة ، ولكن يجب ألا نعدها أحجاما مطلقة . إذ فى عام بعد آخر لا يذكر دخل يبلغ ١٠٠ مليون من الجنيهات . وتذكر تقارير لجان الضرائب شكاوى عدة عن الغش من جانب الطوائف التجارية والصناعية المفروضة عليها ضرائب ، ومثال ذلك « قدرت شركة مساهمة الأرباح التى تستحق الضريبة عليها بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه ، ولكن مفتش الضرائب رفع المبلغ إلى ٨٨,٠٠٠ وقدرت الضريبة على أساس هذا المقدار . وشركة أخرى ادعت أن الأرباح ١٩٠,٠٠٠ جنيه ، ولكنها أرغمت على الإعتراف بأنها تبلغ حقيقة ٢٥٠,٠٠٠ جنيه — المصدر السابق ص ٤٢ .

(٢) أكد جون برايت أن ١٥٠ مالكا يملكون نصف انجلترا ، وأن ١٢ مالك يملكون اسكتلندة ، ولم يفند أحد هذا القول .

(٣) التقرير الرابع للجان الضرائب الخ ، لندن ١٨٦٠ ص ١٧ .

(٤) هذه هى الدخول الصافية بعد إجراء استقطاعات مسموح بها .

السنة المنتهية فى ٥ أبريل ١٨٦٤		السنة المنتهية فى ٥ أبريل ١٨٦٥	
الدخل الكلى من الأرباح (بالجنيهات)	الأشخاص	الدخل الكلى من الأرباح (بالجنيهات)	الأشخاص
٩٥,٨٤٤,٢٢٢	٣٠٨,٥١٦	١٠٥,٤٣٥,٧٣٨	٣٣٢,٤٣١
٥٧,٠٢٨,٢٨٩	٢٣,٣٣٤	٦٤,٥٥٤,٢٩٧	٢٤,٢٦٥
٣٦,٤١٥,٢٢٥	٣,٦١٩	٣٢,٥٣٥,٥٧٦	٤,٠٢١
٢٢,٨٠٩,٧٨١	٨٣٢	٢٧,٥٥٥,٣١٣	٩٧٣
٨,٧٤٤,٧٦٢	٩١	١١,٠٧٧,٢٣٨	١٠٧

وبلغ إنتاج الفحم بالمملكة المتحدة بالأطنان ٦١,٤٥٣,٠٧٩ ، ٩٢,٧٨٧,٨٧٣ والقيمة بالجنيهات ١٦,١١٣,١٦٧ ، ٢٣,١٩٧,٩٦٨ وذلك فى عامى ١٨٥٥ ، ١٨٦٤ . والأرقام الخاصة بسبائك الحـــديد فى نفس العامين ٣,٢١٨,١٥٤ ، ٤,٧٦٧,٩٥١ والقيمة ٨,٠٤٥,٣٨٥ ، ١١,٩١٩,٨٧٧ على التوالى .

وفى سنة ١٨٥٤ كان طول الخطوط الحديدية بالمملكة المتحدة ٨٠٥٤ ميلا ورأس المال المدفوع (بالجنيهات) ٢٨٦,٠٦٨,٧٩٤ فصارت الأرقام فى سنة ١٨٦٤ هكذا : ١٢,٧٨٩ (ميلا) ، ٤٢٥,٧١٩,٦١٣ (جنيه) .

وارتفع مجموع صادرات وواردات المملكة المتحدة الكلى من ٢٦٨,٢١٠,١٤٥ جنيه سنة ١٨٥٤ إلى ٤٨٩,٩٢٣,٢٨٥ سنة ١٨٦٥ .وكانت حركة الصادرات (بالجنيهات) كالآتى: ٥٨,٨٤٢,٣٧٧ (١٨٤٦) ، ٦٣,٥٩٦,٠٥٢ (١٨٤٩) ، ١١٥,٨٢٦,٩٤٨ (١٨٥٦) ، ١٣٥,٨٤٢,٨١٧ (١٨٦٠) ، ١٦٥,٨٦٢,٤٠٢ (١٨٦٥) ، ١٨٨,٩١٧,٥٦٣ (١٨٦٦)[١].

ومن هذه الأمثلة القلائل يسهل علينا أن نفهم ما قاله المسجل العام وقد استشعر الفوز « برغم سرعة ازدياد عدد السكان ، فقد فاقها تقدم الصناعة والثروة ».ولنرجع الآن إلى الطبقة العاملة أى إلى المنتجـين الفعليين لـكل هذه الثروة . وإليك ما قاله الوزير غلادستون وقد تملكته العاطفة فى جلسة مجلس العموم بتاريخ ١٣ فبراير ١٨٤٣ : « من أشد المظاهر إيلاما وحزنا فى الحالة الاجتماعية لهذا البلد أننا نرى بما لا يحتمل الإنكار نقصا فى قوى الناس الشرائية وزيادة فى الحرمان والألم فى الوقت الذى نشاهد فيه تراكم الثروة الدائم فى أيدى الطبقات

(١) فى وقت كتابة هـذا (مارس ١٨٦٧) ، امتلأت الأسواق الهندية والصينية بشحنات البضائع القطنية من انجلترا . وقد خفضت أجور عمال الصناعة القطنية بمقدار ٥ ٪ (١٨٦٦) ، ولما حدث خفض آخر بنفس القدر فى سنة ١٨٦٧ أضرب ٢٠,٠٠٠ رجل فى برستن .

العليا ، وزيادة فى ترف أحوالهم وعاداتهم ووسائل متعتهم وتنعمهم »(١) . وبعد عشرين عاما من ذلك التاريخ قال فى خطاب الميزانية فى ١٦ أبريل ١٨٦٣ « زاد دخل البلاد الخاضع للضريبة بنسبة ٦ ٪ فيما بين عامى ١٨٤٢ ، ١٨٥٢ . . . . وزاد خلال السنوات الثمانى (١٨٥٣ — ٦١) بنسبة ٢٠ ٪ بالقياس إلى أساس سنة ١٨٥٣ ! وهذه حقيقة تبعث على قدر من الدهشة مما يجعل علينا من الصعب أن نصدقها . . . هذا التضخم الفاحش فى الثراء والسلطان . . . والذى هو من نصيب الطبقات المالكة وحدها . . . يجب أن يكون ذا نفع غير مباشر للعمال لأنه يعمل على رخص سلع الاستهلاك العام . وبينما زاد الأغنياء غنى ، صار الفقراء أقل فقراً . ولكنى لا أدعى القول بتناقص الفقر الشديد »(٢) . يالها من نهاية معكوسة ! إذا كانت الطبقة العاملة ظلت « فقيرة » ، و « أقل فقراً » فقط بنسبة ما تنتجه للطبقات المالكة من « تضخم فاحش فى الثراء والسلطان » ، فمن وجهة النظر النسبية ظلت هذه الطبقة على فقرها . إذا كانت نهايات الفقر القصوى لم تنقص فإنها زادت نظرا لأن نهايات الثراء القصوى قد زادت . أما عن الهبوط المزعوم فى أثمان وسائل العيش فإن الإحصائيات الرسمية كبيانات ملجأ الأيتام بلندن تدل على زيادة بلغت ٢٠ ٪ فى المتوسط عن السنوات الثلاث (١٨٦١ - ٦٢) بالقياس إلى السنوات الثلاث (١٨٥١ — ٥٣) وفى الفترة (١٨٦٣ — ٦٥) زادت أثمان اللحم والزبد واللبن والسكر والملح والفحم وضروريات أخرى باطراد(٣) .

وفى خطاب الميزانية الذى ألقاه غلادستون فى ٧ أبريل ١٨٦٤ أشاد بنمو الثروة ، وأشار إلى الجماهير « التى على حافة الحرمان والعوز » وإلى فروع الصناعة التى « لم تزد فيها الأجور » ، ثم لخص حظوظ الطبقة العاملة قائلا « ليست الحياة الإنسانية فى تسع حالات من عشر سوى تنازع على البقاء »(٤) ويقول الأستاذ فاوست بخشونة وهو الذى لا يرى أثراً أو مفعولا للقيود

---

(١) Hansard, February 13; also : "Times", February 14, 1863.

(٢) «Morning Star» April 17, 1863.

(٣) انظر البيانات الرسمية فى الكتاب الأزرق « إحصائيات متنوعة عن المملكة المتحدة ص ٦ لندن ١٨٦٦ ، ص ٢٦٠ ، ٢٧٣ وبدلا من إحصائيات ملاجئ الأيتام قد تخدم أغراضنا أقوال الصحف الوزارية حين تؤيد مخصصات الزواج للأسرة الحاكمة الانجليزية ، إذ نجد فى هذه الأقوال إشارات وفيرة إلى الارتفاع فى وسائل العيش .

(٤) فيما يلى النص الوارد فى هانسارد لهذه العبارة « ثانيا بل وأكثر من هذا — ما الحياة الإنسانية فى أغلب الحالات إلا تنازع على البقاء » . والمتناقضات المتكررة الصارخة فى خطب غلادستون عن الميزانية فى عامى ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ قد ميزها وأوضحها كاتب انجليزى The Theory of Exchanges etc — لندن ١٨٦٤ ص ١٣٥ ، كما تدل عليها العبارات التالية تقتبسها من موليير : « إليكم الرجل ، يقفز من الأسود إلى الأبيض ، ويستنكر فى الصباح ما قال بالليل : إنه لجوج ، بل إنه ليعمى عن صالحه ، وهو يغير رأيه كما تتغير الأذواق والأهواء » .

التى تفرضها الاعتبارات الرسمية ، لا أنكر بالطبع أن الأجور بالنقد قد زادت ، (خلال السنوات العشر الأخيرة) ، بفضل هذه الزيادة فى رأس المال ، ولكن هذه المزية الظاهرية يضيع أثرها إلى حد كبير بسبب ارتفاع أثمان الكثير من ضروريات الحياة ، (ويعتقد فاوست أن الارتفاع فى الأثمان راجع إلى هبوط فى قيمة المعادن النفيسة) ، يزداد الأغنياء غنى بسرعة بينما لا نجد تقدما ملحوظا فى رفاهية الطبقات الصناعية . . . إنهم ، (أى العمال) ، يكادون يصبحون عبيداً لأصحاب المتاجر ممن هم مدينون لهم بالمال »[1] .

علم القارىء من الأقسام التى عالجنا فيها يوم العمل والآلات الأحوال التى تخلق فيها الطبقة العاملة ، هذا التضخم الفاحش فى الثراء والسلطان ، للطبقات المالكة ، ولكن كان اهتمامنا منصباً على العامل وهو يؤدى هذه الوظيفة الاجتماعية المنوطة به . غير أنه إذا أردنا أن نوضح تماما قوانين التجميع الرأسمالى لزمنا أن ندرس حالة العامل خارج محل العمل وأن ندرس مأكله ومسكنه ، وسنقصر بحثنا - بسبب ضيق الحيز أمامنا - على أقل طوائف البروليتاريا الصناعية أجراً وعلى العمال الزراعيين ، إذ هؤلاء جميعاً يكوّنون أغلبية الطبقة العاملة . ونرى أولا الضرورة لأن نقول كلمة عن إعانة الفقر الرسمية أى عن ذلك الفريق من الطبقة العاملة الذى يعيش على الإحسان. تدل الإحصائيات عن الفقراء المعانين بانجلترا[2] على أن عددهم بلغ ٨٥١,٣٦٩ ، ٨٧٧,٧٦٧ ، ٩٧١,٤٣٣ فى سنوات ١٨٥٥ ، ١٨٥٦ ، ١٨٦٥ على التوالى . وبسبب المجاعة القطنية فى عامى ١٨٦٣ ، ١٨٦٤ ارتفعت الأرقام فيها إلى ١,٠٧٩,٣٨٢ ، ١,٠١٤,٩٧٨ وسببت أزمة سنة ١٨٦٦ - وكانت بلندن أشد منها فى مكان آخر - زيادة فى مستحقى إعانة الفقر بنسبة ١٩,٥ ٪ بالقياس إلى ١٨٦٥ ، ٢٤,٤ ٪ بالقياس إلى سنة ١٨٦٤ ؛ وعظمت الزيادة خلال الشهور الأولى من ١٨٦٧ . وحين نحلل الإحصائيات عمن ينالون إعانة الفقر ينبغى إبراز نقطتين بوجه خاص . فمن جهة تعكس لنا الزيادة والنقص التقلبات الفترية فى الدورة الصناعية . ومن جهة أخرى تزداد الإحصائيات الرسمية تضليلا بشأن مدى هذا الفقر حقيقة وذلك لأن تجميع رأس المال يؤدى إلى اشتداد صراع الطبقات وإلى الزيادة فى الوعى الطبقى بين صفوف العمال . فمثلا أثارت الصحافة البريطانيـــة خلال العامين الأخيرين (التيمس

---

(١) فاوست ص ٦٧ — ٨٢ . أما عن ازدياد مديونية العمال لأصحاب المتاجر ، فهـذا راجع الى ازدياد عدم التأكد من الحصول على العمل وكذلك الى فترات البطالة .

(٢) كلمة انجلترا فى هذه التقديرات تشمل ويلز دائما . ويراد « بريطانيا العظمى » انجلترا وويلز واسكتلنده . أما « المملكة المتحدة » فتشمل أرلنده كذلك .

وبال مال جازيت الخ) عاصفة حول المعاملة الوحشية التى يتعرض لها طالبو إعانة الفقر ، وإن كانت هذه فى الحقيقة قصة قديمة فقد أشار فردريك انجلز سنة ١٨٤٤ تماما إلى هذه الويلات وما كانت تثيره من حملات عالية الصوت من جانب ذلك الفريق الميال إلى إثارة الأحداث المثيرة . ولكن الزيادة المخيفة فى عدد الذين يموتون جوعا بلندن خلال العقد الأخير تشهد بازدياد كراهية الطبقة العاملة لاستعباد بيت العمل[1] أى سجن أولئك الذين جعلهم سوء الحظ فقراء .

ب — الطوائف التى تتناول أحط الأجور بين صفوف العمال الصناعيين فى بريطانيا

أثناء المجاعة القطنية كلف الدكتور سميث ببحث مسألة التغذية بين عمال صناعة القطن فى لانكشير وشيشير . وكان الرجل قد قام بأبحاث من قبل استخلص منها أنه لكى « تتجنب الأمراض الناشئة عن الجوع » يجب أن يتكون غذاء المرأة المتوسطة اليومى على الأقل من ٣٩٠٠ حبة من الكربون ، ١٨٠ من النتروجين ومعنى هذا كمية المادة المغذية فى رطلين من خبز القمح ، أما الرجل المتوسط فيحتاج على الأقل إلى ٤٥٠٠ حبة من الكربون ، ٢٠٠ من النتروجين أى مايشمله رطلان ونصف الرطل من خبز القمح من المادة المغذية . وهكذا يجب أن يتكون الغذاء الأسبوعى للبالغ من الذكور والإناث من ٢٨,٨٠٠ حبة من الكربون ، ١٣٣٠ من الكربون على الأقل . وهذه التقديرات أيدتها عملياً الأرقام عن حالة التغذية السيئة بين العمال بسبب شدة الفقر . وفى ديسمبر ١٨٦٢ كانت الأرقام الأخيرة ٢٩,٢١١ حبة من الكربون « ١٢٩٥ حبة من النتروجين . وفى سنة ١٨٦٣ أمر المجلس المخصوص بإجراء تحقيق فى حالة الضيق السائدة بين أحط أفراد الطبقة العاملة بانجلترا تغذية ، فاختار الدكتور سيمون العضو الطبي بالمجلس الدكتور سميث لهذا الغرض على أن يجرى التحقيق بين عمال الزراعة ونساجى الحرير والحائكات وصانعى الجوانتيات والجوارب ونساجى الجوانتيات وصانعى الأحذية . وكان جميع هؤلاء العمال الصناعيين باستثناء نساجى الجوارب ، من عمال المدن . وكانت قاعدة التحقيق اختيار أصح وأحسن الأسرات من كل فئة . فجاءت النتيجة « أن القدر

---

(١) ومما يلقى ضوءا على التقدم الذى حدث منذ أيام آدم سميث أن هذا الكاتب استعمل من وقت لآخر كلمة workhouse للدلالة على manufactory ، ومن هذا القبيل ما جاء فى مقدمة الفصل الذى عقده عن تقسيم العمل « أولئك الذين يستخدمون فى كل فرع مختلف من فروع العمل يمكن فى أغلب الأوقات جمعهم فى نفس بيت العمل workhouse

المتوسط من النتروجين زاد قليلا عن حد الكفاف[1] فى حالة إحدى الطوائف التى تشتغل فى المصنع ، بينما لم تبلغ هذا الحد فى حالة فئة أخرى ، وفى فئتين كان هناك نقص فى الكربون والنتروجين . أما عن أسرات العمال الزراعيين فقد كان أكثر من الخمس يحصل على أقل من القدر الكافى من الغذاء الكربونى ، وأكثر من الثلث يحصلون على أقل من كفايتهم من الغذاء المحتوى على الأزوت ؛ وظهر أنه فى المقاطعات الثلاث (بركشير، اكسفوردشير، سمرستشير) كان الغذاء الذى لا يحتوى على القدر الكافى من المواد النتروجينية هو الغذاء المحلى المتوسط » (الصحة العامة ـ التقرير السادس ١٨٦٤ ص١٢) . وأسوأ أفراد الطبقة العاملة تغذية العمال الزراعيون بانجلترا مع أنها أغنى أجزاء المملكة المتحدة (ص١٧) وكان عبء هذا يقع فى الغالب على عاتق النساء والأطفال إذ « لا بد للرجل من أن يأكل حتى يؤدى عمله » . وكانت الحالة أسوأ بين عمال المدن الذين لخص الدكتور حالتهم ، فتغذيتهم سيئة بحيث من المؤكد وجود حالات من الحرمان الشديد الضار فى صفوفهم » (ص١٣) وهناك « حرمان » من جانب الرأسمالى لأنه يحرم نفسه من امتياز دفع أجر كاف ، أى الأجر الذى يحتاجه «عماله» ليعيشوا عيشة الكفاف !

والجدول التالى موازنة بين مقدار التغذية الذى تحصل عليه الفئات السالفة الذكر من عمال المدن وبين المقادير التى قال عنها الدكتور سميث إنها الحد الأدنى اللازم لعمال الصناعة القطنية فى فترة عوزهم الشديد .

الجنسان	متوسط الكربون الأسبوعى		متوسط النتروجين الاسبوعى
خمس مهن بالمدن	٢٨,٨٧٦	حبة	١,١٩٢
عمال لانكشير المتعطلون	٢٨,٢١١	حبة	١,٢٩٥
الحد الأدنى الذى يتاح لعمال لانكشير	٢٨,٦٠٠	حبة	١,٣٣٠

(شرحه ملحق ص٢٣٢)

ونصف العمال الصناعيين الذين لخص حالتهم (أو ٦٠ من ١٢٥ إذا شئنا الدقة) لم يحصلوا على الجعة مطلقا ، ٢٨٪ لم يتناولوا اللبن . وتفاوت متوسط الغذاء السائل فى الأسرات بين ٧ أوقيات (الخياطات) ، ٢٤ ٣/٤ أوقية (صانعى الجوارب) فى الأسبوع . ومعظم المحرومين من اللبن من الخياطات فى لندن . وتفاوتت كمية الخبز الأسبوعية من ٧ ٣/٤ (الخياطات) إلى ١١ ١/٤ (صانعى الأحذية) من الأرطال ، والمتوسط الكلى فى الأسبوع للبالغين ٩,٩ أرطال .

---

(١) يراد بذلك الحد الذى يحول دون الأمراض الناجمة عن الجوع .

واختلف مقدار السكر من ٤ أوقيات فى الأسبوع (صانعى الجوانتيات) إلى ١١ أوقية (صانعى الجوارب) ، والمتوسط الأسبوعى لكافة فئات البالغين ٨ أوقيات . والمتوسط الأسبوعى من الزبد (أو الدهن) ٥ أوقيات للفرد البالغ . وتراوح متوسط اللحم الأسبوعى للفرد البالغ ٧ ¼ أوقية (نساجى القطن) إلى ١٨ ¼ (صانعى الجوانتيات) والمتوسط الأسبوعى لجميع الفئات ١٣,٦ أوقية . وكان متوسط نفقة الغذاء فى الأسبوع للفرد البالغ ٢/٢ ½ (نساجى الحرير) ، ٢/٧ (الخياطات) ، ٢/٩ ½ (صانعى الجوانتيات) ، ٢/٧ ¾ (صانعى الأحذية) ٢/٦ ¼ (صانعى الجوارب) . ولم يزد المتوسط عن شلن وثمانية بنسات ونصف فى حالة نساجى حرير ما كلزفيلد . وأسوأ الفئات الخياطات ونساجو الحرير وصانعو الجوانتيات (ص ٢٣٢,٢٣٣) . وقد علق الدكتور سيمون على هذه الحقائق فى تقريره الصحى فقال إن من الميسور إثبات أن نقص الغذاء عامل هام فى اشتداد العلل والأمراض ، ولكنه يرى أن الفقر فى التغذية تسبقه أمور أخرى ذات أهمية للصحة ولذا تحدّث عن نقص الكساء والوقود وضيق المسكن وازدحامه وتلوثه وعدم توافر الشروط الصحية فيه ، وتحدث عن الأحياء الفقيرة المزدحمة التى تقل فيها المجارى والكنس والمياه الصالحة - وهذه العوامل كلها خطر كبير على الحياة . ثم يحمل على ذلك لأن هذه الآلام ليست وليدة الكسل بل إنها من نصيب الأفراد العاملين الذين يجب أن يكون مقر عملهم كافيا لإعالتهم (ص ١٤-١٥) وكل من له دراية بالقوانين الاقتصادية يسهل عليه إدراك الصلة بين آلام الجوع فى صفوف أكثر أفراد الطبقة العاملة جداً ونشاطا وبين الاستهلاك المتميز بالإسراف والترف من جانب الأغنياء .

ومن السهل إدراك حالات السكنى ، وإن أى ملاحظ غير مغرض لا بد أن يرى أنه كلما عظم تركز أدوات الإنتاج زاد ازدحام العمال فى مساحة صغيرة ومعنى هذا أنه كلما أسرع تجميع رأس المال أصبحت أحوال السكنى أبعد ما تكون داعية إلى الرضاء ، ذلك أن تحسين المدن الذى يصحب ازدياد الثروة وهدم الأحياء القديمة ، وبناء العمارات الفخمة للصارف والمتاجر الكبيرة الخ ، وتوسيع الشوارع ، ومد خطوط الترام وما شابهها - كل هذه العوامل تدفع العمال إلى الازدحام فى المساكن الفقيرة القذرة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يعلم كل امرىء أن إيجار البيت يتناسب تناسبا عكسياً مع جودة المسكن ، وأن المضاربين فى البيوت يستغلون هذه المساكن الفقيرة لاجتناء أعظم الأرباح . وإن المتناقضات الكامنة فى التجميع الرأسمالى وبالتالى فى علاقات الملكية الرأسمالية[1] بوجه عام من الوضوح بحيث

---

(١) لا نجد حالة تمت فيها التضحية بحقوق الأفراد على مذبح الملكية بهذا الشكل الفاضح المخجل =

تجد فى التقارير الانجليزية عن أحوال السكنى هجمات كثيرة على الملكية وحقوقها . وقد كان من أثر تقدم الصناعة وتجميع رأس المال ونمو المدن وتحسينها أن عظم الخوف من الأمراض المعدية فيما بين ١٨٤٧، ١٨٦٤ بحيث أصدر البرلمان عشرة قوانين بشأن الأحوال الصحية ، وفى بعض المدن كليفربول وجلاسجو عمدت البورجوازية بسبب خوفها من الأمراض إلى استخدام سلطة الهيئات البلدية لهذا الغرض . وبرغم هذا يقول الدكتور سيمون فى تقريره لعام ١٨٦٥ « ويجب القول بوجه عام ألا سيطرة فى انجلترا على هذه الشرور » . وقد أمر المجلس المخصوص سنة ١٨٦٤ بإجراء تحقيق فى حالة السكنى بين العمال الزراعيين، وفى سنة ١٨٦٥ أمر بآخر بين الطبقات الفقيرة من سكان المدن ؛ وقد ذكر الدكتور جوليان هنتر نتائج قيمة عظيمة فى التقريرين السابع والثامن عن الصحة العامة . وفيما يلى ملاحظة عامة عن العمال بالمدن أوردها الدكتور سيمون ، فهو يقول إنه برغم إهتمامه من وجهة النظر الرسمية بالناحية الجثمانية إلا أن الإنسانية تتطلب عدم إغفال المظهر الآخر لذلك الشر ، ثم يأخذ فى بيان الشرور المترتبة على حقارة المساكن وازدحامها وكيف أنها تنطوى على انعدام عواطف الرقة وعادات النظافة ، وتسبب اضطراب الأجسام والوظائف الجثمانيــــة ، وتؤدى إلى كشف العورات الحيوانية والجنسية ، ولا شك أن المعيشة فى هذه الأحوال تجعل أثرها عميقا على من يقيمون فى وسطها . وأخيرا يقول إن مما يدعو إلى اليأس أن نأمل من أفراد يعيشون فى مثل هذه الظروف أن يصبو من نواح أخرى إلى ذلك الجو من المدينة الذى جوهره فى النظافة الجثمانية والخلقية[١] . وتحوز لندن قصب السبق من حيث ازدحام المساكن وعدم صلاحيتها ، ويلفت الدكتور هنتر النظر إلى أمرين : أولهما أنه يوجد بلندن حوالى ٣٠ حيا بكل منها ١٠,٠٠٠ نسمة وسوء الحالة فيها يفوق مثيله فى أى جهة أخرى من انجلترا وهو نتيجة سوء المسكن . وثانيهما أن المساكن أسوأ حالا مما كانت عليه من عشرين سنة خلت »[٢] ، ليس

= كما نجده بصــدد سكنى الطبقة العاملة . ويجوز اعتبار كل مدينة كبيرة مكانا لتقديم الضحايا البشرية لآلة الجشع . S. Laing. op. cit, p. 156

(١) الصحة العامة ، التقرير الثامن ١٨٦٥ ص ١٤ (حاشية) .

(٢) يقول الدكتور هنتر « لم يبق على قيد الحياة من يستطيع أن يحدثنا كيف كان الأطفال يربون قبل ابتداء هــذا العصر الذى تميز بتجميع الفقراء فى صعيد واحد ، ولن يستطيع إلا نبى جرىء أن يحدثنا عما ينتظر فى المستقبل من الأطفال الذين ينشأون اليوم فى ظروف لعله لم يكن لها مثيل من قبل فى هذا البلد ، وبذا يحصلون على التربية التى تجعل منهم فى المستقبل طبقات خطيرة ماداموا يقضون شطراً كبيرا من الليل فى صحبة أقوام من كل سن ، أنصاف عراة ، سكيرين ، فاسدى الخلق ، ومشاغبين » (ص ٥٦) .

كثيراً القول بأن الحياة فى بعض أجزاء لندن ونيوكاسل أشبه بالجحيم » (ص ١٢) .
وأكثر من هذا يزداد تعرض فئات العمال الأحسن حالا نسبياً بما فيها صغار أصحاب المتاجر والعناصر الأخرى من الطبقة الوسطى الصغيرة ، إلى هذه الأحوال الكريهة وذلك بقدر ازدياد « أعمال التحسين » وما تنطوى عليه من هدم الشوارع والبيوت القديمة ، وإقامة المصانع بالعاصمة ومايترتب على ذلك من تدفق السكان عليها ، وكذلك بنسبة ارتفاع إيجارات المساكن « لقد أصبحت الإيجارات ثقيلة بحيث لا يستطيع عمال قلائل أن يستأجروا أكثر من غرفة واحدة »[1] .

وقليل من الأراضى المملوكة فى لندن لا يرزح تحت عبء الوسطاء . وثمن الأرض فيها مرتفع دائما بالنسبة إلى الدخل السنوى الناجم منها لأن كل مشتر يضارب على فرصة الاستفادة من العملية فى المستقبل بأن يحصل على قيمة إضافية استثنائية نتيجة القرب من مشروع كبير . ونتيجة لهذا تجد تجارة منتظمة فى شراء fag-'ends of leases . وبطبيعة الحال للسادة الذين يشتغلون بهذا الأمر أن يحصلوا على كل ما يستطيعون من المستأجرين ما داموا تحت سلطانهم وأن يخلفوا أقل ما يمكن لخلفائهم[2] . ولا يتعرض ملاك العقارات التى من هذا النوع للخطر ما دامت الإيجارات تجمع كل أسبوع . ونظراً لمد خطوط الترام تجد من المشاهد المألوفة فى شرق لندن عدداً من الأسرات تجوب الطرقات فى أحد ليالى السبت حاملة ما تملك من متاع الدنيا البسيط ولا تجد لها مأوى سوى المصنع[3] . والمصانع اشتد ازدحامها وقد بدأت « أعمال التحسين » بالمدينة مما أقره البرلمان أخيراً . وحين يطرد العمال من مساكنهم بسبب أعمال الهدم نادراً مايغادرون الأبرشية ، ولكنهم يكتفون بمجرد العبور إلى الأبرشية الأخرى حتى يكونوا على مقربة من المصانع التى يعملون فيها ، وهم لا يتجاوزون نفس الأبرشية أو الأبرشية المجاورة ويقسمون مساكنهم ذات الغرفتين إلى غرفة واحدة ويزدحمون فى هذه . . ولا يستطيع المطرودون من مساكنهم أن يجدوا مسكنا يعادلها حتى ولو دفعوا إيجارا عاليا . وكان نصف عمال حى ستراند يمشون ميلين حتى يبلغوا محل أعمالهم[4] . وهذا الحى الذى يعطى الغريب عن لندن فكرة عن ثرائها ، يصلح مثالا يوضح لنا كيف تعبء المخلوقات الآدمية فى هذه المدينة كالسردين فى العلب . فقد قيد موظف طبى أن أحد أبرشيات

(١) Report of the Officer of Health of St. Martin's-in-the-Fields, 1865.

(٢) الصحة العامة ، التقرير الثامن ١٨٦٥ ص ٩١ . (٣) مصدر سابق ص ٨٨ .

(٤) ص ٨٨ .

حى ستراند تضم ٥٨١ شخصا للفـــدان الواحد مع أن هذه المساحة تشمل نصف اتساع أو عرض نهر التيمس ، وواضح أن أى اجراءات صحية تطرد العمال من أحد الأحياء بسبب هدم البيوت غير الصالحة للسكنى ، معناهاشدة ازدحامهمفى حى آخر . ويقول الدكتور هنتر « إن هذا العمل كله يجب أن يتوقف إما لسخافته وإلا ثار عطف الشعب (!) وطالب بتنفيذ هذا الالتزام الذى أدعوه قوميا دون مبالغة بحيث تكفل المسكن لمن لا يستطيعون الحصول عليه لافتقارهم إلى رأس المال وإن كان فى وسعهم أن يدفعوه لمن يمدونهم به وذلك على دفعات فترية »[١] . ولا يسعنا إلا أن نعجب بالعدالة الرأسمالية . فصاحب الأرض والبيوت ورجل الأعمال إذا انتزعت ملكية بعض ما لديهم لا يقف الأمر عند حد حصولهم على التعويض الكامل ، بل إن الشرائع الإنسانية والسماوية تعزيهم عن هذا «الحرمان» الإجبارى بالسماح لهم بقدر من الربح . أما إذا طرد العامل وزوجه وأطفاله ومتاعه القليل وألقى بهم فى عرض الشارع فتجمعوا فى أحد الأشياء قاضتهم السلطات دفاعا عن صالح الصحة العامة !

كانت لندن فى بداية القرن التاسع عشر المدينة الانجليزية الوحيدة التى يربو سكانها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، وكانت هناك خمس مدن أخرى يعيش فى كل منها أكثر من ٥٠,٠٠٠ نسمة فأصبح عدد مدن النوع الأخير ٢٨ اليوم (١٨٦٧) « والنتيجة التى ترتبت على هذا التغيير أن المدن الصغيرة المزدحمة القديمة أصبحت مراكز قد قامت المبانى حولها فحالت بينها وبين الهواء . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل نظراً لأنها أصبحت غير صالحة لسكنى الأغنياء هجروها إلى الأطراف والضواحى وحل محلهم فقراء تسكن الأسرة منهم فى غرفة واحدة[٢] . . وهكذا عاش قوم فى هذه البيوت غيرالصالحة والتى لم تكن معدة لهم فأحاطت به بيئة تحط حقاً من كرامة البالغين وفيها أكبر الأذى بالنسبة إلى الأطفال »[٣] . فكلما أسرعت عملية تجمع رأس المال فى مدينة صناعية أو تجارية أسرع التدفق عليها من جانب المادة الآدمية المعدة للاستغلال وساءت مساكن العمال .

وتلى لندن فى جحيم السكنى هذا مدينة نيوكاسل أون تين وهى مركز للفحم والحديد يزداد إنتاجه بإطراد ، ففيها لا يقل عن ٣٤,٠٠٠ شخص يقيم كل منهم فى مسكن من غرفة واحدة . وقد أمرت السلطات أخيرا فى نيوكاسل وجيتسهيد بإزالة بيوت كثيرة لأنها خطر على المجتمع ، ولكن بينما تتقدم التجارة بسرعة تسيرحركة بناء البيوت الجديدة ببطء . كانت

(١) ص ٨٩ .

(٢) وغالبا ما تجد « المسكن » اسا كنين أو ثلاث . (٣)شرحه ص ٥٥ — ٥٦ .

البلدة سنة ١٨٦٥ أكثر ازدحاما من أى يوم مضى ولم يكن فيها غرفة شاغره ، وفى هذا يقول الدكتور إمبلتن بمستشفى الحميات فى نيوكاسل « لاشك أن استمرار وانتشار التيفوس مرجعهما شدة ازدحام الآدميين وعدم نظافة المساكن إذ تقع غرف سكنى العمال فى أحواش أو أفنية غير صحية لا يتوافر فيها القدر الكافى من الضوء والهواء والنظافة وهى سبة فى جبين أية جماعة متحضرة ، وفيها يتراص الرجال والنساء والأطفال بالليل جنبا إلى جنب . وفيما يختص بالرجال تتوالى نوبتا العمل النهارى والليلى بحيث لا تجد الأسرة الوقت الكافى لكى تبرد ؛ أما البيت كله فيعوزه الماء والتهوية الصالحة وهو ملىء بالقذارة وجراثيم الأمراض(١). ويتراوح الإيجار الأسبوعى لكل من هذه الجحور القذرة ما بين ٨ بنسات ، ٣ شلنات . ويقول الدكتور هنتر عن مدينة نيوكاسل أون تين إن بها فريقا من السكان هوت بهم ظروف المسكن والشارع الخارجية إلى درجة تقرب من الانحطاط الوحشى »(٢)

ونظراً لحركة رأس المال والعمل إلى المدينة الصناعية ومنها فقد تكون أحوال السكنى محتملة اليوم وكريهة لا تطاق فى الغد، وقد تحاول السلطات الصحية بالمدينة معالجة أشد المساوىء وقد تبذل قصارى جهدها فى هذا الغرض فإذا فى اليوم التالى يفد عدد كبير من الإرلنديين أو من العمال الزراعيين الإنجليز المنحلين ويزدحمون بالمكان كالجراد فيسكنوا الأقبية وغرف السطوح ويتحول بيت العامل إلى شبه فندق يتغير ساكنوه سراعا . انظر إلى برادفورد فى مقاطعة يوركشير ، فهناك تجد البلدية مشغولة من وقت قريب بإجراء التحسينات فى المدينة، وفضلا عن هذا كان بالبلدة سنة ١٨٦١ ما لا يزيد عن ١٧٥١ بيت غير مسكونة . تلا ذلك نشاط التجارة من جديد وصحب ذلك تدفق جانب من « جيش العمل الاحتياطى » أو « فائض السكان النسبى » وتدل القوائم(٣) التى حصل عليها الدكتور هنتر من أحد وكلاء شركة للتأمين أن معظم سكان هذه المساكن الكريهة بالأقبية وهذه البيوت التعسة من عمال يتناولون أجوراً طيبة صرحوا باستعدادهم لدفع الإيجار مقابل غرف أحسن حالا لو تيسر لهم الحصول عليها وفى أثناء ذلك تضعف صحتهم وتنتابهم الأمراض بينما يبكى من فرط الفرح المستر فورستر النائب والحر المعتدل بسبب النعم التى أسبغتها حرية التجارة والأرباح التى حققتها للمشتغلين

---

(١) شرحه ص ٤٩ . (٢) شرحه ص ٥٠ .

(٣) انظر Collecting Agents, list (Bradford)

البيوت

شارع فولكان رقم ١٢٢ ١ غرفة ١٦ شخصا شارع لوملى رقم ١٣ ١ غرفة ١١ شخص

بالصناعة الصوفية فى برادفورد . ويعزو الدكتور بل فى تقرير له (١٥ سبتمبر ١٨٦٥) نسبة الوفيات الفظيعة بين المرضى بالحميات إلى سوء أحوال السكنى فى منطقة إشرافه « فنى قبو صغير مساحته ١٥٠٠ قدم مكعبة ... ١٠ أشخاص ... ويشمل شارع فنست وميدان جرين إير ولايس ٢٢٣ منزلا تضم ١٤٥٠ فردا ، ٤٣٥ سريرا ... ولكل سرير (واجعل الكلمة تشمل حتى الخرق القديمة القذرة المعدة للنوم) — ٣ر٣ من الاشخاص بل وخمسة أو ستة أشخاص ؛ وقيل لى إن البعض لاينام على الأسرة مطلقا بل ينامون بملابسهم العادية على الألواح العادية — حيث تجدجنباً إلى جنب الشبان والشابات من المتزوجين وغير المتزوجين . ولست بحاجة إلى القول بأن الكثير من هذه المساكن جحور مظلمة رطبة وقذرة لاتصلح لسكنى الآدميين ، وهذه المراكز التى ينتشر منها المرض والموت فيصيبان من يعيشون فى ظروف أفضل (١) » أما المحل الثالث من حيث سوء المساكن فتحتله « برشيول » ففى هذه البلدة التى تعد أغنى مدينة فى أوربا يكثر أشنع أنواع الفقر والشقاء »

ج — الفريق الرحل (المتنقل) من السكان

The Nomadic Population

يتكون هذا الفريق من قوم نشأتهم ريفية ومهنتهم فى الأغلب صناعية ، فهم فرقة المشاة

= شارع بورو ٤١	١	١١ شخصا	شارع بورتلاند ١١٢	١	١٠ أشخاص
شارع هاردى ١٧	١	١٠ أشخاص	« نورث ١٨	١	١٦ شخصا
« نورث ١٧	١	١٣ «	« ويمر ١٩١	١	٨ (بالغ)
« چوويت ٥٦	١	١٢ «	« جورج ١٥٠	١	٣ أسرات
ريفى كورت ماريجيت ١١	١	١١ أسرات	« مارشال ٤٩	١	٣ أسرات
شارع مارشال ٢٨	١	١٠ «	« جورج ١٣٠	١	١٦ شخصا
« جورج ١٢٨	١	١٨ «	« يورك ٣٤	١	٢ أسرة
« سوات پاى	١	٢٦			

الأقبيـــة

ميدان ريجنت	١ قبو	٨ أشخاص	« عكا	١ قبو	٧ أشخاص
روبرتس كورت ٣٣	١	٧	« باك برات (يستعمل كدكان لعمل الزجاج)	١	٧ «
شارع ايبنزر ٣٧	١	٦			

(op. cit., p. iii)

(١) شرحه ص ١١٤ .

(٢) شرحه ص ٥٠ .

الخفيفة فى جيش رأس المال تنتقل من نقطة إلى أخرى حسب اختلاف حاجته إليها . وتطلق عبارة العمل المتنقل على عمليات بناء وحرف مختلفة ، وعمل الطوب وحرق الجير وبناء الخطوط الحديدية وما إليها . هؤلاء الناس إذا ماعسكروا فى جوار أية جهة نقلوا اليها الجدرى والتيفوس والكوليرا والحمى القرمزية (التقرير السابع الصحة العامة ، ١٨٦٤ ص ١٨) . وفى المشروعات التى تتطلب مقادير وافرة من رأس المال كإنشاء الخطوط الحديدية يمدهم المقاول بأكواخ خشبية ويقيم لهم قرى خالية من المطالب الصحية وخارج نطاق رقابة السلطات المحلية . وهم مصدر ربح كبير للغاية بالنسبة إلى المقاول وذلك بصفتهم جنوداً فى جيش الصناعة أولا ومستأجرين ثانياً إذ على كل ساكن أن يدفع فى الأسبوع ما بين شلن واحد وشلنين أو ثلاث شلنات (شرحه ص ١٦٥). ويحدثنا الدكتور سيمون أنه فى سبتمبر ١٨٦٤ أرسل رئيس Nuisances Removal Committee لأبرشية Sevenoaks الدعوى الآتية إلى وزير الداخلية سير جورج جراى « كانت حالات الإصابة بالجدرى نادرة فى هذه الأبرشية حتى إثنى عشرة شهر خلت . وقبل ذلك التاريخ بوقت وجيز بدأت أعمال مد خط حديدى من لويشام إلى تنبردج ، وفضلا عن إقامة الورش الرئيسية فى جوار البلدة أقيم كذلك مستودع عام بحيث استدعى الأمر استخدام عدد كبير من الأفراد . ونظراً لعدم استطاعة الحصول على مأوى أقيمت أكواخ فى أماكن عدة على طول المصانع وقد شيدها المقاول المستر جاى . ولم تكن بهذه الأكواخ وسائل التهوية أو الصرف فضلا عن ازدحامها الشديد لأن كل ساكن فى كوخ من غرفتين كان يقبل غيره للاقامة معه ، وترتب على هذا أن هؤلاء القوم كانوا يضطرون ليلا إلى تحمل ويلات الاختناق كى يتجنبوا الروائح المليئة بجرائيم المرض والمتصاعدة من الماء الراكد القذر ومن دورات المياه القائمة تحت النوافذ وبجوارها .

تقدم أحد المشتغلين بالشؤون الطبية بالشكوى الى Nuisances Removal Committee وتحدث فيها عن حالة هذه المساكن بعبارات شديدة وأعرب عن مخاوفه من أن تنجم عن ذلك نتائج خطيرة إن لم تتخذ بعض الإجراءات الصحية . ومنذ عام وعد المستر جاى أن يخصص كوخاً ينتقل اليه من يصاب من مستخدميه بمرض معدٍ ، وكرر الوعد فى ٢٣ يوليه الماضى ولكنه لم يعمل شيئاً بصدد تنفيذ الوعد برغم أنه حدثت منذ التاريخ الأخير عدة حالات جدرى فى أكواخه وحالتا وفاة من ذلك المرض . وفى ٩ سبتمبر الجارى أنبأنى المستر كلسن عن حالات أخرى من إصابات الجدرى فى نفس الأكواخ ووصف حالتها بأنها داعية الى الخجل الشديد . وأود أن أزيد على ما أوردته أن هناك بيتا منعزلا مخصصاً

للمصابين بالأمراض المعدية من أهل الأبرشية ، وقد ظل مليئاً بالمرض فى الشهور الأخيرة ولا يزال كذلك ، وأن أسرة واحدة فقدت خمسة أطفال ماتوا بالجدرى والحمى ، وفيما بين أول أبريل وأول سبتمبر حدثت بالأبرشية عشر وفيات بسبب الجدرى وأربع منها فى الأكواخ المشار اليها ، وأقول إن من المستحيل التأكد من العدد المضبوط عمن ماتوا بسبب هذا المرض مع أن المعروف أن عددهم كبير ، ذلك أن أسراتهم تخفى الأمر بقدر الامكان(١).

والمشتغلون بمناجم الفحم وغيرها من أحسن عمال انجلترا أجوراً ، وقد رأينا ما يكلفه حصولهم على هذه الأجور على حساب حياتهم وصحتهم وأجسادهم (٢) . وسأكتفى هنا بنظرة عابرة على أحوال سكناهم . فالعادة أن صاحب المنجم أو من يستأجره منهم يشيد أكواخاً للعمال ، وهؤلاء يأخذون الأكواخ والعمل « بدون مقابل » بمعنى أنها جزء من الأجور يدفع عيناً . أما المعدّنون ممن لا يتوافر لهم هذا المسكن فيعطى لكل منهم ٤ جنيهات سنوياً . وتجتذب مناطق التعدين الكثيرين من المعدنين الفعليين ورجال الحرف اليدوية وأصحاب الحوانيت الخ ، ونظراً لكثرة العدد يرتفع إيجار الأرض وهنا يعنى المستغل بأن يشيد فى أقل مساحة ممكنة عند مدخل المنجم عدداً من الأكواخ يحشر فيها العمال وأسراتهم . وإذا ما فتحت مناجم جديدة أو عاد العمل الى مناجم مهملة من قبل زاد الضغط . وأول شىء يعنى به الرأسمالى فى بناء هذه الأكواخ هو « الامتناع » عن كل نفقات يمكن الاستغناء عنها . ويقول الدكتور جوليان هنتر عن مساكن عمال المناجم وغيرهم فى نورثمبرلاند ودرهام بأنها أسوأ وأغلى من نظائرها فى انجلترا ، مع استثناء الأبرشيات المماثلة فى مونموتشير . وتنحصر الرداءة فى زيادة عدد من بالغرفة الواحدة ، وصغر المساحة التى تقام عليها بيوت كثيرة ، وعدم توافر الماء ، وانعدام دورات المياه ، ووضع بيت فوق آخر فى حالات

---

(١) ص ١٨ حاشية — فيما يلى ما جاء فى تقرير موظف الإعانة فى Chapel-en-leFrih Union إلى المسجل العام « حفر عدد من الفجوات الصغيرة فى تل من الحجر الجيرى فى Doveholes وهى تستخدم كمساكن لإقامة العمال ممن يستخدمون فى إنشاء سكة حديدية تخترق المنطقة المجاورة . وهذه الحفر صغيرة رطبة وليست بها مجارى أو مراحيض ، كما لا تتوافر بها أبسط وسائل التهوية عدا ثقب فى أعلاها يستخدم كمدخنة . وقد ترتب على هذا النقص أن انتشر وباء الجدرى ومات به (بعض سكان هذه الكهوف) مما سبب بعض الوفيات » (ص ١٨ حاشية ٢) .

(٢) التفصيلات التى فى ختام الباب الرابع تشير بصفة خاصة إلى عمال مناجم الفحم ، أما عمال مناجم المعادن الأخرى وحالتهم أسوأ فنستطيع إدراكها من التقرير النزيه الذى أصدرته اللجنة الملكية سنة ١٨٦٤ .

كثيرة أو تقسيمه إلى شقق ، ويتصرف المستأجر كما لو أن المستعمرة كلها ليست مقيمة بل معسكرة[١] . ويقول الدكتور ستيفنس إنه زار قرى اتحاد درهام القائمة فى منطقة مناجم الفحم فوجد معظمها لاتتوافر فيـه الشروط الصحية . وجميع عمال المناجم مرتبطون[٢] بصاحب المنجم أو مستأجره لمدة سنة فاذا أبدوا استياء أو ملاحظة طردوا فى نهاية العام . والمعدن ملزم أن يأخذ كجزء من أجره بيتا يسبب المرض ولا يساعده سوى صاحبه الذى يتصرف بما فيه صالح ميزانيته ؛ وعلى العامل أن يدفع ثمن الماء الذى يمده به صاحبه سواء كان الماء طيباً أو رديئاً وإلا خصم ثمن ذلك من أجره[٣] . وإذا ماتدخل « الرأى العـــام » أو رجال الصحة العمومية لايخجل رأس المال من « تبرير » هذه الأحوال (الخطرة من جهة والمهينة من جهة أخرى) بأن يقول إنها ضرورية لتكوين الأرباح .

وهذه نفس الحجة التى تذرع بها حين « امتنع » عن اتخاذ الوسائل المؤدية إلى حمـاية عمال المصنع من الآلات الخطرة ، وتحسـين التهوية بالمناجم وجعلها أكثر أمنا . ويقول الدكتور سيمون فى تقرير رسمى له فى هذا الشأن إن القوم يدعون أنهم يستأجرون المناجم فى العادة وذلك لمدة (هى فى العـادة ٢١ سنة) لاتـكفى لحملهم على إعداد المسكن الطيب للعمال ولأرباب المتاجر وغيرهم ممن يجتذبهم العمل ؛ وحتى لو أرادوا أن يفعلوا ذلك لمـا تيسر لهم الأمر إذ يشتط صاحب الأرض فى طلب الريع عن المناطق التى يراد فيها إقامة القرى للعمال . ويشير التقرير إلى ضرورة إجراء علاج ناجع لأن الناس يسيئون استخدام حقوق الملكية فهم يدعون جيشاً من الصناع للعمل ثم لايعدون لأفراده المسكن المناسب . والمستغل لايأبه للأمر لأنه يدرك أن العمال الذين يستخدمهم ليسوا على قدر كاف من الدراية بحقوقهم الصحية ، كما أن المسكن القذر والماء الفاسد لايمكن أن يكونا دافعاً لهم على « الإضراب » (ص١٦) .

(د) تأثير الأزمات على الفريق الأحسن أجراً

من الطبقة العاملة

أنتقل لبيان أثر الأزمات بالنسبة لهذه الفئة وهى أرستقراطية العمل ، ويذكر القارىء أن سنة ١٨٥٧ تميزت بإحدى تلك الأزمات الكبرى التى تنتهى بها الدورة الصناعية ، وكان موعد

---

(١) المصدر السابق ص ١٨٠ ، ١٨٢ .

(٢) يرجع تاريخ كلمة « مرتبط » bound مثل كلمة « عبودية » إلى عصر الرق الإقطاعى .

(٣) شرحه ص ٥١٥ ، ص ٥١٧

انتهاء الدورة التالية سنة ١٨٦٦ وقد كانت المجاعة القطنية منذرة بآثار الأزمة القادمة فى مناطق مصانع القطن ، وكانت مقادير كثيرة من رأس المال قد تحولت من مجالها المعتاد إلى المراكز الرئيسية فى سوق النقود ولهذا السبب غلب على الأزمة الطابع المالى . وكان نشوب الازمة فى مايو ١٨٦٦ على أثر إفلاس إحدى مصارف لندن الرئيسية مما أعقبه انهيار شركات ضعيفة كثيرة ، وأصابت الكارثة إحدى فروع الصناعة الأساسية بلندن وهى صناعة بناء السفن التى خدع أربابها الرواج السابق فأفرطوا فى الإنتاج وتعاقدوا على مقادير هائلة للغير على فرض دوام تدفق مصادر الائتمان والاعتمادات المالية ، وهنا حدث رد فعل فظيع استمر حتى نهاية كتابة هذه الكلمات (ختام مارس ١٨٦٧) فى صناعات أخرى بلندن[1] . ولبيان حال العمال فى المناطق المنكوبة أعمد إلى تقرير كتبه أحد مراسلى « المورننج ستار » الذى زار هذه الجهات فى نهاية ١٨٦٦ وبداية ١٨٦٧ . ذكر الرجل أن المناطق التالية فى حى إيست إند (بوبلار — ملوال — جرينتش — دبلفورد — ليمهاوس — كاننج تاون) كان بها على الأقل ١٥٠٠٠ عامل بأسراتهم فى حالة حرمان مطلق، واشتغل ٣٠٠٠ من الميكانيكيين الحاذقين فى قطع الحجارة بفناء بيت العمل (بعد ضيق دام ستة أشهر) وقد لاقى المراسل مشقة فى بلوغ باب المكان لكثرة عدد الجمهور الجائع المجتمع هناك فى انتظار توزيع البطاقات ولم يكن قد حان الوقت بعد . وكان الفناء ميداناً مربعاً كبيراً تراكمت فيه أكوام الجليد ، وقامت فى وسطه مساحات مسورة أشبه بحظائر الأغنام حيث كان الرجال يعملون فى الطقس الجميل ولكن كانت تلك المحال مليئة بالجليد إذ ذاك . ورأى الرجل الناس منهمكين فى قطع الحجارة إلى مكدام بمطارق كبيرة ويتم كل منهم فى اليوم ٥ بوشل لقاء ثلاث بنسات ومقدار من الغذاء . وفى مكان آخر جلس عدد كبير من الناس متلاصقين من شدة البرد .

---

(١) « موت فقراء لندن جوعا بالجملة ... فى خلال الأيام القلائل الماضية امتلأت جدران لندن بلوحات كبيرة تحمل الاعلان الآتى : [ثيران سمينة ! رجال يموتون من الجوع ! لقد خرجت الثيران السمينة من قصرها الزجاجى لإطعام الأغنياء فى المساكن المترفة التى قمون فيها بينما يترك الجائعون ليفنوا فى المغارات التى يعيشون فيها] — وتعلق هذه اللوحات التى تحمل تلك العبارات المنذرة بالشر فى فترات معينة . وبمجرد أن تمحى إحداها أو تغطى توضع غيرها فى مكانها أو فى مكان عام آخر ... وهذا يذكر المرء بالجمعيات السرية الثورية التى هيأت الشعب الفرنسى لأحداث سنة ١٧٨٩ ! ... فى هذه اللحظة التى يموت فيها العمال الانجليز مع زوجاتهم وأطفالهم من البرد والجوع ، تستثمر ملايين الجنيهات الانجليزية الذهبية (مما أنتجه العمال الانجليز) فى المشروعات الروسية والأسبانية والإيطالية وغيرها فى الخارج » (صحيفة رينولدس ، ٢٠ يناير ١٨٦٧) .

وبلغ عدد من يتناولون الإعانة فى بيت العمل هذا سبعة آلاف كان مئات منهم قبل ذلك بأشهر يربحون أعلى أجور تدفع للصناع ، ومن الممكن أن يضاعف عددهم لو أضيف اليهم أولئك الذين يأبون طلب المعونة من الأبرشية برغم أنهم استنفدوا مدخراتهم ، ذلك أن لديهم القليل القابل للرهن . خرج المراسل إلى الشوارع ودليله أحد أعضاء لجنة المتعطلين فزار أولا أحد عمال صناعة الحديد وكان متعطلا منذ ٧٢ أسبوعا ، ورآه جالسا مع أسرته فى غرفة خلفية خالية من الأثاث وبها نار موقدة لتدفئة أقدام الأطفال العارية حتى لا تجمد من الصقيع وكان الرجل يعمل بالنهار فى بيت العمل فى قطع الحجارة لقاء ثلاث بنسات وقدر من الطعام وقد آب إلى بيته جائعاً ليتناول عشاء مكونا من قطعتى خبز وفنجال من الشاى بدون لبن . أما البيت الثانى ففتحت بابه امرأة متوسطة العمر وقادت الرجل إلى صالة صغيرة خلفية جلست فيها الأسرة تحدق فى نار أوشكت أن تخبو ، وأشارت المرأة إلى أولادها قائلة « إنهم لم يعملوا شيئا يا سيدى مدى ست وعشرين أسبوعا » ثم قالت إنها استنفدت عشرين جنيها كانت قد ادخرتها فى أيام الرخاء وأبرزت دفتر المصرف تأييداً لقولها . توجه المراسل لزيارة زوجة أحد عمال الحديد كان زوجها يعمل فى الأفنية ، فوجدها مريضة من قلة الغذاء راقدة على مرتبة وقد ارتدت ملابسها وغطت جسمها بقطعة من بساط وحولها أطفالها يعنون بها . وأوضحت المرأة أن العطل الذى دام ١٩ أسبوعا بالرغم منهم قد أوصلهم إلى تلك الحال السيئة وكانت تتأوه كما لو أنها فقدت الإيمان بمستقبل طيب . وعند خروج المراسل دعاه شاب لدخول بيته وكان يضم زوجة وطفلين جميلين ومجموعة من تذاكر المرهونات ومنضدة عارية . وليذكر القارىء أن حى إيست إند ليس الجهة الوحيدة التى تقوم فيها صناعة بناء السفن ، بل إن الحى كذلك مقر ما يقال له « صناعة البيت » ، وهى صناعة الأجور فيها منحطة إلى درجة مزرية ومخجلة . لقد رأى المراسل منظراً فى العاصمة مؤلما من ألوف العاطلين « لنذكر أن هؤلاء القوم يتألمون ، وأنهم يموتون من الجوع . تلك هى الحقيقة البسيطة المرعبة . وعدد هؤلاء ٤٠,٠٠٠ » وهم موجودون بجانب أعظم تجميع للثروة فى العالم ، ويصرخون من الشقاء ويضرعون إلى السماء ويحدثوننا من مساكنهم التعسة أن من المستحيل عليهم أن يجدوا عملا وألا فائدة لهم من الإستجداء » (صحيفة ستاندارد ، ٥ ابريل ١٨٦٦) .

ولما كان الرأسماليون فى بريطانيا يتحدثون عن بلجيكا بأنها جنة العامل نظراً لأن « حرية العمل » أو « حرية رأس المال » (إذ فى الواقع لا فرق بين التعبيرين) ، لا يحد منها استبداد

اتحادات العمال أو تشريع المصانع ، لهذا نود أن نقول كلمة عن هذا الحظ الحسن الذى ينعم به العامل هناك .

وخير مصدر نلجأ اليه كتاب Budgets économiques des classes ouvrières de la Belgique المنشور سنة ١٨٣٥ لمؤلفه المسيو Ducpétiaux مفتش عام السجون والمؤسسات الخيرية ببلجيكا وعضو اللجنة المركزية للإحصائيات البلجيكية ، وقد قدر بالضبط دخل الأسرة البلجيكية المتوسطة من طبقة العمال ومبلغ مصروفها فى السنة ، ووازن بين حالتها من حيث الغذاء وبين طوائف أخرى كالجند والمساجين وغيرهم . تتكون الأسرة من ٦ أشخاص يشتغل ٤ منهم طول العام مع فرض صلاحية الست من الناحية الجثمانية والمقدرة ، وكذلك عدم وجود نفقات للأغراض الدينية والأدبية والفكرية باستثناء مبلغ ضئيل للكنيسة ، وأن الأسرة لا تدفع شيئا لصناديق التوفير ، وأن ليس لها مصرف على الكماليات . ولكن نخصص ٨٦ سنتيما لتمكين الأب والإبن الأكبر من التدخين وارتياد المحال العامة فى أيام الأحد . وأعلى أجر فرنك وست وخمسين سنتيما للرجال ، ١٩ س للنساء ، ٥٦ س للأولاد ، ٥٥ س للبنات فكأن دخل الأسرة ١٠٦٨ فرنكا فى السنة . ولكن « إذا خصصنا أجراً للأم فاننا بذلك نحرم الأسرة من إرشادها ، إذ من يقوم بالطهى والغسيل وإصلاح الملابس ؟ هذه المشكلة تواجه كل عامل يومياً » . وعلى ذلك فها هو بيان بميزانية الأسرة :

		ف	س	
الأب	٣٠٠ يوم عمل بأجر قدره	١	٥٦	٤٦٨
الأم	» » » »	-	٨٩	٢٦٧
الصبى	» » » »	-	٥٦	١٦٨
الفتاة	» » » »	-	٥٥	١٦٥
				١٠٦٨

لنفرض أن غذاء العامل يتكلف ١٨٢٨ فرنكا فى السنة فهنا يحدث عجز قدره ٧٦٠ فرنكا (هذا على أساس مستوى البحّار) . وحسب مستوى الجندى وهو ١٤٧٣ يكون العجز ٤٠٥ ، وإذا جعلناه على مستوى السجين وهو ١١١٢ صار العجز ٤٤ فرنكا . فكأن أسرة العامل لا تبلغ مستوى السجين بله البحار والجندى ، وفيما بين ١٨٤٧ ، ١٨٤٩ كان متوسط نفقة الفرد من الطبقة العاملة يقل بمقدار ١٣ سنتيم . وبرغم أننا فى حالة السجون يشمل متوسط

المصروف تكاليف الإدارة والحراسة ، إلا أن السجين لا يدفع ثمن مسكنه كما أن نفقته لا تشمل ما يشتريه من الكنتين لأن غذاء المساجين ومطالبهم الأخرى تشترى بالجملة بمقادير كبيرة . . فهل يستطيع العمال أن يوفروا فى مصاريفهم ؟ إنهم يفعلون ذلك بإنقاص مقادير اللحم أو الاستغناء عنها ، وباستبدال خبز الشوفان محل خبز القمح ، والاكتفاء بغرفة أو اثنتين ، وبالوفر الشديد فى الملبس والغسيل وغير ذلك ، وبالاستغناء عن مطالب أيام الآحاد وبعبارة أخرى عن طريق تحمل أقسى ألوان الحرمان . وإذ نصل إلى هذا الحد نجد أن أتفه ارتفاع فى ثمن الغذاء ، وأن العطل والمرض ، كلها تزيد من فقر العامل فتتراكم الديون وترهن ملابسه وأثاثه ، وأخيراً تتوسل الأسرة أن تدخل فى عداد مستحق إعانة الفقر (Ducpétiaux ص ١٥١و١٥٤و١٥٥) .والواقع أنه فى « جنة الرأسماليين » هذه يتوقف عدد الوفيات والجرائم على الارتفـــاع أو الهبوط التافه فى أثمان ضروريات الحياة [١] . تشمل بلجيكا ٩٣٠,٠٠٠ أسرة منها ٨٩,٠٠٠ ممن يحيون حياة طيبة (الناخبون) وعدد أفرادها ٤٥٠,٠٠٠ ؛ وتنتمى ١٤٠,٠٠٠ أسرة إلى الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى بالمدن والقرى وكثير منهم يهوون إلى منزلة البروليتاريا ، وأخيرا تتكون الطبقة العاملة من ٤٥٠,٠٠٠ أسرة عدد أفرادها ٢,٢٥٠,٠٠٠ ويجب أن نحسب من صفوفها الأسرات النموذجية التى وصف حالها ديكبتييه ومن الـ ٤٥٠,٠٠٠ أسرة عاملة تدخل أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ فى قائمة الفقراء الذين يستحقون الإعانة

(هـ) البروليتاريا الزراعية البريطانية

لا تبدو المتناقضات والمعارضات التى ينطوى عليها كل من الإنتاج والتجميع الرأسماليين بشكل أوضح مما تبدو به فيما يتعلق بتقدم الزراعة الإنجليزية (بما فيها تربية الماشية وانحطاط شأن العامل الزراعى بانجلترا . وقبل أن نعرض لحالة الأخير اليوم يحسن أن نرجع إلى الوراء قليلا . وترجع الزراعة الحديثة فى انجلترا إلى منتصف القرن الثامن عشر وإن كانت الثورة فى علاقات الملكية الزراعية وهى العلاقات التى نجم عنها هذا التغيير فى أساليب الإنتاج الزراعى ترجع إلى عهد سابق لذلك .ونعلم من أرثر ينج ذلك الرجل الذى امتاز بحسن الملاحظة وان كان مفكراً سطحياً ،أن العامل الزراعى فى سنة ١٧٧١ كان فى مركز تعس بالقياس الى ما كان

---

(١) أنظر البيان الذى أصدرته جمعيـة « إلى الأمام أيها الفلمنكيون ! » (Maatschappi) "De Vlaminqen Vooruit, Brussels, 1860, pp. 15 and 16.

عليه الحال فى نهاية القرن الرابع عشر ، حين كان فى استطاعة العامل ... أن يعيش فى رخاء ويجتنى الثروة » [١] وهذا خلاف القرن الخامس عشر وهو العصر الذهبى للعامل فى المدينة «والريف» .
ويحدثنا مؤلف بتاريخ ١٧٧٧ أن « المزارع الكبير يقرب من مستوى السيد gentleman بينما العامل الفقير هوى الى الحضيض الأمر الذى يتضح من الموازنة بين مركزه اليوم وحاله من أربعين عاما خلت ... لقد تعاون المالك والمستأجر فى إبقاء العامل فى هذه المنزلة الدنيا »[٢] . ثم يثبت المؤلف أن الأجور الحقيقية انخفضت بما يقرب من ٢٥ ٪ فيما بين ١٧٣٧ ، ١٧٧٧ ، ونعلم من الدكتور ريتشارد برايس أن « السياسة الحديثة حقاً فى صالح الطبقات العليا . وستبرهن النتائج المترتبة عليها أن المملكة كلها ستتكون من سادة وعبيد »[٣]
ومع ذلك كان مركز العامل الزراعى الانجليزى فيما بين ١٧٧٠ ، ١٧٨٠ مما لامثيل له من قبل من حيث الغذاء والمسكن واحترام النفس والمسرات . وإذا اتخذنا المقياس لذلك من مقادير القمح لقلنا إن متوسط أجره بلغ (١٧٧٠-٧١) ٩٠ مكيالا سعة كل منها ٢٠٠ درهم ، ثم هبطت النسبة إلى ٦٥ فى عهد إيدن (١٧٧٧) وإلى ٦٠ سنة ١٨٠٨[٤] . وقد أوضحنا مركز العامل الزراعى فى نهاية الحرب المعادية لليعاقبة فى الوقت الذى تحسنت فيه أحوال الأرستقراطية الزراعية والمزارعين وملاك المصانع والمصرفيين والتجار وسماسرة الأوراق المالية ومتعهدى الجيش الخ . لقد ارتفع أجر العمال الزراعيين الإسمى بسبب خفض فى قيمة النقود الورقية من جهة وارتفاع فى الأثمان مستقل عن هذا الخفض من جهة أخرى ، ولكن يمكن التأكد من أجرهم الحقيقى بطريقة بسيطة جدا . ففى عامى ١٧٩٥ ، ١٨١٤ كان قانون

---

(١) جيمس ١٠ . ثورولد روجرز أستاذ الاقتصاد السياسى بجامعة أكسفورد و « تاريخ الزراعة والأثمان فى انجلترا » أكسفورد ١٨٦٦ جـ ١ ص ٦٩٠ . هذا المؤلف الذى بذل فيه صاحبه جهداً كبيراً لايعالج فى المجلدين اللذين نشرا منه حتى الآن سوى الفترة الممتدة من ١٢٥٩ إلى ١٤٠٠ ويشمل المجلد الثانى بوجه خاص الاحصائيات . وهذا الكتاب أول تاريخ للأثمان خلال تلك الفترة .

(٢) Reasons for the Late Increase of the Poor Rate, or a Comparative View of the Prices of ... Provisions, London, 1777, pp 5, 11.

(٣) Observations on Revesionary Payments (الطبعة السادسة ، لندن ١٨٠٥ جـ ٢ ص ١٥٨ ، ١٥٩) ويقول Price فى صحيفة ١٥٩ « والثمن الاسمى للعمل النهارى لايزيد الآن عن أربعة أو خمسة أمثال ما كان عليه سنة ١٥١٤ ، ولكن ثمن القمح أعلى سبع مرات عما كان عليه وثمن اللحم والكساء يزيد خمس عشرة مرة . ويتضح من هذا أن ثمن العمل لم يزد بنفس نسبة الزيادة فى نفقات المعيشة بحيث أنه الآن نصفها » .

(٤) بارتون ص ٢٦ ، وانظر ايدن (نفس المصدر) عن ختام القرن الثامن عشر .

الفقراء نافذا بدون تغيير فى أساليب تطبيقه ، وكانت العادة فى الريف أن العامل يتناول من الأبرشية إعانةعلاوة على أجرهالإسمىحتى يحصل على القدرالذى يكفيهلوسائل العيش . وتدل النسبة بين الأجور والعجز فيها والذىتدفعه الأبرشية على أمرين : أولهامقدار هبوط الأجر دون الحد الأدنى اللازم للعيش ، وثانيهما مدى هبوط العامل إلىمنزلة رقيق أوعبد للأبرشية التى تعيته . لنختر مقاطعة كمثل لغيرها . فى سنة ١٧٩٥ كان متوسط الأجر الأسبوعى فى نورثمبتنشير ٧ شلنات ، ٦ بنسات ، ومصروف أسرة من ٦أشخاص فىالسنة ٥ بنس،١٢ شلن، ٣٦ ج بينما دخلها من الأجور ١٨ شلن ، ٢٧ ج ، والعجز الذى تسده الأبرشية ٥/ ١٤/٦ . وفى سنة ١٨١٤ بالمقاطعة ذاتهاكان الأجر الأسبوعى ٢ بنس ، ١٢ش ، والمصروف السنوى لأسرة من ٥ أشخاص ٤/١٨/٥٤ ، والدخل الكلى من الأجور ٣٦ جنيهاوشلنان ، ومقدار العجز ٤/٦/١٨[١] . فالعجز سنة ١٧٩٥ كان أقل من ربع الأجور فصار أكثر من النصف سنة ١٨١٤ . وواضح أنه فى هذه الأحوال كانت الدرجة التافهة من الرفاهية فى كوخ العامل الزراعى فى عهد ايدن قد زالت حين حلت سنة ١٨١٤[٢] . هكذا كان العامل دون ما يملك من حيوانات غذاء وأكثر منها تعرضاً للظلم والمعاملة الوحشية مع أنه من بينها الحيوان الوحيد الذى يملك موهبة النطق . واستمرت الأحوال كذلك حتى أظهرت لنا اضطرابات سنة ١٨٣٠ مبلغ الشقاء ودرجة الاستياء الكامنة فى نفوس العمال الزراعيين والصناعيين وكان ذلك هو الوقت الذى وصف فيه سادلر العمال الزراعيين أمام مجلس العموم بأنهم « أرقاء بيض » وكرر أحد الأساقفة العبارة فى مجلس اللوردات . ويقول E. G. Wakefield أشهر اقتصادى فى ذلك العصر « ليس الفلاح بجنوب انجلترا . . رجلا حرا ، وليس عبدا ، ولكنه فقير محروم »[٤] . وقد ألقت الفترةالسابقة لإلغاء قوانين الغلال ضوءاً جديدا على مركز العامل الزراعى . فمن جهة كان من صالح المهيجين البورجوازيين أن يُظهروا كيف أن قوانين الغلال لم تكفل الإحماية قليلة لمنتجى القمح الفعليين . ومن جهة أخرى اشتد غضب البورجوازية الصناعية إذ رأت كيف تحمل الأرستقراطية الزراعية على نظام المصانع وساءها مايتظاهر به أفرادها من أهل الفساد والقسوة والخمول من عطف على عمال المصانع ، ونظرت إلى مناصرتهم تشريع المصانع على أنها « حماس دبلوماسى » . هناك مثل انجليزى يقول : إذا تنازع اللصوص ظهر

(١) Parry. op. cit.,p. 86

(٢) المصدر السابق ص ٢١٣

(٣) S. Laing, op. cit., P.32.

(٤) England and America (لندن ١٨٣٣ ج ١ ص ٤٧) .

الأمناء . والواقع أن الصراع بين فريقي الطبقة الحاكمة حول أيهما يسيء استغلال العمال أظهر الحقيقة الخافية ، وكان لورد شافتسبرى (لورد آشلى إذ ذاك) زعيم الحملة الارستقراطية ضد أصحاب المصانع . ففى سنة ١٨٤٥ كان هذا النبيل موضوعا محبوبا فى الحقائق التى كشفت عنها صحيفة « المورننج كرونيكل » بصدد حالة العامل الزراعى . أرسلت هذه الصحيفة مندوبيها إلى المناطق الريفية . وهؤلاء لم تقنعهم الإحصائيات الرسمية ولم يكتفوا بالأوصاف العامة ، وإنما ذكروا أسماء أسرات الطبقة العاملة التى درسوا أحوالها ، وكذلك أسماء ملاك الأراضى ممن تطلب الأمر ذكرهم . والجدول التالى (ص ١٥٤) يوضح الأجور فى قرى ثلاث بجوار بلاندفورد وومبورن وبول ، والقرى الثلاث ملك للمستر ج . بانكس واللورد شافتسبرى ، وسنرى كيف كان لورد شافتسبرى يحذو حذو زميله فى الاستيلاء على نسبة كبيرة من أجر العامل على هيئة إيجار المسكن .

وكان الغاء قوانين القمح حافزاً قوياً على تقدم الزراعة الانجليزية من حيث القيام بأعمال الصرف على أوسع نطاق[١] ، واتباع نظام جديد فى زراعة المحاصيل الخضراء ، وإدخال جهاز للتسميد الميكانيكى ، وإصلاح التربة الطينية ، وازدياد استخدام الأسمدة المعدنية ، واستعمال الآلة البخارية وكافة أنواع الآلات الجديدة ، وعظم انتشار الزراعة الكثيفة بوجه عام . وصرح المستر Pusey رئيس الجمعية الزراعية الملكية أن النفقات « النسبية » فى الزراعة انخفضت بمقدار النصف تقريباً نتيجة لاستخدام الآلات ، ومن جهة أخرى زادت الغلة الحقيقية للتربة . ومن الشروط الأساسية للطريقة الجديدة ازدياد ما ينفق من رأس المال على الفدان الواحد وهذا سبب الإسراع فى تركيز المزارع[٢] . وفى الوقت نفسه زادت مساحة الأرض

---

(١) وكى يمكن تحسين أعمال الصرف فى الأرض حصلت الأرستقراطية مالكة الأراضى على الأموال من خزانة الدولة بفائدة منخفضة جداً وعلى المزارعين أن يردوا ذلك مضاعفا . وبطبيعة الحال تم هذا الإجراء وفقا للأوضاع البرلمانية المتبعة .

(٢) البيانات التالية التى أوردها الاحصاء توضح الهبوط فى عدد متوسطى المزارعين : « ابن المزارع وحفيده وأخوه وابن أخيه وابنته وحفيدته واخته وابن أخته » وبعبارة واحدة جميع أفراد أسرته الذين يستخدمهم . فى سنة ١٨٥١ شملت هذه الطائفة ٢١٦,٨٥١ شخصا ولم يزد العدد فى سنة ١٨٦١ عن ١٧٦,١٥١ . وفى الفترة (١٨٥١ — ٧١) نقص عدد المزارع التى تقل الواحدة منها عن ٢٠ فدانا بمقدار ٩٠٠ مزرعة ، وخفض عدد المزارع (٥٠ — ٧٠ فدانا الواحدة) من ٨٢٥٣ إلى ٦٣٧٠ ، وحدث خفض مماثل فى كافة المزارع الأخرى التى دون المائة فدان . وعلى العكس من ذلك زاد عدد المزارع الكبيرة خلال هذه الفترة ذاتها فارتفعت المزارع التى تتراوح مساحة الواحدة منها بين =

أجور العمال الزراعيين

(ا) أطفال	(ب) عدد أفراد الأسرة	(ح) الأجر الاسبوعى للرجال				(ى) والاطفال		(هـ) دخل الأسرة الأسبوعى		(و) الايجار الاسبوعى		(ز) الأجر الاسبوعى بعد خصم الايجار		(ع) الدخل الاسبوعى للفرد الواحد	
		بنس	شلن	بنس	شلن	بنس	شلن	بنس	شلن	بنس	شلن	بنس	شلن	بنس	شلن
٢	٤		٨			—			٨	—	٢		٦	٦	١
٣	٥		٨			—			٨	٦	١	٦	٦	٣,٥	١
٢	٤		٨			—			٨	—	١		٧	٩	١
٢	٤		٨			—			٨	—	١		٧	٩	١
٦	٨		٧	—	١	—	١	٦	١٠	—	٢	٦	٨	$\frac{1}{4}$	١
٣	٥		٧	—	١	—	١	—	٧	٤	١	٨	٥	١$\frac{1}{4}$	١
القرية الثانية															
٦	٨	—	٧		١	٦	١	—	١٠	٦	١	٦	٨	$\frac{3}{4}$	١
٦	٨	—	٧		١	٦	١	—	٧	٣$\frac{1}{2}$	١	٨$\frac{1}{2}$	٥	٨$\frac{1}{2}$	—
٨	١٠	—	٧			—		—	٧	٣$\frac{1}{2}$	١	٨$\frac{1}{2}$	٥	٧	—
٤	٦	—	٧			—		—	٧	٦$\frac{1}{2}$	١	٥$\frac{1}{2}$	٥	١١	—
٣	٥	—	٧			—		—	٧	٦$\frac{1}{2}$	١	٥$\frac{1}{2}$	٥	١	١
القرية الثالثة															
٤	٦	—	٧			—		—	٧	—	١	—	٦	—	١
٣	٥	—	٧	—	١	—	٢	٦	١١	١٠	—	٨	١٠	١$\frac{1}{2}$	٢
—	٢	—	٥	—	١	٦	٢	—	٥	—	١	—	٤	—	٢(١)

(١) "Economist" ٢٩ مارس ١٨٤٥ ص ٢٩٠

المزروعة ٤٦٤,١١٩ فدان (١٨٤٦ — ٥٦) فضلا عن المساحات الكبيرة فى المقاطعات الشرقية والتى تحولت من أماكن لصيد الأرانب ومن مراعٍ فقيرة إلى أرض خصبة لزراعة القمح . ويعلم القارىء أن عدد المشتغلين فى الزراعة نقص خلال نفس الفترة . وبخصوص العمال الزراعيين الفعليين من الجنسين فقد هبط عددهم من ١,٢٤١,٢٦٩ (١٨٥١) إلى ١,١٦٣,٢١٧ (١٨٦١)[١] ، ويقول الإحصاء العام « إن الزيادة فى عدد الفلاحين وعمال المزارع منذ ١٨٠١ لا تتناسب أبداً مع زيادة الانتاج الزراعى » (الإحصاء ص٣٦). وعدم التناسب هذا أشد وضوحا فى الفترة الأخيرة حيث سار الهبوط فى عدد العمال الزراعيين جنباً إلى جنب مع اتساع مساحة الأرض المزروعة ، وانتشار الزراعة الكثيفة ، وزيادة لامثيل لها فى إنتاج الأرض ، وتوسع هائل فى ريع ملاك الأراضى وثروة المزارعين الرأسماليين . فاذا أضفنا هذا إلى ما حدث إذ ذاك من توسع أسواق المدن السريع وسيطرة حرية التجارة كنا نتوقع السعادة للعامل الزراعى ، ولكن الأستاذ روجرز يحدثنا أنه فى حالة سيئة بالقياس إلى ما كان عليه سلفه فى الفترة (١٧٧٠-١٨٠) ، وأنه عاد عبدا من جديد وعبداً أسوأ حالا من حيث الغذاء والكساء[٢] . ويحدثنا الدكتور جوليان هنتر - صاحب تقرير هام عن مساكن العمال الزراعيين - فيقول إن العامل[٣] يعيش على أقل ما يمكن من مستوى وأنه يعد صفراً فى حسابات الزراعة[٤]. والمفروض أن وسائل العيش بالنسبة اليه مقدار ثابت ... أما عن أى خفض بعد ذلك فى دخله فانه يقول « لا أملك شيئا ولذا لا أهتم بشىء » (أى مادمت لا أملك شيئا فلن أخسر شيئا) . إنه يخشى المستقبل إذ أنه لا يملك الآن إلا ما يقوم بأوده « ليكن ما يكون ، فلا نصيب له فى السراء أو الضراء (المصدر السابق ص ١٣٤,١٣٥) .

———————

= ٣٠٠-٥٠٠ فدان من ٧٧٧١ إلى ٨٤١٠ ، والمزارع التى تزيد مساحة الواحدة منها عن ٥٠٠ فدان من ٢٧٥٥ إلى ٣٣١٤ ، والمزارع التى تزيد الواحدة منها عن ١٠٠٠ فدان من ٤٩٢ إلى ٥٨٢ .

(١) زاد عدد الرعاة من ١٢,٥١٧ إلى ٢٥,٥٥٩ .

(٢) روجرز ص ٦٩٣ ، ص ١٠ — وينتمى المستر روجرز إلى مدرسة الأحرار وهو صديق شخصى لكوبدن وبرايت ولذا فليس من المحتمل أن يكون « ممن يطرون الأيام السالفة » .

(٣) يستعمل الكاتب كلمة hind للدلالة على العامل الزراعى وهى كلمة موروثة من أيام الرق الاقطاعى.

(٤) الصحة العامة ، التقرير السابع ١٨٦٥ ص ٢٤٢ — وعلى ذلك ليس من غير المألوف أن تجد مالك الكوخ الذى يقيم فيه العامل يرفع الايجار بمجرد أن يترامى إلى سمعه أن الساكن زادت مكاسبه قليلا ، وكذلك ليس من غير المألوف أن تجد المزارع يخفض أجر عامله إذا علم أن زوجة الأخير قد حصلت على عمل .

وقد أجرى تحقيق سنة ١٨٦٣ فيما يتعلق بحالة الغذاء والعمل فى صفوف المجرمين المحكوم عليهم بالإبعاد والأشغال الشاقة ، وتجد نتائج التحقيق فى كتابين أزرقين ضخمين . ونقرأ فيهما أن الغذاء فى سجون المحكوم عليهم أحسن نسبياً من غذاء الفقراء فى بيوت العمل وغذاء العمال الأحرار[١] ، بينما العمل الذى يطالب به السجين العادى نصف ما يؤديه العامل العادى فى اليوم[٢] . وفيما يلى بعض الأدلة : چون سميث محافظ سجن إدنبره (رقم ٥٠٥٦) « الغذاء فى السجون الانجليزية خير من غذاء العامل العادى فى انجلترا » . (رقم ٥٠) « وفى الحقيقة نادراً ما يأكل العمال الزراعيون فى اسكتلنده اللحم » . (رقم ٣٠٤٨) « . . قد يقول (العامل الزراعى) : إنى أشتغل بجد ولا أجد الكفاية من الغذاء ، وحينما كنت بالسجن لم أشتغل أشد مما أعمل اليوم وكنت أجد الكثير لآكله ، وعلى ذلك فخير لى أن أعود إلى السجن ثانية » (ج ١ ملحق ص ٢٨٠) . ولقد جمعت هذا الملخص بقصد الموازنة (من الجداول الملحقة بالمجلد الأول من التقرير) :

المقـــدار الأسبوعى من الغذاء

	المقادير من			
	العناصر النتروجينية	غير النتروجينية	المادة المعدنية	المجموع الكلى
	أوقية	أوقية	أوقية	أوقية
بورتلاند (سجين)	٢٨,٩٥	١٥٠,٠٦	٤,٦٨	١٨٣,٦٩
بحار فى الأسطول	٢٩,٦٣	١٥٢,٩١	٤,٥٢	١٨٧,٠٦
جندى	٢٥,٥٥	١١٤,٤٩	٣,٩٤	١٤٣,٩٨
صانع عجلات السفر	٢٤,٥٣	١٦٢,٠٦	٤,٢٣	١٩٠,٨٢
صفاف حروف الطباعة	٢١,٢٤	١٠٠,٨٣	٣,١٢	١٢٥,١٩
عامل زراعى	١٧,٧٣	١١٨,٠٦	٣,٢٩	١٣٩,٠٨ [٣]

ويذكر القارىء ما قلناه من أن غذاء نسبة كبيرة من أسرات العمال الزراعيين دون الحد الأدنى اللازم للوقاية من الأمراض الناشئة عن الجوع ، وهذا هو الحال بصفة خاصة فى

(١) Report of the Commissioners ... relating to Transportation and Penal Servitude, London, 1863, PP. 42, 50

(٢) شرحه ص ٧٧ ، Memorandum by the Lord Chief Justice

(٣) Op. cit., pp. 274 — 265

الجهات الزراعية البحتة بمقاطعات كورنوال وديفون وسمرستشير وولتس وستافوردوأكسفورد وبركس وهرتسس . ويقول الدكتور سيمون إن العامل نفسه يحصل من الغذاء على قدر أكثر مما يحظى به بقية أفراد الأسرة وذلك حتى يتسنى له أداء العمل . أما غـذاء الزوجة وكذلك الأطفال فى فترة النمو السريع فناقص فى حالات كثيرة وبخاصة من ناحية النتروجين[١] .

ويعطى الغذاء الكافى لخدم المزارع والرجال والنساء الذين (يسكنون مع الفلاحين) ، وقد هبط عددهم من ٢٨٨,٢٧٧ سنة ١٨٥١ إلى ٢٠٤,٩٦٢ سنة ١٨٦١ . ويقول الدكتور سميث « ومهما كانت مساوىء عمل النسـاء فى الحقول . . فانه فى الظروف الحالية ذو ميزة كبرى للأسرة إذ يضيف ذلك القدر من الدخل الذى يمكنها من شراء الأحذية والملابس ودفع الإيجار ، وبذا يجعل فى مستطاعها الحصول على غذاء أفضل »[٢] .

ويدل التحقيق على أن العمال الزراعيين بانجلترا أسوأ تغذية بالقياس إلى أضرابهم فى بقية أنحاء المملكة المتحدة . وفيما يلى بيان بمقادير الكربون والنتروجين التى يستهلكها العامل الزراعى البالغ المتوسط :

	كربون	نتروجين		كربون	نتروجين
انجلترا	٤٧,٦٧٣	١,٥٩٤	اسكتلنده	٤٨,٩٨٠	٢,٣٤٨
ويلز	٤٨,٣٥٤	٢,٠٣١	ارلنده	٤٣,٣٦٦	٢,٤٣٣[٣]

(١) الصحة العامة ، التقرير السادس ، لندن ١٨٦٤ ص ٢٣٨ ، ٢٤٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٢) ص ٢٦٢ .

(٣) ص ٧ ١ — يحصل العامل الزراعى الانجليزى من اللبن على نصف ما يحصل عليه الارلندى ، ومن الخبز على الربع . ولاحظ آرثر يتج فى كتابه « رحلة فى ارلنده » وهى الرحلة التى قام بها فى بداية القرن الحالى ، كيف أن غذاء العامل الارلندى أفضل من غذاء زميله الانجليزى ، والسبب البسيط فى ذلك أن الفلاح الارلندى الفقير إنسان أكثر من الفلاح الغنى الانجليزى . ويجمع الأطباء فى المقاطعات الجنوبية الغربية بويلز على أن زيادة معدل الوفاة من السل وداء الخنازير الخ تشتد تبعا لانحطاط حالة السكان الجثمانية ، وهم لا يختلفون فى أن هذا الانحطاط مرجعه الفقر . ويقال إن « عامل المزرعة يكلف الفلاح حوالى خمس بنسات فى اليوم » بل وأقل من هذا بكثير فى مقاطعات عدة» ... (وهو ذاته فقير جداً) ويتكون غذاء العامل كل يوم تقريبا من قطعة من اللحم أو لحم الخنزير المجفف والملح وتستخدم فى اسباغ بعض الطعم على كمية كبيرة من الحساء . وكانت نتيجة تقدم الصناعة بالنسبة إليه أنه لم يعد فى هذا الجو القارس الرطب يرتدى القماش المتين الذى يغزله فى بيته وأخذ يرتدى أقمشة قطنية رخيصة ، واكتفى من بين المشروبات القوية بهذا الشىء الذى يقال عنه إنه شاى . وإذا ما توجه الزارع إلى بيته بعد ساعات عدة من التعرض للريح والمطر جلس إلى جانب مدفئة يستعمل فيها بعض الحشائش وكرات الطين وقطعا من الفحم ، وتتصاعد منها أكاسيد الكربون والكبريت ، أما الكوخ نفسه فجدرانه من الطين أو

وقد علق الدكتور سيمون على تقرير الدكتور هنتر فقال إن كل صفحة من التقرير تشهد بسوء حال مسكن العامل الزراعى ، وأن من الصعب إيجاد غرفة وإن وجدها فهى أقل صلاحية لسكناه مما كان عليه الحال قرونا . ولقد ساءت الحال كثيراً بوجه خاص خلال العشرين أو الثلاثين عاما الأخيرة . وإن الحصول على مسكن ملاءم للآدميين ، وأن تكون له حديقة صغيرة تخفف من وطأة الفقر « كل هذا لا يتوقف على رغبته أو مقدرته فى دفع إيجار مناسب للسكن الملاءم الذى يتطلبه ، بل على الطريقة التى يرى الغير أن يستفيدوا بها من حقهم أن يعملوا ما يشاءون . ومهما كانت المزرعة كبيرة فليس من قانون يحدد تخصيص جزء معين منها لإقامة مساكن العمال عليه ، كما لا يوجد قانون يحفظ للعامل أقل قدر من الحق فى تلك الأرض التى تحتاج إلى عمله كما تتطلب الشمس والمطر . وثمت عامل خارجى سيء ألا وهو قانون الفقراء بنصوصه الخاصة بالإقامة والإنفاق[1]، ذلك أن كل أبرشية ذات مصلحة مالية فى أن تخفض إلى الحد الأدنى عدد العمال المقيمين فيها ، والسبب أن أى مرض أو تعطل مؤقت يصيب العامل الزراعى معناه إلقاء عبء مالى على موارد الأبرشية » وما كان على كبار

= الحجارة . وأرضيته عارية من أى شيء ، وسقفه من عيدان القش والحطب غير المتماسكة . ويسد كل شق حتى يمكن تدفئة المكان ؛ وفى هذا الجو الملىء بالرائحة الكريهة وعلى أرضية من الطين يتناول الرجل العشاء وينام مع زوجه وأولاده ويظل مرتديا ملابسه التى لا يملك غيرها حتى تجف . ويقص الغرباء الذين قضوا شطرا من الليل فى هذه الأكواخ كيف كانت أقدامهم تغوص فى الطين وكيف كانوا يحاولون إحداث فتحة صغيرة فى الجدران حتى يتيسر لهم التنفس ، وتدل مختلف أنواع الشهادات على ما كان يتعرض له الفلاح الضعيف التغذية من أمراض الرئة نتيجة لهذه المؤثرات غير الصحية ... ويثبت نفس الأمر أقوال موظفى الاعانة فى كارمارثنشير وكارديجانشير ... وهناك وباء أفظع ألا وهو العدد الكبير من البلهاء . والآن كلمة عن الأحوال المناخية « تهب على البلاد كلها ريح قوية من الجنوب الغربى مدة ثمانية أو تسعة أشهر كل سنة تحمل معها المطر الذى يهطل كالسيل على السفوح الغربية للتلال . ويندر وجود الأشجار إلا فى الأماكن غير المعرضة (لهذه المؤثرات) . وتقع الأكواخ عادة تحت الساحل أو فى واد ضيق أو محجر . ولا يعيش فى المراعى إلا أصغر الغنم والماشية من البلد ذاته ... ويهاجر الشبان الى مناطق التعدين الشرقية فى جلامورجان ومنموث ، ومقاطعة كارمارثنشير مورد عمال المناجم . وفيما يلى بيان عن عدد السكان فى كارديجانشير :

	١٨٥١	١٨٦١
الذكور	٤٥٬١٥٥	٤٤٬٤٤٦
الأناث	٥٢٬٤٥٩	٥٢٬٩٥٥
	٩٧٬٦١٤	٩٧٬٤٠١

الدكتور هنتر ؛ الصحة العامة ، التقرير السابع ١٨٦٤ ، لندن ١٨٦٥ ص ٤٩٨ — ٥٠٢ .

(١) فى سنة ١٨٦٥ دخل بعض التحسين على القانون ولكن ستثبت التجارب أن التعديلات التى من هذا القبيل لا جدوى منها مطلقا .

الملاك(١) إلا أن يقرروا عدم إقامة مساكن للعمال على مزارعهم الواسعة وهنا يتخلصون فعلا من المسئولية إزاء الفقراء » . ويضيف الدكتور أنه لن يعرض للقانون والدستور وحكمهما إزاء حق المالك فى العمل حين يشاء فيعامل الزراع كأغراب ويطردهم من الأرض إن أراد . وللدلالة على مقدار الأذى يستشهد بما جاء فى تقرير الدكتور هنتر من اطراد عملية هدم المساكن خلال السنوات العشر الاخيرة فى ٨٢١ أبرشية بحيث أن الأبرشيات سنة ١٨٦١ كان سكانها يزيدون بنسبة ½ ٥ ٪ عما كانوا عليه سنة ١٨٥١ بينما عدد المساكن أقل بنسبة ½ ٤ ٪ . فاذا ما تمت هذه العملية فلن يتبقى بالقرى إلا أكواخ قليلة للرعاة وحراس الصيد والخدم النظاميين ولكنهم يلقون معاملة طيبة تتناسب مع نفعهم بالنسبة إلى هذه الطبقة (٢) . ولكن الأرض تتطلب الزراعة وسيتضح أن العمال الذين يستخدمهم مالكها ليسوا المستأجرين لها منه وإنما هم قوم يأتون من قرية مجاورة ربما تبعد ثلاثة أميال ، وستظل الاكواخ ينهار أمرها تدريجا ويقل عدد السكان ، ومعنى هذا أن يقل ما يفرض على الملاك الكبار دفعه على هيئة اعانة الفقر ، وبينما يحدث ذلك يتوجه العمال المطرودون الى القرية المجاورة التى قد تبعد ثلاثة أو أربعة أميال عن المزرعة التى يشتغل فيها العامل ، وهذا البعد له مساوئه بالنسبة إلى العمل نفسه . أما فى القرى المفتوحة لهؤلاء المهاجرين فان المضاربين يستغلون الفرصة فيشيدون أكواخا أشبه بالجحور لاقامة العدد الوفير من العمال الزراعيين بانجلترا (٣) . وحتى

---

(١) لكى نفهم ما يأتى بعد ذلك يجب على القارىء أن يذكر أن القرى تقسم نوعين ، أولهما « القرى المقفلة » close villages أى تملك الأرض فيها واحد أو اثنان من كبار الملاك ، وثانيهما « القرى المفتوحة » حيث الأرض ملك لعدد من صغار الملاك . « والقرى المفتوحة » هى المكان الذى يقيم فيه البناؤون المضاربون الأكواخ وبيوت السكنى .

(٢) تبدو مثل هذه القرية جميلة ولكن لا وجود لها فى الواقع فهى أشبه بتلك القرى التى رأتها كاترين الثانية خلال رحلتها إلى القرم [Potemkin villages] . وقد حدث كثيراً فى الأوقات الحديثة أن طرد الرعاة من أمثال تلك القرى التى لا تزيد عن كونها مظهراً ، ومثال ذلك أننا نجد مزرعة لتربية الأغنام بجوار Maket Harborongh ومساحتها ٥٠٠ فدان وبها راع واحد ، ولكى يوفروا عليه الرحلات الطويلة فى السهول المتسعة الأرجاء وهى مراعى ليستر ونورثمبتن الجميلة ، كانوا يقسمون له كوخا فى المزرعة . أما الآن فإنهم يعطونه شلنا واحداً زيادة عن أجره كل أسبوع بحيث يصبح مجموع ما يحصل عليه ١٣ شلنا حتى يتمكن من إيجاد مأوى له بعيداً عن المزرعة فى إحدى القرى المفتوحة .

(٣) وتقام بيوت العمال (فى القرى المفتوحة وهى شديدة الازدحام بطبيعة الحال) على هيئة صفوف تواجه ظهورها الطرف الأقصى من قطعة الأرض التى يستطيع البناء أن يقول إنها له ، ولهذا السبب تحرم=

إذا كان مسكن العامل فى الارض التى يشتغل فيها فان هذا المسكن من أحط نوع . فهناك ملاك لايهمهم نوع مسكن العامل ومع ذلك لا يتورعون عن حمله على دفع إيجار مرتفع (١) وقد يكون ذلك المسكن كوخا خربة ذات غرفة واحدة ولا يتوافر بها موقد للنار أو دورة ماء أو نافذة أو حديقة . ولكن العامل فى حالة عجز إزاء هذا الأذى والقوانين المعروفة باسم Nuisances Removals Acts لا أثر لها مطلقا . ان العدل يقضى بتوجيه الاهتمام من جديد الى هذه الحقائق الكثيرة التى تعد سبة لحضارة انجلترا » . وأكبر من هذا يلاحظ المراقبون أن سوء حال المساكن شر أقل من الظاهرة الأخرى أى قلة عدد

= تلك البيوت من النور والهواء إلا من ناحية واجهاتها» (تقرير الدكتور هنتر ص ١٣٥) ، وغالبا ما تكون هذه البيوت ملكا لبقال القرية الذى يصير فى هذه الحالة سيداً آخر للعامل الزراعى يفوق المزارع ذلك أن مستأجر الكوخ يجب أن يكون من عملاء ذلك التاجر أيضا . «هذا العامل الذى يتناول أجراً قدره ١٠ شلنات فى الأسبوع يخصم منها أربعة جنيهات سنويا قيمة إيجار المسكن ، يجد نفسه مضطراً إلى شراء حاجته من الشاى والسكر والدقيق والصابون والشمع والجعة من هذا التاجر بالشروط التى يمليها عليه » (شرحه ص ١٣٢) . والواقع تعد هذه القرى المفتوحة كأنها معسكرات يقضى فيها العمال الزراعيون بانجلترا عقوبات فرضت عليهم . وكثير من هذه الأكواخ مجرد مساكن يمر بها كافة أوشاب المنطقة المجاورة ، أما القروى وأسرته (وهو الذى يحتفظ بدماثة الخلق فى أسوأ الظروف) فليذهب إلى الشيطان . وبالطبع نجد من عادة هؤلاء الأرستقراطيين من طراز شيلوك أن يهزوا الأكتاف إزاء فعال بانى الأكواخ وصغار ملاك الأراضى ، ولا يعبأون بكل مايجرى فى القرىالمفتوحة ، ولكنهم يعلمون أن « قراهم المقفلة » « وقراهم ذات المظهر غير الحقيق » إن هى إلا الموطن الذى تتولد عنه « القرى المفتوحة » وأنه لا وجود لأى من النوعين بدون الآخر . « ولولا صغار الملاك لنام العمال فى ظل الأشجار القائمة فى المزرعة » (شرحه ص ١٣٥) . وينتشر نظام القرى « المفتوحة والمقفلة » فى المقاطعات الوسطى وفى جميع الجزء الشرقى من انجلترا .

(١) « يحصل رب العمل ... بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على ربح من ذلك الرجل الذى يشتغل لقاء أجر قدره ١٠ شلنات فى الأسبوع ، فيأخذ منه ٤ أو ٥ جنيهات سنويا إيجاراً لبيت لا يساوى ٢٠ جنيهـا فى سوق حرة بالمعنى الصحيح ، ولكنها تظل قائمة حسب هذه القيمة الاصطناعية لأن فى استطاعة صاحبها أن يقول : استعمل بيتى أو أبحث لك عن سواه دون أن تطالبنى بشهادة تدل على حسن سلوكك ... ولو أن أحد العمال فكر فى أن يجد له عملا كوضع الألواح فى السكك الحديدية أو المحاجر لاستخدم هذا المالك سلطانه قائلا : اشتغل معى بهذا الأجر المنخفض أو غادر المكان بعد إنذار قبل ذلك بأسبوع ؛ خذ خنزيرك معك ، وتحصل على ما تستطيعه ثمنا للبطاطس التى فى حديقتك . وإذا وجد المزارع من صالحه أن يرفع الايجار لفعل ذلك عقابا للعامل على مغادرته العمل (تقرير الدكتور هنتر ص ١٣٢)

المساكن بالنسبة إلى الأفراد الأمر الذى أثار اهتمام الكثيرين . لما يترتب عليه من آثار صحية وأدبية سيئة[١]، برغم الحياة الريفية ومؤثراتها الطيبة على الصحة فان ازدحام العمال فى المساكن عما يسبب انتشار الأمراض المعدية . وقد ذكر الدكتور أورد أمثلة فقال إن شاباً جاء الى قرية ونج فى بكنجهامشير من ونجراڤ مصاباً بالحمى ونام فى غرفة مع تسعة أشخاص فانتشر المرض سريعا وأصيب خمسة منهم بالحمى ومات أحدهم . وقال الدكتور هارڤى بشأن هذا الوباء الذى انتشر فى قرية ونج إن امرأة مصابة بالحمى نامت فى غرفة مع أسرتها وكانت عدتهم جميعا ١٠ ، ومن أسابيع مضت كان يقيم فى تلك الغرفة ١٣ شخص (الصحة العامة ، التقرير السابع ١٨٦٤ ص ٩ ، ١٤) .

وقد فحص الدكتور هنتر ٥٣٧٥ كوخا من أكواخ العمال فى جميع مقاطعات انجلترا ، فوجد أن ٢١٩٥ منها كانت تشمل غرفة نوم واحدة ، وفى ٢٩٣٠ غرفتان فقط ، وفى ٥٢٠ أكثر من اثنتين[٢] .

(١) بدفوردشير — دنتن Dunton : الإيجار أعلى من المعتاد (٤ — ٥ جنيهات) ، وأجر الرجل فى الأسبوع ١٠ شلنات . فى غرفة نوم واحدة ٦ بالغين ، ٤ أطفال ، ويدفعون فى هذا المسكن ٣ جنيهات ونصف . وأرخص بيت (١٥ × ١٠ قدم) أجره ٣ جنيهات . ومن ١٤ بيت خصصت تحتوى واحد فقط على غرفتى نوم .

(٢) بكنجهامشير — برادنام : مساحتها ١٠٠٠ فدان وفى سنة ١٨٥١ كان بها ٣٦ بيتاً ، ٨٤ من الذكور ، ٥٤ من الإناث . وفى سنة ١٨٦١ كان عدد الذكور والإناث ٩٨ ، ٨٧ أى زيادة قدرها ١٤ ، ٣٣ فى الجنسين على التوالى ، وفى نفس الوقت نقص عدد البيوت واحدا .

(٣) لنكولنشير — لانجتوفت : والجدول التالى عن ١٢ بيت فيها ويسكنها ٣٨ من البالغين ، ٣٦ من الأطفال

---

(١) إن الرجال والنساء الذين تزوجوا حديثا ليسوا دراسة طيبة لإخوة وأخوات بالغين ، وبرغم أنه لا يجب ذكر أمثلة فالبيانات التى لدينا تؤيد هذه الملاحظة وهى أن البؤس وأحيانا الموت نصيب الأنات المشتركات فى هذا (تقرير الدكتور هنتر ص ١٢٧). ونجد أحد رجال بوليس الأرياف ممن خدم سنوات طوالا فى أحط أحياء لندن يقول عن الفتيات فى قريته ما يأتى « لم أر مثيلا لجرأتهن وعدم حيائهن خلال الحياة الطويلة التى قضيتها شرطيا وبوليسا سريا فى أحط أحياء لندن . . . إنهن يعشن كالخنازير فينام الأولاد والبنات الكبار والأمهات والآباء فى غرفة واحدة فى كثير من الحالات » (لجنة تشغيل . . . التقرير السادس ١٨٦٧ ص ٧٧ وما بعدها ، ص ١٥٥) .

(٢) أورد المؤلف نبذا عن إثنى عشرة مقاطعة ، ولما كانت الأحوال متشابهة آثرنا الاختصار والاكتفاء بالتمثيل من أربع فقط .

البيوت		غرف النوم	البالغون	الأطفال	عدد الأشخاص
رقم	١	١	٣	٥	٨
»	٢	١	٤	٣	٧
»	٣	١	٤	٤	٨
»	٤	١	٥	٤	٩
»	٥	١	٢	٢	٤
»	٦	١	٥	٣	٨
»	٧	١	٣	٣	٦
»	٨	١	٣	٢	٥
»	٩	١	٢	–	٢
»	١٠	١	٢	٣	٥
»	١١	١	٣	٣	٦
»	١٢	١	٢	٤	٦

(٤) ورستشير : لم يزد تدمير البيوت فى هذه المقاطعة ومع ذلك ففيما بين ١٨٥١ ، ١٨٦١ زاد متوسط عدد السكان بالنسبة للبيت الواحد من ٤,٢ إلى ٤,٦ .

والهجرة المستمرة إلى المدن ، واستمرار تكوين « فائض السكان » فى الريف نتيجة لتركيز المزارع وتحويل الأرض الزراعية إلى مراع واستخدام الآلات الخ ، واستمرار طرد أهل الريف وإخراجهم بسبب تدمير الأكواخ — هذه كلها تسير جنباً إلى جنب . وكلما زاد تجرد الجهة من أهلها زاد « ازدحام السكان النسبي بها » واشتد الضغط على مختلف صنوف العمل وعظمت الزيادة المطلقة فى سكان الريف بالنسبة إلى المساكن ، وعظم بذلك ازدحام السكان بالقرى بشكل يؤدى إلى انتشار الأوبئة . إن حشد الآدميين فى قرى صغيرة منعزلة وفى مدن الأسواق يشبه إخراج أهل الريف بوجه عام عن طريق القوة والقهر ، كما أن استمرار العملية التى تجعل العمال الزراعيين « فائضين عن الحاجة » برغم تناقص عددهم وبرغم ازدياد منتجاتهم ، هى العوامل الرئيسية التى تؤدى إلى فاقتهم . ولكن هذه الفاقة نفسها أو توقفها دافع على طردهم وإخراجهم وسبب أساسى فى أحوال السكنى الشنيعة التى نلقاها والتى تحطم مقاومتهم وتجعلهم أرقاء لأرباب الأملاك (١) والمزارعين بحيث أن الحاجة إلى

(١) « إن استخدام العامل يكسب كرامة لمركزه ، فهو ليس بعبد ولكنه جندى من جنود السلام جدير بأن يهيىء له مالك الأرض مكانا بين صفوف الرجال المتزوجين ، ذلك المالك الذى يدعى أن له =

الحصول على أجر الكفاف تكتسب بالنسبة إليهم قوة القانون الطبيعي .

ورغم « الازدحام النسبي » في المناطق الريفية فإنا نجد من جهة أخرى أن الأرض حقيقة يسكنها عدد دون القدر الواجب والحد اللازم . ولسنا نرى هذا الأمر في الجهات التي يغادرها أهلها إلى المدن والمناجم وأعمال إنشاء الخطوط الحديدية الخ ، ولكننا نراه واضحا في كل مكان في فصل الحصاد وفي فترات مختلفة من الربيع والصيف حيث تتطلب الزراعة الإنجليزية الكثيفة المتميزة بحسن الإدارة عددا زائدا من الأيدي العاملة . هنا نجد عددا وفيرا من العمال الزراعيين في الأوقات العادية ، أما في الأوقات غير العادية حين تتطلب الزراعة خلال فترات قصيرة عددا كبيرا فإنا لا نجد إلا القليل من العمال[1] . وهذا يفسر لنا الشكاوى المتناقضة التي تأتي من نفس المكان الواحد حيث تجد الشكوى من قلة العمل إلى جانب مثيلتها من ازدياد عددهم عن الحاجة . والنقص المحلي أو المؤقت في عرض العمل لا يترتب عليه ارتفاع الأجور ولكنه يؤدي الى استخدام النساء والأطفال في الحقل والى الخفض المستمر في

= القوة على ارغام العامل على العمل شأنه في ذلك شأن الدولة إذ تقتضي من الجندي أداء عمله . والعامل — كالجندي — لاينال من السوق لقاء عمله فهم يأخذونه صغيرا جاهلا لا يدري سوى حرفته ولا يلم الا بمنطقته . ويخضع لتأثير الزواج المبكر وفعل مختلف القوانين الخاصة بالاقامة كما يخضع الجندي للتجنيد وقانون التمرد » (هنتر ص ١٣٢) .

وأحيانا نلقى على سبيل الاستثناء مالكا طيب القلب يؤلمه فعلا أن يرى هذه الوحدة أو العزلة وهو الذي كان السبب فيها ، « وإنه لشيء محزن أن يقف المرء وحيدا في بلده » — هكذا قال اللورد ليستر حين هنأوه على اتمام هولكهام « اني أتلفت حولي فلا أرى سوى البيت الذي أقيم فيه ، فأنا المارد الذي يسكن قلعته بعد أن أكلت جميع جيراني » .

(١) في خلال العقود الحديثة حدثت بفرنسا حركة مشابهة . فحيثما غلب الانتاج الرأسمالي في ذلك البلد على الزراعة تراه قد طرد « فائض » السكان الزراعيين الى المدن ، وهناك أيضا نجد الآثار السيئة التي يتعرض لها « فائض السكان » والمترتبة على سوء المسكن والأحوال الخطيرة الأخرى . وفيما يختص « بالبروليتاريا الريفية » التي سبب قيامها تجزئة الأرض بفرنسا أقساما صغيرة ، راجع كولنز ، كارل ماركس Eighteenth Brumaire of Louis Napoleon (الفصل السابع) . وكان عدد سكان المدن بفرنسا سنة ١٨٤٦ عبارة عن ٢٤,٤٢ ٪ من مجموع السكان الكلي وعدد سكان الريف ٧٤,٥٨ ٪ ، وفي سنة ١٨٦١ صارت النسبتان ٢٨,٨٦ ٪ ، ٧١,١٤ ٪ على التوالي . وفي السنوات الخمس الأخيرة كان الهبوط في نسبة سكان الريف إلى سكان المدن أسرع . وقد كتب Pierre Dupont في « Ouvriers » سنة ١٨٤٦ يقول :

« نرتدي أسوأ الكساء ونقيم في أنعس الجحور ، في غرف السطوح وبين القاذورات . إننا نعيش مع اليوم واللصوص — إننا نحب الأطياف » .

السن التى يبدأ عندها الاستغلال . وحالما يشق عمل النساء والأطفال سبيله وتصبح له الغلبة فانه يجعل العمال البالغين فائضين عن الحاجة ويعمل على إبقاء انحطاط أجورهم . وقد ترتب على هذا فى المقاطعات الشرقية ظهور ما يقال له نظام الجماعات gang system.

ويغلب هذا النظام فى مقاطعات لنكولن وهنتنجدن وكمبردج ونورفك وسفوك وتوتنام وإن كنا نلقاه فى مواضع متفرقة بمقاطعات نورثمبتن وبدفورد وروتلند المجاورة ، وسنضرب المثل بمقاطعة لنكولن ، ومعظم أراضى هذه المقاطعة عبارة عن مستنقعات أو أجزاء من البحر قد جففت ، وتمت أعمال عجيبة من حيث الصرف بواسطة الآلة البخارية بحيث أن ما كان مستنقعات وشواطىء رملية فى الأصل أصبح يغل محاصيل وافرة من الحبوب وارتفع ريعه كثيرا ؛ وتنطبق نفس الملاحظة على الأرض الرسوبية التى تحولت الى أراض زراعية بفضل اتباع أساليب اصطناعية كما هو الحال فى جزيرة أكسهولم والأبرشيات الأخرى الواقعة على جانبى نهر ترنت . ولما ظهرت المزارع الجديدة إلى عالم الوجود لم يقف الأمر بها عند حد عدم بناء أكواخ جديدة بل دمرت الأكواخ القديمة وصار من المتعين إحضار العمال اللازمين للعمل من القرى المفتوحة التى تبعد أميالا والطرق إليها ملتوية تتراوح بين الارتفاع والانخفاض . أما العمال القلائل الذين يقيمون فى مزارع تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٤٠٠ ، ٥٠٠ فدان فإنهم يستخدمون فى أنواع العمل الزراعى التى تستمر على مدار السنة وهى أعمال ثقيلة لا بد فى مزاولتها من الاستعانة بالخيل (ويطلق على هؤلاء العمال « العمال المحجوزون ») . وفى كل ١٠٠ فدان نجد كوخاً واحدا فى المتوسط كما قال أحد المزارعين أمام لجنة التحقيق « إنى أزرع ٣٢٠ فدانا كلها أرض صالحة للزراعة وليس فى المزرعة كوخ واحد ، وفيها الآن عامل واحد كما يقيم أربعة ممن يركبون الخيل . ويتم أداء العمل الخفيف بواسطة الجماعات gangs »[١] فالأرض تتطلب كذلك قدرا طيباً من العمل السهل كاجتثاث الجذور والعزق والتسميد وإزالة الحجارة الخ ، وهذه كلها أعمال تقوم بها جماعات آتية من القرى المفتوحة .

ويبلغ عدد أفراد الجماعة ١٠ — ٤٠ — ٥٠ من النساء والأحداث ممن تتراوح أعمارهم بين ١٣ ، ١٨ وأغلبهم من الفتيات ، هذا فضلا عن أطفال تتراوح أعمارهم ما بين السادسة والثالثة عشرة . ورئيس الجماعة فى العادة عامل زراعى عادى سيء السيرة والخلق ميال إلى

(١) لجنة تشغيل الأطفال ، التقرير السادس ، شهادة ص ٣٧ رقم ١٧٣ .

تناول المسكرات ، ولكن من الجائز أنه شخص نشيط على جانب من المقدرة والكفاية . ويعمل أفراد الجماعة الذين يستأجرهم تحت إمرته ويتفق بشأنهم مع المزارع حسب نظام الدفع بالقطعة ، أما دخله فيزيد قليلا عن دخل العامل الزراعى العادى [١] غير أن مقدار دخله يتوقف على مقدرته على أن يستخلص من الجماعة أكبر قدر من العمل فى أقصر وقت ممكن . وقد اكتشف المزارعون أن النساء إنما يشتغلون بانتظام تحت إشراف الرجال ، وأنه بمجرد أن يبدأن العمل هن والفتيات ، يواصلنه حتى يسقطن من الإعياء ، (كما عرف ذلك فوريبه معرفة جيدة) ، أما الذكور البالغون فيحرصون على توفير ما يملكون من قوة العمل . وهذا النظام أكثر ربحاً كما أنه يكفل العمل للجماعة مدى ستة أو ثمانية شهور فى السنة خلاف ما إذا كان المزارع الفردى نفسه هو الذى يستأجر العمال . ولهذا السبب يتمتع رئيس الجماعة بنفوذ كبير فى القرى المفتوحة بحيث أن من الصعب استئجار الأطفال إلا عن طريقه ، ولهذا يحرص على تأجيرهم بصفة فردية خارجا عن الجماعة .

وعيب هذا النظام ما يتعرض له الأطفال والأحداث من إرهاق خطير الأثر وهم يسيرون مسافات طويلة تبلغ ٥،٦،٧ أميال بين بيوتهم والمزارع ؛ فضلا عن أن حياة الجماعة مفسدة للخلق . وبرغم أن رئيس الجماعة (ويقال له driver أحياناً) يحمل عصا طويلة إلا أنه نادراً ما يلجأ اليها للأغراض التأديبية كما أن الشكاوى من سوء معاملته نادرة ؛ والحق أنه نوع من الحاكم الديموقراطى ونجاحه يتوقف على محبة القوم له كما أنه يهيء لهم مباهج الحيـــاة الرحل المتنقلة بما فيها من الحرية الخشنة وعدم النظام والوقاحة الفاحشة . وجرت العادة أنه يسوى الحساب مع الأعضاء فى أحد الأماكن العامة ثم يعود إلى بيته سكران مترنحاً وهم يصحبونه صاخبين جذلين ويغنون أغنيات قذرة مستهترة بأعلى صوتهم . والفساد الجنسى أمر شائع معروف ، ومن المألوف أن تجد بنات فى الثالثة عشرة قد فقدن عذريتهن على أيدى صبيان مثلهن فى السن ، ولهذا تجد نسبة الأطفال غير الشرعيين فى القرى المفتوحة التى تمون الجماعات بأفرادها ضعفها فى أى مكان آخر بالمملكة [٢] . وقد سبق أن أوضحت أى نوع من الزوجات تصبح فتيات شببن فى مثل هذه البيئات والظروف .

وبالشكل الذى أوردناه يقال للجماعة إنهـــا جماعة عمومية أو متنقلة ، ولكن هناك

(١) وبرغم هذا استطاع بعض رؤساء هـذه الجماعات الإثراء بحيث يستأجرون لحسابهم مزارع مساحة الواحدة منها ٥٠٠ فدان ، أو يملكون صفوفا من البيوت يؤجرونها .

(٢) فسد نصف بنات لدفورد بسبب التحاقهن بالجماعات (المصدر السابق ص ٦ رقم ٣٢) .

« جماعات خاصة ، أصغر عدداً ويرأسها خادم يستخدمه المزارع بالسنة . وبرغم أن الأخيرة تنقصها الحياة البوهيمية التى يتصف بها النوع الآخر إلا أن الأجور منحطة ومعاملة الأطفال أشد سوءاً .

وواضح أن هذا النظام الذى انتشر بدون توقف خلال السنوات القلائل الأخيرة لم يوجد من أجل رئيس الجماعة (١) ، ولكنه موجود بقصد إثراء كبار المزارعين (٢) أو ملاك الأراضى (٣) . ولن يجد المزارع وسيلة أفضل من هذه يجعل بواسطتها عدد من يعملون له دون المستوى العادى فى الوقت الذى يجد تحت تصرفه عدداً زائداً من الأيدى العاملة إذا تطلبت ذلك ظروف العمل ، ولن يجد كذلك طريقة خيراً من هذه للحصول على أكبر قدر ممكن من العمل بأقل ما يمكن من التكاليف (٤) ؛ وليس هناك سبيل أفضل من هذه الطريقة يصبح بها عمل البالغين الذكور « فائضاً عن الحاجة » . ويستطيع القارىء من الوصف الذى أوردناه أن يفهم السبب الذى من أجله يقال إن العمال الزراعيين يقاسون البطالة بدرجة أكبر أو أقل وذلك فى الوقت الذى يصرح القوم فيه بأن نظام الجماعات ضرورى « بسبب النقص فى عمل الذكور البالغين وبسبب ما يقال من أن العمال الزراعيين يهرعون إلى المدن (٥) . إننا نشاهد

---

(١) زادت الجماعات فى العهود الأخيرة ، وقد استخدمت حديثا جدا فى بعض الجهات على ما يقال ... كما أن هذا النظام معروف فى جهات أخرى منذ سنوات كثيرة ... ويستخدم فيها أطفال أكثر عددا وأصغر سنا على الدوام (ص ٧٩ رقم ١٧٤) .

(٢) « لا يستخدم صغار المزارعين الجماعات أبدا ... إن النساء والأطفال لا يستخدمون بأعداد وفيرة فى الأرض الفقيرة وإنما فى الارض التى يتراوح ريعها بين ٤٠ ، ٥٠ جنيها » (ص ١٤ ، ١٧) .

(٣) ذكر أحد هؤلاء السادة ممن يعتز كثيرا بالريع الذى يحصل عليه ، أمام لجنة التحقيق أن كل هذا الهياج راجع الى الاسم الذى يطلق على هذا النظام . وإن الحال ليكون أفضل ما بالعالم لو غير الاسم بالعبارة الآتية : "Agricultural Juvenile Industrial Self-supporting Association"

(٤) « إن العمل الذى يتم تبعا لنظام الجماعات أرخص من سواه ، وهذا هو السبب فى استخدامها » — هذا ما شهد به رجل كان فى وقت ما رئيسا لإحدى الجماعات (ص ١٧ رقم ١٤) — « لا مراء أن عمل الجماعات أرخص أنواع العمل بالنسبة للمزارع ، وأسوأها بالنسبة للأطفال » — هذا ما صرح به مزارع (ص ١٦ رقم ٣) .

(٥) « لا شك أن الكثير من العمل الذى يقوم به الآن الأطفال الملحقون بهذه الجماعات كان يؤديه الرجال والنساء . حيث يشتغل الأطفال والنساء نجد عدد المتعطلين من الرجال أكبر مما كان عليه =

فى قطبى الانتاج الرأسمالى المتقابلين المتناقضين وذلك فى مقاطعة لنكولن حيث تجتث الأعشاب من الحقول بعناية بينما تزدهر الأعشاب الإنسانية بغزارة (١) .

= « قبلا » . (ص ٤٣ رقم ٢٠٢) . ومن جهة أخرى « إن مشكلة العمل فى بعض الجهات الزراعية وبخاصة ما يصلح منها للحرث والزرع ، قد أصبحت مشكلة خطيرة بسبب الهجرة وسهولة الانتقال إلى المدن بسبب السكك الحديدية بحيث أرى أن خدمات الأطفال مما لا يمكن الاستغناء عنها » (ص ٨٠ رقم ١٨٠ — والمتكلم وكيل أحد كبار الملاك) . والحقيقة أنه بخلاف الحادث فى العالم المتمدين تجد أن مشكلة العمل بالمناطق الزراعية بانجلترا هى مشكلة ملاك ومزارعين . إن المسألة تنحصر فى الكيفية التى يمكن بها الاحتفاظ بقدر كاف من « ازدحام السكان النسبى » برغم استمرار هجرة أهل الريف ، وبذلك يظل أجر العامل الزراعى فى المستقبل حسب مستواه المنخفض الحالى .

(١) عالج « تقرير الصحة العامة » الذى اقتبست منه مرارا موضوع نظام الجماعات وذلك أثناء النظر فى مسألة وفيات الأطفال، ولكن الصحافة أهملت هذا العمل ولذا ظل جمهور القراء بانجلترا يجهله . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تضمن آخر تقرير أصدرته لجنة تشغيل الأطفال « حقائق » مثيرة مما ترحب به الصحف على الدوام . وبينما تساءلت الصحافة الحرة كيف سمح الأعيان وسيداتهم ورجال الدين فى مقاطعة لنكولن بأن ينشأ نظام كهذا فى مزارعهم وتحت أبصارهم ، وعلقت على التناقض الذى يبديه أولئك الذين يرسلون البعثات إلى القطبين « لتحسين مستوى الأخلاق بين سكان جزر البحار الجنوبية » ، فإن الصحف التى عالجت ذوق العالم المهذب ركزت الاهتمام فى حالة السكان الزراعيين المنحطة التى يستطيع فيها الوالدون أن يبيعوا أطفالهم لنظام من الرق كهذا . وإذ ننظر إلى الأحوال البشعة الكريهة التى يحكم بها القوم « المهذبون » على العامل الزراعى فليس غريبا أن نجده يأكل أطفاله بدلا من أن يبيع ما يملكون من قوة عمل . ولكن العجب حقيقة هو احتفاظ العمال الزراعيين بنزاهة الخلق وسلامته . وقد أثبتت التقارير الرسمية كيف يكره الوالدون نظام الجماعات « لدينا من الأدلة ما يكفى ابيان أن الوالدين يسرهم لو مكنهم القانون من مقاومة ما يتعرضون له كثيرا من الضغط والاغراء . إنهم عرضة لأن يحملهم موظفو الأبرشية أحيانا وأصحاب العمل أحيانا أخرى على الظن أن العمل فى السن التى يكون فيها الذهاب إلى المدرسة أجدى عليهم ؛ وهم يقبلون هذا لأن الموظفين وأصحاب العمل يهددونهم بالطرد ... كل الوقت والقوة الذى يضيع هباء ؛ وكل الآلام التى يقاسيها العامل وأطفاله من تعب زائد عن الحد ولا جزاء له ؛ وكل الدمار الأخلاقى الذى يصيب الطفل بسبب ازدحام القرى والمؤثرات السيئة الناجمة عن نظام الجماعة العمومية ؛ — كل هذه كانت دوافع أثارت مشاعر فقراء العمال وهو أمر من السهل إدراكه وإن لم تكن ثمت حاجة للحديث عنه على وجه التخصيص . لا شك أنهم يشعرون أن آلاما اجتماعية وعقلية كثيرة يقاسونها بسبب ظروف هم غير مسئولين عنها ولا يمكن أن يرضوا بها لو كان ذلك فى طاقتهم ، وهى ظروف يعجزون عن مقاومتها » (المصدر السابق ص ٢٠ رقم ٨٢ ، ص ٢٣ رقم ٩٦) .

(و) ارلنـده

قبل أن أختم هذا القسم يجب أن نلقى نظرة سريعة على إرلنـده ، وسأورد حقائق الحال الرئيسية .

جدول رقم (١) الماشيـة

السنة	العدد الكلى	الزيادة (+) أو النقص (—)	العدد الكلى	الزيادة (+) أو النقص (—)
	الخيـــل		الماشيـة	
١٨٦٠	٦١٩,٨١١	—	٣,٦٠٦,٣٧٤	—
١٨٦١	٦١٤,٢٣٢	— ٥,٩٩٣	٣,٤٧١,٦٨٨	— ١٣٨,٣١٦
١٨٦٢	٦٠٢,٨٩٤	— ١١,٣٣٨	٣,٢٥٤,٨٩٠	— ٢١٦,٧٩٨
١٨٦٣	٥٧٩,٩٧٨	— ٢٢,٩١٦	٣,١٤٤,٢٣١	— ١١٠,٦٩٥
١٨٦٤	٥٦٢,١٥٨	— ١٧,٨٢٠	٣,٢٦٢,٢٩٤	+ ١١٨,٢٠٣
١٨٦٥	٥٤٧,٨٦٧	— ١٤,٢٩٠	٣,٤٩٣,٤١٤	+ ٢٣١,١٢٠
	الأغنـام		الخنازير	
١٨٦٠	٣,٥٤٢,٠٨٠	—	١,٢٧١,٠٧٢	—
١٨٦١	٣,٥٥٦,٠٥٠	+ ١٣,٩٧٠	١,١٠٢,٠٤٢	— ١٦٩,٠٣٠
١٨٦٢	٣,٤٥٦,١٣٢	— ٩٩,٩١٨	١,١٥٤,٣٢٤	+ ٥٢,٢٨٢
١٨٦٣	٣,٣٠٨,٢٠٤	— ١٤٧,٩٨٢	١,٠٦٧,٤٥٨	— ٨٦,٨٦٦
١٨٦٤	٣,٣٦٦,٩٤١	+ ٥٨,٧٣٧	١,٠٥٨,٤٨٠	— ٨,٩٧٨
١٨٦٥	٣,٦٨٨,٧٤٢	+ ٣٢١,٨٠١	١,٢٩٩,٨٩٣	+ ٢٤١,٤١٣

وبتلخيص الجدول السابق نحصل على الصورة التالية :

الخيل	الماشية	الأغنام	الخنازير
الزيادة المطلقة			
٧٢,٣٥٨	١١٦,٦٢٦	١٤٦,٦٠٨	٢٨,٨١٩ (١)

فى سنة ١٨٤١ زاد عدد سكان إرلنده الى ٨,٢٢٢,٦٦٤ فهبط الى ٦,٦٢٣,٩٨٥ (١٨٥١)،

(١) لو رجعنا إلى الوراء لوجدنا الهبوط أشد وضوحا ، فمثلا فى سنة ١٨٦٥ كان هناك من الأغنام ٣,٦٨٨,٧٤٢ وفى (١٨٥٦) ٣,٦٩٤,٢٩٤ ؛ وفى (١٨٦٥) ١,٢٩٩,٨٩٣ (خنـــازير) ، ١,٤٠٩,٨٨٣ (خنازير سنة ١٨٥٨) .

٥,٨٥٠,٣٠٩ (١٨٦١) ، ٥½ مليون (١٨٦٦) أى كما كان سنة ١٨٠١ تقريبا . وبدأ الهبوط فى سنة المجاعة (١٨٤٦) بحيث فقدت البلاد أكثر من ٥/١٦ من أهلها فى أقل من ٢٠ عاماً [١] . وفى الفترة (مايو ١٨٥١ - يوليه ١٨٦٥) بلغ المهاجرون من البلد ١,٥٩١,٤٨٧ هاجر نحو نصف مليون منهم فيما بين ١٨٦١، ١٨٦٥ . ونقص عدد المساكن بمقدار ٥٢,٩٩٠ (١٨٥١-١٨٦١) بينما زاد عدد الملكيات (١٥ - ٣٠ فدانا) بمقدار ٦١,٠٠٠ ، والملكيات (أكثر من ٣٠ فدانا) ١٠٩,٠٠٠ وذلك فى حين هبط مجموع المزارع الكلى بمقدار ١٢٠,٠٠٠ بسبب اختفاء الملكيات (أقل من ١٥ فدانا) ، وبذلك حدثت مركزة فى الزراعة . هذا النقص فى عدد السكان صحبه تناقص مثله فى كمية المنتجات .

الجدول الثانى

الزيادة أو النقص فى مساحة المحاصيل والمراعى (بالأفدنة)

السنة	حبوب	محاصيل خضراء	حشائش وبرسيم	كتان	الأرض المزروعة كلها
١٨٦١	− ١٥,٧٠١	− ٣٦,٩٧٤	− ٤٧,٩٦٩	+ ١٩,٢٧١	− ٨١,٨٧٣
١٨٦٢	− ٧٢,٧٣٤	− ٧٤,٧٨٥	+ ٦,٦٢٣	+ ٢,٠٥٥	− ١٣٨,٨٤١
١٨٦٣	− ١٤٤,٧١٩	− ١٩,٣٥٨	+ ٧,٧٢٤	+ ٦٣,٩٢٢	− ٩٢,٤٣١
١٨٦٤	− ١٢٢,٤٣٧	− ٢,٣١٧	+ ٤٧,٤٨٦	+ ٨٧,٧٦١	+ ١٠,٤٩٣
١٨٦٥	− ٧٢,٤٥٠	+ ٢٥,٢٤١	+ ٦٨,٩٧٠	− ٥٠,١٥٩	− ٢٨,٢١٨
١٨٦١ – ٦٥	+ ٤٢٨,٠٤١	+ ١٠٧,٩٨٤	+ ٨٢,٨٣٤	+ ١٢٢,٨٥٠	− ٣٣٠,٨٦٠

+ = الزيادة   − = النقص

(١) كان عدد السكان ٥,٣١٩,٨٦٧ (١٨٠١) ، ٦,٠٨٤,٩٩٦ (١٨١١) ، ٦,٨٠١,٨٢٧ (١٨٢١) ، ٧,٨٢٨,٣٤٧ (١٨٣١) ، ٨,٢٢٢,٦٦٤ (١٨٤١) .

الجدول الثالث

الزيادة أو النقص فى المساحة المنزرعة ، وإنتاج الفدان ، والإنتاج الكلى سنة ١٨٦٥ بالقياس إلى سنة ١٨٦٤

المنتج	١٨٦٤	١٨٦٥ مساحة الارض المنزرعة	الزيادة	النقص
قمح	٢٧٦,٤٨٣	٢٦٦,٩٨٩	—	٩,٤٩٤
قرطم	١,٨١٤,٨٨٦	١,٧٤٥,٢٢٨	—	٦٩,٦٥٨
شعير	١٧٢,٧٠٠	١٧٧,١٠٢	٤,٤٠٢	—
Bere شوفان	٨,٧٩٤	١٠,٠٩١	١,١٩٧	—
بطاطس	١,٠٣٩,٨٢٤	١,٠٦٦,٢٦٠	٢٦,٥٣٦	—
لفت	٣٣٧,٢٥٥	٣٣٤,٢١٢	—	٤,١٤٣
Mangold-wurzels	١٤,٠٧٣	١٤,٨٣٩	٣١٦	—
كرنب	٣١,٨٢١	٣٣,٦٢٢	١,٨٠١	—
كتان	٣٠١,٦٩٣	٢٥١,٤٣٣	—	٥٠,٢٦٠
دريس	١,٦٠٩,٥٦٩	١,٦٧٨,٤٩٣	٦٨,٩٢٤	—

الإنتاج بالفدان الواحد

الوحدة	١٨٦٤	١٨٦٥	الزيادة	النقص
هندردويت	١٣ر٣	١٣	—	٠ر٣
هندردويت	١٢ر١	١٢ر٣	٠ر٢	—
هندردويت	٥١ر٩	١٤ر٩	—	١
هندردويت	١٦ر٤	١٤ر٨	—	١ر٦
هندردويت	٨ر٥	١٠,٤	١ر٩	—
بشل	٤ر١	٣ر٦	—	٠ر٥
بشل	١٠ر٣	٩ر٩	—	٠ر٤
بشل	١٠ر٥	١٣ر٣	٢ر٨	—
بشل	٩ر٣	١٠ر٤	١ر١	—
	٢ر٤٣طن(١٤رطلا) Stone	٢٥ر٢	—	٩
	طن ١ر٦	١ر٨	٠ر٢	—

الإنتـــاج الـكلى

٨٧٥,٧٨٢	٨٢٦,٧٨٣	—	٤٨,٩٩٩
٧,٨٢٦,٣٣٢	٧,٦٥٩,٧٢٧	—	١٦٦,٦٠٥
٧٦١,٩٠٩	٧٣٢,٠١٧	—	٢٩,٨٩٢
١٥,١٦٠	١٣,٩٨٩	—	١,١٧١
١٢,٦٨٠	١٨,٣٦٤	٥,٦٨٤	—
٤,٣١٢,٣٨٨	٣,٨٦٥,٩٩٠	—	٤٤٦,٣٩٨
٣,٤٦٧,٦٥٩	٣,٣٠١,٦٨٣	—	١٦٥,٩٧٦
١٤٧,٢٨٤	٤٩١,٩٣٧	٤٤,٦٥٣	—
٢٩٧,٣٧٥	٣٥٠,٢٥٢	٥٢,٨٧٧	—
٦٤,٥٠٦	٣٩,٥٦١	—	٢٤,٩٤٥
٢,٦٠٧,١٥٣	٣,٠٦٨,٧٠٧	٤٦١,٥٥٤	—(١)

ننتقل إلى الزراعة التى تنتج وسائل العيش للحيوانات والآدميين على حد سواء . وفى الجدول الثانى تشمل « الحبوب » الفول والحمص والقمح والقرطم والشعير والشوفان ؛ وتدخل تحت عبارة « المحاصيل الخضراء » البطاطس واللفت والبنجر والكرنب والجزرالخ . وفى سنة ١٨٦٥ نجد تحت عبارة « أراضى الحشائش » ١٢٧,٤٧٠ فداناً إضافية نظرا لحدوث نقص قدره ١٥١,٥٤٣ فى الأراضى المسماة « المستنقعات وأراضى الفضاء غير المسكونة » . وبموازنة عامى ١٨٦٥ ، ١٨٦٤ نجد نقصا قدره ٢٤٦,٦٦٧ ربعا فى القمح ، ١٦٦,٦٠٥ ، ٢٩,٨٩٢ فى

---

(١) البيانات بالجداول جمعت مما ورد فى Agricultural Statistics, Ireland, General Abstracts, Dublin, 1860 el seq., and Agriclultural Statistics, Ireland, Tables showing the estimated average produce, etc., Dublin, 1866

وهذه الاحصائيات رسمية وتعرض على البرلمان سنويا [حاشية أضيفت إلى الطبعة الثانية — تدل احصائيات سنة ١٨٧٢ عند الموازنة بينها وبين وبين احصائيات سنة ١٨٧١ على نقص المساحة المنزرعة بمقدار ١٣٤,٩١٥ فدان . وحدثت زيادة فى زراعة المحاصيل الخضراء واللفت الخ . ونقصت مساحة القمح بمقدار ١٦,٠٠٠ فدان ، والقرطم ١٤,٠٠٠ ، والشعير والشوفان ٤٠٠٠ ، والبطاطس ٦٦,٦٣٢ ، والكتان ٣٤,٦٦٧ ، والحشائش والدريس ، vetches ، rape-seed ٣٠,٠٠٠ . وفيما يلى المساحة المزروعة قمحا (بالأفدنة) فى السنوات الخمس الأخيرة لبيان النقص فيها : — ٢٨٥,٠٠٠ (١٨٦٨) ، ٢٨٠,٠٠٠ (١٨٦٩) ، ٢٥٩,٠٠٠ (١٨٧٠) ، ٢٤٤,٠٠٠ (١٨٧١) ، ٢٢٨,٠٠٠ (١٨٧٢) ، وفى سنة ١٨٧٢ نجد زيادة قدرها ٢٦,٠٠٠ حصان ، ٨٠,٠٠٠ من الماشية ، ٦٨,٦٠٩ (أغنام) ؛ بينما نقص عدد الخنازير بمقدار ٢٣٦,٠٠٠] .

الشعير الخ . وبلغ النقص فى البطاطس ٤٤٨,٣٩٨ من الأطنان برغم ازدياد المساحة المزروعة بالبطاطس (انظر الجدول الثالث) .

ننتقل الآن إلى دراسة حركة مالية ملاك الأراضى وكبار المزارعين والرأسماليين الصناعيين فى ذلك البلد ، وهذا يتضح من دراسة أرقام ضريبة الدخل . وبهذه المناسبة أشير إلى أن القائمة (ى) (الجدول الرابع) أى « الأرباح الصناعية » — برغم انفصالها عن « أرباح المزارعين » فإنها تشمل دخول المحامين والأطباء الخ أى أرباح المهن الحرة . وتشمل القائمتان ج ، هـ دخول موظفى الحكومة وضباط الجيش والبحرية وحملة سندات الدولة الخ . فى القائمة (ى) كان متوسط الزيادة السنوية فى الدخل (١٨٥٣ — ٦٤) ٠,٩٣٪ بينما كان فى انجلترا خلال نفس الفترة ٤,٥٨٪ : ويرينا (الجدول الخامس) توزيع الأرباح (باستثناء أرباح المزارعين) عن عامى ١٨٦٤ ، ١٨٦٥

الجـــدول الرابع

ضريبة الدخل مقدرة بالجنيهات الإسترلينية

	القائمة (ا)	القائمة (ب)	القائمة (ى)	المجموع الكلى من ا إلى هـ
١٨٦٠	١٣,٨٩٣,٨٢٩	٢,٧٦٥,٣٨٧	٤,٨٩١,٦٥٢	٢٢,٩٦٢,٨٨٥
١٨٦١	١٣,٠٠٣,٥٥٤	٢,٧٧٣,٦٤٤	٤,٨٣٦,٢٠٣	٢٢,٩٩٨,٣٩٤
١٨٦٢	١٣,٣٩٨,٩٣٨	٢,٩٣٧,٨٩٩	٤,٨٥٨,٨٠٠	٢٣,٥٩٧,٥٧٤
١٨٦٣	١٣,٤٩٤,٠٩١	٢,٩٣٨,٨٢٣	٤,٨٤٦,٤٩٧	٢٣,٦٥٨,٦٣١
١٨٦٤	١٣,٤٧٠,٧٠٠	٢,٩٣٠,٨٧٤	٤,٥٤٦,١٤٧	٢٣,٢٣٦,٢٩٨
١٨٦٥	١٣,٨٠١,٦١٦	٢,٩٤٦,٠٧٢	٤,٨٥٠,١٩٩	٢٣,٩٣٠,٣٤٠ (١)

الجـدول الخامس

ضريبة القائمة (ى) على الأرباح (التى تزيد من ٦٠ جنيهاً) فى ارلنده

مجموع الدخل السنوى (مقدراً بالجنيهات) فى :

١٨٦٤	٤,٣٦٨,٦١٠	مقسمة بين	١٧,٤٦٧	شخصا
١٨٦٥	٤,٦٦٩,٩٧٩	» »	١٨,٠٨١	»

(١) Tenth Report of the Commissioners of Inland Revenue, London, 1866

دخل سنوى يزيد عن ٦٠ جنيهاً ويقل عن ١٠٠ جنيه :

١٨٦٤	٢٣٨,٦٢٦	٥,٠١٥
١٨٦٥	٢٢٢,٥٧٥	٤,٧٠٣

من مجموع الدخل السنوى :

١٨٦٤	٢,١٥٠,٨١٨	١,١٣١
١٨٦٥	٣,٤١٨,٩٣٣	١,١٩٤

من هؤلاء :

١٨٦٤	١,٠٨٣,٩٠٦	٩١٠
١٨٦٥	١,٠٩٧,٩٣٧	١,٠٤٤
١٨٦٤	١,٠٦٦,٩١٢	١٢١
١٨٦٥	١,٣٢٠,٩٩٦	١٨٦
١٨٦٤	٤٣٠,٥٣٥	١٠٥
١٨٦٥	٥٨٤,٤٥٨	١٢٢
١٨٦٤	٦٤٦,٣٧٧	٢٦
١٨٦٥	٧٣٦,٤٤٨	٢٨
١٨٦٤	٢٦٢,٦١٠	٣
١٨٦٥	٢٦٤,٥٢٨	٣ (١)

لو أن انجلترا ذلك البلد الصناعى والذى اكتمل فيه نمو الإنتاج الرأسمالى ، تعرضت لهذا النقص فى السكان لاستنزف ذلك دمها ؛ ولكن ارلنده اليوم لا تزيد عن منطقة زراعية بانجلترا يفصلها البحر عن البلد الذى تمده بالحبوب والصوف والخيل والماشية وعمال الصناعة والمحاربين . وقد نجم عن نقص السكان تضاؤل المساحة المنزرعة وهبوط الانتاج الزراعى(٢). وبرغم الزيادة فى المساحة المخصصة لتربية الخيل والماشية نجد فى فروع كثيرة تناقصاً مطلقاً ، بينما فى الفروع التى شاهدت تقدما كان التقدم ضئيلا لا يستحق الذكر . ومع هذا كان تناقص السكان مصحوبا بزيادة فى الإيجارات وأرباح الزراعة وإن لم تكن زيادة الأرباح بنفس

(١) يختلف المجموع الكلى للدخل السنوى (قائمة د) فى هذا الجدول عنه فى الجداول السابقة بسبب استقطاعات مسموح بها .

(٢) حين نلاحظ أن غلة الفدان قد تناقصت بالمثل فيجب ألا ننسى أن انجلترا عملت خلال قرن ونصف بطريقة غير مباشرة على إصدار تربة أرلندة دون أن تهيء للزراع أية وسيلة كى يعيدوا للأرض العناصر التى تتكون منها وحرمت منها .

سرعة زيادة الايجارات . ويرجع هذا من جهة الى أن نسبة أكبر من المنتج الكلى صارت منتجا فائضا بسبب انضمام المزارع الصغيرة وتحول الأرض الزراعية الى مراع ، فكأن المنتج الفائض عظيم برغم تناقص المنتج الكلى . ومن جهة أخرى زادت قيمة هذا المنتج الفائض بسرعة أعظم نتيجة الارتفاع المطرد فى أثمان اللحم والصوف الخ بالأسواق الانجليزية خلال العشرين عاما الأخيرة والعقد الأخير بوجه خاص . إن أدوات الانتاج المتناثرة التى تحقق للمنتجين الفعليين وسائل العمل والعيش والتى لا تزيد قيمتها نتيجة اندماج عمل الغير فيها — نقول إن مثل هذه الأدوات لا تعـــد رأس مال . لهذا إذا كان الهبوط فى عدد السكان مصحوبا بنقص فى مجموعة أدوات الانتاج المستخدمة فى الزراعة ، زاد مقدار رأس المال المستثمر فى الزراعة نظرا لأن جانبا مما كان حتى ذاك الوقت أدوات إنتاج متفرقة قد تحول الى رأس مال . وخلال العقدين الأخيرين تراكم ببطء رأس المال المستخدم بأرلنده فى التجارة والصناعة (خلاف الزراعة) ، وكانت عملية التجميع هذه عرضة لتقلبات مستمرة واسعة النطاق ومن جهة أخرى زادت سرعة نمو العناصر التى يتكون منها . وأخيرا كانت الزيادة فى رأس المال كبيرة بالقياس الى عدد السكان المتناقص .

ها نحن أمام عملية واسعة قد يتخذ منها الاقتصاديون سندا لما يذهبون اليه من اعتبار الفقر نتيجة لازدحام السكان المطلق ، وأن التوازن يمكن تحقيقه إذا قل عدد السكان . والتجربة التى شهدتها ارلنده أعظم أهمية من تلك التى ترتبت على الوباء الأسود فى منتصف القرن الرابع عشر والذى استغله أتباع مالثس . ودعونى أقول إنه بينما نحتاج الى البساطة فى التفكير من جانب معلم فى مدرسة كى نحمل أى امرىء على أن يطبق معيار القرن الرابع عشر على أحوال الانتاج والسكان فى القرن التاسع عشر ، فان البساطة الفائقة وحدها هى التى تتغافل عن الحقيقة التالية وهى أنه بينما تولد عن الموت الأسود تحرر السكان الزراعيين وثراؤهم فى انجلترا ، ترتب على نفس الوباء زيادة الاسترقاق والفقر بفرنسا (١) .

لقد خسرت ارلنده بسبب المجاعة أكثر من نصف مليون من أهلها ولكنهم من أفقر الفقراء ، ولكن هذه المجاعة لم تسبب أذى بثروتها ، فالهجرة الواسعة لم تدمر وسائل الانتاج

(١) لما كانت أرلنده أرض الميعاد «لمبدأ السكان» نجد أن توماس سادلر قبل أن ينشر كتابه عن السكان أصدر مؤلفه الشهير Ireland, its Evils and Remedies (الطبعة الثانية ، لندن ١٨٢٩) وفيه قام بالموازنة بين الاحصائيات عن الولايات المختلفة والمقاطعات فى كل ولاية ، واستخلص من هذا أن الفقر بأرلنده ليس متناسبا مع السكان ، كما يريد مالثس أن يحملنا على الاعتقاد ، بل إنه يسير بنسبة عكسية مع السكان .

والآدميين كما فعلت حرب الثلاثين عاما فى أوربا . فالمهاجرون الى الولايات المتحدة يرسلون مقادير كبيرة من المال سنويا لدفع نفقات السفر لمن تخلفوا فى ارلنده ، وهكذا بدلا من أن تكلف الهجرة البلاد شيئا نراها من أكثر فروع تجارة الصادر ربحاً وغلة . هكذا تزداد الهجرة سنة بعد أخرى الأمر الذى يترتب عليه نقص السكان (١) .

ماذا كان أثر هذه الهجرة على عمال ارلنده بعد أن تخلصوا من وطأة زيادة السكان ؟ لا يزال الازدحام النسبى كبيرا اليوم كما كان قبل عام ١٨٤٦ ، وظلت الأجور منخفضة ، وزاد الظلم بحيث أن الفقر فى صدد أن يسبب أزمة جديدة . والأسباب لذلك بسيطة ، فالهجرة صحبتها ثورة فى الزراعة . والازدحام النسبى لم يتمش مع تناقص السكان ، ويرينا الجدول (رقم٣) أن تحول الأرض الزراعية الى مراع كانت له فى ارلنده آثار أشد خطرا منها فى انجلترا . ففى الأخيرة تزداد زراعة المحاصيل الخضراء مع تربية الماشية ، وفى ارلنده يحصل العكس . فبينما تحولت مساحة واسعة الى أراض بور أو مراع ، استخدمت مساحات كبيرة من الأراضى البور وجهات المستنقعات لتربية الماشية . ولا يزال متوسطو المزارعين وصغارهم (أى من تقل ملكياتهم عن ١٠٠ فدان) عبارة عن $\frac{٨}{١٠}$ السكان (٢) ، ولكن نسبة متزايدة منهم تهوى الى مرتبة الأجراء بسبب ضغط منافسة الزراعة الرأسمالية ، وصناعة التيل ، وهى الصناعة الكبيرة الوحيدة بارلنده ، تتطلب عددا قليلا نسبيا من البالغين ، وبالرغم من توسعها منذ ارتفاع ثمن القطن (١٨٦١ — ٦٦) فانها تستخدم من السكان جزءا تافها نسبيا . وبسبب التقلبات المستمرة داخل مجالها تؤدى باستمرار الى تزايد فائض السكان النسبى حتى فى الوقت الذى تحدث فيه زيادة مطلقة فى عدد من يشتغلون فيها . ويهيء فقر الفريق الزراعى من السكان أساسا لمصانع عمل القمصان الضخمة الخ التى تلقى جيشها من العمال منتشراً فى الريف ، وهنا تلقى نظام الصناعة المنزلية الذى سبق وصفه ، والذى يجعل جانبا من السكان ، زائدا عن الحاجة ، بسبب قلة الأجور والإرهاق فى العمل . وأخيرا فبرغم أن تناقص السكان آثاره أقل خطرا منها فى بلد اكتمل فيه نمو الانتاج الرأسمالى ، إلا أن له رد فعل على السوق المحلية ، إذ نظراً للثغرات التى تحدثها الهجرة تلقى هبوطا لا فى الطلب المحلى على العمل فحسب بل وفى دخول صغار أصحاب المتاجر ورجال الحرف اليدوية وصغار

---

(١) بلغ عدد المهاجرين فى الفترة (١٨٥١ — ٧٤) ٢,٣٢٥,٩٢٢ .

(٢) حسب الجدول الوارد فى كتاب مورفى « أرلنده — الصناعية والسياسية والاجتماعية » والمنشور سنة ١٨٧٠ كان ٩٤,٦ ٪ من الملكيات دون ١٠٠ فدان لكل منها .

العمال الصناعيين عموما . وهذا يفسر نقص الدخول (٦٠ جنيها — ١٠٠ جنيه) كما يتضح من الجدول الخامس .

وتمدنا تقارير مفتشى قانون الفقراء بصورة واضحة عن حالة العمال الزراعيين بأرلنده[١] . وهؤلاء المفتشون حريصون فى أقوالهم لأنهم موظفو حكومة تعتمد على الخراب ولأن البلاد فى حالة من الحصار الحقيقى أو الفعلى . ومع هذا يحدثوننا أن الأجور فى الريف برغم انخفاضها قد زادت خلال العشرين سنة الأخيرة بنسبة ٥٠ ٪ — ٦٠ ٪ وهى تتراوح الآن بين ٦ ، ٩ شلنات فى الأسبوع . ولكن هذا الارتفاع ظاهرى يخفى الهبوط الفعلى لأن الارتفاع لم يكن كافيا ليعوض مثيله الذى حدث فى أثمان ضروريات الحياة ، وفيما يلى بيان مأخوذ من حسابات أحد بيوت العمل الإرلندية .

متوسط النفقات الأسبوعية للفرد الواحد

السنة المنتهية فى	المؤن والضروريات		الملبس	المجموع الكلى	
	بنس	شلن	بنس	بنس	شلن
٢٩ سبتمبر ١٨٤٩	٣ ½	١	٣	٦ ½	١
« « ١٨٦٩	٧ ¼	٢	٦	١ ¼	٣

قبل المجاعة كان معظم الأجور بالجهات الريفية يدفع عينا ، واليوم ساد الدفع بالنقود . وواضح أنه مهما كانت حركة الأجور الحقيقية فلابد من حدوث ارتفاع فى الأجور النقدية . فقبل هذه المجاعة كان العامل كوخ ونصف فدان أو فدان وتسهيلات لزرع محصول من البطاطس ، كما كان فى استطاعته تربية الخنازير والدجاج ، ولكنه لا يستطيع ذلك الآن كما أن عليه أن يدفع ثمن الخبز[٢] . وفى الأيام السالفة لم يكن ثمت تميز واضح بين العمال الزراعيين وصغار الملاك ، إذ كان هؤلاء جميعاً الطبقة التى تشتغل فى المزارع المتوسطة والكبيرة . ولكن منذ نكبة ١٨٤٦ ظهرت طبقة من العمال الأجراء لا تقوم بينهم وبين السادة الملاك إلا علاقة نقدية . أما المساكن فأسوأ مما كانت عليه سنة ١٨٤٦ ويعيش كثير من العمال فى أكواخ شديدة الازدحام بمن فيها وشر من أسوأ المساكن التى وصفناها بصدد المناطق الزراعية بانجلترا ،

---

(١) Reports from the Poor Law Inspectors on the Wages of Agricultural Labourers in Dublin, 1870 - وانظر كذلك: Agricultural Labourers (Ireland) Return, etc., March 8, 1862.

(٢) المصدر السابق ص ٢٩ .

وهذه ظاهرة عامة مع استثناء مساحات معينة فى ألستر . فهى تنطبق فى الجنوب على مقاطعات كورك وليمريك وكلكنى الخ ، وفى الشرق على وكلو ووكسفورد الخ ، وفى الوسط على مقاطعتى الملك والملكة ودبلن الخ ، وفى الشمال على داون وأنتريم وتيرون الخ ، وفى الغرب على سليجو وروسكومن ومايو وجلواى الخ . ويقول أحد المفتشين « إن أكواخ العمال الزراعيين عار فى جبين مسيحية هذه البلاد ومدنيتها »[١] ولزيادة الترغيب فى هذه المغارات جرت العادة أخيرا بمصادرة قطع الأرض الصغيرة التى كانت ملحقة بالمساكن من أبعد العصور . وقد ولدت هذه المعاملة من جانب الملاك ووكلائهم روحا من العداء والاستياء فى نفس العمال من ناحية أولئك الذين يعاملونهم كأنهم شعب منبوذ [٢] . وكان أول عمل للثورة الزراعية القضاء على الأكواخ المقامة فى ميادين العمل بحيث اضطر العمال إلى البحث عن المأوى فى القرى والمدن وتجمعوا فى الأقبية والحجرات التى فوق البيوت وفى أحط أنواع المسكن ، وانتقلت ألوف الأسرات الأرلندية الدمثة الخلق الميالة إلى الحياة المنزلية والمليئة بروح المرح ، إلى أماكن هى فى الحق مواطن للرذيلة . وتعين على الرجال البحث عن العمل فى أماكن مجاورة حيث يؤجرون باليوم فى الغالب وهذا عمل يعوزه عنصر الاستقرار . « لهذا يسيرون مسافات طويلة وأحيانا يصيبهم البلل ويقاسون المشاق مما ينتهى غالبا بالمرض والوباء والفاقة » [٣] . « وكان على المدن أن تتلقى من عام لآخر ما كان يعتبر العمل الفائض بالريف » [٤] ، ويدهش الناس ويتساءلون « هل لا زال هناك فائض من العمل فى المدن والقرى ، وندرة واقعية أو محتملة فى نواح أخرى » [٥] . والحقيقة أن هـذا النقص لا يتضح إلا « فى وقت الحصاد أو خلال الربيع أو فى الأوقات التى تنشط فيها العمليات الزراعية ؛ ولكن فى أوقات أخرى من السنة يصبح كثير من الأيدى العاملة بدون عمل » [٦] « بحيث لا يوجد لها عمل منذ جنى المحصول الرئيسى من البطاطس فى أكتوبر حتى أوائل الربيع التالى » [٧] ، وفضلا عن هذا ففى أوقات النشاط « يتعرضون لفترات التعطل المؤقتة » [٨] .

والنتائج المترتبة على الثورة الزراعية أى تحويل الأرض الزراعية إلى مراع ، واستخدام الآلات ، إجراء أعظم الوفر فى استخدام العمل الخ — نقول هذه النتائج أسوأ فى مزارع أولئك الملاك النموذجيين الذين يحملهم كرمهم على العيش فى أملاكهم بارلنده بدلا من أن ينفقوا ريعهم فى البلاد الأخرى . وحتى لا ينشأ ما يعوق فعل قانون العرض والطلب مطلقا نجد أن

---

(١) مصدر سابق ص ١٢ . (٢) شرحه . (٣) شرحه ص ٢٥ . (٤) شرحه ص ٢٧ .
(٥) شرحه ص ١ . (٦) شرحه . (٧) ص ٣١ — ٣٢ . (٨) ص ٢٥ .

هؤلاء السادة يحصلون على ما يلزمهم من « مورد العمل ». من صغار مستأجريهم بصفة خاصة وهم الذين يضطرون إلى العمل للمالك إذا طلبهم بأجور دون المعدل الذى يدفع للعامل الزراعى العادى فى حالات كثيرة، وهذا دون مراعاة لما يصيب المستأجر من مشقة أو خسارة إذ يضطر إلى إهمال عمله فى أوقات البذر والحصاد » (ص ٣٠) .

ويذكر مفتشو قانون الفقراء أن من بين ما تشكو منه البروليتاريا الزراعية فى إرلنده عدم التأكد من الحصول على العمل بانتظام ، وكثرة فترات التعطل الطويلة . ويذكر القارىء أننا شاهدنا مثل هذه الظواهر أثناء بحثنا فى حالة البروليتاريا القروية فى انجلترا . ولكن هناك فارقاً وهو أن انجلترا بلد صناعى ويأتى جيش الصناعة الاحتياطى فيها من الريف ، أما إرلنده فبلد زراعى وعلى ذلك يأتى الإحتياطى الزراعى من المدن التى كانت موئلا للعمال الزراعيين الذين طردوا من الأرض . وفى انجلترا يصبح العمال الزراعيون الزائدون عن الحاجة عمالا فى المصانع أما فى إرلنده فإن أولئك الذين يرغمون على البقاء فى المدن يبقون عمالا زراعيين ويعودون باستمرار إلى الريف للبحث عن عمل ، برغم أن إقامتهم بالمدن ومنافستهم مما يميل إلى إبقاء أجور عمال المدن فى مستوى منخفض .

وفيما يلى ما يصف به أحد مفتشى قانون الفقراء أحوال معيشة العامل الزراعى : « برغم أنه يعيش بأشد مظاهر القصد والاعتدال فأجره لا يكاد يكفى لغذاء أسرة عادية ، ولدفع الإيجار ، ولذا يعتمد على مصادر أخرى يحصل منها على الكساء لنفسه وزوجه وأطفاله . . . وقد أصبحت هذه الطبقة عرضة لأمراض الحمى والسل بسبب جو الأكواخ التى تقيم فيها فضلا عن نواحى الحرمان الأخرى التى تعانيها » (ص ٢١ ، ٢٣) . فلا مدعاة للدهشة إذن إذا أجمع المفتشون على ما يملأ نفوس هذه الطبقة من الإستياء القائم . فهى تنظر إلى الماضى بعين الحسد ، وإلى الحاضر بالكراهية ، ويغمرها اليأس من المستقبل ؛ وتستسلم « لتأثير المهيجين الشرير ، ولا تفكر إلا فى أمر واحد ، ذلك هو الهجرة إلى أمريكا .

ويكفى مثال واحد لبيان نوع الحياة السعيدة التى يحياها عامل المصنع بإرلنده . قام مفتش المصانع الإنجليزى روبرت بيكر بزيارة لشمال إرلنـــده حيث وجد عاملا حاذقا (يشتغل فى إنتاج البضائع المعدة لسوق منشستر) يدعى جونسون ومهنته beetler وله زوجة وخمسة أطفال ويشتغل من السادسة صباحا حتى ١١ ليلا لقاء أجر أسبوعى قدره ١٠ شلنات ونصف له و ٥ شلنات لزوجه. وتتولى كبرى بناته وعمرها ١٢ سنة رعاية شؤون البيت والطهى ومراقبة الصغار طيلة اليوم وإعدادهم للمدرسة. وهو يتناول الشاى مرة واحدة فى الأسبوع...

وتادرا ما تقع عين الأسرة على قطعة من اللحم . ويدفع الوالدان بنسا كل أسبوع لكل من أولادهم الثلاثة الذين يذهبون إلى المدرسة ، ويتكلفان أسبوعيا ٩ بنسات (إيجار المسكن) ، ١½ شلن للأعشاب المتعفنة التي تستخدم للوقود وذلك كل أسبوعين . (تقارير مفتشي المصانع ، ٣١ أكتوبر ١٨٦٦ ص ٩٦) . هذه هي الأجور الإرلندية والحياة الإرلندية ! وقد عادت آلام ارلنده تشغل النقاش في انجلترا . ففي آخر عام ١٨٦٦ وبداية ١٨٦٧ عكف اللورد دوفرين أحد كبار أعيان إرلنده على كتابة مقالات في التيمس يحاول فيها إيجاد حل للمسألة الإرلندية . يا له من تنازل من رجل عظيم ! رأينا (راجع الجدول الخامس)مقدار ما يستولى عليه من الأرباح السنويةعدد ضئيل من أفراد الطبقة التي تستحوذ على القيمة الفائضة ولكن نصيب الأسد الذي يحصل عليه نفر يقل عدده باستمرار من كبار الأعيان على هيئة ريع سنوى من انجلترا واسكتلنده وإرلنده ضخم إلى حد أن السياسة البريطانية تأبى أن تزود الجمهور بإحصائيات عن مختلف أنواع الريع أسوة بما تفعله بصدد الأرباح .واللورد دوفرين أحد كبار الملاك هؤلاء ، وبطبيعة الحال يعد القول بأن الريع والربح يمكن أن يكونا باهظين فكرة « شائنة » ، « غير سديدة » واللورد يركز همه في الحقائق . حسنا ! الحقيقة أنه كلما تضاءل عدد سكان إرلنده زاد ما يحصل عليه الملاك من ريع ؛ وتناقص السكان يفيد الملاك، وبذا يفيد التربة أيضا ، وعلى ذلك ففيه نفع للناس الذين لا يزيدون عن كونهم ملحقا بالتربة ! لهذا يصرح اللورد أن ارلنده لازالت شديدة الإزدحام بالسكان ، وأن سير الهجرة من البلاد بطيء . فإذا شاءت إرلنده أن تكون سعيدة وجب عليها أن تبعث بثلث مليون آخر على الأقل من عمالها إلى أمريكا . ينبغي ألا يظن القارى أن لورد دوفرين إلى جانب كونه رجلا واسع الخيال، هو كذلك طبيب على شاكلة الدكتور سانجرادو في رواية Gil Bias الذي رأى مريضه لا تتحسن حالته فأمر بتصفية دمه حتى يتخلص المريض من مرضه بأن يتخلص من الحياة نهائيا . واللورد دوفرين رجل معتدل لأنه يقنع بالمطالبة بهجرة ثلث مليون فقط بدلا من مليونين الأمر الذي بدونه لا يمكن أن يتحقق العهد السعيد في إرلنده . ومن السهل إقامة الدليل .

عدد ومساحة المزارع فى إرلنده عام ١٨٦٤

	العدد	الأفدنة
(١) مزارع لا تزيد الواحدة منها عن فدان	٤٨,٦٥٣	٢٥,٣٩٤
(٢) « مساحة الواحدة ١ — ٥ من الأفدنة	٨٢,٠٣٧	٢٨٨,٩١٦

		العدد	الأفدنة
(٣)	» » » ٥ — ١٥ » »	١٧٦,٣٦٨	١,٨٣٦,٣١٠
(٤)	» » » ١٥ — ٣٠ » »	١٣٦,٥٧٨	٣,٠٥١,٣٤٣
(٥)	» » » ٣٠ — ٥٠ » »	٧١,٩٦١	٢,٩٠٦,٢٧٤
(٦)	» » » ٥٠ — ١٠٠ » »	٥٤,٢٤٧	٣,٩٨٣,٨٨٠
(٧)	» » » أكثر من ١٠٠ فدان	٣١,٩٢٧	٨, ٢٢,٨٠٧
(٨)	المساحة الكلية	—	٢٠,٣١٩,٩٢٤

(وتشمل أراضى المستنقعات والمناطق البور)

وحركة المركزة (١٨٥١ — ٦١) أدت إلى القضاء على المزارع (١ و ٢ و ٣) إذ كان لا بد من زوال هذه . وترتب على هذا زيادة فائضة عن الحاجة فى عدد الفـــلاحين قدرها ٣٠٧,٠٥٨ ؛ فلو قدرنا ٤ أشخاص للأسرة وهو تقدير منخفض لبلغ العدد ١,٢٢٨,٢٣٢ . ولو أسرفنا فى الفرض وقلنا إن ربع هذا العدد تعود الأرض إلى امتصاصه بعد الثورة الزراعية لتبقى مع هـذا ٩٢١,١٧٤ شخصا لا بد لهم من الهجرة إلى أمريكا . والمزارع (٤ و ٥ و ٦) صغيرة جدا كى تصلح لإنتاج القمح حسب الأسلوب الرأسمالى ، كما دلت على ذلك التجارب فى انجلترا ، كما أنها لا تصلح مطلقا لتربية الأغنام . وهنا نجد عددا إضافيا قدره ٧٨٨,٧٦١ لا بد من هجرتهم أيضا . فالمجموع الكلى ١,٧٠٩,٥٣٢ . هنا نجد الذين يعيشون على الريع أن إرلنده لا زالت فقيرة بسبب ازدحامها بالسكان البالغ عددهم ثلاثة ملايين ونصف المليون — لهذا يجب استمرار عملية إنقاص السكان حتى تؤدى إرلنده رسالتها وهى أن تكون مرعى للأغنام والماشية لانجلترا [1] .

ولكن هذه الطريقة المجزية ، مثلها كمثل كافة الأشياء الطيبة فى العالم ، لها مساوئها . ففى الوقت الذى يتراكم فيه الريع فى إرلنده يتجمع فى أمريكا الأرلنديون الذين أقصتهم عن بلادهم الأغنام والثيران ، وهكذا يعود الفتيان Fenians إلى الظهور ع الجانب الآخر من المحيط الأطلسى ، وتقوم الجمهورية الفتية الجبارة تواجه سيدة البحار القديمة مهددة إياها .

Acerba fata Romanos agunt
Scelusque fraternae necis.

(١) « إن مصيرا سيئا يتعقب الرومان ، ذلك هو جريمة قتل الأخ » .
Horace, Epode VII, translated by C. E. Bennett.

الفصل الرابع والعشرون

التجميع الأولى

Primary Accumulation

١ — سر التجميع الأولى :

رأينا كيف تتحول النقود إلى رأس مال ، وكيف تتولد القيمة الفائضة عن طريق رأس المال ، وكيف يتولد رأس مال أكثر بواسطة القيمة الفائضة . ولكن تجميع رأس المال يفترض وجود القيمة الفائضة ، وهذه تفترض الإنتاج الرأسمالى الذى يفترض بدوره وجود مقادير كبيرة من رأس المال وقوة العمل فى أيدى منتجى السلع. هكذا تبدو الحركة كلها كأنها تدور فى دائرة شريرة لا مخرج لنا منها إلا بأن نفرض كمقدمة للتجميع الرأسمالى وجود عملية من التجميع الأولى (الذى يدعوه آدم سميث « التجميع السابق ») ، وهو تجميع ليس نتيجة طريقة الإنتاج الرأسمالية ولكنه النقطة التى تبدأ منها . ويلعب هذا التجميع الأولى فى الاقتصاد السياسى نفس الدور الذى تلعبه الخطيئة الأصلية فى علم الأديان ، فقد ترتب على ما عمله آدم من أكل الفاكهة المحرمة أن هبطت الخطيئة إلى العالم ، كذلك يقال لنا إنه كان فى العصور الماضية فريقان من الناس أحدهما يمثل الفريق المختار وامتاز بالجد والذكاء وبالاقتصاد قبل كل شىء ، أما الآخر فيمثل جماعة من الأوغاد الخاملين الذين يبددون قوتهم ومادتهم فى الحياة الصاخبة. هذه القصة تكشف لنا السبب الذى من أجله لا يحتاج أناس إلى كسب عيشهم بعرق جبينهم ولكن لا أهمية لهذا ! يكفى أن نعلم أن هذا السقوط الإقتصادى بداية فقر الجماهير التى لا تجد شيئا تبيعه سوى أنفسها مهما كدت وعملت ، كما أنه بداية ثروة القلائل التى تنمو بصورة مستمرة برغم انقطاعهم عن العمل منذ وقت بعيد . ولا يزال الناس يصدقون هذه البلاهة الصبيانية ويرويها المسيو تيير لمواطنيه فى معرض الدفاع عن الملكية . وإنا لنعلم جميعاً إنه فى تاريخ العالم الحقيقى يلعب الغزو والإخضاع والنهب والقتل — وبعبارة واحدة القوة — أدوارا رئيسية . ولكن علم الاقتصاد السياسى ظل على الدوام متعلقا بالأفكار المثالية فيقول إن « الحق والعمل » كانا أبدا وسيلة الإثراء الوحيدة مع استثناء « عصرنا » وحده . والواقع أن أساليب التجميع الأولى كانت أبعد الأشياء عن هذه الناحية المثالية .

ليست النقود والسلع من أول الأمر رأس مال شأنها فى ذلك شأن أدوات الانتاج ووسائل العيش ، ولكن يجب تحويلها إلى رأس مال . غير أن هذا التحويل لا يحدث إلا فى ظل أحوال محدودة نذكر الرئيسى منها. يجب قيام علاقة متبادلة بين صنفين مختلفين من أصحاب السلع ، فمن جهة يجب أن يكون هناك أصحاب النقود وأدوات الانتاج ووسائل العيش الذين يرغبون فى زيادة القيم التى يملكونها عن طريق شراء قوة عمل الآخرين . ومن جهة أخرى لابد من وجود عمال أحرار يبيعون قوة العمل وبالتالى العمل . وحريتهم هذه ذات معنى مزدوج فهم ليسوا تابعين لأدوات الانتاج كما هو الحال بالنسبة إلى الأرقاء والأقنان ، وكذلك يجب ألا يكونوا مالكين لأدوات الإنتاج . بهذين الطرفين المتقابلين فى سوق السلع تتوافر الشروط اللازمة للإنتاج الرأسمالى إن النظام الرأسمالى يفترض انفصالا بين العمال وملكية الممتلكات التى يصبح عملهم بواسطتها فعّالا . وبمجرد أن يتمكن الإنتاج الرأسمالى من الوقوف على قدميه فإنه لا يتلقى هذا الإنفصال على أنه من تراث الماضى فحسب ، ولكنه يكرره ويوسع نطاقه باستمرار . فالعملية التى تمهد السبيل للنظام الرأسمالى لا يمكن أن تكون سوى عملية فصل العامل عن أدوات الانتاج وهى عملية تحول من جهة وسائل العيش الإجتماعية إلى رأس مال كما تحول من جهة أخرى المنتجين الفعليين إلى عمال أجراء. إن ما يقال له التجميع الأولىّ ليس إذن سوى العملية التاريخيه التى فصلت المنتج عن أدوات الإنتاج، وهو أولىّ المظهر لأنه ينتهى إلى المرحلة التى لا بد من اجتيازها قبل بدء تاريخ الرأسمالية وطريقة الإنتاج الملاءمة لها .

لقد نشأ البناء الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى من البناء الاقتصادى للمجتمع الاقطاعى ، ذلك أن تحطم الأخير أطلق سراح العناصر اللازمة لتكوين المجتمع الرأسمالى .

لم يكن فى استطاعة المنتج المباشر أى العامل أن يتصرف فى شخصه إلا بعد أن يتخلص من التبعية لشخص آخر ، ولكى يتسنى له أن يكون حرا فى بيع ما يملك من قوة العمل لابد له من الخلاص من سلطان النقابات الطائفية ونظمها وقواعدها التى قيدت عمل الصبيان وعمال المياومة . فمن هذه الناحية نرى الحركة التاريخية التى تحول المنتجين إلى عمال أجراء عبارة عن حركة لتحرير هؤلاء المنتجين من الرق الإقطاعى وقيود النقابات . هذا هو جانب المسألة الذى له وجود فى نظر المؤرخين البورجوازيين . ومن جهة أخرى لا يفد هؤلاء القوم على السوق لبيع ذواتهم إلا إذا سلبت منهم كافة أدوات الإنتاج ، وضمانات الحياة التى كفلتها لهم الأنظمة الإقطاعية القديمة .

ولم يقف الأمر بالرأسماليين الصناعيين عند حد الحلول محل رؤساء الحرف اليدوية من أعضاء النقابات ، بل عملوا على الخلاص من السادة الإقطاعيين الذين كانوا يملكون مصادر الثروة ، ومن هنا كان قيام الرأسماليين الصناعيين نتيجة حملة ناجحة موجهة فى نفس الوقت الواحد ضد الأمراء الإقطاعيين وامتيازاتهم ، وضد النقابات وما فرضته من قيود على حرية نمو الإنتاج واستغلال امرىء لآخر .

ونقطة الابتداء فى قيام العامل الأجير والرأسمالى كانت عبودية العامل ، وينحصر التغيير الطارىء فى تحويل الاستغلال الإقطاعى إلى استغلال رأسمالى . وليست بنا حاجة إلى الرجوع إلى الماضى البعيد جدا كيما نتمكن من فهم مجرى هذا التحويل . إن العصر الرأسمالى بمعناه الصحيح يبدأ فى القرن السادس عشر وإن صادفتنا البدايات الأولى للإنتاج الرأسمالى فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر (فى بعض مدن البحر المتوسط) . وكان ظهور الرأسمالية فى الأقاليم التى تم فيها إلغاء الرق الإقطاعى وكانت مدنها ذات الحكم الذاتى قد دخلت فى دور الانحلال .

وفى تاريخ التجميع الأولىّ تعد كافة الثورات خطوات انتقال للطبقة الرأسمالية الآخذة فى التكوين ، وتنطبق هذه الملاحظة قبل كل شىء على اللحظات التى انتزعت فيها جماهير غفيرة من وسائل العيش وألقى بها فى سوق العمل ، وكان أساس العملية كلها الاستيلاء على ما يملك المنتجون الزراعيون والفلاحون وفصلهم عن التربة ، واتخذ هذا العمل أشكالا متباينة فى البلدان المختلفة ولكنه اتخذ فى انجلترا مظهراً خاصاً من النمو ولهذا السبب نجعل من هذا البلد مثلا لنا[١] .

(٢) — سلب أملاك أهل الريف وفصلهم عن التربة

اختفى الرق عمليا بانجلترا فى أواخر القرن الرابع عشر ، وصارت أغلبية السكان مكونة

---

(١) كان أول ظهور الإنتاج الرأسمالى فى إيطاليا ولذا كانت أول بلد اختفى فيه الرق الإقطاعى ، وقد رر القن قبل أن يكتسب حقا معترفا به فى الأرض . وقد حوله تحرره إلى بروليتارى ينتظره سادته الجدد فى المدن (ومعظمهم من مخلفات العهد الرومانى) . ولما حدث فى ختام القرن الخامس عشر أن قضى الانقلاب فى السوق العالمية على التفوق التجارى لإيطاليا الشمالية بدأت حركة فى الاتجاه المضاد فطردت أعداد كبيرة من عمال المدن إلى المناطق الريفية حيث عمل وصولهم إليها على تنشيط الزراعة الصغيرة إلى حد لم يسبق له مثيل وإن كانت فى صغرها شبيهة بأساليب فلاحة البساتين .

من ملاك فلاحين أحرار[١] (مهما كان اللقب الإقطاعى الذى يخفى حقوق امتلاكهم) . ففى ممتلكات اللوردات الكبيرة حل الفلاح الحر محل الوكيل bailiff (وهو نفسه من طبقة الأقنان) ، وكان العمال الزراعيون من فلاحين خصصوا فراغهم للعمل فى أراضى كبار الملاك كما كانوا جماعة من العمال الأجراء الحقيقيين وهى جماعة قليلة العدد من الوجهتين النسبية والمطلقة . وحتى أفراد هذه الطبقة من العمال الأجراء كانوا فى الحقيقة فلاحين مستقلين إذ كانوا يعطون إلى جانب أجورهم الأكواخ والأرض على أساس أربعة أفدنة أو أكثر لكل منهم ، وكانوا يتمتعون بحق الانتفاع بالأراضى العامة حيث يطلقون ماشيتهم للرعى ويحصلون منها على الوقود والخشب الخ ، شأنهم فى ذلك شأن الفلاحين بالمعنى الصحيح[٢] . وكانت طريقة الإنتاج الإقطاعية تتميز فى كافة البلاد الأوربية بتقسيم الأرض بين أكبر عدد ممكن من طبقة المستأجرين المعروفة باسم Copyholders . ولم يكن مقدار الريع الذى يحصل عليه السيد الإقطاعى مصدر قوته ، ولكن هذه كانت تتوقف على عدد رعاياه أى عدد الملاك الفلاحين فى مزرعته الكبيرة[٣] . ورغم تقسيم الأرض فى انجلترا بعد الغزو النورمندى بين عدد من أبعاديات

---

(١) كان صغار الملاك الذين يزرعون حقولهم بأيديهم ويتمتعون بقدر متواضع من الكفاية ... كانوا يمثلون جانبا من الشعب أهم مما هو الحال اليوم . وإذا صدقنا ما أورده كتاب ذلك العصر من إحصائيات لكان ما لا يقل عن ١٦٠٠٠٠ من الملاك يحصلون على عيشهم من أملاكهم التى يحوزونها حيازة حرة (وهم بأسراتهم يقلون عن سبع عدد السكان) ... وقدر دخل الواحد من هؤلاء الملاك الصغار بمبلغ يتراوح بين ٦٠ ، ٧٠ جنيها فى السنة ؛ وقد حسبوا أن عدد الذين يزرعون أرضهم كان أكبر من عدد الذين يزرعون أرض الغير » : ماكولاى « تاريخ انجلترا » ، الطبعة العاشرة ١٨٠٤ ، جـ ١ ص ٣٣٣ — ٣٣٤ — وحتى فى الثلث الأخير من القرن السابع كان أربعة أخماس الشعب الإنجليزى يشتغل بالزراعة (شرحه ص ٤١٣) — والسبب فى اقتباسى من ماكولاى وهو أكبر مزور للتاريخ ، راجع إلى أن هذا الرجل يعلق أقل أهمية ممكنة على أمثال هذه الحقائق .

(٢) يجب ألا ننسى أبدا أنه حتى القن لم يكن مجرد مالك قطعة الأرض (وإن كان مالكا يدفع جزية) الملحقة بمسكنه ، ولكنه كان أحد الملاك المتحدين الذين يملكون الأرض الشائعة . وحين يتحدث ميرابو عن الملكية البروسية يصف فلاحى سيليزيا فى عهد فردريك الثانى بأنهم كانوا يملكون الأراضى الشائعة برغم أنهم من الأقنان « لم يكن من المستطاع بعد حمل أهل سيليزيا على تقسيم الأراضى الشائعة وإن كنا فى المارك الجديد لا نكاد نجد قرية لم يجر فيها هذا التقسيم بأعظم قدر من النجاح » De la monarchie prussienne ، لندن ١٧٨٨ ، جـ ٢ ص ١٢٥ — ١٢٦ .

(٣) إن اليابان الآن التى تتميز فيها الملكية الزراعية بالطابع الإقطاعى الدقيق والتى نما فيها نظام الملكية الصغيرة نموا كاملا ، لتقدم لنا صورة عن العصور الوسطى الأوربية أصدق مما تقدمه لنا كتب التاريخ فى الغرب المليئة بأوصاف وروايات أملتها الروح البورجوازية المغرضة . من السهل أن يكون الإنسان « حر الفكر » على حساب العصور الوسطى .

البارونات الضخمة والتى شمل الكثير منها أكثر من ٩٠٠ من الأبعاديات lord ships الانجلوسكسونية القديمة ، فقد انتشرت ملكيات الفلاحين الصغيرة . مثل هذه الأحوال ، بالإضافة إلى ازدهار حالة المدن وهو الأمر الذى منذ القرن الخامس عشر ، مما جعل فى الإمكان ظهور الثروة الأهلية التى وصفها فورتسكيو ببلاغة فى كتابه De laudibus legum Augliae ، ولكن هذه الأحوال برغم هذا استبعدت إمكانية الثروة الرأسمالية .

فى الثلث الأخير من القرن الخامس عشر وخلال العقود الأولى من السادس عشر حدثت مقدمة الانقلاب الذى وضع أسس طريقة الإنتاج الرأسمالية ، فقد ترتب على حل جماعات الأتباع الإقطاعيين أن ألقى إلى سوق العمل بأعداد وافرة من البروليتاريا ، أولئك الأتباع الذين قال سير جيمس ستيوارت إنهم « كانوا فى كل مكان يملأون كل بيت وقصر » . وبرغم أن محاولة الملوك تشييد دعائم سلطانهم المطلق عجلت بعملية حل هذه الجماعات من الأتباع ، إلا أن هذا لم يكن السبب الوحيد فى هذه الظاهرة . والذى حدث هو أن كبار أمراء الإقطاع ـ تحدياً للملك والبرلمان ـ خلقوا طبقة من البروليتاريا أكبر عدداً من ذى قبل وذلك بإخراج الفلاحين من الأرض (برغم مالهم من حقوق إقطاعية كالبارونات أنفسهم) واغتصاب الأراضى الشائعة ؛ وكان الدافع المباشر على هذا فى انجلترا قيام صناعة الصوف الفلمنكية وما صحب ذلك من ارتفاع ثمن الصوف . لقد قضت الحروب الإقطاعية الكبرى على طبقة النبلاء الإقطاعيين ، وكان النبلاء الجدد من نتاج عصرهم ينظرون إلى المال على أنه مصدر كل قوة وسلطان وكان شعارهم تحويل الأرض المنزرعة إلى مراع للأغنام .

ويحدثنا هاريسون فى كتابه « وصف انجلترا » كيف كان سلب أملاك الفلاحين عاملا على دمار البلاد « ماذا يهم هؤلاء المعتدين الكبار ؟ لقد حطمت مساكن الفلاحين وأكواخ العمال أو تركت ليقضى عليها الزمن . ففى بعض الأبعاديات manors نقص من البيوت عدد يتراوح بين ١٧، ١٨، ٢٠ بحيث لم تكن انجلترا أقل سكانا منها الآن »... أما المدن فقد تحطمت بصفة تامة أو زال الربع فى بعضها وإن كنا نلتقى مدينة فى حالات متفرقة قد زادت قليلا عن ذى قبل وزالت مدن لتخلى مكانها لمراعى الأغنام . وبرغم طابع المغالاة فى كتابات الرواة القدماء إلا أنها تبين بجلاء الأثر الذى أحدثته تلك الثورة فى أحوال الإنتاج بالنسبة إلى عقول المعاصرين لها . وإن الموازنة بين أوصاف كل من فورتسكيو وتوماس مور لتوضح لنا الهوة بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر : وكما قال ثورنتن انتقلت الطبقة العامله الانجليزية بسرعة من

العصر الذهبي إلى العصر الحديدى . راع منظر هذا الانقلاب السلطات التشريعية التى لم تبلغ بعد تلك المرحلة العليا من الحضارة التى تجعلها ترى الحكمة السياسية فى تكوين رأس المال واستغلال الجماهير وإفقارها . ويحدثنا لورد باكون فى كتابه عن حياة هنرى السابع كيف انتشرت حركة الأسيجة إذ ذاك (١٤٨٩) فتحولت الأرض الزراعية التى لم يكن من المستطاع فلاحتها بغير الناس والأسرات إلى مراعٍ يكفيها عدد قليل من الرعاة ؛ وقد ترتب على هذه العملية انحطاط المدن والكنائس والعشور وما اليها . وهنا تدخل الملك والبرلمان فصدر قانون فى سنة ١٤٨٩ يحرم تخريب كافة « بيوت الفلاحين » التى يتبعها عشرون فداناً من الأرض على الأقل ، وجُدّد القانون فى السنة الخامسة والعشرين من عهد هنرى الثامن . وجاء فى هذا القانون ما يلى : « تركزت مزارع كثيرة وقطعان كبيرة من الماشية وبخاصة من الأغنام فى أيدى عدد قليل من الناس ، ونجم عن هذا ارتفاع ريع الأرض ، وتناقص الزراعة ، وتدمير الكنائس والبيوت . وحرمان أعداد تدعو إلى الدهشة من الناس من وسائل العيش لأنفسهم ولأسراتهم » ؛ ولذلك أمر القانون بإعادة البيوت المنهارة بالمزارع ، كما قرر نسبة بين أرض القمح وأرض المرعى الخ . وذكر قانون سنة ١٥٣٣ أن البعض يملك ٢٤,٠٠٠ رأس من الغنم وحدد أقصى ما يملكه الفرد بألفين(١) . ولم تكن ثمت جدوى من شكاوى الشعب أو من التشريعات التى ظلت تصدر مدى قرن ونصف من الزمان لمقاومة نزع أملاك صغار الفلاحين وقد حل بيكون لغز الفشل فقال فى المقال التاسع والعشرين إن ما عمله الملك هنرى السابع كان عملا رائعاً عميق الأثر والمعنى إذ حدد معيارا للمزارع وبيوت الفلاحين أى خصص لها نسبة معينة من الأرض تسمح بتربية فرد يعيش فى رخاء ودعة لا فى حالة خنوع وعبودية ، وتجعل المحراث فى أيدى المالكين لا الأجراء(٢) . ولكن ما تطلبه النظام الرأسمالى من جهة أخرى كان

(١) يقول توماس مور عن انجلترا « لقد ترامى إلى سمعى أن أغنامك التى كانت متواضعة أليفة قليلة الغذاء قد أصبحت الآن على قدر كبير من النهم فى الغذاء وفى التوحش بحيث أنها تأكل وتبتلع الناس أنفسهم »

Utopia, Robinson's translation, Arber's edition, London, 1869,p.41.

(٢) يكشف بيكون عن العلاقة بين طبقة حرة رغيدة العيش من الفلاحين وبين المشاة « كان من صالح المملكة وقوتها ورجولة أهلها أن تتوافر بها مزارع ذات مستوى يكفى للارتفاع بالجسم القوى السليم عن هوة الفاقة المدقعة ، وقد نقل هذا جانبا كبيرا من أراضى المملكة إلى حوزة القوم المتوسطين الذين يشغلون مركزا وسطا بين السادة gentlemen وأهل الأكواخ والفلاحين ... ذلك أن الرأى العام بين الذين يمتازون بسلامة الحكم والتقدير فى الحروب ... أن قوة الجيش الرئيسية تنحصر فى المشاة . ولكى يتوافر المشاة الصالحون لابد أن ينشأ الناس نشأة حرة تمتاز بالوفرة لا نشأة وضيعة فقيرة . وعلى =

وجوب أن تكون الجماهير فى هذه الحالة من الخنوع ، وأن تكون أجيرة رأس المال ، وأن يتحول ما لديها من أدوات العمل إلى رأس مال . خلال هذه الفترة الانتقالية حاولت الهيئة التشريعية الإبقاء على أربعة أفدنة بوصف كونها تابعة لكوخ العامل الزراعى وحرمت عليه السماح بسكنى الغير معه ، وقد عوقب روجر كروكر فى عهد جيمس الأول لمخالفة ما نص عليه القانون من تحديد مساحة الأربعة أفدنة . وفى عهد شارل الأول تألفت لجنة ملكية فى عام ١٦٣٨ لتنفيذ القوانين القديمة وبخاصة ما تعلق بها من مسألة الأفدنة الأربعة لكل كوخ ، وحرم كرمول بناء أى بيت على بعد أربعة أميال من لندن إلا إذا ألحقت به أربعة أفدنة . وحتى فى النصف الأول من القرن الثامن عشر ارتفعت الشكاوى حينما لم يكن كوخ عامل زراعى مزودا بأرض تتراوح مساحتها بين فدان وفدانين . واليوم كم يكون ساكن الكوخ سعيداً لو توافرت له حديقة صغيرة أو لو استطاع تأجير قيراطين ولو على بعد كبير من مسكنه . ويقول الدكتور هنتر « يعمل ملاك الأراضى والفلاحون هنا يدا بيد . إن قليلا من الأفدنة تلحق بالقرية تجعل العمال على درجة كبيرة من الاستقلال[١] » .

حل القرن السادس عشر فكان فى حركة الإصلاح الدينى وما تلاها من سلب أملاك الكنيسة عامل قوى جديد فى عملية نزع الأراضى من الجماهير . وكانت الكنيسة الكاثوليكية بانجلترا تملك إذ ذاك وفق نظام الإيجار الاقطاعى نسبة كبيرة جدا من الأرض . ترتب على حل الأديرة وما صحبه من إجراءات أخرى أن تحول من فيها إلى صفوف البروليتاريا ، ومنحت الأراضى إلى فريق من محاسيب القصر الجشعين أو بيعت لنفر من المزارعين وأهل المدن المضاربين الذين تصيدوا صغار حائزى الأرض وضموا ممتلكاتهم الصغيرة لتكوين أبعاديات كبيرة ، وكذلك تم فى صمت وسكون مصادرة ما كفله القانون لأهل الريف الذين أصابهم الفقر من نصيب فى

= ذلك إذا أعطت الدولة معظم ما تملك إلى اللوردات والسادة وجعلت الفلاحين والحرائين عمالا أو مجرد سكان أكواخ (ومعناها متسولين يقدم لهم المسكن) لكان لدى الدولة فرسان مهرون ولكن يعوزها الجند المشاة ... وهذا ما نراه فى فرنسا وإيطاليا وبعض البلاد الأجنبية حيث الجميع فى الواقع إما من النبلاء أو من الفلاحين ... الأمر الذى يضطرها إلى استخدام فرق المرتزقة من السويسريين وأشباههم لتكوين فرق المشاة ، ولهذا نجد أن هذه الشعوب وفيرة العدد قليلة الجند » .

The Reign of Henry VII, verbatim reprint from Kennets' "England," 1719 edition, London, 1870, p 308.

(١) مصدر سابق ص ١٣٨ — « إن مقدار الأرض المحدود [فى القوانين القديمة] قد يعد الآن كبيرا جدا بالنسبة إلى العمال ، وقمين أن أن يجعل منهم جماعة من صغار الفلاحين »

George Roberts: The Social History of th People of the Southern Counties of England in Past Centuries, London, 185, pp.184 — 185.

العشور (١) ولهذا قالت الملكة إليزابث بعد رحلة قامت بها فى المملكة « إنى أرى الفقراء فى كل مكان» . وفى السنة الثالثة والأربعين من حكمها رأت من الضرورى أن تعترف بالفقر قانونا وذلك بجباية ضريبة لمعونة الفقراء . « ويبدو أن واضعى القانون تملكهم الخجل من ذكر الأسباب الداعية إلى صدوره ، ولذا لم تكن له ديباجة أو مقدمة ، خلافاً للقواعد المألوفة(٢) ، ثم صار هذا القانون ذا صبغة دائمة فى عهد الملك شارل الأول ، وقد ظل فى الواقع نافذا حتى عام ١٨٣٤ حين اتخذ شكلا أشد عنفاً وقسوة(٣) . ولكن حركة الإصلاح الدينى ترتبت عليها نتائج أخرى

---

(١) « حسب نظام الاستئجار فى ظل القوانين القديمة كان للفقراء الحق فى نصيب من العشر »
Tuckett, op. cit., vol. II, pp 804—805.

(٢) William Cobbett: A History of the Protestant Reformation * 471.

(٣) يمكن إدراك مميزات الروح البروتستنتية مما يأتى : اجتمع نفر من ملاك الأرض والفلاحين المستأجرين الأثرياء فى جنوب انجلترا وأعدوا عشرة أسئلة بصدد التفسير الصحيح لقانون الفقراء الصادر فى عهد إليزابث وبعثوا بها إلى محام شهير فى ذاك الوقت ويدعى Sergeant Snigge (وقد أصبح قاضيا فى عصر جيمس الأول) طالبين فيه إبداء رأيه . وفيما يلى السؤال التاسع « ابتدع بعض المزارعين الأغنياء فى الأبرشية وسيلة ماهرة لتجنب عناء تنفيذ هذا القانون (السنة ٤٣ من عهد إليزابث) فاقترحوا أن نقوم بتشييد سجن فى الأبرشية ثم نعلن إلى المناطق المجاورة أن كل من يريد استخدام فقراء هذه الأبرشية عليه أن يكتب إلينا باقتراحات فى ظروف مختومة فى يوم معين عن أدنى ثمن يدفعونه عمن يأخذونهم من أيدينا ، ولهم الحق فى رفض أى شخص لم يكن بذلك السجن . ويعتقد أصحاب الاقتراح أنه سيكون بالمقاطعات المجاورة أشخاص قد يحملون على تقديم عرض مفيد للأبرشية ، ونظرا لأنهم لا يرغبون فى العمل ولا يملكون المال اللازم للحصول على مزرعة أو أبعادية . وإذا هلك أحد الفقراء فى رعاية المتعاقد فالذنب واقع عليه إذ تكون الأبرشية قد أدت واجبها ، ولكنا نخشى أن القانون (المذكور) لا يسمح بإجراء حكيم من هذا النوع ؛ ولكن لك أن تعلم أن سوانا من الحائزين الأحرار فى هذه المقاطعة وفى مقاطعة (ب) المجاورة سينضمون فى المطالبة بإصدار قانون يمكن الأبرشية من التعاقد مع أى شخص على أن يحبس الفقراء ويشغلهم ، وعلى أن أى شخص يرفض الحبس أو العمل لا يكون له حق فى الإعانة والمساعدة ، والمأمول أن هذا سيحول بين من هم فى ضيق وبين الحاجة إلى المساعدة وبذلك يعملون على إضعاف الأبرشيات » The History of Political Literature from the Earliest Times, لندن ١٨٥٥ ، ج ٢ ، ص ٨٤ — ٨٥ . — وتأخر إلغاء الرق الاقطاعى فى اسكتلنده بضع قرون عنه فى انجلترا ، وفى سنة ١٦٩٨ أعلن فلتشر أوف سالتون فى البرلمان الاسكتلندى « يقدر عدد المتسولين فى اسكتلنده بما لا يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ ؛ والذى اقترحه بصفتى جمهوريا عن مبدأ أن نعيد نظام الأقنان القديم وأن نجعل عبيداً ممن يعجزون عن كسب عيشهم » — كتب إيدن (الكتاب الأول ، الفصل الأول ص ٦٠ — ٦١) يقول « لابد أن النقص فى Villenage كان العصر الذى نشأ فيه الفقراء . إن الصناعة والتجارة ولدا ═

أكثر دواما وبقاء . لقد كانت الممتلكات الكنسية الحاجز الذى يحمى نظام حيازة الأرض التقليدى ، فأدى اختفاء الأولى إلى زوال الثانى[١] .

ظلت طبقة Yeomanry حتى العقود الأخيرة من القرن السابع عشر أوفر عدداً من المزارعين Farmers ، وكانت تلك الطبقة من المزارعين المستقلين العماد الأساسى لكرمويل ولكن لم يأت عام ١٧٥٠ حتى زالت هذه الطبقة[٢]، وأعقب ذلك اختفاء آخر بقايا الملكية المشتركة Communal ownership للأرض فى العقود الختامية من القرن الثامن عشر . ولا تعنينا هنا أسباب الانقلاب الزراعى الإقتصادية . ولكن الذى يهمنا إنما هو الوسائل القهرية التى استخدمت لإحداث هذا الإنقلاب .

بعد عودة الملكية فى عهد أسرة استيوارت قام ملاك الأراضى الإنجلز تحت ستار القانون بعملية اغتصاب كانت تتم فى أرجاء القارة دون الالتجاء إلى الشكليات القانونية . فألغوا نظام إيجار الأرض الإقطاعى بمعنى أنهم تخلصوا من جميع التزامات الملاك قبل الدولة التى ، عوضوها ، بفرض الضرائب على الفلاحين Peasanıry وعامة الناس بوجه عام . وأقاموا حقوق امتلاك حديثة فى أبعاديات كانوا يحوزونها حتى ذاك الوقت تبعا لنظام الاستئجار الإقطاعى ، وأخير انتهى بهم الأمر إلى إصدار Laws of Settlement التى كان تأثيرها على

= فقراءنا فى هذا البلد » . ولكن إيدن كصديقه الاسكتلندى الذى يعتنق المذهب الجمهورى عن مبدأ ، يرتكب خطأ واحدا . ولكن لم يجعل إلغاء Villenage من زارع الأرض برولیتاريا أو فقيرا ، ولكن الذى سبب ذلك إلغاء ملكية عمال الأرض لها . وفى فرنسا حيث تمت عملية سلب ملكية العاملين فى الأرض بطريقة مخالفة لما جرى فى انجلترا ، نجد ذلك فى Ordinance of Moulins (١٥٧١) وفى المنشور Edict ، المقابل لقانون الفقراء الإنجليزى .

(١) حينما وضع المستر روجرز كتابه « تاريخ الزراعة » كان لا يزال أستاذا للاقتصاد السياسى فى جامعة أوكسفورد (مهد العقيدة البروتستنتية الصحيحة) . وبرغم هذا وجه الأهمية فى مقدمة كتابه إلى ما سببته حركة الإصلاح الدينى من إفقار الجماهير .

(٢) أنظر : A Letter to Sir T.C.Banbury, Bart, ,on the High Price of Provisions ,by a Suffolk Gentleman, Ipswitch,1795, p.4. وحتى مؤلف كتاب Inquiry into the connection between, . . . etc, (لندن ١٧٧٣) وهو مدافع متعصب عن الزراعة الكبيرة فقد كتب يقول (ص ١٣٣) « إنى لأتاسى جدا على ضياع الطبقة الوسطى yeomanry التى حافظت حقيقة على استقلال هذا الوطن ، ويؤسفنى أن أرى أراضيها فى أيدى لوردات محتكرين يؤجرونها إلى صغار الفلاحين بشروط تجعلهم لا يزيدون عن الاتباع الإقطاعيين Vassals الذين هم على استعداد لتنفيذ دعوة لهم فى أية مناسبة شريرة » .

العمال الزراعيين بانجلترا شبيها بتأثير المرسوم الذى أصدره بوريس جودينوف سنة ١٥٨٧ على الفلاحين الروس .

لقد ترتب على « الثورة المجيدة » ارتقاء وليم أورنج عرش انجلترا[١] ، وكذلك انتقال السلطان إلى تلك الطبقة من ملاك الأراضى والرأسماليين ممن يستحوذون على القيمة الفائضة ، واستهل هؤلاء السادة العصر الجديد بتوسيع نطاق عملية سرقة أراضى الدولة ، فكانت هذه الأراضى تمنح أو تباع لهم أو يضمونها إلى ممتلكاتهم بطريق الاغتصاب المباشر[٢] ، وتم هذا كله دون أقل مراعاة للتقاليد القانونية . وإن الممتلكات الشاسعة التى يحوزها أفراد الأوليجاركية الإنجليزية الحديثة تتكون من أراضى التاج التى استولوا عليها بمثل وسائل الغش هذه ومن أراضى الكنيسة التى سرقت (ما دامت لم تضيع من حائزيها خلال الثورة الجمهورية)[٣] . وسهل الرسماليون البورجوازيون العملية لأسباب خاصة بهم لأنهم أرادوا أن تكون الأرض سلعة تجارية ، وأن يتسع مجال الزراعة الكبيرة ، وأن يزداد عدد أفراد البروليتاريا وهكذا . وعلاوة على هذا كانت الأرستقراطية الحديثة من ملاك الأرض حليفا طبيعيا لطبقة كبار رجال المال والصناعة الحديثة (وكان هؤلاء الأخيرون إذ ذاك من أنصار الرسوم الجمركية الحامية) . هكذا كان موقف البورجوازية بانجلترا شبيها بموقف أهل المدن فى السويد حيث تحالفوا مع الفلاحين وأيدوا التاج فى انتزاع الأراضى من أيدى الأوليجاركية السويدية وهى العملية التى استمرت منذ سنة ١٦٠٤ فى عهدى شارل العاشر وشارل الحادى عشر .

---

(١) أما عن الطابع الأدبى الذى يتصف به هذا البطل البورجوازى فعليك بقراءة ما يأتى « إن لأراضى التى منحها فى إرلنده للادى أوركنى سنة ١٦٩٥ مثال ينم عن محبة الملك وتاثير السيدة ... ويبدو أن وظيفة اللادى أوركنى كانت feoda labiorum ministeria (وظيفة المحظية المشينة) — رقم ٤٢٢٤ فى مجموعة مخطوط سلون فى المتحف البريطانى ، وعنوان المخطوط :

The Character and Behaviour of king William, Sunderland, etc., as represented in original letters to the Duke of Shrewsbury, from Somers, Halifax, Oxford Secretary Vernon, etc.

والمخطوط ملىء بمعلومات غريبة .

(٢) « هذا النقل غير القانونى لأراضى التاج بالبيع من جهة وعن طريق المنح من جهة أخرى » فصل مخجل فى التاريخ الإنجليزى ... ونصب ضخم على الشعب » : ف . و . نيومان « محاضرات عن الاقتصاد السياسى » ، لندن ١٨٥١ ص ١٢٩ — ١٣٠ .

(٣) اقرأ مثلا الكتيب الذى وضعه إدمند برك عن بيت الدوق بدفورد الذى تسلسل منه اللورد جون رسل « "the tomtit of liberalism" » .

كانت الملكية المشتركة نظاما قديما يرجع الى عهد التيوتون وعاش تحت ستار الإقطاع ، وقد رأينا كيف بدأ اغتصاب الأراضى العامة فى القرن الخامس عشر واستمر فى السادس عشر وكان مصحوبا فى الغالب بتحويل الأرض المزروعة الى مراع ؛ ولكن هذه العملية كانت تحدث بواسطة أعمال فردية قاومها التشريع دون جدوى مدى مائة وخمسين عاما . ووجه التقدم الوحيد فى القرن الثامن عشر أن القانون أصبح الآن الأداة التى تتم بها سرقة أراضى الناس وإن استمر كبار الفلاحين فى الالتجاء الى أساليبهم الخاصة الى جانب ذلك (١) . والشكل البرلمانى الذى اتخذته هـــذه العملية عبارة عن إصدار قوانين خاصة بإحاطة الأراضى الشائعة بأسيجة ، أى بقوانين تمكن كبار الملاك من أن يجعلوا الأراضى المعتبرة ملكا للشعب ملكية خاصة لهم . وبرغم أن السير ف . م . إيدن حاول أن يثبت أن هذه الأرض ذات الملكية المشتركة إن هى فى الواقع إلا ملكية خاصة لكبار الملاك الذين حلوا محل أمراء الإقطاع إلا أنه ناقض نفسه حينما طالب « البرلمان بإصدار قانون عام بشأن إقامة الأسيجة حول الأراضى الشائعة » وبهذا اعترف بضرورة تدخل البرلمان لتحويل الأرض الشائعة الى ملكية خاصة ، وكذلك ناقض نفسه حين طالب السلطة التشريعية بمنح التعويض للفقراء الذين يحرمون من الأرض على هذا النحو (مصدر سابق . المقدمة) .

بينما زالت طبقة المزارعين المستقلين yeomen ليحل محلها المزارعون الذين يستأجرون الأرض لمدة عام (وبذا يكونون تحت رحمة أهواء الملاك) ، نجد أن الاستيلاء على الأراضى الشائعة إلى جانب سرقة أراضى الحكومة ، مما ساعد على زيادة حجم تلك المزارع الكبيرة التى يقال لها « مزارع رأس المال » (٢) . و « مزارع التجار (٣) . كما ساعد على تحرير أهل

---

(١) يحرم الفلاحون المستأجرون على أهل الأكواخ ألا يحتفظوا بأى مخلوقات حية سوى أشخاصهم وأطفالهم وذلك بحجة أنهم لو كانوا يربون أى حيوانات أو طيور دواجن فسيسرقون لها الغذاء من أهراء المزارعين ، وهم يقولون كذلك : ابقوا أهل الأكواخ فى حالة فقر تجدوهم يعملون بجد ونشاط الخ . ولكن الذى أعتقده أن السبب الحقيقى ينحصر فى أن للمزارعين الحق كله فى الارض الشائعة common
A Political Inquiry into the Consequences of Enclosing Waste Lands, London 1785, p. 75.

(٢) نجد اصطلاح "Capital farms" فى Two Letters on the flour Trade and the Dearness of Corn, by a Person in Business, London, 1797, pp. Iq & 20.

(٣) نجد اصطلاح merchant farms فى An Inquiry into the Causes of the Present High Prices of Provisions, London, 1797, p. 11 note.
وهذا المؤلف الممتاز الذى نشر بدون اسم مؤلفه ، من وضع: the Rev. Nathaniel Forster

الريف ، ليكونوا طبقة من العمال يخدمون أغراض الصناعة . وبرغم هذا لم يكن القرن الثامن عشر مستعدا لأن يتقبل تماما هذا النظام الذى تتركز فيه الثروة الأهلية على حساب فقر الشعب ، ولهذا حمل الأدب الإقتصادى إذ ذاك على نظام الأسيجة ، فقال Thomas Wright غاضبا إنه فى أبرشيات عدة بمقاطعة هرتفورد تحولت ٢٤ مزرعة تتراوح مساحتها فى المتوسط ما بين ٥٠ . ١٥٠ فدانا للواحدة الى ثلاثة مزارع « A Short Address to the Public on the Monopoly of Large Farms (١٧٧٩ ص ٢ — ٣) وفى مقاطعة نورثمبتن وليستر استمرت عملية إقامة الأسيجة على نطاق واسع وتحولت المزارع الكبيرة الناشئة عن هذه العملية الى مراع بحيث أن البعض منها لا يخصص للزراعة سنويا سوى ٥٠ فدانا بعد ١٥٠٠ فدان من قبل ، وتدل خرائب البيوت والمخازن والاصطبلات السابقة على الأهالى الذين كانوا يقيمون من قبل فى تلك الأنحاء . ففى بعض القرى هبط عدد البيوت والأسرات من مائة إلى ثمانية أو عشرة ، وليس من غير المألوف أن تجد أربعة أو خمسة من كبار أصحاب المراعى يملكون أراضى كانت من قبل فى أيدى عشرين أو ثلاثين من الفلاحين فضلا عن عدد من صغار المستأجرين والمالكين . هؤلاء جميعا حرموا من وسائل العيش ، هم وأسراتهم ومن كان يعمل لديهم[١]. لم يقتصر الأمر على اغتصاب الأراضى البور ، بل تعداه إلى أراض يملكها جماعة بالاشتراك أو يستأجرها الأفراد من الجماعة . « إنى أشاهد الأسيجة محيطة بحقول مفتوحة وأراض قد تحسنت من قبل . وإن أشد الكتاب دفاعا عن الأسيجة يعترفون أن هذه القرى التى تناقص عددها زادت من احتكارات المزارع ورفعت أثمان المؤن وأدت إلى تناقص السكان ... وحتى تطبيق نظام الأسيجة على الأراضى البور (كما هو حادث الآن) شديد الوقع على الفقراء إذ يحرمهم من جانب من وسائل العيش لهم »[٢] . ويتحدث برايس عن « العدد الكبير من صغار المالكين والمستأجرين الذين يعولون أنفسهم وأسراتهم عن طريق ما تنتجه الأرض التى يقيمون بها وبواسطة الأغنام التى ترعى فى الأراضى الشائعة والدجاج والخنازير الخ وبذلك لن يكونوا فى حاجة إلى شراء أى من وسائل العيش » ولكن « حين تنتقل هذه الأراضى إلى أيدى عدد قليل من كبار الملاك يتحول صغار الفلاحين (الذين تحدث عنهم فى

(١) The Rev. Stephen Addington : Inquiry into the Reasons for or against enclosing Open Fields, London, 1772, pp. 37, 43, passim.

(٢) الدكتور ر. برايس (ج ٢ ص ١٥٥) — اقرأ كتابات فورستر ، أدنجتن ، كنت ، برايس ، جيمس ، أندرسن ، ووازن بينها وبين هذر ماك كولوخ فى كتابه The Literature of Political Enomy, London, 1835.

الفقرة السابقة) إلى جماعة تكسب عيشها عن طريق العمل للغير وتضطر إلى شراء كل ماتحتاج اليه من السوق .. وربما يكون هناك مورد من العمل أكبر إذ تزداد الضرورة التى تحمل الناس على عرض عملهم . . . فتزداد المدن ورجال الصناعة إذ يزيد عدد من يتوجه ناحيتهم بحثا عن العمل . هذه هى الطريقة التى يبدو بها مفعول عملية تكبير حجم المزارع . وهذا ما حدث فعلا فى هذه المملكة »[1] . ثم لخص الكاتب نتائج عمليات إقامة الأسيجة بالعبارات الآتية :

وعلى العموم ساءت أحوال الفئات الدنيا من الناس من كل ناحية تقريبا ، فقد انحدروا من مرتبة الحائزين للأرض إلى عمال أجراء ، وأصبحت مسألة عيشهم أصعب من ذى قبل »[2] والحقيقة كان لاغتصاب الأراضى العامة وماصحب ذلك من انقلاب فى الزراعة آثار فادحة الخطر بالنسبة إلى العمال الزراعيين بحيث أن أجورهم — كما يقول إيدن — أخذت تهبط فيما بين ١٧٦٥ ، ١٧٨٠ دون الحد الأدنى اللازم لمعيشتهم مما جعل من الضرورى تكملتها بإعانة الفقر . وإليك ما يقول إيدن « لم تزد أجورهم عما يكفى مجرد ضروريات الحياة » . . . . ولنستمع لما يقوله رجل دافع عن نظام الأسيجة وكان خصما للدكتور برايس « وليس مما يترتب على ذلك نقص السكان لأن الناس لايُرَون يبددون عملهم فى الحقل المفتوح . . . إذا كان تحويل صغار الفلاحين إلى جماعة تشتغل للغير سببا فى إنتاج قدر أكبر من العمل لكانت

---

(١) برايس (المصدر السابق ص ١٤٧) .

(٢) نفس المصدر ص ١٥٩ — ويذكرنا المؤلف بروما القديمة « امتلك الأغنياء الجانب الأكبر من الأرض التى لم تقسم بعد . وكانوا واثقين أن ظروف الوقت لن تسمح باسترداد الممتلكات من أيديهم ، وعلى ذلك اشتروا بعض الأراضى الواقعة إلى جانب ممتلكاتهم من أربابها الفقراء وبموافقتهم ورضائهم ، كما أنهم استولوا على بعض الأراضى بالقوة ، وكانت نتيجة هذا كله أن أصبحوا يزرعون مساحات واسعة متماسكة بدلا من قطع منعزلة . ثم استخدموا العبيد فى الزراعة وتربية الماشية لأن استخدام الأحرار يقتضى حرمان الخدمة العسكرية منهم . وكان امتلاك العبيد مصدر ربح طائل إذ نظرا لإعفائهم من الخدمة العسكرية كانوا يتكاثرون بحرية ويزداد عدد أطفالهم . وهكذا استولى الأقوياء على الثروة كلها وامتلأت الأرض بالعبيد . أما الطليان من جهة أخرى فكان عددهم فى تناقص وحطمتهم الفاقة والضرائب والخدمة العسكرية . وحتى حين حل السلام كان محكوما عليهم بالخمول لأن الاغنياء كانوا يملكون الارض ويستخدمون العبيد فى فلاحتها » (Appian : Civil Wars, 1, 7.) . وتشير الفقرة السالفة الذكر إلى العصر السابق لصدور قوانين ليسنيان . والخدمة العسكرية التى عجلت بدمار طبقة العامة من الرومان استخدمها شرلمان فيما بعد لتحويل الفلاحين الأحرار الألمان بالعنف والقهر إلى أرقاء .

هذه ميزة يجب أن يتمناها الشعب (١) . حين يقوم هؤلاء بالعمل المشترك فى مزرعة واحدة يزداد الإنتاج ويتوافر فائض للصناعات وبهذه الوسيلة تجد أن الصناعات وهى إحدى مصادر ثروة الشعب تزداد بما يتناسب مع كمية ما يتم إنتاجه من القمح » (٢) .

هـذا الهدوء الذى ينم عن عدم الاكتراث والذى يبديه رجل الاقتصاد السياسى حـين ينظر إلى هـــذا الإعتداء الشائن على « حقوق المِـلكية المقدسة » وإلى ارتكاب أشد أعمال العنف ضد الأفراد (حين تكون هذه الأمور ضرورية لإقامة أسس الإنتاج الرأسمالى) — نقول إن هذا الهدوء يمكن أن ندرسه مثلا فى شخص سير ف . م . إيدن الذى يدعى العطف على الإنسان وإن كان من جماعة التورى من رأسه إلى إخمص قدميه . فهذه السلسلة الطويلة من السرقات والاعتداءات والشدائد التى صاحبت عمليـة انتزاع أملاك الناس خـلال الفترة الممتدة من نهاية القرن الخامس عشر حتى ختام الثامن عشر إنما تحمله على استخلاص هذه النتيجة التى يرى فيها العزاء وتهوين الأمور « كان لابد من إقامة النسبة الواجبة بين الأرض المنزرعة والمراعى ، ففى القرن الرابع عشر ومعظم الخامس عشر كان هناك فدان واحـد من المراعى مقابل ٢ ، ٣ بل ، ٤ أفدنة مـن الأرض المنزرعة ، ثم تعادلت النسبة حوالى منتصف القرن السادس عشر ، وبعد ذلك أصبح هناك فدانان من المراعى مقابل فدان من الأرض المزروعة وأخيرا تحققت النسبة المعادلة وهى ٣ (مراعى) إلى ١ (مزروع) » . وفى القرن التاسع عشر زال حتى مجرد ذكرى الصلة بين عمال الزراعة والملـكية المشتركة ولم يحصل أمل الريف على فلس واحد على سبيل التعويض عن ٣,١١١,٧٧٠ فدانا من الأرض العامة سلبت منهم وأهداها كبار الملاك الى أنفسهم مع الحرص على مراعاة القانون ؟

أما آخر مرحلة فى عملية انتزاع ملـكية الأرض أى فصل السكان الزراعيين عن الأرض فقد اتخذت شكلا عرف باسم تطهير (تصفية) الأبعاديات ومعنى هذا طرد الناس منها . فبعد أن زال المزارعون المستقلون بدأت (تصفية) الأكواخ بحيث لايستطيع العمال الزراعيون

---

(١) الشعب الذى يجب أن نفرض أن الفلاحين الصـغار « الذين تحولوا » على هـذا النحو لا ينتمون إليه !

(٢) An Inquiry into the Connexion between the Present Prices of Provisions, etc. ص ١٢٤ ، ١٢٩ — والفقرة الثانية تدعم أقوال الـكاتب وإن كانت قد كتبت من وجهة نظر مضادة « يطرد العمال من أكواخهم ويرغمون على التحول إلى المدن سعيا وراء العمل ، ولـكن بهذا يتوافر فائض أكبر ويزداد رأس المـال » The Perils of the Nation — الطبعة الثانية ، لندن ١٨٤٨ ص ١٤ .

أن يجدوا فوق الأرض التى يفلحونها قليلا من الفضاء مما يلزم لسكناهم . ولكى ندرك المعنى الحقيقى لهذه التصفية يحسن بنا دراسة إقليم مرتفعات اسكتلنده حيث تتميز هـذه العملية باتساع نطاقها الى حد كبير بحيث تشمل مساحات لاتقل حجما عن إمارات ألمانية بأسرها بينما يقتصر الأمر فى إرلنده على طرد الناس من عدة قرى فى وقت واحد . وثمت أمر آخر يميز « تصفية الأبعاديات » باسكتلنده وهو راجع إلى الشكل الخاص الذى تميزت به ملكية الأرض . كان أهل إقليم المرتفعات من الغاليين وينقسمون عشائر تملك كل منها الأرض التى تقيم فيها ، وكان رئيس العشيرة المالك الإسمى لهذه الأرض بالمعنى الذى تكون به ملكة انجلترا الحالية المالكة الإسمية للارض فى البلاد كلها . ولما نجحت الحكومة الإنجليزية فى وضع حد للحروب الداخلية بين رؤساء العشائر وإيقاف اعتدائهم على أهل المناطق المنخفضة من البلاد ، لم يقلع هؤلاء الرؤساء عن أعمال النهب التى مارسوها وإن تغير شكلها . فأقدموا على تحويل ملكيتهم الإسمية إلى ملكية خاصة فعلية ، وإذ قوبل الإجراء بالمقاومة من رجال العشائر عمد الرؤساء إلى إخراجهم بالقوة السافرة . وفى هذا يقول الأستاذ نيومان « يجوز لاحد ملوك انجلترا أن يفعل المثل ويلقى برعاياه إلى البحر » (ص ١٣٢) . ويمكن أن نتتبع فى كتابات سير چيمس ستيوارت [١] وچيمس أندرسن [٢] المراحل الأولى من تلك الثورة التى بدأت بعد آخر محاولات أمير ستيوارت المدعى بالعرش لاسترداد ملكه . فى القرن الثامن عشر كان الغاليون موضع المطاردة العنيفة وفى الوقت نفسه حرمت عليهم الهجرة ، والغاية من هذا حملهم بالقوة على التحول الى جلاسكو وغيرها من المدن الصناعية [٣] . وكى نقدم مثالا للأساليب السائدة فى القرن التاسع عشر [٤] يكفى أن نصف « أعمال التصفية » التى

---

(١) يقول ستيوارت « إذا وازنت بين ريع هذه الأراضى ومساحتها لبدا ضئيلا جدا » (لاحظ أنه يجعل خطأ هذا الريع يشمل الجزية التى يدفعها taskmen لرئيس العشيرة) « وإذا وازنت بينه وبين الاعداد التى تتغذى على المزرعة لرأيت أن أبعادية فى المرتفعات — الاسكتلندية — ربما تهيء سبل العيش لعشرة أمثال ما تعوله أبعادية من نفس القيمة فى ولاية خصيبة جيدة » (جـ ١ فصل ١٦ ، ص ١٠٤) .

(٢) Observations on the Means of Exciting a Spirit of National Industry, etc., Edinburgh, 1777.

(٣) فى سنة ١٨٦٠ صدرت الأوامر للذين سلبت أملاكهم بالتوجه إلى كندا ، وذلك بأعذار باطلة ، فلجأ بعضهم إلى الجبال والجزرالقريبة . ولما طاردهم البوليس جرت مناوشة بين الطرفين وفروا .

(٤) « يتحطم اليوم فى إقليم المرتفعات باسكتلنده نظام الملكية القديم ... فالمالك يعرض أرضه لمن يدفع أعلى ثمن فيها وذلك دون أدنى مراعاة للمستاجر الوراثى ، وإذا كان المشترى من أنصار =

اتبعتها دوقة سذرلاند التي هداها علمها بالمسائل الاقتصادية أن تقرر تحويل المقاطعة بأسرها الى مراع للاغنام وكان عدد سكان المقاطعة قد تضائل الى ١٥,٠٠٠ نسمة بسبب عمليات سابقة من هذا القبيل . ففي الفترة (١٨١٤ — ٢٠) دمرت كافة قراهم أو أحرقت وحولت حقولهم جميعها الى مراع ، واستعانت سموها بالجنود البريطانيين لتنفيذ أوامرها وقد أبت سيدة عجوز أن تغادر كوخها المحترق فأهلكتها النيران . بهذه الوسيلة امتلكت الدوقة ٧٩٤,٠٠٠ فدان كانت ملكا للعشيرة من أقدم العهود ، وخصصت للاهلين وعدتهم ٣٠٠٠ أسرة ٦٠٠٠ فدان بجوار ساحل البحر بمعدل فدانين لكل أسرة ولكن هذه الأرض كانت بورا لا تغل شيئا ولكن طيبة القلب حملت الدوقة على تأجيرها لهؤلاء المطرودين بسعر شلنين ونصف للفدان يدفعه أولئك الذين أراق أهلوهم دماءهم قروناً طويلة في الدفاع عن أسرة الدوقة . أما الاراضي التي انتزعتها فقسمتها ٢٩ مزرعة كبيرة للاغنام بكل منها أسرة واحدة من خدم المزارع أتت بهم من انجلترا . وفي سنة ١٨٢٥ حل ١٣١,٠٠٠ رأس من الاغنام محل ١٥,٠٠٠ من الغاليين ، وعاش الباقون على ساحل البحر يحاولون كسب عيشهم بصيد الاسماك . لقد تحولوا الى مخلوقات برمائية أي تعيش في البر والبحر كما قال أحد الكتاب الانجليز (١) .

= التحسينات فسرعان ما يعمد إلى تطبيق نظام جديد في الزراعة . هذه الأرض التي انتشر فيها من قبل صغار المستأجرين أو العمال كان يسكنها عدد يتناسب مع إنتاجها ، ولكن في ظل هذا النظام من اتباع أساليب أفضل في الزراعة ومن ارتفاع الايجارات يجرى الحصول على أكبر قدر من المنتجات بأقل قدر من التكاليف . بهذا تخرج الأيدى العاملة التي لا نفع فيها ويهبط السكان لا إلى المدد الذى تستطيع الأرض احتماله ولكن إلى الحد الذى تستخدم فيه . أما المستأجرون الذين حرموا من الأرض على هذا النحو فاما أن يوجهوا الى القرى المجاورة سعيا وراء العمل ... »

David Buchanan : Observations on, etc, Adam Smith : Wealth of Nations, Edinburgh, 1814, vol. IV p. 144.

« نزع أعيان اسكتنده الارض من أسرات البلد وأصبح الإنسان يستبدل به رأس من الغنم بل لعله كان أرخص ثمنا من ذلك . حين تدفق المغول على الولايات الشمالية من الصين تقدم اقتراح في أحد مجالسهم بالقضاء على السكان وتحويل الارض إلى مراع . وقد نفذ الكثيرون من الملاك في اقليم المرتفعات هذا الاقتراح في بلدهم وضد مواطنيهم »

George Ensor : An Inquiry Concerning the Popnlation of Nations, London 1818, pp. 215—216.

(١) أضافت الدوقة السيدة Beecher- Stowe مؤلفة كتاب « كوخ العم توم » في قصرها بلندن (دليلا على عطفها على العبيد السود في الجمهورية الأمريكية ، ذلك العطف التي نسيته هي وزملاؤها من الطبقة الارستقراطية أثناء الحرب الاهلية حيثما كان حبهم لملاك العبيد يملأ قلوبهم « النبيلة ») ، وهنا نشرت في صحيفة نيويورك تريبون ما أعلمه من الحقائق عن عبيد سذرلاند (وقد حصلت على =

ولكن ما لبث « هؤلاء الرجال العظام » أن استهوتهم رائحة السمك والربح الناجم منه فاجّروا شاطىء البحر لتجار الجملة بلندن ، وللمرة الثانية طورد الغاليون (١) .

وفى النهاية تحول جزء من مراعى الأغنام إلى غابات لتربية الغزلان يمرح اليها النبلاء نظراً لعدم وجود غابات بالمعنى الصحيح فى انجلترا الأمر الذى ترتب عليه انتشار عادة تربية الغزلان فى حدائق قصور النبلاء . ويقول سومرز بعد أن عدد بعض الغابات من هذا النوع فى جهات مختلفة وأبان كيف امتدت من أبردين إلى مرتفعات أوبان « لقد جاءوا بالأغنام إلى الأودية الضيقة التى كانت تقيم فيها جماعات من صغار الفلاحين وطرد هؤلاء للبحث عن وسائل العيش فى المناطق المجدبة . والآن تحل الغزلان محل الأغنام وتطرد صغار المستأجرين فيشتد شظف العيش بهم وتعظم فاقتهم . إن غابات الغزلان(٢) وجماعات الناس لا يمكن وجودها جنباً إلى جنب بل لا بد من أن يخلى أحدها مكانه للآخر . فاذا زادت الغابات من حيث العدد والمساحة فى الربع التالى من القرن كما حدث فى الربع الماضى ، هلك الغاليون وزالوا من بلادهم.. وهذه الحركة التى نشاهدها فى إقليم المرتفعات راجعة إلى روح الطمع فى نفوس بعض الملاك وإلى حب الرياضة فى نفوس البعض - بينما البعض الآخر يتوقع اجتناء الربح » ثم يقول الكاتب إن الناس تعرضت لآلام شديدة من هذه العملية « إن طرد الناس واخراجهم عملية يتابعها الملاك كأنها مبدأ مقرر وضرورة تقتضيها الزراعة كما تجتث الأعشاب والأشجار من أراضى أمريكا واستراليا البور . إن العملية تسير فى هدوء وبطريقة رجال الأعمال (٣) .

= بعض معلوماتى من كتاب هـ . س . كارى المعروف باسم The Slave Trade ، لندن ١٨٥٣ ص ٢٠٢ — ٢٠٣) . وقد نشرت صحيفة اسكتلندية المقال فأثار ذلك نزاعا بينها وبين جماعة الكتاب الذين يتملقون آل سذرلاند .

(١) تجد معلومات طريفة عن تجارة السمك هذه فى "Mr. David Urquhart's "Portfolio — ويتحدث نساو سينيور عما حدث فى مقاطعة سذرلاند بانه من أعظم أعمال التصفية التى يذكرها الإنسان .

(٢) لا تحتوى « غابات الغزلان » فى اسكتلنده على شجرة واحدة ، فالأغنام تطرد إلى التلال الجرداء وتحل محلها الغزلان ثم يقال للمكان « غابة غزلان » . وليس هذا هو انشاء الغابات !

(٣) Robert Somers : Letters from the Highlands, or the Famine of 1847, London, 1848, pp. 12—28, passim .

وقد نشرت هذه الخطابات فى الأصل بصحيفة التيمس ، ولست بحاجة إلى القول إن الاقتصاديين الانجليز عزوا هذه المجاعة إلى زيادة السكان عن الحد الواجب . وعلى كل حال كان ضغط السكان شديداً على موارد الغذاء . وعملية « تصفية الأبعاديات » وتعرف فى ألمانيا باسم Bauernlegen اتبعت فى تلك البلاد بعد حرب الثلاثين سنة وسببت سنة ١٧٩٠ ثورات الفلاحين فى سكسونيا ، وبلغت =

إن سلب أملاك الكنيسة ، والاستيلاء على أراضى الدولة بوسائل خادعة ، وسرقة الأراضى الشائعة ، وتحويل الممتلكات الإقطاعية وملكية العشائر إلى ملكية خاصة حديثة (وهو

= هذه الحركة أقصاها فى شرق ألمانيا. وكان فردريك الثانى أول من ضمن حق الملكية للفلاحين وذلك فى معظم مقاطعات بروسيا ، إذ بعد أن تم له غزو سيليزيا أمر الملاك باعادة بناء الأكواخ والمخازن الخ وأن يزودوا المزارع بالماشية وأدوات الزراعة . كان فردريك فى حاجة إلى الجند لجيشه وإلى دافعى الضرائب لملء خزائنه . ويمكن من العبارة التالية التى كتبها ميرابو المعجب بفردريك أن نعلم مبلغ سعادة الفلاح فى ظل حكومة فردريك التى تميزت بسوء الإدارة المالية وطابع الاستبداد والمركزية والإقطاع » . وعلى ذلك فالكتان من المصادر الرئيسية للثروة للزارع فى شمال ألمانيا . ومن سوء حظ الجنس البشرى ليس هذا سوى وسيلة لتجنب الفاقة إذ لا يمكن عده من الوسائل المؤدية إلى الرفاهية . فلايزال الزارع الألمانى يئن تحت عبء الضرائب المباشرة والسخرة والعبودية المختلفة الأشكال ، وهذا فضلا عن الضرائب غير المباشرة التى يتعين عليه دفعها ... وحتى يتراكم الدمار فوق رأسه فانه لا يستطيع أن يبيع منتجاته حيثما وكيفما يشاء ، ولا يجرؤ أن يشترى ما يحتاج إليه من التجار الذين يمكنهم تزويده بها بأقل الأثمان . هذه الأسباب جميعها تهوى به تدريجيا إلى الدمار ، ولن يتمكن من دفع الضرائب المباشرة إلا إذا لجأ إلى عجلة الغزل ففيها منفذ من الصعاب المحيطة به إذ تهيىء له عملا لزوجه وأطفاله وخدم مزرعته وعماله وشخصه . ولكن برغم هذا العون فحياته مدعاة للإشفاق ! فهو يعمل فى الصيف كالعبد فى السفن يحرث الأرض ويحصد المحصول ويتوجه إلى فراشه فى التاسعة مساء ويستيقظ فى الثانية صباحا إذ بهذا وحده يستطيع أداء عمله اليومى . وينبغى له فى الشتاء أن يسترد نشاطه وقوته عن طريق راحة أطول أمدا ؛ ولكنه لا يجد الحب لخبزه ولبذور محاصيل العام التالى إذا تعين عليه أن يبيع الكل لكى يحصل على المال اللازم لدفع الضرائب . يجب عليه إذن أن يمارس الغزل حتى يسد هذه الثغرة ... وأن يجد فى هذا العمل . لهذا ينام الفلاح فى الشتاء فى منتصف الليل أو فى الواحدة صباحا ويستيقظ فى الخامسة أو السادسة ، أو ينام فى التاسعة مساء ويصحو فى الثانية صباحا ، وهذه هى حياته طيلة أيام الأسبوع عدا يوم الأحد . يفنى الناس بسبب هذا العمل الكثير وهذا النوم القليل القدر ، ولهذا يهرم الرجال والنساء على السواء فى الريف بأسرع مما يحدث نفس الشىء فى المدينة » . (مصدر سابق ج ٣ ص ٢١٢ وما بعدها) — [حاشية أضيفت إلى الطبعة الثانية. فى ١٦ أبريل ١٨٦٦ بعد نشر مؤلف روبرت سومرز بثمانية عشر عاما . ألقى الأستاذ ليون ليفى محاضرة أمام جمعية الفنون عن تحويل مراعى الأغنام إلى غابات للغزلان ، وفيما يلى الوصف الذى أورده للدمار الذى أصاب إقليم المرتفعات باسكتلنده « كان طرد السكان وتحويل الأرض إلى مراع للأغنام أنسب طريقة للحصول على دخل بدون تكبد أية نفقات ... وكان قيام غابة للغزلان مكان مرعى الأغنام تغييرا شائعا فى إقليم المرتفعات ، فقد طرد الملاك الأغنام كما طردوا الأهلين من قبل ، ورحبوا بالسكان الجدد — أى الحيوانات البرية والطيور ذات الريش الجميل . يستطيع المرء أن يسير من مزارع الإيرل أوف دالهوزى فى فورفارشير إلى چون أو جروتس دون أن يغادر أرض الغابات ... فى كثير من هذه الآجام ينتشر الثعلب والقط البرى ... وابن عرس والأرنب الألبى ، بينما شق الارنب والسنجاب والفأر سبيلها إلى الريف . هكذا نجد مساحات شاسعة تدل البيانات الاحصائية باسكتلنده على احتوائها على مراع =

اغتصاب يتم بالإرهاق الشديد القسوة) ـ هذه جميعها كانت الوسائل المثالية لتحقيق التجميع الأولى . فقد مهدت الأرض للزراعة الرأسمالية ، وجعلت الأرض جزءاً من رأس المال ، بينما عملت فى نفس الوقت على إشباع حاجات الصناعة بالمدن عن طريق امدادها بالعدداللازم من أفراد البروليتاريا .

٣ — التشريع الوحشى ضد الذين نزعت أملاكهم منذ ختام القرن الخامس عشر . القوانين البرلمانية الصادرة بقصد خفض الأجور

تولدت هذه البروليتاريا عن طريق فض جماعات الأتباع والخدم الاقطاعيين . وأعمال سلب الأرض المتتالية . ولكن كان من المستحيل أن يمتص نظام الصناعة اليدوية الناشيء هذه الأعداد الوفيرة بنفس السرعة التى حدث بها «تحريرهم» ، كما لم يكن من السهل على هؤلاء الذين أبعدوا فجأة من بيئتهم المعتادة أن يخضعوا للنظام الذى تفرضه الأحوال الجديدة ، ولهذا أصبح الكثيرون منهم متسولين ولصوصاً ومتشردين عن ميل من جهة وبسبب ضغط الظروف من جهة أخرى . وقد صدرت بأوربا فى ختام القرن الخامس عشر وخلال السادس عشر قوانين قاسية ضد التشرد ، وهكذا عوقب أسلاف الطبقة العاملة الحالية على كونهم متشردين وفقراء مع أن التشرد والفقر قد فرضا عليهم . عاملتهم السلطة التشريعية على أنهم مجرمون « بمحض

= واسعة غنية بدرجة ممتازة قد حرمت من الزراعة وأعمال التحسين وصارت مخصصة لرياضة نفر قليل من الاشخاص خلال فترة قصيرة من العام » — وإنى لاقتبس العبارات الآتية من مجلة الإيكونومست فى عدد ٢ يونيه ١٨٦٦ « جاء فى احدى صحف الاسبوع الماضى باسكتلندة ما يلى :—... انمزرعة من أبدع مزارع الاغنام فى سذرلاندشير وكان ايجارها السنوى ١٢٠٠جنيه ستحول عند انتهاء مدة الايجارفى العام القادم الى غابة للغزلان — وهنا نرى غرائز نظام الاقطاع الحديثة ... تقوم بعملها كما كان شأنها حين خرب الفاتح النورمندى ٣٦ قرية كى ينشيء الغابة الجديدة .. مليونا فدان ... كلها أرض بور تشمل بعضا من أخصب أراضى اسكتلنده . وكانت الحشائش الطبيعية فى Glen Tilt وادى تلت من أعظم حشائش منطقة برت من حيث قيمتها الغذائية . وكانت غابة الغزلان فى بن أودلر أحسن مرعى فى منطقة بادينوخ الواسعة الأرجاء ، وكان جزء من غابة الجبل الأسود أحسن مرعى للأغنام السوداء فى اسكتلنده . وإذا علمنا أن المنطقة التى تحولت إلى ماهى رياضى باسكتلنده أكبر من مقاطعة برت بأكملها ، أمكن أن ندرك مدى مساهمة هذه الأرض التى أصبحت بورا لهذا السبب ، كما نستطيع إدراك مبلغ الخسارة الناجمة عن أعمال التدمير هذه إذا عرفنا موارد غابة بن أودلر . تكفى الأرض لرعى ١٥٠٠٠ رأس من الغنم ، ولما كانت لا تزيد عن ١/٣٢ من أراضى الغابات القديمة باسكتلنده... يجوز الخ ... كل تلك الغابة غير منتجة بالكلية ... كما لو أنها قد غمرتها مياه المحيط الألمانى ... ويجب على السلطة التشريعية أن تتدخل للقضاء على هذه الأعمال التى تسبب خراب الأراضى وتحويلها الى صحراوات »] .

اختيارهم، إذ افترضت أن عليهم أن يعملوا فى ظروف لم يعد لها وجود .

وقد بدأ هذا النوع من التشريع بانجلترا فى عهد هنرى السابع ، فقرر قانون ١٥٣٠ ضرورة حصول المتسولين المسنين والعاجزين عن العمل على رخصة ، ونص على عقاب المتشردين بالجلد والحبس ثم يقسمون فى النهاية بالعودة إلى موطنهم الأصلى أو حيث كانوا يقيمون قبل السنوات الثلاث السابقة وهناك « يقومون بالعمل » . يالها من سخرية قاسية ! وصدر قانون فى السنة السابعة والعشرين من عهد هنرى الثامن مجددا القانون السابق وينص على أنه فى حالة الحبس للمرة الثانية بسبب التشرد يتكرر الجلد وتقطع نصف إحدى أذنى المذنب فاذا حكم عليه للمرة الثالثة كان جزاؤه الاعدام كجرم معتاد الاجرام وعدو للصالح العام وصدر قانون فى أول سنوات عهد إدورد السادس يقول إن أى شخص يرفض العمل يسلم كعبد إلى ذلك الذى اتهمه بالخمول وعلى الأخير أن يطعمه الخبز والماء والحساء الضعيف التغذية وبقايا اللحم ، وأن يرغمه على أداء أى عمل مهما كان منفراً مستعيناً على التنفيذ بجلده وتقييده بالسلاسل إن أبى . وإذا تغيب العبد أسبوعين بدون إذن حكم عليه بالعبودية مدى الحياة ويطبع على جبهته أو ظهره حرف S ، وإذا هرب للمرة الثالثة أعدم ، ويستطيع مولاه أن يبيعه أو يورثه أو يؤجره للغير ، واذا تآمر العبيد ضد سيدهم كان جزاؤهم الموت . واذا وجد متشرد يطوف الارجاء ثلاثة ايام أعيد إلى مسقط رأسه ودمغ صدره بالحرف V ثم يرغم على العمل بعد ذلك فى الطرق العامة أو غير ذلك من الاعمال مقيداً بالاغلال . واذا كذب فى اعطاء اسم مسقط رأسه وأعطى سواه صار عبداً طيلة حياته للاخير وأهله ونقابتها ويدمغ بالحرف S ولكافة الافراد الحق فى الاستيلاء على أطفال المتشرد والاحتفاظ بهم كصبيان لهم حتى سن الرابعة والعشرين بالنسبة للصبيان ، وسن ٢٠ للفتيات . واذا هرب أولئك الصغار صاروا عبيداً لسادتهم حتى يبلغوا تلك السن المذكورة ، ويستطيع سادتهم تقييدهم وضربهم بالسياط إن شاءوا ، ويمكن السيد أن يعلق طوقاً حديديا حول عنق عبده أو ذراعيه أو ساقيه لحسن التعرف وضمان المحافظة عليه [١] . وينص القسم الأخير من هذا القانون على جواز استخدام بعض الفقراء بواسطة من يستطيع من الأمكنة والأشخاص إمدادهم بالغذاء والشراب والعمل . وقد ظل عبيد الأبرشيات فى إنجلترا تحت اسم « roundsmen » حتى القرن التاسع عشر .

---

(١) كتب مؤلف An Essay on Trade, 1770 يقول « يبدو أن الانجليز فى عهد إدورد السادس قد استقر رأيهم بصفة جدية على تشجيع الصناعات واستخدام الفقراء . وهذا ما نعلمه من قانون جاء فيه : That all vagrants shall be branded, etc,.. (ص ٥) .

وبمقتضى قانون ١٥٧٢ الصادر فى عهد اليزابث كل متسول بدون رخصة وفوق سن ١٤ يضرب بالسوط بشدة ويدمغ على الأذن اليسرى إلا إذا أخذه شخص فى خدمته لمدة عامين. فاذا تكرر الذنب، كان جزاء المذنب الإعدام لو زادت سنه عن الثامنة عشرة إذا استخدمه شخص آخر لمدة عامين. أما فى المرة الثالثة فلا مفر من الاعدام. وصدرت قوانين مماثلة فى السنة الثامنة عشرة من عهد اليزابث وفى سنة ١٥٩٧ (١).

وفى عهد جيمس الأول كان كل متسول يعد متشرداً ويجلد فى الساحات العامة مع تقرير عقوبة الحبس ٦ أشهر عن الذنب الأول وسنتين عن الثانى. وفى خلال مدة السجن يضربون بالسياط من حين لآخر حسبما يرى القضاة. أما المتشردون الذين لا يرجى صلاحهم فيطبع حرف R على الكتف الأيسر ويعاقبون بالأعمال الشاقة. فاذا قبض عليهم ثانية وهم يتسولون أعدموا دون رأفة. وقد ظلت هذه القوانين نافذة المفعول حتى بداية القرن الثامن عشر حين ألغيت فى السنة الثانية عشرة من عهد الملكة آن. وسنت قوانين مماثلة فى فرنسا ذلك البلد الذى كانت به « مملكة للمتشردين » فى منتصف القرن السابع عشر بالعاصمة باريس. وصدر أمر فى عهد لويس السادس عشر (١٣ يولية ١٧٧٧) بأن كل شخص فيما بين السادسة عشرة والستين من عمره لا تتوافر له وسائل العيش ولا يمارس حرفة ما يعاقب بالعمل فى السفن. وإلى هذا القبيل ينتمى القانون الذى أصدره شارل الخامس بالنسبة إلى الأراضى الواطئة (أكتوبر ١٥٣٧)،

(١) جاء فى كتاب Utopia لتوماس مور أن بعض ذوى الأطماع كانوا يحيطون الاراضى بالاسيجة ويلقون بأهل الزراعة الى خارج بيئتهم، وهم يستخدمون فى ذلك مختلف الوسائل من ايذاء وضغط وارغام حتى يلجأ الفلاحون الى بيع أراضيهم ثم يغادرون قراهم بأسراتهم والمتاع القليل الذى يملكونه ويرهنونه لقاء مبالغ زهيدة لا تلبث أن تنفذ من أيديهم وحينئذ « ماذا فى وسعهم أن يفعلوا الا أن يلجأوا الى التسول وهنا يلقى بهم فى السجن بصفتهم متشردين يجوبون الطرقات ولا يؤدون عملا وهم الذين لا يستخدمهم أى انسان » . من هؤلاء الذين أرغموا على السرقة « أعدم ٢٧٠٠ من كبار اللصوص وصغارهم » فى عهد هنرى الثامن (Holinshed : Chronicles of England, I,p. 186 — وفى عهد اليزابث كانوا يشنقون مابين ٣٠٠، ٤٠٠ كل عام « Strype : Annals of the Reformation and Establishment of Religion, and other various Occurrences in the Church of England during Queen Elizabeth,s happy Reign (الطبعة الثانية ١٧٢٥ جـ ٢) — ويقول نفس الكاتب أنه أعدم ٤٠ فى سمرستشير خلال سنة واحدة، ووسمت أيدى ٣٥ من اللصوص، وجلد ٣٧، و ١٨٣ بصفتهم « متشردين غير قابلين للاصلاح » ؛ وبرغم هذا تعتقد أن هذا الرقم الكبير لا يتضمن سوى خمس المجرمين الفعليين « بسبب اهمال القضاة وعطف الناس الخاطىء » و « لم تكن المقاطعات الاخرى أحسن حالا فى هذا الصدد من سمرستشير، بل ان بعضها كان أسوأ ».

والقرار الذى أصدرته ولايات ومدن هولندة (١٩ مارس ١٦١٤) ، والمقاطعات المتحدة (٢٦ يونيه ١٦٤٩) الخ .

هؤلاء السكان الزراعيون الذين سلبت أملاكهم عنوة وطردوا من بيوتهم وأجبروا على حياة التشرد ثم اتبعت معهم أساليب الجلد والوسم والتعذيب بفضل هذه القوانين الشنيعة - هؤلاء القوم أرغموا على أن يتقبلوا ذلك النظام الذى يتطلبه نظام الاجر . . . لا تكفى هذه الظروف التى تجعل فى الامكان تركيز رأس المال فى أحد قطبى المجتمع وجماهير الناس لا يملكون للبيع سوى قوة العمل فى القطب الآخر . لا يكفى أن تضطر هذه الجماهير إلى بيع قوة العمل « بمحض اختيارها » فى أثناء تطور الانتاج الرأسمالى تظهر طبقة عاملة يحملها التعليم والعرف والتقاليد على أن تعد مطالب طريقة الانتاج هذه كأنها قوانين طبيعية واضحة . إن تنظيم عملية الانتاج الرأسمالية الكاملة النمو والتطور تحطم كل مقاومة . واستمرار تكوين فائض سكان نسبى يجعل قانون عرض وطلب العمل وبالتالى أجر العمل فى حالة تتفق وحاجة رأس المال إلى التوسع الذاتى ، وأخيراً فان ما توقعه العلاقات الاقتصادية من الضغط كل يوم على العامل تتم باخضاعه لصاحب رأس المال . يستمر استخدام القوة بصفة مباشرة ، بغض النظر عن الأحوال الاقتصادية ، من وقت لآخر ولكنه أصبح الآن استثنائياً . فى ظل مجريات الحوادث العادية يمكن ترك العامل لفعل « قوانين الانتاج الطبيعية » أى لأثر اعتماده على رأس المال وهو الاعتماد الذى تسببه وتديمه ظروف الإنتاج وأحوالها ذاتها . ولكن يحدث خلاف هذا فى أوائل عهد الإنتاج الرأسمالى ، فالبورجوازية الناشئة تحتاج الى سلطان الدولة وتستخدمه فى سبيل « تنظيم » الأجور ، وجعلها داخل الحدود الملائمة لإنتاج القيمة الفائضة ، وإطالة يوم العمل ، وإبقاء العامل فى حالة من الاعتماد التام عليها . هذا هو العنصر الأساسى فيما يقال له التجميع الأولى .

كانت نسبة طبقة العمال الاجراء التى ظهرت فى النصف الأخير من القرن الرابع عشر صغيرة بالنسبة الى عدد السكان خلال ذلك الوقت وفى القرن التالى ، وكان مركزها يحميه وجود الزراعة التى يمارسها الفلاح المستقل فى الجهات الريفية ووجود نقابات المهن فى المدن، ولم يكن الفارق الاجتماعى بين رب العمل والعامل واضحاً سواء فى الريف أو المدن ، وكان خضوع العمل لرأس المال أشد غلبة من العنصر الثابت ، ولذلك اشتد الطلب على العمل الأجير بسرعة حينما حدث تجميع رأس المال بينما لم يتناسب مع ذلك العرض من جانب العمل الأجير ، وكان

جانب بالغ القدر من المنتج الأهلى يتحول الى رصيد ليستهلكه العمال بينما صار فيما بعد رصيداً للتجميع الرأسمالى .

كان الغرض من التشريع بخصوص العمل الأجير أن يكون فى صالح استغلال العامل وقد ظل معاديا له على الدوام (١) . وأول التشريعات من هـذا القبيل The Statute of Labourers (١٣٤٩ فى عهد إدورد الثالث) فى انجلترا ، كما صدر فى فرنسا سنة ١٣٥٠ قانون مماثل له . وقد عالجت (الفصل الثامن ، القسم الخامس) مارمت اليه هذه التشريعات من إطالة يوم العمل . وقدصدر قانون ١٣٤٩ بناء على الطلب الملح من جانب مجلس العموم وفى هذا يقول أحد كتاب التورى « كان الفقراء سابقا يطالبون بأجور عالية مما يهدد الصناعة والثروة ، وبعد ذلك هبطت أجورهم الى الحد الذى يهدد الصناعة والثروة بنفس الدرجة إن لم يكن أسوأ وإن كان ذلك من وجهة نظر أخرى » (٢) . حدد القانون تعريفة الأجر فى الريف والمدن وحسب القطعة ونظام اليوم ، ونص على أن يؤجر العمال الزراعيون أنفسهم بالعام ، أما عمال المدن فينظمون أمورهم « فى السوق المفتوحة » وجعل السجن عقوبة لمن يدفع أجوراً أعلى من المقرر كما كان جزاء من يقبلها أشد وأقسى (وكذلك نص القسمان ١٨ ، ١٩ من Statute of Apprentices الصادر فى عهد إليزابث على أن يكون عقوبة الأمر الأول الحبس عشرة أيام والثانى ٢١ يوما) — وزيدت العقوبات بمقتضى قانون ١٣٦٠ وصار فى استطاعة رب العمل فعلا أن يهبط بالأجور الى الحد القانونى وذلك عن طريق العقاب البدنى ، وألغيت كافة ما بين البنائين والنجارين من ارتباطات واتفاقات وأيمان متبادلة ، وظل القانون منذ القرن الرابع عشر حتى التاسع عشر يعد الارتباط بين العمال جريمة الى أن ألغيت القوانين ضد هذا سنة ١٨٢٥ . ونستطيع أن نستشف روح قانون ١٣٤٩ والقوانين التى أعقبته من عدم ورود أى ذكر مطلقا للحد الأدنى من الأجور بينما نصت هذه القوانين على حد أعلى لها . ويذكر القارىء أنه بحلول القرن السادس عشر ساءت حال العمال عما كان عليه فى الرابع عشر ، فقد ارتفعت الأجور الحقيقية وبرغم هذا ظلت القوانين التى تحول دون ارتفاع الأجور نافذة مع مثيلتها

(١) « حينما تحاول السلطة التشريعية تنظيم الفوارق بين أرباب العمل وعمالهم ، فإن مستشاريها دائما من أرباب الأعمال (آدم سميث) . ويقول لنجويه « إن الملكية هى روح القوانين » .

(٢) Sophisms of Free Trade, by a Barrister. London. 1850, b. 5ع— وأضاف الكاتب قائلا فى حدة ومرارة « كنا على قدر كاف من الاستعداد للتدخل من أجل صاحب العمل ؟ ألا يمكن عمل شىء من أجل من يستخدمهم ؟ » .

التى تنص على جدع آذان ووسم أولئك الذين « لا يرغب أحد فى استخدامهم » . وخول قانون الصبيان الصادر فى السنة الخامسة من عهد اليزابث لقضاة السلام حق تحديد الأجور وتعديلها حسب فصول السنة وأثمان السلع ، وفى عهد جيمس الأول سرى مفعول تنظيمات العمل هذه على النساجين والغزالين ومختلف أنواع العمال (١) . وفى عهد جورج الثانى طبقت القوانين التى تحرم اتحادات العمال على كافة الصناعات .

تقدمت طريقة الانتاج الرأسمالية خلال عصر الصناعة اليدوية بحيث أصبح التحديد القانونى للأجور غير عملى وانتفت الحاجة اليه ، ولكن أبقيت الأسلحة القديمة لاستخدامها إذا دعت الضرورة . فحتى فى السنة الثامنة من عهد جورج الثانى حرم قانون دفع أجور أعلى من ٢ شلن ، ٧½ بنس للحاكة من عمال المياومة فى لندن وضواحيها إلا فى حالات الحداد العام، وعهد قانون صادر فى السنة الثالثة عشرة من عهد جورج الثالث بتحديد أجور عمال صناعة الحرير الى قضاة السلام . وفى سنة ١٧٩٦ نشأت الحاجة الى حكمين أصدرتهما المحاكم العليا لبيان ما إذا كان تحديد هؤلاء القضاة للأجور يسرى على كل من العمال الزراعيين وغير الزراعيين ، وصدر قرار برلمانى فى سنة ١٧٩٩ ينص على أن أجور المعدنين الأسكتلنديين تظل موضع التنظيم طبقا لقانون صادر فى عهد اليزابث وقانونين صادرين فى ١٦٦١ ، ١٦٧١ . وقد حدث أمر لا مثيل له فى مجلس العموم يدل على مدى تغير الظروف تغييراً كاملا ذلك أننا

(١) من المادة السادسة فى أحد القوانين الصادرة فى السنة الثانية من عهد جيمس الأول نعلم أن نفرا معينا من صانعى القماش بصفتهم قضاة السلام فرضوا التعريفة الرسمية للأجور على ورشهم . وصدرت مثل هذه القوانين فى ألمانيا بعد حرب الثلاثين سنة « كانت ندرة الخدم والعمال مصدر متاعب لملاك الأراضى فى الجهات التى تناقص سكانها ، وحرم على القرويين تأجير غرفهم لغير المتزوجين والمتزوجات وكان لا بد من إبلاغ السلطات عن هؤلاء الاشخاص وتقرر حبسهم إذا رفضوا الاشتغال كخدم حتى ولو كانوا يقومون بعمل آخر كالبذر للفلاحين مقابل أجر يومى أو لو كانوا من التجار » Kaiserliche privilegien und Sanctiones Zur Schlesien, 1 25 وخلال قرن بأكمله نقرأ فى المراسيم التى أصدرها الحكام الالمان الأقل شأنا حملات شديدة على العامة الذين لا يريدون الرضا بنصيبهم وقبول الاجور التى حددها القانون ؛ وحرم على ملاك الاراضى أن يدفعوا أجورا أعلى من التعريفة التى حددتها الدولة . وبرغم هذا كانت أحوال الخدمة بعد الحرب أحسن نوعا مما صارت اليه بعد قرن . ففى سنة ١٩٠٢ كان اللحم يعطى مرتين فى الاسبوع لخدم المزارع بينما نجد فى القرن التاسع عشر أن مثل هؤلاء الاشخاص فى بعض أجزاء سيليزيا كانوا يتناولون اللحم ثلاث مرات فى السنة . وعلاوة على هذا فبعد الحرب مباشرة كانت الاجور أعلى مما آلت إليه فى القرن التالى » Gustav Freytag .

بجدسنة ١٧٩٦ هو تبرير يناصر تحديد القانون لحد أدنى لأجور العمال الزراعيين . عارض بت هذا برغم اعترافه بقسوة حال الفقراء ، وأخيرا ألغيت سنة ١٨١٣ القوانين التى تنظم الأجور لأنها صارت أمرا شاذاً بعد أن أصبح الرأسماليون يحكمون مصانعهم بالتشريع الخاص ، كما كانت أجور العمال المنخفضة تكملها الإعانة من ضريبة الفقر . أما النصوص الخاصة بالعقود بين أرباب الأعمال والعمال الأجراء وما إليها والتى تبيح للعامل مقاضاة رب العمل الذى يخل بالتعاقد أمام المحاكم المدنية بينما تبيح اتخاذ الاجراءات الجنائية ضد العامل الذى يرتكب نفس الأمر — أقول إن هذه القوانين لازالت قائمة فى الوقت الذى أكتب فيه هذا .

وفى سنة ١٨٢٥ ألغيت القوانين الهمجية ضد ارتباط العمال بفضل موقف البروليتاريا المنطوى على التهديد ، وبرغم هذا لم يكن الإلغاء كاملا وظلت بعض آثار القوانين القديمة نافذة المفعول حتى سنة ١٨٥٩ ، وأخيرا تظاهر البرلمان بإلغائها حين اعترف قانونا باتحادات العمال (٢٩ يونية ١٨٧١) ، ولكن صدر قانون آخر فى نفس التاريخ "An Act to the Criminal Law Relating to Violence, Threat and Molestation وبذا أعيد الحال القديم فى ثوب جديد . بهذا العمل صارت الوسائل الوحيدة التى بأيدى العمال والتى يلجأون إليها أثناء إضراب ما خاضعة لتشريع خاص جعل تفسيره فى أيدى أصحاب المصانع بصفتهم قضاة السلام . وقبل هذا بعامين قدم نفس مجلس العموم هذا والمستر غلادستون مشروع قانون لإلغاء كافة التشريع ذى العقوبات الاستثنائية ولكن المشروع لم يتعد القراءة الثانية ، وأخيرا بعد أن تحالف « حزب الأحرار العظيم » مع التورى تشجع فانقلب على البروليتاريا التى رفعته الى الحكم وأباح للقضاة الانجليز (وهم دائما رهن إشارة الطبقات الحاكمة) إحياء القوانين العتيقة البالية ضد « التآمر » وتطبيقها على ما يعمد إليه العمال من محاولات الاتحاد والارتباط . ونرى أن البرلمان الإنجليزى لم يقدم على إلغاء القوانين ضد الاضرابات واتحادات العمال إلا كارهاً وتحت ضغط الجماهير بعد أن ظل طيلة خمسة قرون يلعب دور اتحاد من الرأسماليين موجه ضد العمال .

وفى بداية عواصف الثورة الفرنسية جرأت البورجوازية على حرمان العمال مما حصلوا عليه قبل ذلك بقليل من حق تكوين الجمعيات إذ أصدرت قراراً فى ١٤ يونية ١٧٩١ يعتبر أى اتحاد بين العمال « هجوما موجهاً إلى الحرية وإعلان حقوق الانسان » . وجعلت العقوبة غرامة

قدرها ٥٠٠ جنيه فرنسي والحرمان من حقوق المواطن المدنية لمدة عام [١] . هذا القانون الذى قيد الصراع بين رأس المال والعمل وحصره فى الحدود الملاءمة لرأس المال ، عاش بعد الثورات وتغييرات الأسرات الحاكمة ، بل إن نفس عصر الإرهاب لم يمسه ، ولم يُلغ من القانون الجنائى إلا حديثاً جداً . وفيما يلى الحجة التى تذرعت بها البورجوازية لاصدار هذا كما جاء فى أقوال شابليبه مقرر اللجنة المختارة لهــذا القانون : « لو سلمنا بوجوب ارتفاع الأجور عما هى عليه . . . وبوجوب ارتفاعها كى تحرر من يتسلمها من حالة الاعتماد المطلق المترتب على الحرمان من ضروريات الحياة ، وهو الاعتماد الذى يعادل العبودية من الناحية العملية » ، إلا أنه برغم هذا يجب ألا يسمح للعمال بالتفاهم فيما بينهم بصدد مصالحهم أو باتخاذ العمل المشترك الذى قد يقلل «اعتمادهم المطلق الذى يعادل العبودية من الناحية العملية » لأنهم حقيقة يعتدون بذلك « على حرية من كانوا سادتهم يوما ما والذين هم المنظمون اليوم » (وهى الحرية التى تمكن المنظم من إبقاء العمال فى حالة تبلغ مرتبة العبودية !) ، ولأن التحالف ضد استبداد أعضاء النقابات الطائفية السابقين معناه إرجاع هذه النقابات التى ألغاها الدستور الفرنسى [٢] .

٤ — نشأة المزارع الرأسمالى

ننتقل الآن للبحث فى هذا الموضوع وهو من أين جاء رأس المال فى الأصل . إن سلب أملاك السكان الزراعيين إنما يخلق كبار ملاك الأراضى . أما نشأة المزارع الرأسمالى فكانت عملية بطيئة دامت قروناً كثيرة . كان الأقنان كصغار الملاك الأحرار فى ظل أنواع مختلفة من الجبابرة وبذلك تحرروا فى ظل أحوال اقتصادية متعددة الأشكال .

وكان الوكيل bailiff فى انجلترا ، وهو نفسه قن ، أول شكل ظهر به المزارع ، وكان مركزه

---

(١) تقول المادة الأولى من هذا القانون « إن القضاء على كافة أنواع النقابات الطائفية من نفس الطبقة والمهنة من قواعد الدستور الفرنسى الأساسية ، يحرم إعادة إنشاء هذه بأية حجة وفى ظل أى شكل » . ونصت المادة الرابعة على أنه إذا دخل المواطنون الذين يمارسون نفس المهنة أو الصناعة أو الحرفة فى مباحثات أو عقدوا اتفاقات فيما بينهم بقصد رفض العمل بالاشتراك أو القيام به بثمن محدود فإن هذه المباحثات والاتفاقات تعد مخالفة للدستور وهجوما موجها الى الحرية واعلان حقوق الإنسان الخ. والحقيقة أصبح اتحاد العمال ذنبا سياسيا كما كان الحال فى ظل قوانين العمل القديمة **Revolutions de Paris, Paris, 1791, vol III, P. 523**

(٢) Buchez and Poux : Histoire parlémentaire, vol. X. p. 195.

شبيها بمركز villicus في أيام روما القديمة وإن كان مجال عمله أضيق . وخلال النصف الثاني من القرن الرابع عشر حل الفلاح محل الوكيل ، وكان المالك يمد هذا المزارع بالبذور، والماشية والخيل والأدوات الزراعية ، ولم يكن مركزه يختلف عن مركز الفلاحين peasants السابقين ولكنه كان يستغل مقداراً من العمل الأجير أكبر نسبياً . وسرعان ماتحول إلى مستأجر وفق نظام المزارعة metayer أي يدفع الايجار جزءاً من إنتاج المزرعة ، فكان يوفر جانباً من رأس المال الزراعي ويعطى الباقي للمالك وكان تقسيم المنتج وفق أنصبة حددها العقدين الطرفين . اختفى هذا الشكل بسرعة في انجلترا لتحل محله الفلاحة بمعناها العادي . وصار هناك المستأجر tenant الذي جعل غايته زيادة رأس ماله عن طريق استخدام العمال الأجراء ، وكان يعطى جانباً من فائض المنتج للمالك نقداً أو عيناً بصفة إيجار الأرض . وطالما ظل المزارع المستقل وعامل المزرعة ممن استطاعوا خلال القرن الخامس عشر الاثراء عن طريق عملهم ظلت ظروف الفلاح متوسطة ومجال الانتاج لديه محدوداً . ولكن الانقلاب الزراعي الذي حدث في الثلث الأخير من القرن الخامس عشر ومعظم السادس عشر زاد من ثراء المزارع بنفس السرعة التي أدى بها إلى إفقار جمهور أهل الريف . وتمكن بفضل اغتصابه للأرض الشائعة الخ أن يزيد عدد ماشيته بدون تكاليف تقريباً يتكبدها في هذا السبيل ، وكانت الماشية تزوده بسماد وفير بسبب غنى أرضه المنزرعة . بعد ذلك أضيف إلى هذا عامل حاسم في القرن السادس عشر . وكانت الايجارات في تلك الأيام لآجال طويلة غالبا ما كانت لمدة ٩٩ عاما . وكان الهبوط المستمر في قيمة المادة النفيسة وبالتالي في قيمة النقود خيراً كبيراً للفلاح لأن انخفاض قيمة العملة زاد من قوة الأسباب السالفة الذكر التي أدت إلى هبوط الأجور . وعلى ذلك أصبح جزء مما كان أجوراً من قبل يضاف لتزيد أرباح المزرعة . واستمرار الارتفاع في أثمان الحبوب والصوف واللحم وبالاختصار في أثمان كافة المنتجات الزراعية ، زاد من رأس المال النقدي الذي يملكه المزارع دون أي تحمل من جانبه بينما هبط الإيجار الذي كان عليه أن يدفعه والذي كان يقاس بالعملة المنخفضة القيمة[1] . هكذا أثرى المزارع على

---

(١) فيما يختص بتأثير خفض قيمة النقود خلال القرن السادس على مختلف طبقات المجتمع راجع :

A Compendious or Brief Examination of Certain Ordinary Complaints of Diverse of our Countrymen in these our Days, by W. S., Gentleman.

(لندن ١٥٨١) . وهذا المؤلف مكتوب على هيئة محاورة ولهذا السبب إلى جانب حرفي .W. S ظل الناس طويلا ينسبونه الى شكسبير ، وظل ينشر حتى سنة ١٧٥١ باسم الأخير ، أما المؤلف الحقيقي فهو وليم ستافورد . ونظرا لطرافة المحاورة فضلنا ايرادها بأصلها الإنجليزي وبأسلوبها القديم —

حساب عماله ومالك الأرض ، ولا عجب إذن أن أصبحت بانجلترا فى ختام القرن السادس عشر طبقة من « المزارعين الرأسماليين » ، وهم قوم أدركوا من الثروة ، الحد المعروف فى تلك الأيام (١) .

— الذى كتبت به : —

Knight : "You, my neighbour, the husbandmau, you, Master Mercer, and you Goodman Cooper, with other artificers, mav save yourselves metely well. For as much as all things are dearer than they were, so much do you arise in the price of your wares and occupations that ye sell again. But we have nothing to sell whereby we might advance the price thereof, to countervail those things that we must buy again."

وفى موضع آخر يسأل الفارس الطبيب قائلا :

"I prey you, what be those sorts that ye mean., And, first, of those that ye think who should have no loss thereby ? " Doctor : "I mean all those that live by buying aud selling, for, as thsy buy dear, they sell thereafter" Knight : "What is the next sort that ye say would win by it ? " Doctor : "Marry, all such as have takings or farms in their own manurance [cultivation] At the old rent, for where they pay after the old rate they sell after the new — that is they pra for their land good cheap, and sell a thinge growing thernon dear." Knight:

"What sort is that which ye said should have greater loss hereby, than these men had profit ?' Doctor : It is all noblemen, gentlemen, and all others that live either by siinted (fixed) rent or stipend or do not manure (cultivate) the ground, or do occupy no buying or seling"

(١) فى فرنسا نجد أن régisseur أى الشخص المنوط به جباية الرسوم للسادة الاقطاعيين خلال الجزء الأول من العصور الوسطى ، سرعان ما تحول الى رجل أعمال استطاع عن طريق السلب والخداع وما اليهما أن يصبح رأسماليا . وكان بعض هؤلاء الأشخاص من جماعة الأشراف ، كما يتضح من الفقرة التالية « نشهد بأن المسيو جاك دى تورين ، من فرسان بيزانسون ، يجبي من السيد الذى يتولى الحسابات فى دنچون لدوق وكونت برجندى ، ايجارات معينة خاصة بالاقطاعية المذكورة من ٢٥ ديسمبر سنة ١٣٤٩ الى ٢٨ ديسمبر من سنة ١٣٥٠ » Blexis Monteil : Traité des matériaux manuscrits, etc, P. 244. — ونرى فى هذا المثال ، كما فى كافة ميادين الحياة الاجتماعية ، يذهب نصيب الاسد إلى الوسطاء . ففى الميدان الاقتصادى يستولى الماليون والمضاربون فى بورصة الاوراق المالية والتجار وأصحاب الحوانيت على زبدة المكسب ، وفى القانون المدنى يستغل المحامى عملاءه ؛ وفى السياسة تجد النائب أكبر قدرا من الناخب ، والوزير أعظم من السلطان الخ ... وكانت الابعاديات الإقطاعية الكبيرة فى فرنسا ، كما هو الحال فى انجلترا ، مقسمة الى عدد لايحصى من المزارع الصغيرة ولكن بشروط ليست فى صالح سكان الريف . وقد ظهرت المزارع (ويقال لها terriens) خلال القرن الرابع عشر ، ونما عددها باستمرار الى أكثر من مائة ألف وكان يدفع عنها إيجار يتراوح ما بين $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{5}$ المحصول ويدفع نقدا أو عينا . وكانت هذه المزارع عبارة عن fiefs أو sub-fiefs الخ تبعا لقيمة ومساحة الأرض ، وكثير منها لم يشمل إلا أفدنة قليلة . ولكن كان للفلاحين قدر محدود —

٥ — رد الفعل الناجم من الانقلاب الزراعى على الصناعة

قيام السوق المحلية لرأس المال الصناعى

رأينا كيف أن سلب سكان الريف من أرضهم ووسائل عيشهم زود الصناعات من وقت لآخر بجاهير من البروليتاريا التى لا صلة لها بنقابات الطوائف ، ويعد ا . أندرسن هذا الحادث من الظروف السعيدة بحيث يعزوه الى العناية الإلهية . لنقف لحظة لبحث هذا العامل من عوامل التجميع الأولىّ . برغم تناقص عدد الذين يفلحون الأرض ظل إنتاجها كما هو عليه بل وزاد عنه لأن الإنقلاب فى علاقات الملكية صحبه تحسين وسائل الزراعة ، وازدياد التعاون وتركز أدوات الانتاج الخ ، وكذلك لأن العمال لم يقتصر أمرهم على أنهم اضطروا إلى بذل مجهود أكثر (١) . بل زاد حرمانهم من ميدان الانتاج الذى يستطيعون العمل فيه لحسابهم . وعلى ذلك حينما تحرر فريق من أهل الزراعة تحررت كذلك وسائل العيش التى كانوا يتغذون بها بصفتهم من العمال فى الأرض ، وتحولت وسائل العيش هذه إلى عناصر مادية من رأس المال المتغير ، واضطر العامل الذى ألقى به فى عرض الطريق إلى شراء قيمة هذه الوسائل على هيئة أجور من مخدومه الجديد أى الرأسمالى الصناعى . بهذا حدث نفس الشيء بالنسبة إلى المواد الخام التى كانت أدوات إنتاج زراعية ، ومعنى هذا أنها حُولت إلى عنصر من عناصر رأس المال الثابت . لنفرض مثلا أن بعض فلاحى وستفاليا (وكانوا جميعا فى عهد فردريك الثانى يغزلون الكتان لا الحرير) سلبت منهم وسائل العيش والأرض قهراً وطردوا من الأرض ، وأن من بقى منهم صاروا عمالا أجراء فى خدمة كبار المزارعين المستأجرين . وفى نفس الوقت تظهر إلى عالم الوجود معامل للغزل والنسج كبيرة حيث يعمل أولئك الذين « تحرروا » من أجل الحصول على أجر . إن الكتان يظل كما هو دون تغيير ولكنه يصبح الآن جزءاً من رأس المال الثابت الذى يملكه رجل الصناعة . فى الأيام السابقة كان الكتان موزعاً على عدد غفير من صغار المنتجين يزرعونه بأنفسهم ويغزلونه بمقادير صغيرة

= من القضاء على الأهلين يختلف مداه بدرجات متفاوتة عددها أربعة . ويمكن أن ندرك مدى الاستبداد الواقع على السكان الزراعيين من جانب هؤلاء المستبدين الصغار جميعا إذا تذكرنا قول Monteil إنه كان بفرنسا فى تلك الأيام ١٦٠،٠٠٠ محكمة بينما عددها اليوم ٤٠٠٠ (بما فى ذلك قضاة السلام) .

(١) وقد أكد سير جيمس ستيوارت هذه النقطة .

فى بيوتهم وبمساعدة أسراتهم ، وكان الغزل يقوم به هؤلاء القوم كعمل إضافى يراد به الحصول على دخل إضافى أو على هيئة ضرائب لجلالة ملك بروسيا ، وكانت المغازل والأنوال موزعة منتشرة فى أيدى الرأسمالى الذى يجعل الغير يغزلونه وينسجونه من أجله ، وأصبح العمل الإضافى يتم أداؤه ليعود بالربح على عـدد قليل من الرأسماليين ، وتجمعت المغازل والأنوال فى ورش كبيرة ، وأصبحت المغازل والأنوال والمادة الخام من الآن فصاعـداً أدوات للتحكم [١] فى هؤلاء الغزالين والنساجين واستخلاص العمل المجـانى منهم . ولكن لايبدو على ظاهر الأمر أن هذه المصانع اليدوية الكبيرة قد تكونت من عدد كبير جداً من مراكز الانتاج الأصغر منها شأناً ، وأنها تعزو وجودها الى انتزاع ممتلكات الكثيرين من المنتجين المستقلين ، ولكن أى ملاحظ غير متحيز لا يمكن أن تغيب عنه هذه الحقيقة . كانت المصانع اليدوية فى عهد ميرابو ، أسد الثورة الفرنسية ، يقال لها الورش المتحدة « Manu-factures reunies » . ويقول ميرابو « يعنى الناس بالمصانع اليدوية الكبيرة حيث يشتغل مئات الأفراد تحت إشراف مدير واحد ، ولكن الناس لا تعبأ كثيرا بالمصانع الكبيرة التى يشتغل فيها عـدد كبير من العمال على انفصال ، كل لحسابه . وهـذا خطأ كبير لأن هؤلاء وحدهم العنصر الهام فى الثروة الأهلية . . . إن الورشة المتحدة تأتى بالثروة الطائلة لمنظم واحد أو اثنين ولكن العمال ليسوا إلا قوما يكسبون أجرهم سواء كان طيباً أو سيئاً ولا ينالون نصيباً فى حالة رخاء المنظم . فى الورشة المستقلة بذاتها لايثرى شخص ولكن عدداً كبيراً من العمال يتمتع بدرجة من الرخاء . . . فيزداد عدد العمال المجدين والمقتصدين لأنهم يرون فى حسن الخلق والنشاط وسيلة لتحسين شريف فى مركزهم بدلا من الاقتصار على الحصول على زيادة معتدلة فى الأجور وهى زيادة غير ذات أهمية كبيرة فى المستقبل نظراً لأنها إنما تمكن الناس من العيش فى راحة نوعا وإن كان الأجر لايكاد يكفيهم ولايتبقى منه شىء . إن المصانع اليدوية الفردية المنفصلة تعد مع فلاحة الأرض المصانع الحرة » [٢] .

---

(١) يقول الرأسمالى « سأتيح لك شرف خدمتى بشرط أن تعطينى ذلك القليل الذى خلفته مقابل العناء الذى أتحمله فى اعطائك الطلبات التى أريدها » Jean Jaques Rousseau : Discours sur l'économie politique.

(٢) ميرابو (ج ٣ ص ٢٠ — ١٠٩) — إذا كان ميرابو يعد الورش المنفصلة أدعى الى الاقتصاد وأعظم انتاجية من الورش « المتحدة » ، وينظر الى الأخيرة على أنها لا تعدو كونها عملية غير طبيعية عت فى رعاية الحكومة ، فإن هذه النظرة يمكن تفسيرها بمركز معظم الصناعات اليدوية بالقارة فى الوقت الذى كتب فيه ميرابو .

إن سلب فريق من أهل الريف وطرده من الأرض لايقف عند حـد « تحرير » العمال لخدمة أغراض رأس المال الصناعى ، هم ووسائل عيشهم والمواد اللازمة لعملهم ؛ وإنما يتعدى الأمر ذلك إلى خلق السوق المحلية . والحقيقة . إن الحوادث التى تحول صغار المزارعين إلى عمال أجراء ، وتحول وسائل عيشهم والمواد اللازمة لعملهم الى عناصر رأس المال المادية ـ هذه الأحداث تخلق فى الوقت ذاته سوقا محلية للرأسماليين كانت أسرة الفلاح فى الأيام السالفة تنتج وتصوغ وسائل العيش والمواد الأولية ثم يستهلك أفرادها معظم هذه الأشياء بعد ذلك ، أما الآن فقد أصبحت وسائل العيش والمواد الأولية هذه سلعاً يبيعها المزارع المستأجر الكبير ويجد السوق لها فى المصانع اليدوية ، فالغزل أو التيل والمواد الصوفية السميكة وهى أشياء كانت المواد الخام اللازمة لها تحت تصرف كل أسرة فلاح ويغزلها وينسجها الفلاحون أنفسهم لكى يستعملوها ــ هذه تحولت الآن إلى أدوات الصناعة اليدوية وسوقها فى نفس الجهات الريفية هذه ، وتركز العملاء الكثيرون المتناثرون والذين كان صغار المنتجين المستقلين يمدونهم بما يحتاجون اليه ــ نقول تركزوا الآن فى سوق واحدة كبيرة يزودها رأس المال الصناعى . « إن تحويل عشرين رطلا من الصوف إلى الكساء السنوى لأسرة العامل وهو عمل تقوم به الأسرة فى فترات الفراغ من العمل ، أمر عادى . أما إذا أتيت بهذه الكمية الى السوق وأرسلتها إلى المصنع ثم إلى السمسار ومنه الى التاجر فهنا تلقى عمليات تجارية كبيرة وتجد رأس المال اسميا يُستغل بمقدار يعادل قيمته عشرين مرة . وبهذا ترغم الطبقة العاملة على أن تعول أهل المصانع البؤساء وطبقة طفيلية من أصحاب الحوانيت ونظاماً خيالياً تجارياً ونقدياً ومالياً » . (دافيد اركهارت ص ١٢٠) . وهكذا نجد أنه إلى جانب سلب أملاك الفلاحين المستقلين الذين كانوا يشتغلون من قبل لحسابهم ، والى جانب فصل هؤلاء عما بيدهم من أدوات الإنتاج ، تتحطم الصناعات الريفية الثانوية ويحدث انفصال الصناعة اليدوية عن الزراعة . وعلاوة على هذا فلا شىء سوى تحطيم الصناعات المنزلية الريفية يمكن أن يهيىء للسوق المحلية فى البلد ذلك الاتساع والاستقرار مما يلزم طريقة الانتاج الرأسمالية .

ومع هذا فإن عصر الصناعة اليدوية بمعناها الصحيح لم يسبب أى تحويل كامل من هذا النوع . إن الصناعة اليدوية قد نجحت فى السيطرة على الإنتاج القومى هنا وهناك أى فى حالات متفرقة ولكن كان وراء ذلك دائمـا أساس من إنتاج نظام الحرف اليدوية بالمدن ومن الصناعة المنزلية الثانوية فى الجهات الزراعية . وبينما تعمل الصناعة اليدوية على تقويض أركان هذه بشكل أو بآخر ، إلا أنها تخلقها من جديد فى فروع خاصة وفى أماكن معينة وذلك بقدر

الحاجة إليها كى تمد الصناعة اليدوية بالمواد الخام اللازمة لها ؛ وبهذا تدعو من جديد الى قيام طبقة من القرويين ينحصر عملهم الأساسى فى العمل الصناعى يبيعون إنتاجه لرجال الصناعة مباشرة أو عن طريق التجار الوسطاء ، وذلك برغم أن أفراد هذه الطبقة من القرويين يزاولون الزراعة كحرفة ثانوية مساعدة . هذا سبب وإن لم يكن السبب الرئيسى فى ظاهرة تبدو فى أول الأمر مدعاة لحيرة طلاب التاريخ الإنجليزى الذى يعثرون منذ الثلث الأخير من القرن الخامس عشر على شكاوى تتكرر من حين لآخر بصدد انتشار الانتاج ذى الطابع الرأسمالى فى الجهات الريفية مصحوباً باطراد تحطيم طبقة الفلاحين . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يجد طالب التاريخ الإنجليزى أن طبقة الفلاحين هذه يعاد تكوينها وإن كانت أقل عدداً فى شكلها جديد ، وإن تم بعثها من جديد فى ظل ظروف أسوأ [١] . والسبب الرئيسى فى هذا أن انجلترا كانت فى وقت بلداً تغلب عليه زراعة الحبوب ، ثم أصبحت فى وقت آخر وقد غلبت عليها تربية الماشية ، ويختلف مدى الزراعة تبعاً للتفاوت فى هذا الصدد بين الزراعة وتربية الماشية . أما الأساس الدائم للزراعة الرأسمالية فلم ينشأ إلا بعد قيام الصناعة الكبيرة على أساس الآلات . وحينئذ يتم سلب الأغلبية الكبرى من أهل الريف من ممتلكاتهم ، وبذا يكمل الانفصال بين الزراعة والصناعة الريفية (التى يقتلع النظام الجديد جذورها وهى الغزل والنسج [٢]) . وعلى ذلك نجد أن الصناعة الحديثة تنجح أول الأمر فى أن تغزو السوق

---

(١) يعتبر عصر كرومويل استثناء لهذا الأمر ، ذلك أنه فى عصر الجمهورية ارتفع جمهور الشعب الإنجليزى بكافة طبقاته من المنزلة المنحطة التى هوى اليها فى عصر التيودور .

(٢) يدرك Tuckett أن الصناعة الصوفية الحديثة نشأت حينما أدخل استخدام الآلات من الصناعة اليدوية بمعناها الصحيح ومن القضاء على الصناعات الريفيــة والمنزلية (جـ ١ ص ١٤٤) — « كان المحراث والنير اختراع الآلهة ومهنــة الأبطال . فهل النول والمغزل ذوى نشأة أقل نبلا ؟ إذا فصلت المحراث ، والمغزل والنير ، صارت لديك المصانع وبيوت العمل للفقراء ، والائتمان والذعر ، وشعبان متعاديان وهما الزراعى والتجارى » .(David Urquhart, op. cit., P. 122.) . وهنا يأتى كارى شاكيا أن انجلترا تبذل قصارى جهدها كى تجعــل من كافة البلدان الأخرى بالعالم بلاداً زراعية صرفة تمدها انجلترا بما تحتاج إليه من البضائع التى تنتجها المصانع ، وهو يصرح أنه بهذا أصيبت تركيا بالدمار « ذلك لأن انجلترا منعت مالــكى الأرض والمقيمين فيها من تقوية أنفسهم عن طريق ذلك التحالف أو الارتباط الطبيعى بين المحراث والنول ، وبين المطرقة والمجرفة » (The Slave Trade,p. 125) . وحسب رأى كارى يعتبر اركهارت من العوامل الأساسية فى دمار تركيا لأنه قام بدعاية واسعة لحرية التجارة كى يخدم مصالح انجلترا . وزبدة النكتة أن كارى (وهو من المشايعين للروسيا) يريد أن يمنع عملية الانفصال عن طريق نظام الحماية الذى يعجل بهذا الانفصال .

المحلية بأسرها نيابة عن رأس المال الصناعي[1] .

٦ — أصل الرأسمالي الصناعي

كانت نشأة الرأسمالي الصناعي[2] عملية أقل تدرجا منها في حالة المزارع المستأجر . لاشك أن عدداً كبيرا من صغار رجال نقابات الحرف ، وعدداً أكبر من هؤلاء من صغار الصناع أو حتى العمال الأجراء ، قد أصبحوا من صغار الرأسماليين ثم تحول بعض هؤلاء الأخيرين إلى رأسماليين كبار (بفضل توسيع نطاق استغلال العمل الأجير وبالتالي التجميع) . إلا أن بطء العملية في عهد طفولة الإنتاج الرسمالي لم يكن ليتفق مع المطالب التجارية للسوق العالمية الجديدة التي بعثتها الكشوف الجغرافية العظمى التي حدثت في نهاية القرن الخامس عشر . ولكن ورث العالم من العصور الوسطى شكلين متميزين من رأس المال ، وهذان هما رأس مال المرابين ورأس مال التجار ... « إن ثروة المجتمع بأسرها تذهب إلى حوزة الرأسمالي أولا ... فيدفع الإيجار لمالك الأرض ، والأجر للعامل ، والضريبة والعشور لمن يتولى جبايتها ، ويحتفظ لنفسه بأعظم نصيب في الواقع من المنتج السنوي وهو نصيب يتزايد على الدوام . ويجوز أن نتحدث عن الرأسمالي الآن بأنه أول من يملك الثروة في الجماعة برغم أنه ليس ثمت من قانون أسبغ عليه حق هذه الملكية . . . وقد حدث هذا التغيير عن طريق أخذ الفائدة عن رأس المال . . . ولذا لا عجب أن حاول كافة المشرعين في أوربا أن يمنعوا هذا عن طريق القوانين ضد الربا ... إن سلطان الرأسمالي على ثروة البلد تغيير كامل في حق الملكية ، ولكن بأي قانون أو سلسلة قوانين تم حدوث هذا ؟ »[3] . وحبذا لو تذكر المؤلف أن الثورات

---

(١) إن الاقتصاديين الانجليز من ذوي الميول الانسانية من أمثال رمل وروجرز وجولدوين سميث وفاوست الخ ، وأصحاب المصانع من ذوي الميول الحرة أمثال چون برايت وشركاه ، يسألون ملاك الأراضي الزراعية الانجليز « أين ذهب الألوف من الحائزين الأحرار الذين كانوا لدينا — ؟ من أين أتيتم ؟ أتيتم عن طريق هؤلاء الحائزين الأحرار ! » (وهذا شبيه بالسؤال الذي وجهه الله إلى قابيل عما حدث لهابيل) — وحبذا لو وجهوا السؤال التالي « أين ذهب النساجون والغزالون المستقلون ورجال الحرف اليدوية ؟ » .

(٢) يستخدم اصطلاح « صناعي » هنا تمييزاً له عن « الزراعي » . أما من حيث المعنى « المطلق » فالمزارع المستأجر رأسمالي صناعي مثل صاحب المصنع .

(٣) The Natural and Artificial Rights of Property Contrasted لندن ١٨٣٢ ص ٩٨ — ٩٩ الخ . وهذا المؤلف الذي نشر دون اسم كاتبه من تأليف توماس هودچسكن .

لاتخلقها القوانين ... لقــد أعاق الصرح الاقطاعى المجتمع وفى الجهات الريفية ، ونظام نقابات الحرف بالمدن ، تحول رأس المال النقدى إلى رأس مال صناعى — أى تحويل رأس المال النقدى الذى تكون عن طريق الربا والتجارة (١) ولكن زالت هذه العوائق حين انحل المجتمع الإقطاعى ، وحُلت جماعات الأتباع والخدم ، وسُلبت أملاك أهل الريف .

إن كشوف الذهب والفضة فى أمريكا ، والقضاء على السكان الأصليين فى بعض الحالات واسترقاقهم أو دفنهم فى المناجم فى حالات أخرى ، وبدء أعمال الغزو والنهب فى جزر الهند الشرقية ، وتحويل إفريقية إلى مورد للعبيد وهم المـادة الأولية لتجارة الرقيق — هـذه جميعاً الحوادث التى تميز بها الفجر المشرق لعصر الإنتاج الرأسمالى ، والعمليات المثـالية التى كانت عبارة عن العوامل الرئيسية للتجميع الأولى . ثم جاءت فى أعقابها الحرب التجارية بين البـلدان الأوربيـة والتى بدأت حين انفصلت الأراضى الواطئة عن أسبانيا واتسع نطاقها فى الحرب التى شنتها انجلترا ضد اليعاقبة ثم ظهر لها ذيل حديث العهـد فى حروب الأفيون ضد الصين . ويمكن أن نرتب مختلف عوامل التجميع الأولى ترتيباً زمنياً وبخاصة بالإشارة إلى بلدان معينة كأسبانيا والبرتغال وهولندة وفرنسا وانجلترا ؛ وتجمعت بالبلد الأخير فى نهاية القرن السابع عشر فى النظام الإستعمارى ، ونظام الدين الأهلى ، ونظام الضرائب الحديث ، والنظام الحديث للإنتاج . وقد ارتكزت إلى حد ما على القوة الغاشمة كما هو الشأن فى حالة النظام الاستعمارى مثلا ؛ ولـكنها جميعاً اعتمدت على سلطـان الدولة وقوة المجتمع المركزة المنظمة ، وذلك لتشجيع تحويل الانتاج الإقطاعى إلى إنتـاج رأسمـالى . فالقوة هى المولدة لـكل مجتمع قديم يحمل فى طياته مجتمعاً جديداً ، وهى نفسها قوة اقتصادية .

وقد كتب W. Howitt عن النظام الاستعمارى المسيحى يقول « إن أعمال الوحشية التى ارتكبها ما يقال له الشعب المسيحى فى كل قطر من أقطار العالم وضد كل شعب أخضعه لمما لا تجد لها مثيلا فى الفظائع التى ارتكبها أى جنس آخر فى أى عصر من العصور مهما كان ذلك الجنس متوحشا ، جاهلا ، غير عابىء باعتبارات الرحمة ، غير مكترث بكل ما يسبب العار (٢) .

---

(١) فى سنة ١٧٩٤ بعث صغار صانعى القماش بليدز وفدا يلتمس من البرلمان اصدار قانون يمنع أى تاجر من أن يصبح صاحب مصنع — Aikin, op. cit.

(٢) Colonisation and Christianity a Popular History of the Treatment of the Natives by the Europeans in all their Colonies لندن ١٨٢٨ ص ٩ — وأذكر لك عن ═

وتاريخ الإدارة الاستعمارية لهولندة وهى الدولة الرأسمالية النموذجيـة فى القرن السابع عشر تاريخ لأعظم العلاقات شذوذاً، وهى علاقات أساسها الغدر والرشوة وارتكاب المذابح والدناءة، وينطبق هذا بصفة خاصة على عادة خطف الناس فى سيليبز ليكونوا عبيـدا فى جاوه ، وكان الخاطفون يدربون لهذا الغرض بعناية ، وكان المشتركون الأساسيون فى هذه التجارة الشائنة اللص نفسه والمترجم والبائع . أما المشترون الرئيسيون فهم الأمراء الوطنيون. وإذا ماخطف الاحداث حجزوا فى سجون سيليبز حتى يحين موعد نقلهم إلى السفن . وجاء فى تقرير رسمى ما يأتى ، ومدينة ماكاسار مثلا مليئة بالسجون السرية كل منها أبشع من الآخر ، يزدحم فيها البؤساء وضحايا الجشع والاستبداد ، وقد كبلوا بالسلاسل بعد انتزاعهم من أحضان أسراتهم ، ولما أراد الهولنديون امتلاك ملقا رشوا حاكم المدينة البرتغالى ووعدوه ٢١٫٨٧٥ جنيهاً ثمنا لخيانته . وحالما أدخلهم أسرعوا إلى بيته واغتـالوه ليتخلصوا من الدفع . وأينما حلوا سار فى ركابهم الدمار والخراب وتناقص السكان . لقد كان عدد سكان بانجووانجى (إحدى مقاطعات جاوه) ٨٠٫٠٠٠ سنة ١٧٥٠ فهوى الرقم إلى ٨٠٠٠ فى سنة ١٨١١ . وهذه هى النعم التى سبغتها التجارة !

من المعلوم أن شركة الهند الشرقية الانجليزية لم تـكن ذات النفوذ السياسى الغالب بالهند فحسب ، بل إنها احتكرت تجارة الشاى وتجارة الصين عموما ونقل البضائع من وإلى أوربا ؛ ولـكن كبار موظفى الشركة احتكروا كذلك التجارة الساحلية فى الهند وفيما بين الجزر وكذلك التجارة الداخلية الهندية . وكانت احتكارات الملح والأفيون وغيرهما من السلع موارد للثروة لا ينضب معينها ، وحدد الموظفون الأثمان حسب إرادتهم وابتزوا أموال الهنود المساكين بلا رحمة . وكان الحاكم العام يشترك فى هذه العمليات الخاصة ومُنحت العقود لمحاسيبه وأنصاره وتكونت الثروات بسرعة فائقة وسار التجميع الأولى قُدُماً دون إنفاق شلن واحد فى الأصل. والأمثلة كثيرة تدل عليها مثلا محاكمة وارن هاستنجز أمام البرلمان الإنجليزى وإليك واحد منها . منح عقد عن الأفيون لرجل يدعى سوليڤان حينما كان على وشك التوجه فى بعثة رسمية إلى جهة من الهند بعيدة عن مناطق زراعة الافيون ، ولذا باع العقد لآخر اسمه « بن » بمبلغ

= معاملة العبيد الـكتاب التالى Traité de la législation للـكاتب Charles Comte (الطبعة الثالثة ، بروكسل ١٨٣٧) — وعلى الذين يريدون أن يعرفوا ما يصنع البورجوازى بنفسه وبالعامل حين يتاح له أن يرسم العامل حسب صورته ، أن يدرسوا هذه المسألة بالتفصيل .

(١) Thomas Stamford Raffles (Sometime lieutenant governor of Java): History of Java and its Dependencies, London, 1817.

٤٠,٠٠٠ جنيه وهذا باعه ثانية فى نفس اليوم بستين ألف جنيه . وقدمت قائمة للبرلمان تدل على أن الشركة ومستخدميها حصلت على هدايا من الأمراء الوطنيين قدرها ٦ مليون جنيه فيما بين عامى ١٧١٧ ، ١٧٦٦ . وفى سنتى ١٧٦٩ . ١٧٧٠ أحدث الإنجليز مجاعة لأنهم اشتروا محصول الأرز كله ورفضوا بيعه إلا بأسعار خرافية(١) .

كانت معاملة السكان الأصليين أسوأ ما تكون بطبيعة الحال فى المزارع الكبيرة التى كان الغرض منها الإنتاج للتصدير كما هو الحال فى جزر الهند الغربية ، وكذلك كانت فى البلاد الغنية الكثيرة السكان كالمكسيك والهند . وحتى فى المستعمرات بمعناها الصحيح كان التجميع الأولى" منطبقا على طابعه المسيحى . فنى سنة ١٧٠٣ أصدر البيورتان بولاية نيو إنجلند قراراً بدفع مبلغ ٤٠ جنيها عن كل فرد من الهنود الحمر يقتل أو يؤسر ، وفى سنة ١٧٢٠ تقرر مبلغ ١٢٠ جنيها عن كل هندى أحمر يقتل . ولما أعلنت ولاية ماساشوستس سنة ١٧٤٤ أن احدى القبائل تعد ثائرة وضعت الأسعار التالية « عن كل فروة رأس تؤخذ من الذكور الذين أعمارهم الثانية عشرة فما فوق ١٠٠ جنيه ، والأسير من الذكور ٥٠ ، وفروة رأس الطفل ٥٠ جنيهاً » وبعد عقود قلائل انتقم النظام الاستعمارى من سلالة الآباء البيورتان الأتقياء بسبب الثورة ضد انجلترا بتسليط الجنود المرتزقة عليهم وأعلن البرلمان الانجليزى أن استخدام كلاب الصيد ونزع فروة الرأس « وسائل وضعها الله والطبيعة فى أيدينا » .

تقدمت التجارة والملاحة فى ظل النظام الإستعمارى وأصبحت الشركات التعاقدية أدوات قوية تعمل على تنمية مركز رأس المـــال ، وكان فى المستعمرات سوق للصناعات اليدوية الناشئة ، وزاد احتكار هذه السوق من اشتداد التجميع . تدفقت على البلاد الأصلية الكنوز التى أمكن الحصول عليها عن طريق النهب المباشر والاسترقاق والقتل وتحولت الى رأس مال وبلغت هولنده غاية عظمتها التجارية حوالى سنة ١٦٤٨ « إذ كانت تملك وحدها تقريبا تجارة الهند الشرقية والتجارة بين شمالى غرب أوربا وجنوبى شرقها ، وفاقت مصايد الأسماك فيها وبحريتها التجارية وصناعاتها مثيلاتها فى أى بلد آخر ، وزاد رأس مال الجمهورية الكلى على رأس مال بقية أوربا كلها » . غير أن Gulich ينسى أن يضيف إلى هذه الأقوال أن عامة الناس بهولنده سنة ١٦٤٨ كانوا أكثر إرهاقاً بالعمل وأكثر فقراً وأشد تعرضاً للاستبداد الوحشى من عامة الناس فى بقية أوربا كلها .

---

(١) فى سنة ١٨٦٦ هلك فى مقاطعة أوريسا وحدها أكثر من مليون هندى من الموت جوعا ، ومع ذلك حدثت محاولة لملأ خزانة الدولة الهندية من ثمن ضروريات الحياة التى كانت تباع للقوم الجائعين.

يتضمن التفوق الصناعى اليوم تفوقاً تجارياً ، ولكن فى عصر الصناعة اليدوية كان التفوق التجارى ينطوى على معنى التفوق الصناعى ، ومن هنا كان الدور الغالب الذى لعبه النظام الاستعمارى اذ ذاك . لقد كان ذلك النظام « إلهاً غريباً » استوى على عرشه الى جانب آلهة أوربا القديمة وطوح بها من أماكنها وأعلن أن إنتاج فائض القيمة الغاية الوحيدة التى يهدف اليها الجنس البشرى .

وخلال عصر الصناعة اليدوية انتشر بأوربا نظام الديون الأهلية الذى يمكن أن نجد آثاراً تنم عنه بجنوا والبندقية قبل ختام العصور الوسطى ، وساعد على انتشاره النظام الاستعمارى وما صحبه من التجارة البحرية ، وهذا هو السبب الذى من أجله نبتت جذور هذا النظام أولا فى هولنده . والدين الأهلى (أى بيع الدولة سواء كانت استبدادية ، دستورية أو جمهورية) يكسب العصر الرأسمالى الطابع الذى يميزه ، وهو الجزء الوحيد الذى يشغل محلا فى الملكية الجماعية للشعوب الحديثة[1] ، ومن هنا نشأ المذهب الحديث القائل بأن الأمة تزداد ثراء كلما زاد غرقها فى الدين . يصبح الائتمان العام (الدين الأهلى) عقيدة يؤمن بها رأس المال ، والشك فى هذا النظام خطيئة كبرى .

وهو يصبح أقوى دافع على التجميع الأولى ، وتسبغ « الأرصدة » على النقود العقيمة قوة التوالد والتكاثر وتحولها بذلك إلى رأس مال ويتم ذلك بدون تحمل المخاطر التى تصاحب استثمارها فى المشروعات الصناعية أو حتى فى إقراضها على هيئه الربا . إن دائنى الدولة لا يتنازلون فى الحقيقة عن شىء لأن المال الذى يقرضونه يتحول الى أوراق مالية عامة يمكن التعامل بها . وأكثر من هذا فنظام الدين الأهلى لم يقتصر أمره على إيجاد طبقة من حملة الأسهم الذين لا يؤدون عملا ، أو بعث الثروة المرتجلة للماليين الذين يلعبون دور الوسطاء بين الحكومة والشعب ، أو خلق جماعة الملتزمين بجباية الضرائب والتجار ورجال الصناعة ممن ينالهم نصيب من كل قرض أهلى كأنما هبط عليهم من السماء — إن الدين الأهلى قد عمل أكثر من هذا ذلك أنه سبب قيام الشركات المساهمة والمعاملات فى مختلف أنواع الأوراق المالية — وباختصار سبب المضاربة فى سوق الأوراق المالية — وخلق المصرفية الحديثة .

كانت المصارف منذ أول أمرها اتحادات من بعض المضاربين الذين وقفوا دائماً الى جانب

---

(١) يلاحظ وليم كوربت أن كافة الأنظمة الأهلية يقال لها « مَلَكية » ولكن هناك دينا أهليا وذلك على سبيل التعويض .

الحكومات وصاروا بفضل ما حصلوا عليه من امتيازات فى مركز يمكنهم من إقراض الدولة ، ومن هنا نجد أن تراكم الدين الأهلى معناه زيادات متتالية فى رأس مال هذه المصارف التى يرجع تطورها الكامل الى تأسيس بنك انجلترا سنة ١٦٩٤ . بدأ البنك المذكور بإقراض أمواله للحكومة بفائدة قدرها ٨٪ ، وفى نفس الوقت خوله البرلمان حق سك النقود من رأس المال هذا بإقراضه من جديد للجمهور على هيئة أوراق نقدية ، وسمح له باستخدام هذه الأوراق لخصم الكمبيالات ودفع مبالغ مقدماً على السلع وشراء المعادن النفيسة . لم يمض طويل حتى أصبحت نقود الائتمان هذه والتى هى من صنع يدى البنك الوسيلة التى تمكن بها من تقديم القروض للدولة ودفع فائدة الدين الأهلى بالنيابة عنها . ولكن لم يكف أن يسترد البنك بيد ما أعطاه بالأخرى بل وزيادة ، ذلك أنه علاوة على هذا ظل الدائن الدائم للشعب ويدينه حتى آخر فلس ، وما لبث تدريجيا أن صار الحفيظ على جميع الذهب والفضة فى البلاد ، ومركز الثقل للائتمان التجارى . وحوالى هذا التاريخ حين أقلع الناس عن عادة إحراق الساحرات ، أخذوا فى شنق الذين يزورون الأوراق النقدية . وتدلنا كتابات ذلك العصر ومنها كتابات بولنجبروك مثلا ، على رأى المعاصرين فى ذلك الظهور المفاجىء لهذا القطيع من المصرفيين والماليين وحملة الأوراق المالية والسماسرة والمضاربين (١) .

وفى الوقت الذى ظهرت فيه مختلف الديون الأهلية قام نظام ائتمان دولى صلح لإخفاء أحد مصادر التجميع الأولى فى هذا الشعب أو ذاك . إن الشرور التى كان ينطوى النظام البندقى فى النهب كانت منبعاً ضعيفاً للرأسمالية بهولنده لأن البندقية الآخذة فى الانحلال أقرضت الهولنديين مبالغ كبيرة من المال . ونشأت عصابات مشابهة بين هولنده وانجلترا ، فمنذ بداية القرن الثامن عشر كانت صناعات هولنده قد بزتها صناعات منافستها انجلترا ولم تعد الدولة الأولى الشعب التجارى والصناعى الرئيسى ، ولهذا كان اهتمام الهولنديين الرئيسى فيما بين ١٧٠١ ، ١٧٧٦ إقراض مقادير هائلة من رأس المال وبخاصة لانجلترا منافستها الكبرى . وإننا نشاهد نفس الشىء حادثا بين انجلترا والولايات المتحدة إذ أن قدراً كبيرا من رأس المال الذى يظهر اليوم فى البلد الأخير كان بالأمس فى انجلترا دم الأطفال وقد تحول الى قيمة رأسمالية

ولما كان الدين الأهلى تسنده الإيرادات العمومية التى يتعين عليها أن تهىء أى مبالغ لا بد

---

(١) « لو أن التتار غزوا أوربا فى أيامنا لكان من الصعب جدا أن نجعلهم يفهمون أى نوع من المخلوقات ذلك الرجل الذى ندعوه المالى » — منتسكيو . « روح القوانين » — طبعة لندن ١٧٦٩ ج ٤ ص ٣٣ .

منها لدفع الفائدة السنوية الخ ، لهذا كان نظام الضرائب الحديث أمرا ضرورياً يكمل نظام القروض الأهلية . وتستطيع الحكومة عن طريق القروض أن تواجه المصروفات غير العادية دون أن تفرض مؤقتاً أعباء جديدة على عاتق دافعي الضرائب ، ولكن فى النهاية يصبح من الضرورى دفع ضرائب عالية مقابل هذه الميزة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالزيادة فى الضرائب بسبب تراكم الديون التى تعقد سنة بعد أخرى يجعل من الضرورى أن تلجأ الحكومة باستمرار الى عقد قروض جديدة لتغطية المصروفات الجديدة غير العادية . بهذا نجد أن النظام المالى الحديث الذى يتكون محوره من الضرائب على ضروريات الحياة (مما يجعلها أعلى ثمناً) يحمل فى طياته بذور متوالية أوتوماتيكية . فالضرائب الفادحة اليوم مسألة مبدأ أكثر منها مسألة عرضية . ففى هولنده حين بدأ هذا النظام امتدحه الوطنى الشهير دى وِت فى كتابه Maxims على أنه أفضل نظام يجعل العامل الأجير مطواعاً ، مقتصداً ، نشيطاً — وهو مرهق بالعمل ، ولا يعنينا هنا الآثار الخطيرة لفداحة الضرائب على العامل الأجير بل يهمنا الأثر على الطريقة التى بها تؤدى إلى سلب الفلاحين ورجال الحرف اليدوية من أدوات الإنتاج ، وباختصار كافة أعضاء الفئة الدنيا من الطبقة الوسطى . ومما يزيد فى طاقة الضرائب الفادحة على إحداث هذه النتيجة نظام الحماية الجمركية .

من الحقائق التى لاتحتمل الشك أن الدين الأهلى والنظام المالى كان لهما نصيب بالغ فى رسملة الثروة وسلب الجماهير مما تملك ، كما أنهما حملا بعض الكتاب من أمثال كوبت ودَبلداى على أن يعزوا خطأ فقر عامة الناس فى الأزمنة الحديثة الى هذين السببين .

وكان نظام الحماية الجمركية حيلة لخلق أصحاب المصانع ، وسلب العمال المستقلين من أدوات الإنتاج ، وتحويل أدوات الانتاج ووسائل العيش القومية الى رأس مال ، وتقصير فترة الانتقال من نظام إنتاج العصور الوسطى الى نظام الانتاج الحديث . وفى بعض البلدان التابعة لغيرها اجتثت الصناعة كما حدث بالنسبة للصناعة الصوفية بإرلنده فى ظل الحكم الإنجليزى . أما فى دول القارة فكانت العملية أبسط بكثير ، فهنا حصل رجال الصناعة على رأس مالهم الأصلى من خزانة الدولة الى حد كبير . فى هذا قال ميرابو « لماذا يذهب الناس بعيدا فى البحث عن سبب النجاح الباهر الذى أحرزته سكسونيا فى الصناعة ؟ إن السبب نلقاه فى الدين الأهلى البالغ مائة وثمانين مليونا » (حـ ٢ ص ١٠١) .

فالنظام الاستعمارى ، الدين الأهلى ، عبء الضرائب الثقيل ، الحروب التجارية الخ —

هذه العوامل كلها التى تولدت عن عصر الصناعة اليدوية نمت وازدهرت خلال عهد طفولة الصناعة الكبيرة . لقد احتفل بمولد الأخيرة بقتل الأبرياء أو بمعنى آخر بخطف الأطفال . وبرغم أن السير ف . م . إيدن قد تعود على مظاهر سلب أهل الريف من أملاكهم ويرى فيها أمراً أساسياً لقيام الزراعة الرأسمالية وإقامة « النسبة الواجبة بين الأراضى المزروعة والمراعى » ، فإنه لايبدى نفس القدر من عمق الادراك الاقتصادى بصدد ضرورة خطف الأطفال أو استعبادهم بقصد إقامة التناسب الواجب بين رأس المال والعمل ، وفى هذا يقول « قد يكون جديراً بالتفات الجمهور أن يرى هل من الضرورى لنجاح الصناعة أن ينزع الأطفال من الأكواخ والورش ، وأن يجبروا على العمل بالتناوب خلال الشطر الأعظم من الليل ، وأن يحرموا من الراحة التى يتطلبها الصغار أكثر من غيرهم وإن كانت الراحة لاغنى عنها للجميع ، وأن يتجمع عدد كبير من الأفراد من كلا الجنسين ومن مختلف الأعمار والميول بحيث أن القدوة لابد أن تؤدى الى انتشار الفجور والفساد — على الجمهور أن ينظر هل هذا كله يؤدى الى الهناء الفردى أو رخاء الشعب » (حـ١ ، الكتاب الثانى ، الفصل الأول ، ص٤٢١) . ولنستمع الآن الى فيلدن « فى مقاطعات دربيشير ونوتنجهامشير وبخاصة لانكشير استخدمت الآلات التى اخترعت حديثا فى مصانع كبيرة أقيمت على جوانب المجارى مما يجعل فى الإمكان إدارة العجلة المائية . نشأ الطلب فجأة على ألوف الأيدى العاملة فى هذه الأماكن النائية عن المدن وكان الطلب شديداً فى لانكشير بصفة خاصة لأنها قليلة السكان . ولما كانت أكبر الحاجة منصبة على الأطفال جرت العادة فى الحال بأن يؤتى بالصبيان apprentices من بيوت العمل التابعة للأبرشيات فى لندن وبرمنجهام وغيرهما ، فتساق تلك المخلوقات الصغيرة التعسة نحو الشمال وتتراوح أعمارها بين السابعة والثالثة عشرة أو الرابعة عشرة . وكانت العادة أن يتولى صاحب العمل كساءهم وتغذيتهم وإسكانهم فى بيت خاص بهم بجوار المصنع ، وكان هناك مشرفون على العمل ينحصر صالحهم فى حمل الأطفال على العمل إلى أقصى حد ، ذلك أن أجر هؤلاء المشرفين كان يتبع مقدار العمل الذى يستطيعون استخلاصه . وبطبيعة الحال كانت القسوة النتيجة المترتبة على هذا » ثم يتحدث الكاتب عن مختلف صنوف القسوة الواقعة على الصغار فى الجهات الصناعية وبخاصة « فى المقاطعة المجرمة التى أنتمى إليها (لانكشير) من جلد وضرب وتقييد بالأغلال وتعذيب وتجويع فى بعض الحالات حتى أن البعض عمد الى الانتحار . وكان رجال الصناعة يحصلون على أرباح طائلة وهذا زاد من شهيتهم ولذا لجأوا إلى أساليب تهيء لهم سبيل الربح الى غير حد وذلك باتباع نظام التناوب بالليل والنهار

بحيث ، أنه من التقاليد المألوفة فى لانكشير ان الاسرة لاتبرد مطلقا »(١)

بنمو الإنتاج الرأسمالى فى عصر الصناعة اليدوية فقد الرأى العام بأوربا آخر بقية من الخجل والضمير ، وفاخرت الشعوب بكل ذميمة تؤدى إلى تجميع رأس المال . فاذا قرأت الحوليات التجارية التى وضعها ا . أندرسن رأيته يجعل من انتصارات السياسة الإنجليزية أنها استطاعت بعد عقد صلح يوترخت أن تنتزع من أسبانيا بمقتضى معاهدة Asiento امتياز ممارسة تجارة الرقيق التى كانت حتى ذلك الوقت مقصورة فى حالة الانجليز على مابين الساحل الإفريقى وجزر الهند الغربية التابعة لانجلترا وبين إفريقية وأمريكا الأسبانية . حصلت انجلترا على احتكار تزويد أمريكا الأسبانية بعدد من السود كل عام يبلغ ٤٨٠٠ حتى سنة ١٧٤٣ . وفى نفس الوقت كان هذا سبيلا لتغطية أساليب التهريب الانجليزية . على أساس تجارة الرقيق أصبحت ليفربول مدينة كبيرة لأن هذه التجارة كانت وسيلة التجميع الأولى فيها ، وإننا لنلتقى حتى اليوم بعض « المحترمين » من أهل ليفربول على استعداد للكتابة بحماس عن تجارة الرقيق ومن أمثلة ذلك Aikin الذى يتحدث عن « روح المغامرة الجريئة التى تميزت بها تجارة ليفربول وأوصلتها إلى الدرجة الحالية من الرخاء بسرعة ، وأوجدت عملا وفيراً للملاحة والبحارة ، وزادت إلى حد كبير الطلب على مصنوعات البلاد »(٢). وبلغ عدد سفن ليفربول المشتغلة بتجارة الرقيق ١٥ فى سنة ١٧٣٠ فصار ٥٣ (١٧٥١) ، ٧٤ (١٧٦٠) ١٣٢ (١٧٩٢) (١٧٩٢)

وبينما استخدمت صناعة القطن فى انجلترا الأطفال واستعبدتهم فإنها فى الوقت نفسه عملت

---

(١) مصدر سابق ص ٥ — ٦ — راجع أيضا Aikin (١٧٩٥ ص ٢١٩) ، وكذلك Gisborne : Inquiry into the Duties of Men (١٧٩٥ جـ ٢) . ولما أدخل استخدام الآله البخارية انتقلت المصانع من الأماكن المجاورة لمساقط الماء إلى أواسط المدن حيث وجد أولئك « المتعففون » ممن يخلقون القيمة الفائضة ، عمل الأطفال على مقربة منهم وبذا لم تكن بهم حاجة إلى البحث عن الأرقاء من بيوت العمل . ولما قدم سير و . بيل (والد الوزير بيل) سنة ١٨١٥ إلى البرلمان مشروع قانون لحماية الأطفال وقف فرنسيس هورنر الصديق الحميم لريكاردو وتحدث كيف يباع هؤلاء الأطفال ويعلن عنهم علنا كأنما هم جزء من المتاع المملوك . ثم ذكر مثالا من قضية عرضت قبل ذلك بعامين أمام Court of King's Bench وهى خاصة بعدد من هؤلاء الأطفال أعدتهم إحدى أبرشيات لندن كصبيان لاحد رجال الصناعة ثم نقلوا إلى شخص آخر ، وأخيرا وجدهم بعض أهل الخير فى حالة مجاعة . وقال كذلك إنه عرضت قبل ذلك بسنوات أمام لجنة برلمانية حالة أشد فظاعة عن اتفاق أبرشية بلندن وأحد رجال الصناعة فى لانكشير واشترط العقد أن يأخذ الأخير مع كل ٢٠ طفلا سليمى التكوين طفلا واحداً معتوها .

(٢) مصدر سابق ص ٣٣٩ .

على تحويل نظام العبيد فى الولايات المتحدة إلى نظام تجارى للاستغلال . ونقول بوجه عام إن الاستعباد المستتر للعمال الأجراء فى أوربا صار الأساس الذى قام عليه استعباد سافر لايعرف حدوداً فى العالم الجديد(١) .

تلك هى الآلام التى كان لابدمنها فى سبيل إقامة « القوانين الطبيعية الخالدة » لطريقة الإنتاج الرأسمالية ، وفى سبيل إكمال فصل العمال عن أدوات العمل ، وتحويل أدوات الانتاج الاجتماعية ووسائل العيش الاجتماعية إلى رأس مال من جهة وتحويل جماهير السكان من جهة أخرى إلى عمال أجراء أو « فقراء عاملين » أحرار ، وهو ذلك الشىء غير الطبيعى الذى تولد فى التاريخ الحديث(٢). لقد قال Augier (٣) « تأتى النقود إلى العالم وعلى خدها علامة المولد » ، ولا يقل عن هذا صدقا أن رأس المال يجىء الى العالم ملوثاً بالوحل من رأسه إلى إخمص قدميه ، » ويتفجر الدم من كافة مسامه »(٤)

---

(١) فى سنة ١٧٩٠ كان بجزر الهند الغربية التابعة لانجلترا (١٠) من العبيد مقابل (١) من الاحرار ، وكانت النسبة ١٤ : ١ (جزر الهند الغربية الفرنسية) ، ٢٣ : ١ (جزر الهند الغربية الهولندية)
Henry Brougham : An Inquiry into the Colonial Policy of the European Powers, Edinburgh, 1803, Vol. II, p. 74.

(٢) ظهرت عبارة « الفقراء العاملون » فى القوانين الانجليزية بمجرد أن نمت طبقة أولئك الذين يكسبون الاجر ، وكان يقصد التمييز عن « الفقراء الخاملين » (المتسولون الخ) من جهة وعن العمال الذين لا زالوا يملكون أدوات العمل الخاصة بهم . وقد انتقلت عبارة « الفقراء العاملون » إلى الاقتصاد السياسى حيث نجدها فى كتابات Culpeper J. Child ، الخ حتى آدم سميث وإيدن . وعلى ذلك نستطيع تقدير إيمان إدمند برك « تاجر الآراء الاقتصادية الفاسدة » الذى وصف اصطلاح « الفقراء العاملون » بأنه فكرة سياسية لعينة » . وقد وقف برك موقف العداء من الثورة الفرنسية لانه رجل متملق كان فى خدمة الاوليجاركية الانجليزية ، كما لعب دور الرجل الحر ضد هذه الاوليجاركية نفسها حين بدأت القلاقل الامريكية اذ كان كذلك فى خدمة المستعمرات الامريكية الشمالية . وقد ظل الرجل بورجوازيا عاديا ، فهو الذى قال « إن قوانين التجارة هى قوانين الطبيعة وعلى ذلك فهى قوانين الهبة » (ص ٣١ — ٣٢) . فلا عجب اذن أن باع نفسه دائما فى السوق الاحسن وذلك تبعا للقوانين الطبيعية السماوية . ونجد صورة جيدة لإدمندبرك بالمظهر الحر فى كتابات المستر تكروكان الأخير من رجال الدين وجماعة التورى ولكن فيما عدا ذلك كان رجلا شريفا ومن أكفاء رجال الاقتصاد السياسى . نظرا لما تلمسه من عدم التمسك بالمبادىء اليوم ونظرا للايمان المخلص « بقوانين التجارة » فمن الواجب علينا أن نكشف عيوب أمثال برك الذين يختلفون عن خلفائهم بأنهم من ذوى المواهب !

(٣) Marie Augier : Du Crédit public, Paris, 1842 .

(٤) يقول أحد الكتاب فى احدى المجلات إن رأس المال يثير الشقاق والخلاف وهو جبان وهذا صحيح جدا ولكن هذا لا يقرر المسألة تماما . ان رأس المال يرفض الربح أو الربح الصغير جدا =

٧ ــ الاتجاه التاريخى للتجميع الرأسمالى

ما الذى يتم عليه التجميع الأولى لرأس المال ومنشؤه التاريخى ؟ من حيث أنه ليس سوى التحويل المباشر للعبيد والأقنان إلى أجراء (وهو تغيير من حيث الشكل فقط) فإن معناه لايزيد عن أنه سلب المنتجين المباشرين أى وضع حد للملكية الخاصة المرتكزة على عمل صاحبها. بخلاف الملكية الاجتماعية أو الجماعية لا وجود للملكية الخاصة إلا حيث تصبح أدوات العمل وأحوال العمل الخارجية ملكا لأفراد خصوصيين . ولكن يختلف طابعها تبعاً لما إذا كان هؤلاء الأفراد عمالا أو غير عمال . إن المظاهر التى لا عدّ لها والتى يبدو لأول نظرة ان الملكية الخاصة تظهرها ليست سوى انعكاسات الحالات المتوسطة التى بين هذين الطرفين المتطرفين .

إن ملكية العامل الخاصة لأدوات الإنتاج أساس الصناعة الصغيرة التى هى شرط لا غنى عنه لنمو الإنتاج الاجتماعى وروح الفردية الحرة فى نفس العامل . وبطبيعة الحال نجد طريقة الانتاج هذه أيضا فى نظام العبودية وفى نظام الرق الإقطاعى ؛ ولكنها لاتزدهر وتبـــدى نشاطها الكامل إلا حيث يكون العامل المالكَ الخاص لأدوات العمل التى يستعملها ، وحيث يملك الفلاح الأرضَ التى يفلحها ، ورجل الحرفة اليدوية الذى يملك العُددَ التى يستخدمها بصفة كونه فناناً حاذقاً .

هذه الطريقة فى الإنتاج تفترض تجزئة التربة قطعاً ، وتوزيع ملكية أدوات الإنتاج. وكما أنها تستبعد تركيز هذه الأدوات فى أيد قليلة فكذلك تستبعد التعاون ، وتقسيم العمل داخل عملية الإنتاج ، والسيطرة الاجتماعية على قوى الطبيعة والتنظيم الإجتماعى لها ، وحرية نمو قوى الانتاج الإجتماعية . إنها لاتتفق إلا مع حدود ضيقة للانتاج والمجتمع وهذه حدود هى وليدة نمو تلقائى ، وتكون الرغبة فى إدامة وجود مثل هذه الحدود كما قال بيكير بحق « حُكما بإدامة حالة العجز العالمى الشامل ». وإذ تبلغ طريقة الانتاج هذه مستوى معيناً من النمو فإنها تأتى إلى العالم بوسائل مادية تحطمها نفسها ، ومنذ ذلك الوقت تتكون فى المجتمع قوات ومشاعر

= وذلك كما كان يقال من قبل إن الطبيعة تكره الفراغ . واذا كان الربح مناسبا كان رأس المال جريئا جدا ، فمبلغ ١٠ ./ يضمن استثماره فى أى مكان ، ٢٠ ./ يثير الرغبة ، ٥٠ ./ يولد الجسارة الإيجابية ، ١٠٠ ./ يجعله يطأ جميع القوانين الانسانية ، وفى حالة ٣٠٠ ./ لايتورع عن أى جريمة أو مخاطرة حتى ولو أدى الأمر الى شنق صاحبه . اذا كان الاضطراب والنزاع يأتيان بالربح ، فان الاخير يشجع عليهما . وقد أثبت التهريب وتجارة العبيد كل ما ذكر هنا » . T. J. Dunning, op. cit. 35.

تحس أن هذه الطريقة غِلّ يقيدها . لابد من تحطيمها ، فيتم القضاء عليها. هذا التحطيم، وتحويل أدوات الإنتاج الفردية والمتناثرة إلى أدوات انتاج متركزة ، وتحويل ملكية الكثيرين الضئيلة إلى ملكية ضخمة فى أيدى القلائل ، وحرمان الجماهير العظيمـــة من الأرض ومن وسائل العيش ومن أدوات العمل — هذا السلب لما تملك الجماهير تتكون منه مقدمة تاريخ رأس المال. وقد عرضنا لبعض الاجراءات القهرية التى استخدمت فى سبيل تجميع رأس المال ، وتم سلب المنتجين المباشرين بوحشية لاتعرف الرحمـــة وفى ظل دافع أحط وأدنأ وأبشع المشاعر والأهواء . إن الملكية الفردية التى كسبها صاحبها بعمله والقائمة على التآلف بين العامل المستقل الفردى والمنعزل وبين الأحوال التى يؤدى فيها عمله — هذه الملكية تحل محلها الملكية الخاصة الرأسمالية يبقيها ويسندها استغلال عمل الآخرين ، ولكنه عمل يعد من الناحية الشكلية عملا حراً (١) .

وبمجرد أن يتفكك المجتمع القديم ويتحلل عن طريق عمليـة التحويل هـذه ، وبمجرد أن يتحول العمال إلى بروليتاريا وتتحول أحوال العمل التى يشتغلون فيها إلى رأسمال ، وبمجرد أن تتمكن طريقة الإنتاج الرأسمالية من الوقوف على قدميها — حينئذ نجـــد أن استمرار تشريك Socialisation العمل وازدياد تحويل الأرض وكافة أدوات الإنتاج الأخرى إلى الاستعمال الإجتماعى الطابع (أى المشترك بواسطة الجماعة) الأمر الذى ينطوى على معنى مواصلة عملية نزع الملكية الخاصة من أربابها — نقول إن هذا جميعه يتخذ شكلا جديداً . لم يعد العامل الذى يعمل لحسابه هو الذى تنزع منه ملكية ما لديه ، إن الذى يتعرض لهذا يصبح الآن الرأسمالى نفسه الذى يستغل عمالا كثيرين . وهذا السلب تبعث عليه القوانين الكامنة فى الإنتاج الرأسمالى وتسببه مركزة رأس المال . تجد رأسمالياً يحطم عدداً من أمثاله الرأسماليين وإلى جانب هذه المركزة وهذا القضاء على عدد كبير من الرأسماليين بواسطة عدد قليل منهم ، يزداد نمو الشكل التعاونى لعملية العمل ، وإلى جانب هذا يزداد الميل إلى استخدام العلم عن عمد وهدف مقصود لتحسين الناحية الفنية : فتزرع الارض وفق الطرق العلمية المرسومة ، وتميل أدوات العمل إلى الأشكال التى لايلاءمها سوى الجهد المتحد ، ويجرى الاقتصاد فى أدوات الانتاج عن طريق الانتفاع بها بواسطة العمل الاجتماعى . تدخل كافة شعوب

---

(١) « إننا فى حالة من المجتمع جديدة تماما ... إننا نتجه إلى فصل كل نوع من الملكية عن كل نوع من العمل » — سيسموندى « مبادىء جديدة فى الاقتصاد السياسى » ج ٢ ، ص ٤٣٤ .

العالم فى نطاق شبكة السوق العالمية وبذلك يزداد ميل النظام الرأسمالى إلى أن يتخذ طابعاً دوليا وبينما يطرد النقص فى عدد عظماء الرأسماليين (الذين يغتصبون ويحتكرون جميع مزايا عملية التحويل هذه) تحدث زيادة مماثلة فى الفقر والظلم والاستعباد والانحطاط والاستغلال ، ولكن فى الوقت نفسه يشتد سخط الطبقة العاملة التى تزداد عدداً وتنظيما واتحاداً بفضل نفس جهاز طريقة الانتاج الرأسمالية . يصبح الإحتكار الرأسمالى قيداً على طريقة الانتاج التى ازدهرت معه وفى ظله ، ويصل تمركز أدوات الانتاج وتشريك العمل نقطة لايتفقان عندها مع غشائهما الرأسمالى . يدق ناقوس الملكية الخاصة الرأسمالية ، وإذا بالذين سلبوا غيرهم ملكيتهم يُسلبون ما يملكون (The expropriators are expropriated) .

إن الملكية الخاصة الرأسمالية المتولدة عن طريقة الانتاج الرأسمالية هى السلب الأول للملكية الخاصة القائمة على أساس العمل الفردى ، ولكن الانتاج الرأسمالى يولد – بقوة القانون الطبيعى الذى لايتغير – القوة التى تسلبه أى تنفيه . وهذا سلب السلب (نفى النفى) . هذا السلب الثانى لا يؤدى إلى عودة الملكية الخاصة ولكنه يعيدها على أساس التعاون والملكية المشتركة للأرض وأدوات الانتاج (التى ينتجها العمل نفسه) .

إن تحويل الملكية الخاصة المبعثرة القائمة على العمل الفردى إلى ملكية رأسمالية عملية أطول أمداً وأشد عنفاً وأكثر صعوبة من تحويل الملكية الخاصة الرأسمالية إلى ملكية اجتماعية . كان الأمر فى الحالة الأولى متعلقاً باستيلاء البعض على ملكية جمهور الناس ؛ أما فى الحالة الأخيرة فالذى يعنينا هو الاستيلاء على ما يملك نفر قليل بواسطة جمهور الناس .

الفصل الخامس والعشرون

النظرية الحديثة فى الاستعمار

يخلط الاقتصاد السياسى بين الملكية الخاصة القائمة على عمل المنتج ذاته ، وتلك التى تقوم على أساس استغلال عمل الغير . وتلقى الاقتصاديين لاينسون فقط أنهما ضربان متناقضان بل ينسون أيضاً ألا قيام للنوع الثانى إلا بالقضاء على الأول . وفى أوربا الغربية حيث نشأ علم الاقتصاد السياسى تمت عملية التجميع الأولى بدرجة متفاوتة . ففى بعض بلاد هذا الجزء من العالم سيطر النظام الرأسمالى على ميدان الانتاج القومى بأسره ، وفى البعض الآخر حيث لا زالت الأحوال الاقتصادية لم يكتمل نموها نجد أن النظام يتحكم برغم ذلك وبطريقة غير مباشرة فى بعض طبقات المجتمع الى لا زالت قائمة إلى جانب الرأسمالية ومستندة إلى طريقة بالية فى الانتاج وذلك بالرغم من أن هذه الطبقات قد دخلت فى دور الانحلال . يطبق رجل الاقتصاد السياسى على عالم رأس المال هذا آراء عن القانون والملكية استقاها من عصر سابق لقيام الرأسمالية ، وهو يزداد إبداء لهذه الآراء والمذاهب كلما كانت الحقائق أعلى صوتاً فى إنكارها . ولكن الحال بخلاف هذا فى المستعمرات (١) فهناك يلقى النظام الرأسمالى مقاومة المنتجين الذين يملكون أدوات الانتاج التى يعملون بها والذين يستطيعون اجتناء الثروة لأنفسهم عن طريق عملهم بدلا من أن يعملوا لإثراء الرأسمالى . هذا التعارض بين نظامين اقتصاديين متضادين يتخذ من الناحية العملية مظهر صراع بينهما . فإذا كان الرأسمالى يؤازره سلطان أمته عمل على أن يزيح من طريقه أساليب الانتاج والامتلاك القائمة على عمل المنتجين المستقل . وبينما نجد الاقتصادى تدفعه المصلحة الذاتية فى بلده إلى التصريح بأن الطريقة الرأسمالية فى الانتاج تماثل نقيضها ، نراه إذا تعلق الأمر بالمستعمرات يعلن مدفوعا بالمصلحة الذاتية أنهما طريقتان متعارضتان ، وفى سبيل إدراك هذه الغاية يوضح أن نمو إنتاجية العمل الاجتماعية

---

(١) نتحدث هنا عن المستعمرات بادق معانيها على أنها بلاد ذات تربة عذراء يستعمرها مهاجرون أحرار . ومن الوجهة الاقتصادية لا تزيد الولايات المتحدة عن كونها مستعمرة لاوربا . ويدخل تحت عنوان المستعمرات المزارع plantations السابقة العهد والتى تغيرت الاحوال فيها بسبب إلغاء الرق ،

والتعاون ، وتقسيم العمل ، واستخدام الآلات على نطاق واسع الخ من الأمور التى يستحيل تحقيقها إلا إذا تحول جانب مناسب من أدوات الانتاج التى بأيدى العمال إلى رأس مال. وفى سبيل مصلحة ما يقال له « الثروة الأهلية » يبحث عن أساليب مفتعلة ليضمن بها فقر الجماهير. ويرجع فضل إ . ج . ويكفيلد لا إلى أنه كشف شيئا جديداً عن المستعمرات [1] بل إلى أنه كشف فيها الحقيقة بصدد أحوال الإنتاج الرأسمالى فى البلد مالكة المستعمرات . وكما حاول نظام حماية التجارة فى أول أمره أن [2] يخلق الرأسماليين بطرق اصطناعية ، كذلك نجد أن نظرية ويكفيلد فى الاستعمار والتى جربت انجلترا تنفيذها بمرسوم أصدره البرلمان حاولت خلق العمال الأجراء فى المستعمرات ؛ وقد تحدث الرجل عن هذا بأنه الاستعمار المنظم « Systematic colonisation » . لقد كشف أولا أن ملكية النقود وأدوات العيش والآلات وأدوات الانتاج الأخرى لا تكفى فى المستعمرات لتجعل من صاحبها رأسماليا إلا إذا وجد هناك أيضا عمال أجراء أى أشخاص آخرون يضطرون إلى بيع أنفسهم « عن طواعية واختيار » ؛ وكشف أن رأس المال ليس شيئا ولكنه علاقة اجتماعية بين الأشخاص وهى علاقة تعينها وتحددها الأشياء [3] ، وقال آسفا إن المستر بيل أخذ معه من انجلترا إلى سوان ريفر وأستراليا الغربية وسائل عيش وأدوات إنتاج قيمتها ٥٠٠٠٠ من الجنيهات ، غير أنه كان على قدر من بعد النظر بحيث اصطحب معه ٣٠٠٠ شخص من الرجال والنساء والأطفال من الطبقة العاملة ولكن على إثر وصوله إلى المكان الذى قصد اليه « لم يجد خادما يعد له فراشه أو يأتيه بالماء من النهر » [4] يا لمستر بيل المسكين الذى احتاط لكل شىء إلا تصدير علاقات الانتاج الإنجليزية ، لقد نسى أن يأخذها معه إلى سوان ريفر ! وقبل أن أتناول كشوف ويكفيلد لابد من ملاحظتين أوليتين . نعلم أن أدوات الانتاج ووسائل العيش ليست رأس مال

---

(١) هذا الادراك النادر الوقوع من جانب ويكفيلد فى موضوع المستعمرات سبقه اليه ميرابو ، ومن قبل ذلك الاقتصاديون الانجليز .

(٢) بعد ذلك أصبحت الحماية ضرورية مدى فترة من الوقت فى الصراع التنافسى الدولى ؛ ولكن مهما كانت الاسباب الداعية الى الحمايه فإن نتائجها تظل واحدة .

(٣) «والأسود أسود ولا يصبح عبداً الا فى حالات معينه . ان البغلة آلة لغزل القطن ولا تصبح رأس مال الا فى حالات معينة . فاذا ما فصلتها عن هذه الظروف فلا تعود رأس مال أكثر مما يكون الذهب بذاته وفى حد ذاته نقوداً أو أكثر مما يكون السكر ثمنا للسكر ... ان رأس المال علاقة إنتاج اجتماعية وعلاقة تاريخية من الإنتاج » — كارل ماركس Wage Labour and Capital (صحيفة الرين الجديدة ، العدد رقم ٢٦٦ ، ٧ أبريل ١٨٤٩) .

(٤) E. g. Wakefeld : England and America ، ج ٢ ص ٣٣ .

مادامت ملكا للمنتج المباشر وأنها لاتصبح رأس مال إلاإذا كانت وسائل للاستغلال وإخضاع العامل لسلطانها ، ولكن روحها الرأسمالية تظل فى ذهن رجل الاقتصـــاد السياسى ممتزجة بجوهرها المادى بحيث يستمر فى إطلاق عبارة رأس المال عليها حتى ولو كانت تمثل العكس تماما . وهذا ما يفعله ويكفيلد . وعلاوة على هذا تراه يطلق عبارة « التقسيم المتساوى لرأس المال على تقسيم أدوات الانتاج إلى ملكيات فردية لعدد من العمال كل منهم مستقل عن الآخر ويشتغل لحسابه . وهذا هوالشأن مع رجل الاقتصاد السياسى كما هو مع المقنن الاقطاعى فقد ظل الأخير يطلق على علاقات نقدية صرفة نفس العبارات التى استقاها من أفكاره عن القانون الاقطاعى .

يقول ويكفيلد « لو فُرض أن امتلك جميع أعضاء المجتمع أنصبة متساوية من رأس المال .. لما كان لأى إنسان ... دافع يحمله على تجميع مقدار أكبر من رأس المال ؛ وهذا هو الحال إلى حد ما فى المستعمرات الأمريكية حيث الرغبة الشديدة فى الامتلاك تحول دون وجود طبقة من العمال الذين يؤجرون » [1] (جا ص ١٧) . وهكذا تبدو استحالة التجميع الرأسمالى وقيام طريقة الإنتاج الرأسمالية ما دام فى استطاعة العامل أن يجمع رأس المال لحسابه (وهو قادر على ذلك ما دام يملك أدوات الإنتاج التى يعمل بها) . لا وجود لطبقة العمال الأجراء التى لاغنى عنها للرأسمالية ؛ فكيف إذن تم فى أوروبا القديمة فصل العامل عن لوازم العمل وبذا ظهر رأس المال والعمل الأجير ؟ ينسب ويكفيلد هذا إلى عقد اجتماعى من نوع مبتكر تماماً « لقد أتبع الجنس البشرى ... طريقة بسيطة لتنمية تجميع رأس المال » . . وهى طريقة لا شك شغلت أذهانهم منذ عهد آدم على أنها الغاية الوحيدة من وجودهم « فقسم أفراده أنفسهم إلى مالكين لرأس المال ومالكين للعمل . . . وكان هذا التقسيم . . . . نتيجة التفاهم والانسجام والاتفاق » (شرحه ص ١٨) . وبكلمة واحدة سلب الجنس البشرى نفسه مما يملك « إكراما « لتجميع رأس المال » . وإذن قد يفترض المرء أن هذه الغريزة من التعصب المتسم بطابع إنكار الذات يبدو مفعولها فى المستعمرات إذ فيها وحدها يوجد الناس والأشياء فى ظل ظروف قد تجعل من المستطاع التطبيق العملى لهذا العقد الاجتماعى وتحويله من عالم الأحلام إلى عالم الحقيقة . فلو كان الأمر كذلك فلماذا نلجأ إلى « الإستعمار المنظم » ليحل محل الاستعمار الذى يقوم من تلقاء ذاته والذى هو نقيض النوع الأول تماما ؟ « من المشكوك فيه أن عدد من يقال لهم العمال الأجراء يبلغ عشر السكان فى الولايات الشمالية من الاتحاد الأمريكى . . . أما فى انجلترا ... فالطبقة العاملة عبارة عن الشطر الأكبر من السكان »

(شرحه ص ٤٢،٤٣،٤٤) . حقا إن الدافع على أن يسلب الإنسان نفسه مما يملك من أجل رأس المال نادر الوجود بين السكان العاملين بحيث أن الرق تبعا لرأى ويكفيلد هو الأساس الطبيعى الوحيد للثروة بالمستعمرات ، وما « الإستعمار المنظم » الذى يدعو إليه سوى وسيلة يضطر الى الالتجاء إليها لأنه اليوم أمام قوم أحرار لاعبيد . لم يأت المستعمرون الأسبان الأولون فى سان دومنجو بالعمال من أسبانيا ، ولكن لولا العمال (ويحسن أن نقول العبيد) لزال رأس مالهم أو لتناقص على الأقل إلى الحد الذى يتمكن معه كل فرد من استخدامه بنفسه . وهذا ما حدث فعلا فى آخر مستعمرة أسسها الإنجليز وهى مستعمرة نهر سوان حيث هلك مقدار كبير من رأس المال والبذور والأدوات الزراعية والماشية بسبب عدم وجود عمال لاستعمالها وحيث لم يحتفظ أى من المستعمرين بقدر من رأس المال أكبر مما يستطيع استخدامه بيديه (شرحه ج ٢ ص ٥) .

رأينا أن فصل جماهير الشعب عن ملكية الأرض الأساس الذى تقوم عليه الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج . ومن جهة أخرى ينحصر جوهر الاستعمار الحر فى أن أغلبية الأرض لازالت ملكية عامة وأن فى استطاعة كل مقيم فيها أن يحول جانباً منها إلى ملكية خاصة له وإلى أدوات إنتاج فردية دون ان يتدخل فى شئون من يأتون بعده من المستعمرين إن أرادوا أن يعملوا نفس الشيء [1] .

هذا سر رخاء المستعمرات كما أنه السر فى مقاومتها لتغلغل رأس المال فى أرضها — وهذا خطأها الأكبر ! « — حيث تكون الأرض رخيصة جداً والناس جميعاً أحرار ، وحيث يستطيع كل أمرىء إن شاء أن يحصل بسهولة على قطعة من الأرض فان الأمر لا يقتصر على كون العمل غالياً جداً من حيث نصيب العامل فى المنتج بل تنشأ صعوبة فى الحصول على العمل المتحد بأى ثمن » (شرحه ج ١ ص ٢٤٧) .

ونظراً لأنه فى المستعمرات لم يتم فصل العمال عن الأشياء اللازمة للعمل وعن الأرض أو أن الفصل حدث فى حالات متفرقة أو إلى حد محدود ، لهذا لم يحدث كذلك انفصال الزراعة عن الصناعة ولم يقض على الصناعة المنزلية الريفية بعد . أين يكون إذن السوق لرأس المال ؟ « ليس من فريق من أهل أمريكا يشتغل بالزراعة خاصة وذلك باستثناء العبيد وأصحابهم ممن جمعوا بين رأس المال والعمل فى بعض الأعمال الفنية . إن الأمريكيين الأحرار الذين

---

(١) « لكى تكون الأرض عنصراً للاستعمار لا يجب أن تكون غير مزروعة فحسب ، بل ينبغى أن تكون ملكية عامة يمكن تحويلها إلى ملكية خاصة » (شرحه ج ٢ ص ١٢٥) .

يزرعون الأرض يمارسون حرفا أخرى كثيرة . فهم يصنعون جانباً من أثاثهم وعُددهم ، وغالبا مايبنون بيوتهم ، ويحملون منتجات عملهم إلى السوق مهما بعدت عنهم . وهم يقومون بالغزل والنسج وعمل الصابون والشمع . كما يصنعون فى حالات كثيرة الأحذية والملابس التى يرتدونها . غالبا ما تكون الزراعة فى أمريكا الحرفة الثانوية التى يمارسها الحداد والطحان أو أرباب الحوانيت » (شرحه ص ٢١ — ٢٢) . كيف يمكن إذن وجود أى «ميدان للامتناع» للرأسماليين فى صفوف هذا الصنف الغريب من العملاء ؟

إن أكبر جمال يتحلى به الإنتاج الرأسمالى أنه لايقتصر على أن يستمر توالد وتكاثر العامل الأجير بهذه الصفة ، بل إنه يخلق فائض سكان نسبياً من العمال الأجراء يتناسب عدده مع درجة تجميع رأس المال ، وبهذه الطريقة يظل مفعول قانون العرض والطلب نافذاً فيما يختص بالعمل ، وتظل تقلبات الأجور محصورة داخل الحدود المناسبة لمصالح المستغلين الرأسماليين، وأخيرا يكون الإعتماد الاجتماعى للعامل على الرأسمالى مضموناً — وهى علاقة مطلقة من الاعتماد (التبعية) يمثلها الاقتصادى زوراً وبطلاناً بأنها علاقة تعاقدية حرة بين البائعين أى بين طرفين مستقلين من أصحاب السلع أحدهما صاحب السلعة رأس المال والثانى يمثل السلعة العمل. ولكن هذا الوهم يتحطم فى المستعمرات فهناك يزداد عدد السكان المطلق بأسرع مما يزداد فى البلد الأصلى نظراً لورود عمال كثيرين الى المستعمرات ومع ذلك يظل سوق العمل ينقصه العدد الكافى ولذا لايسرى مفعول قانون العرض والطلب فيما يختص بالعمل . فمن جهة يستمر العالم القديم فى أن يصدر الى المستعمرات رأس مال يجرى وراء الاستغلال ، ومن جهة تقوم صعاب لايمكن تخطيها فى سبيل تكاثر العمال الأجراء بصفتهم هذه فأى مجال هناك إذن لإنتاج فائض من العمال الأجراء بنسبة تجميع رأس المال ؟ فالعامل الأجير اليوم قد يصبح غداً فلاحاً مستقلا أو واحداً من طائفة أرباب الحرف اليدوية . هذا التحول المستمر من عمال أجراء الى منتجين مستقلين يشتغلون لأنفسهم لا لرأس المال ، ويعملون على إثراء ذواتهم بدلا من إثراء الرأسماليين — نقول إن لهذا التحول رد فعل سيئاً بالنسبة إلى سوق العمل . ولا يقف الأمر عند انخفاض معدّل استغلال العامل الأجير ، بل إن هـــذا الأخير لايصبح فى حالة اعتماد على الرأسمالى « العفيف » . ومن هنا نلقى جميع المتاعب التى يصورها ويكفيلد بهذا القدر من البلاغة .

إنه يشكو من أن عرض العمل غير دائم أو منتظم أو كاف « ليس العرض من العمل قليلا جداً فحسب بل إنه غير مضمون » (حـ ٢ ص ١١٦) . « ورغم أن الناتج الذى يقسم بين الرأسمالى والعامل كبير فإن العامل يحصل على نصيب كبير بحيث أنه يصبح رأسمالياً بسرعة ..

ويستطيع نفر قليل ، حتى من هؤلاء الذين تطول حياتهم إلى حد غير معتاد ، أن يقتنوا ثروات عظيمة » (ج ١ ص ١٣١) . ولن يستفيد الرأسمالى إذا جاء بمن يحتاج إليهم من العمال الأجراء من أوربا فى الوقت الذى يأتى فيه برأس المال لأنهم لايلبثون « أن يصبحوا ملاك أرض مستقلين ، إن لم ينافسوا سادتهم السابقين فى سوق العمل » (ج ٢ ص ٥) . يا له من أمر فظيع ، أليس كذلك ؟ لقد دفع الرأسمالى ماله لكى يأتى من أوربا بمن ينافسونه ! هذه نهاية الأمور ! لاعجب إذن أن نجد ويكفيلد يأسف لانعدام أى شعور باعتماد العمال الأجراء على غيرهم فى المستعمرات . ويحدثنا تلميذه ميريفيل أنه بسبب ارتفاع الأجور فى المستعمرات « تشتد الحاجة إلى عمال أرخص أجراً وأكثر طاعة — أى إلى طبقة يستطيع الرأسمالى أن يملى عليها شروطه لا طبقة تملى شروطها عليه ... برغم أن العامل فى البلدان القديمة المتحضرة حر إلا أنه بحكم قانون الطبيعة يعتمد على الرأسماليين . أما فى المستعمرات فلابد من إيجاد حالة الاعتماد هذه بوسائل مفتعلة » (١)

وحسب رأى ويكفيلد ، ما الذى يترتب على هذه الحالة التعسة فى المستعمرات ؟ « ميل ذو طابع همجى لتوزيع » المنتجين والثروة الأهلية (شرحه ج ٢ ص ٥٢) . إن توزيع أدوات

---

(١) Merivale, op. cit., vol II pp. 235-414 — وحتى الاقتصادى العادى موليناري وهو من أنصار حرية التجارة المعتدلين فيقول « فى المستعمرات حيث ألغى الرق ولكن حيث العمل الاجبارى لم يحل محله مقدار معادل له من العمل الحر ، فإن الامور تجرى ضد ما نراه كل يوم أمام أعيننا . هناك نجد أن العمال العاديين يستطيعون بدورهم أن يستغلوا المنظمين entrepreneurs بطلب أجور لا تتناسب مطلقا مع نصيبهم الصحيح فى المنتج . ونظرا لعدم استطاعة أصحاب مزارع السكر أن يبيعوه بثمن يكفى لتغطية الاجور المتزايدة لهذا فهم مضطرون أن يدفعوا الزيادة أولا من أرباحهم وبعد ذلك من نفس رأسمالهم ، وقد تسبب هذا فى خراب عدد كبير منهم كما أن بعضا آخر أغلق ما لديه من معامل التكرير ليتجنبوا ما يوشك أن يحيق بهم من دمار ... لا شك أن المرء يفضل أن يرى المقادير المتجمعة من رأس المال تتبدد بدلا من أن يشاهد أجيالا من الناس تهلك » . [ياله من اعتراف كريم من جانب المسيو موليناري] « ولكن ألا يكون من الأفضل لو أمكن بقاء رأس المال دون أن يمس وفى الوقت نفسه بقى الناس على قيد الحياة » (موليناري . شرحه ص ٥١ — ٥٢) . آه يامسيو موليناري ! ما الذى آلت اليه الوصايا العشر التى جاء بها موسى والأنبياء ، وماذا جرى لقانون العرض والطلب إذا كان « المنظم » فى أوربا يحرم العامل من نصيبه الحق فى المنتج بينما يحرم العامل فى جزر الهند الغربية من نصيبه الذى يستحقه ؟ وأرجوك أن تحدثنا عن هذا « النصيب الحق » الذى يعجز الرأسمالى حسب اعترافك عن دفعه لعماله يوما بعد يوم ؟ هناك فى المستعمرات حيث العمال « عاديون » بحيث يشتغلون للرأسمالى تجد المسيو موليناري شديد الرغبة فى استخدام الإجراءات البوليسية لضمان سريان مفعول قانون العرض والطلب الذى يقوم بأداء وظيفته بطريقة آلية فى هذا الجانب من العالم الذى نعيش فيه .

الإنتاج بين عدد لا يحصى من الملاك المستقلين يجعل من المستحيل مركزة رأس المال وبذا يقضى على أساس العمل المتحد (associated) ، وتقف صعاب لا يمكن التغلب عليها فى وجه المشروعات التى يقتضى القيام بها سنوات طوالا وإنفاق رأس المال الثابت (Fixed). لا يتردد الرأسماليون بأوربا فى استثمار أموالهم فى أمثال هذه المشروعات لأن الطبقة العاملة هناك عددها زائد دائماً عن الحاجة . وكم تختلف الأمور فى المستعمرات ! يحدثنا ويكفيلد عن تجربة مؤلمة تعرّض لها . لقد جرى الحديث بينه وبين بعض الرأسماليين فى كندا وولاية نيويورك حيث غالبا ما تركد موجة الهجرة وتتخلف رواسب من العمال الزائدين (عن العدد المطلوب) . وحسب أقوال أحد رجال هذه المسرحية « كان رأس مالنا على استعداد للقيام بعمليات كثيرة تتطلب فترة طويلة من الزمن لإنجازها ولكن لم نتمكن من البدء فى هذه العمليات بواسطة عمل نعلم أنه لابد أن يتركنا سريعاً . لو كنا متأكدين من استبقاء عمل أمثال هؤلاء المهاجرين لسررنا باستخدامه وبثمن مرتفع ، وكنا فعلا نستخدمه حتى ولو كنا على ثقة من أنه سيغادرنا إذا ما كنا متأكدين من إمكان الحصول على مورد جديد من العمل حينما نحتاج إليه » (شرحه جـ ٢ ص ١٩١ — ١٩٢) .

وبعد أن أظهر ويكفيلد أوجه الخلاف بين الزراعة الرأسمالية الإنجليزية والعمل «المتحد» المشترك فيها وبين الأعمال المتناثرة التى يقوم بها الملاك الفلاحون فى أمريكا ، نراه على غير شعور منه يقدم لنا لمحة سريعة عن الصورة العكسية ، فيصف عامة الناس بأمريكا بأنهم فى رغد ومستقلون ونشطون وأفضل تعليما نسبياً . هذا من جهة ومن جهة أخرى «يقاسى الفلاح فى جنوب انجلترا كافة شرور العبودية تقريبا دون أن يتمتع بأى من مزاياها . إنه ليس برجل حر ولكنه عبد وفقير يحتاج إلى المساعدة ... إذا استثنينا أمريكا الشمالية وبعض المستعمرات الجديدة ففى أى بلد تزيد أجور العمل الحر الذى يستخدم فى الزراعة مجرد أسباب العيش للعامل ؟ ... لاشك أن خيول المزارع فى انجلترا تتمتع بغذاء أفضل مما يناله الفلاحون الإنجليز وذلك لأنها متاع قيّم» (شرحه جـ ١ ص ٤٧ ، ٢٤٦) . لا أهمية لهذا ! فالثروة الأهلية بحكم طبيعتها متماثلة مع فقر الجماهير .

---

(١) « وأنت تضيف إذن أنه بفضل الملكية الخاصة للأرض ورأس المال يستطيع الرجل الذى لا يملك إلا يديه أن يجد عملا ويكسب عيشه ... وأقول لك على النقيض من هذا إنه بفضل هذه الملكية الخاصة للارض يوجد أفراد لا يملكون غير أيديهم ... إذا وضعت إنسانا فى فراغ حرمته من الهواء ، فماذا تفعل خلاف هذا حين تستحوذ على الأرض؟ ... إنك تضعه فى فراغ نضبت منه الثروة حتى لا يسمه إلا أن يعيش وفق ارادتك وهواك » Collins, op. cit, vol ,III pp. 268-271, passim.

كيف يمكن إذن علاج هذا السرطان المعادى للرأسمالية ؟ إذا كان الناس على استعداد أن يحولوا الأرض دفعة واحدة من ملكية عامة إلى ملكية خاصة لاجتثوا الشر من جذوره حقاً ، ولكنهم لو فعلوا ذلك لقضوا على المستعمرات . لا بد إذن من وسيلة نقتل بها طائرين بحجر واحد . لتفرض الحكومة ثمناً عالياً مفتعلا للأرض العذراء وهو ثمن لاعلاقة له بقانون العرض والطلب ويكون مرتفعاً بالقدر الذى يضطر معه المهاجر أن يشتغل وقتاً طويلا قبل أن يكسب مقداراً كافياً من المال يشترى به أرضاً وبذا يتحول إلى فلاح مستقل . ببيع الأرض بثمن يجعل من المستحيل عملياً على العمال الأجراء شراءها ، وباستخلاص النقود على هذا النحو من أجور العمل عن طريق الافتئات على قانون العرض والطلب المقدس ، — نقول بهذه الوسائل تخلق الحكومة رصيداً يستخدم كلما زاد ونما فى الاتيان بالأفراد من أوربا إلى المستعمرات وبذا يمتلىء سوق العمل بما يزيد عن طاقيه لصالح الرأسماليين . هذا هو السر العظيم الذى ينطبق عليه « الاستعمار المنظم » . بهذه الخطة يصرخ ويكفيلد وقد تملكته نشوة الفوز « يجب أن يكون عرض العمل ثابتا ومنتظما لأنه لما كان العامل يصبح عاجزاً عن امتلاك الأرض إلا بعد أن يشتغل زمناً طويلا فإن جميع العمال المهاجرين الذين يشتغلون سوياً ينتجون فى هذه الحالة رأس مال يصلح لاستخدام عمال أكثر ، وثانياً لأن كل عامل هجر العمل الأجير وأصبح مالكا لأرض يستطيع تكوين رصيد يستخدم فى إحضار عمل جديد إلى المستعمرة » (ج ٢ ص ١٩٢) . ويجب أن يكون الثمن الذى تحدده الدولة للأرض « ثمناً كافياً » بمعنى أن يكون مرتفعاً إلى الحد الذى « يحول دون تحول العمال إلى ملاك أرض مستقلين قبل أن يأتى غيرهم ليحل محلهم » (ج ٢ ص ٤٥) . هذا « الثمن الكافى » إن هو إلا اصطلاح مهذب للفدية التى يتعين على العامل أن يدفعها للرأسمالى كى يسمح له الأخير بالإنسحاب من سوق العمل . فقبل انسحابه لا بد أن يخلق « رأس مال » يستطيع به معبوده الرأسمالى أن يستغل عمالا أكثر ، وعلى العامل أن يزود سوق العمل على حسابه « بمن يحل محله » .

طبقت الحكومة الإنجليزية هذه الطريقة « فى التجميع الأولى » والتى دعا المستر ويكفيلد إلى استخدامها فى المستعمرات ، ولكن المهزلة كانت كاملة شأنها فى ذلك شأن قانون البنك الذى يحمل اسم سير روبرت بيل . وكانت النتيجة الوحيدة لهذه التجربة تحويل الهجرة من المستعمرات الإنجليزية إلى الولايات المتحدة . وفى خلال ذلك الوقت أصبح العلاج الذى اقترحه ويكفيلد غير ذى قيمة نظراً لتقدم الإنتاج الرأسمالى بأوربا مصاحباً لازدياد الضغط

الحكومى . فمن جهة يُخلّف تيار الآدميين المتدفق باستمرار وبدون انقطاع على أمريكا سنة بعد أخرى طبقة رسوبية راكدة فى الولايات الشرقية من الإتحاد الأمريكى لأن فيضان الهجرة من أوربا يلقى بالناس فى سوق العمل بأسرع من أن يستطيع تيار الهجرة من الولايات الشرقية حملهم إلى الأمام ، ومن جهة أخرى خلفت الحرب الأهلية الأمريكية ديناً أهلياً ضخما ترتب عليه بعدئذ ازدياد عبء الضرائب ، وقيام أرستقراطية مالية من أحط الأنواع ، وإعطاء نسبة ضخمة من الأراضى العامة إلى شركات مضاربة لتستغلها بواسطة الطرق الحديدية والمناجم الخ — وباختصار مركزة رأس المال بخطوات سريعة . لم تعد الجمهورية العظمى أرض الميعاد للمهاجرين ، إذ الإنتاج الرأسمالى يسير بخطوات جبارة . وبرغم أن أجور العمال لم تهبط إلى مستواها بأوربا وبرغم أن العمال لم يصلوا بعد إلى حالة الاعتماد على رأس المال كما هو الحال فى أوربا ، فان تبديد الأرض غير المزروعة بالمستعمرات بهذه الطريقة التى لا تعرف الخجل على أعضاء الأرستقراطية والرأسماليين أدى وبخاصة فى أستراليا (١) (إلى جانب تدفق المغامرين على مناجم الذهب وإلى جانب أثر منافسة استيراد السلع الإنجليزية على رجال الحرف اليدوية) إلى تكوين « فائض سكان نسبى » كبير إلى حد كاف بحيث تتوارد الأنباء دائماً « بازدحام سوق العمل الأسترالية » وانتشار الدعارة فى الجهات الجنوبية من الكرة الأرضية بمثل ازدهارها فى حى هيماركت بلندن .

ولكن لا تعنينا هنا أحوال المستعمرات . إن الشىء الوحيد الذى يهمنا هو أن الاقتصاد السياسى بالعالم القديم قد كشف سراً عظيما فى العالم الجديد ونادى به فى كل مكان . هذا السر ينحصر فى أن الطريقة الرأسمالية فى الإنتاج والتجميع أو ان الملكية الخاصة الرأسمالية باختصار ، تتطلب كشرط أساسى لقيامها القضاء على الملكية الخاصة التى يكتسبها المرء بعمله ، وبعبارة أخرى تتطلب فصل العامل عما يملك من الشروط اللازمة لأداء العمل .

« تم بحمد الله »

---

(١) بطبيعة الحال بمجرد أن تولت استراليا وضع القوانين اللازمة لها أصدرت الحكومة فى المستعمرة قوانين ملاءمة للمستعمرين ولكن دون هذه القوانين وابداء ثمرتها ما سبق أن لجأت اليه الحكومة الإنجليزية من تبديد الأرض . « ان الهدف الأول والأساسى الذى يهدف اليه قانون الأراضى الصادر سنه ١٨٦٢ أن يزيد من التسهيلات أمام اقامة الناس واستعمارهم للبلاد » The Land Law of Victoria, by the Hon. G, Duffy., minister of public lands, London, 1862.

نورد هنا بعض أخطاء الطباعة معتذرين عن غيرها مما لا يخفى أمره على فطنة القارئ.

صفحة	سطر	صواب
٣٢	٩	بإحلال
٦٠	١٨	رأس مال
٦٤	٢٨	إنتاجى
٦٥	١٢	معظم عمال
٩٢	١٨	النسبى لفائض
١٠٨	٣	ترتب
١١٩	٤	السوق
١٩٤	١٥	النسبة العادلة